خطـــة مقترحة لمواجهة المشـــــكلات الإدارية في مدارس القدس الحـــكومية تحت الاحتلال

إعداد

وفاء حسني سليمان الأشهب

المشرف

الأستاذ الدكتور سامي عبد الله خصاونة

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في الادارة التربوية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون ثاني، ٢٠١٠

الجامعة الأردنية

نمـــوذج تفـــويض

انا وفاء حسين سليمان الأشهب أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ مـــن أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع: وفاء الأشهب

التاريخ: ١١/١/٢٠١٠

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (خطـة مقترحة لمواجهة المشـــكلات الإدارية في مدارس القدس الحـكومية تحت الاحتلال) وأجيزت بتاريخ: (5-1-2010):

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيـــع
أ.د سامي خصاونة، مشرفا أستاذ – إدارة تربوية	....
أ.د إبراهيم ناصر، عضوا أستاذ – أصول تربية	....
أ.د سلامة طناش، عضوا أستاذ – إدارة تربوية	....
أ.د عدنان الإبراهيم، عضوا أستاذ – إدارة تربوية (جامعة اليرموك)	....

إهـــــــداء

إلى روح والـدي الطاهـرة التي احتضنتني ولم ولن تفارقني برهة، لتشعل دربي في الحياة، ولتكلل لي

أزاهير الصمود والنجاح.

إلى والدتـي الحنونة التي شربت كأس الحنضل لترويني عذوبة الحياة، وسارت بين الأشواك لأرتحق من

ورودها نشوة النجاح.

إلى عائلتي ينبوع النهر المتدفق التي سقتني جمال الحياة وسموها .

إلى أختي وزوجها المنارة التي أنارت طريقي وسط ظلمة الجهل وعتاهية الغدر .

شكر وتقدير

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي، وأن أعمل صالحا ترضاه، وأصلح لي في ذريتي، إني تبت إليك وإني من المسلمين".

الشكر لله أولا بأن مّن علّي بإتمام هذه الأطروحة، وعظيم الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور سامي خصاونة، الذي كان له الفضل الأكبر في إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود، والذي احتضنني طوال فترة الدارسة بحنانه الأبوي، وتكرم علّي بصبره، وحلمه، وإنسانيته، وفكره الثاقب، وعطفه الفياض، وتوجيهاته السامية، حتى استوى البحث على صوته النهائية، والشكر موصول لأستاذي الفاضل الدكتور إبراهيم ناصر، لرعايته الأبوية، وإنسانيته الفذة، وتوجيهاته البناءّة، وعطفه الرحيم، ليصل بي إلى طريق النجاح.

ولا يفوتني شكر أهل العلم أعضاء لجنة المناقشة المحترمين على توجيهاتهم ونصائحهم القيمّة في تطوير هذا الجهد العلمي.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدّين كان لهم الدور الأبرز في حصولي على درجة الدكتوراة، وأخص بالذكر:

- الأساتذة الأجلاء في جامعتي الأردنية، الذين أسهموا بعلمهم وجهدهم، بيد معطاء سخية، لأرتقي إلى هذا المستوى العلمي.
- رئيس الجامعة الأردنية ونوابه، والعمداء، ورؤساء الأقسام الذين قدموا لي كل الدعم فأنسوني طعم الغربة وآلام الفراق.
- جميع المؤسسات التي قدمت لي يد المساعدة والعون لاتمام هذه الدراسة.
- وأخيرا وأخص بالشكر الجزيل والامتنان أزاهير الريحان، أصدقائي في فلسطين والأردن والذين لن أنسى فضلهم ما حييت، لما كان لهم من مثابرة في دعمي وصمودي طوال مسيرتي التعليمية.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

خطة مقترحة لمواجهة المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال

إعداد

وفاء حسني سليمان الأشهب

المشرف

الأستاذ الدكتور سامي عبد الله خصاونة

الملخّص

هدفت هذه الدراسة اقتراح خطة لمواجهة المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال، كما تراها عينات من قطاعات مختلفة في المجتمع ممثلة للقطاعين التربوي وغير التربوي وذلك عن طريق الإجابة عن فقرات استبانة أُعِدّت لهذا الغرض. تكوّن مجتمع الدراسة في القطاع التربوي من المديرين والمديرات والمعلمين والمعلمات والمرشدين والمرشدات في جميع المدارس الحكومية التابعة لمديرية التربية والتعليم في مدينة القدس المحتلة، وكذلك من رؤساء الأقسام والمشرفين والمشرفات ومن أعضاء اتحاد المعلمين في لواء القدس وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة في هذا القطاع، بلغ عدد أفرادها (٢٨١) شخصا. أما مجتمع الدراسة من القطاع غير التربوي، فتكوّن من المجلس التشريعي الفلسطيني ممثلا بلجنتي القدس والتربية فيه، ودائرة الأوقاف الإسلامية، ومؤسسة القدس للحقوق الاجتماعية، والملتقى الفكري، ومؤسسة التعاون، وشخصيات فلسطينية ممثّلة للفصائل الفلسطينية، والبالغ عدد أفراده (٨٨) شخصا. وطبقت الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٨/١/٣ إلى ٢٠٠٩/٤/٣٠، واتُبع في الدّراسة المنهج الوصفي الارتباطي التطويري. وتحدّدت مجالات المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات بالمشكلات المتعلقة بالطالب، والمعلم، والمدير، والنظام التربوي، والمجتمع المحلي وأولياء الأمور، والبنية التحتية.

بيّنت نتائج الدراسة أن البنية التحتية جاءت في المرتبة الأولى من حيث حدة الممارسات الإسرائيلية، يليها النظام التربوي في المرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة المعلمين، وجاء في المرتبة الرابعة المديرين، أما المجتمع المحلي وأولياء الأمور فقد جاء ترتيبهم في المرتبة الخامسة، وفي المرتبة السادسة جاء الطلبة، من وجهة نظر القطاع التّربوي. وأظهرت النّتائج فيما يخصّ وجهات نظر القطاع غير التّربوي، أن النّظام التّربوي واجه أكثر المشكلات حدّة، تليه البنية التّحتيّة، ثمّ،

وكما هو الحال في القطاع التّربوي، جاءت مشكلات المعلّمين، والمديرين، والمجتمع المحلّي، والطّلبة، على التّوالي. وأظهرت النّتائج وجود فروق دالّة إحصائيّاً بين وجهات نظر فئات القطاع التّربوي، والقطاع غير التّربوي. أمّا فئات القطاع التّربوي، فقد أظهرت فروقاً دالّة إحصائيّاً في جميع المجالات، فيما لم تظهر فروق دالّة إحصائيّاً في القطاع غير التّربوي، في المجالات الخاصّة بالمديرين والنّظام التربوي.

وقدّمت الدّراسة الخطّة المقتَرَحة لمواجهة المشكلات النّاجمة عن الممارسات الإسرائيليّة، واقترحت، في سلّمٍ للأولويّات، المهمّات الواجب إنجازها، وقدّمت الدّراسة عدداً من المقترحات للمؤسّسات الحكوميّة، وغير الحكوميّة، ذات العلاقة بمواجهة مشكلات المدارس الحكوميّة في القدس المحتلّة، وخاصّة من حيث استثمار إمكانيّات تفعيل دور تلك المؤسّسات، ومن بينها، وزارة التّربية والتّعليم، ومديرية التّربية والتّعليم في القدس، والمجتمع المحلّي، والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمــــــة

كانت أول آية أنزلت على الرسول صلى الله عليه وسلم "اقرأ باسم ربــك الــذي خـــلق" (العلق أية، ١)، وذلك تأكيداً لما للتربية والتعليم من أهمية في حياة الشعوب ورقيها، فهي رسالة الأنبياء والمرسلين وضرورة لتحقيق إنسانية البشر وتقدمهم، فهي عملية اجتماعية تتصل مباشرة بالناس، وظاهرة إنسانية تحقق الرخاء والسعادة للمجتمع؛ لذلك اهتمت الدول بـــالتعليم وإنــشاء المدارس، فهو الذي يعد القوى البشرية للمجتمع، ويحقق الأهداف القومية، وأساس بناء الإنسان وصقل خبراته، وتمكينه من الاعتماد على ذاته وقدراته؛ فيسهم في تربية الفرد وإعداده للحيـــاة عن طريق ما تقوم به المدرسة من تنشئة للأجيال.

المدرسة هي تلك المؤسسة التي تمثل جوهر الإدارة التعليمية، والمثال الواضح لمجموعة عمل متكامل تتضافر في إتمامه جهود فريق من العاملين متمثلة في: مدير المدرسة وجميع العـــاملين معه من مدرسين، وإداريين بغية تحقيق الأهداف التربوية داخل المدرسة تحقيقاً يتمشى مع مـــا تهدف إليه الأمة من تربية أبنائها تربية صحيحة وعلى أساس سليم. فـــالإدارة المدرســـية هـــي الوحدة التنفيذية لجميع العمليات من رسم خطط تنفيذ البـــرامج وإعـــدادها، ومناقـــشة المنـــاهج الدراسية، وإقرار الفلسفة التعليمية، وهي من المجالات الهامة وذات التأثير الواضح في فاعليـــة النظام التعليمي وتحقيق غاياته وأهدافه، فوضوح الطريقة التي تدار بها المدارس وأساليب العمل فيها يمثل الأساس لنجاحها في تحقيق العملية التعليمية (نبهان، ٢٠٠٧؛ محامدة، ٢٠٠٥).

كما تعد المدرسة الأداة التي تعمل على تربية الطفل، وتوافر للطلبة بيئة خالية من العيوب الأخلاقية، وتنشئهم على معرفة الحقائق والفضائل، فهي الوحدة التنظيمية المهمة فـــي منظومـــة العمل التربوي، وهي البيئة المثلى لتنفيذ السياسة التعليمية وتحقيق الأهداف التربوية، وهي مركز إشعاع فكري وثقافي للمجتمع، ومن مسئوليتها الإسهام في حل المشكلات الاجتماعية والمهنيـــة، فهي عامل تغيير وتطوير في المجتمع (المومني، ٢٠٠٨).

وتعد الإدارة المدرسية جزء من الإدارة التعليمية، حيث إن الإدارة التعليمية تتولى وضـــع سياسة التعليم والتخطيط لها، في حين تقوم الإدارة المدرســـية بتنفيـــذها علـــى أرض الواقـــع (المدرسة)، وهي من أهم التنظيمات الأساسية، وذلك لضخامة الأعداد الملتحقة بها، فهي التـــي

يلقى على عاتقها مهمات جسام في إعداد الأجيال، وتهيئتهم للمستقبل، وهي كمؤسسة تقيمها الدولة قصداً لتعهد الناشئين والشباب بالإعداد والتوجيه، على ضوء مصلحة الجماعة، إذ تهيئ لهم الفرص؛ لتحقيق نموهم الشامل روحياً وفكرياً واجتماعياً لما له من انعكاس على نمو الدولة وتطورها وتحقيقاً لغايتها الكبرى ألا وهي خدمة سياسة الدولة (بيومي، ٢٠٠٢).

ولما كانت الإدارة المدرسية هي الجهة المسئولة عن رسم خطط تنفيذ البرامج المدرسية وإعدادها، ومناقشة المناهج الدراسية وإقرار الفلسفة التعليمية، وهي التي توجه العناية للتلميذ لا في المدرسة فحسب بل في البيت والمجتمع، لذلك فهي تعد من أهم أركان النظام التربوي، فالمدرسة بمثابة البيت الثاني للتلميذ التي تهدف إلى تطويره ونموه بكل جوانبه، وهي ترجمة لفلسفة المجتمع، فعن طريقها يتم إعداد القوى البشرية التي تمد المجتمع بنوعيات الفكر والمعرفة والإبداع، مما يعود عليه بالنفع والتقدم، فهي تقوم بتحويل الطاقة البشرية الكامنة إلى أقصى حد ليتمكن الفرد من استثمار قدراته وتوظيفها ليعود ذلك بالفائدة عليه وعلى مجتمعه (الحريري وآخرون, ٢٠٠٧).

لقد تغيرت مفاهيم الحياة، وتغيرت المجتمعات الحديثة، وتغير مفهوم التعليم، فازدادت أهمية الإدارة المدرسية بزيادة مجال التأهيل والتعليم والتربية التي يحتاج إلهيا النشء، كما أن نمو العلم والتطورات التكنولوجية والانفجار المعرفي، وظهور العلوم الحديثة والتنوع في المعرفة أوجد تحدياً للإدارات المدرسية من أجل تطوير المناخ الملائم وتهيئة الظروف المناسبة للتعلم وتقديم الخدمات التعليمية والثقافية في شتى صورها وأنواعها. فلم تعد الإدارة المدرسية مسئولة عن الطفل داخل المدرسة بل هي مسئولة عنه خارج المدرسة أيضاً، فهي عملية توجيه وتنسيق وتخطيط لكل عمل تربوي وتعليمي يحدث داخل المدرسة وخارجها من أجل تطوير وتقدم التعليم، ويظهر ذلك جلياً كلما تقدم الزمن وتغيرت مفاهيم التربية وتطور التعليم (حمدان، ٢٠٠٦).

إن الإدارة المدرسية لم تعد مجرد تيسير شئون المدرسة سيراً روتينياً، أو الحفاظ على النظام في المدرسة أو التأكد من سير المدرسة، وحصر حضور التلاميذ وتغيبهم، بل أصبحت تدور حول التلاميذ وتوفير الظروف والإمكانيات التي تساعد على توجيه نموهم العقلي والبدني والروحي، فهم مستقبل الأمة وأساس نشأتها، فأصبحت الإدارة المدرسية تهتم بالنواحي الاجتماعية والسياسية، وتحقيق سياسة الدولة وأهدافها، فهي تسلسل هرمي للعلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين لتحقيق غايات النظام، وهي عملية توجيه الجهود البشرية وقيادتها لتحقيق أهداف الحكومة، لذلك ظهرت أهمية الإدارة المدرسية على مر العصور، فهي الرعاية والمسئولية

والعملية التي يدار بها التعليم وفقاً لأيدلوجيته وظروفه السياسية والاجتماعية، لتحقيــق أهــداف المجتمع القومية، فتعد الكبار والصغار للحياة، وتوافر القوى البشرية اللازمة لدفع حركة الحيــاة (محامدة، ٢٠٠٥).

إن للإدارة المدرسية سمة خاصة تميزها عن غيرها من القطاعات الأخرى، إذ أنها تتجــه نحو تجسيد النظريات والفلسفات في أرض الواقع، وتــساعد علــى التوجيــه نحــو التغيــرات الاجتماعية المرغوبة لتحقيق الأهداف القومية وترجمة لأهداف المجتمع الذي يوجد فيه، وخدمة أهداف الدولة ورسالتها،لذلك نلاحظ أن الفلسفة التي تتبناها الدول المستعمرة هي السيطرة علــى المؤسسات التعليمية لإخضاع الفرد والسيطرة عليه، فتضع العراقيل والعوائق، وتشوه المنــاهج، وتنشر سياسة التجهيل.

إن ما يؤكد على أهمية الإدارات المدرسية في خدمة سياسة الاستعمار، ما قام به الانتــداب البريطاني في فلسطين لإيقاف خطة التعليم سنة (١٩٢٢)، إذ كان ذلك تهيئة لتنفيذ وعد بلفــور عن طريق تهيئة الظروف السياسية والاقتصادية والتعليمية لإنشاء الوطن القومي اليهودي، إذ لم تتجاوز نسبة التعليم في فلسطين (٤%)، مقابل الحرية المطلقة لليهود إذ بلغــت نــسبة التحــاق الطلبة العرب (٣٢,٥%)، بينما وصلت نسبة التحاق الطلبة اليهود إلى (٩٧%)، فأقامــت لهــم المدارس الدينية والمهنية والجامعة العبرية لإقامة الدولة الصهيونية الموعودة (نشوان، ٢٠٠٥).

لقد تولى إدارة المدارس في فلسطين مدير بريطاني ملم باللغة العربية، وأصبح التدريس يتم من قبل مدرسين بريطانيين جاءوا من مصر، حيث أصبح التعليم يتم بنظامين: النظام العربــي بأيدي بريطانية وما يسمى بالمنهاج الخفي، والنظام اليهودي الذي يشرف على مناهجه ومدارسه اليهود أنفسهم. فالإدارة عسكرية بريطانية تعمل إلى جانبها إدارة صــهيونية دون تــدخل مــن البريطانيين، فالمناهج على درجة عالية من الشمول لوضع السياسة التي تضمنها وعــد بلفــور بإقامة وطن قومي للصهاينة في فلسطين، وإهمال التعليم العربــي لتجهيــل الطلبــة بــالتراث وجغرافية البلاد العربية، وطمس الشخصية والقومية العربية؛ لأجل تعليــق الطالــب بــالأدب والتاريخ البريطاني (حماد، ١٩٩٧).

إن ما قامت به بريطانيا تجاه التعليم العربي في فلسطين ليؤكد على أهمية الإدارة المدرسية في رسم سياسة الدول وتنشئة الأجيال، لذلك نرى أن التعليم في فترة الانتداب البريطــاني قــد اتصف بالقصور، رغم الأهداف التي وضعتها الحكومة للتعليم من إعداد للمــواطن الفلــسطيني وإزالة الأمية، والتي لم يتم العمل بها عن طريق الميزانية المخصصة للتعلــيم مــن قبــل إدارة المعارف البريطانية والتي لم تتجاوز (٥%) من مجموع الميزانية العامة لحكومة الانتداب وهي

(٣٠%)، كما أهملت مراحل التعليم الابتدائي بسبب السياسة التعليمية الصارمة لأسس القبول في المدارس الابتدائية فحرم ما نسبته (٤٨%) من السكان في سن التعليم من فرص الالتحاق بالتعليم حيث ترتب على ذلك انتشار الأمية والتي بلغت (٨٥%)، كما أهمل التعليم في القرى بحجة أنها تنوي تعليمهم طرق جديدة للزراعة، أما التعليم الثانوي فأصبح على نفقة الطالب الفلسطيني مما حرم (٤٠%) من الطلبة من التعليم (القطيشات، ١٩٩٧).

ولقد استمر حال التمييز بين الطلبة العرب واليهود عند إقامة الدولة الصهيونية، فالمناهج التي يدرسها الطلبة داخل المناطق الفلسطينية التي احتلت سنة (١٩٤٨) ركزت على اللغة العبرية والتربية المدنية، وخدمة أهداف الدولة الإسرائيلية واليهود، وتشويه المناهج وتحريفها، بالإضافة إلى قلة الأبنية والوسائل والخدمات التعليمية. أما باقي مناطق الضفة الغربية والقدس فكانت تحت الإدارة الأردنية، حيث شكل الأردن في القدس الشرقية مجلساً بلدياً سنة (١٩٤٩)، للإشراف المدني والخدمي، وبفضل المكانة الدينية والتاريخية لمدنية القدس، والنهضة العلمية التي شهدها الأردن في أواسط الخمسينات كان لها الأثر الواضح على الوضع التعليمي في مدينة القدس وضواحيها. فكانت مدارس القدس في تلك الفترة تقسم إلى ثلاثة أصناف حسب السلطة المشرفة عليها، فهنالك المدارس الحكومية ونسبتها (٦٣%)، والمدارس الخاصة ونسبتها (٢٦%)، والمدارس التابعة لوكالة الغوث ونسبتها (١١%). وكانت جميع هذه المدارس تدرس المنهاج الأردني، وتخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم الأردنية (صوان، ٢٠٠٢؛ النمري، ٢٠٠١).

وبعد أن استولت إسرائيل على الجزء الشرقي من القدس أثر الحرب العربية الإسرائيلية في حزيران سنة (١٩٦٧)، اتخذت خطوة سريعة من أجل تهويد القدس، فسارعت بتاريخ (١٩٦٧/٦/٢٨)، إلى ضم القدس الشرقية للقدس الغربية وطبقت عليها القوانين الإدارية والقانونية والقضائية الإسرائيلية، بما في ذلك فرض مناهجها الإسرائيلية، حيث ألغت قانون التربية والتعليم الأردني رقم (١٦) لسنة (١٩٦٤)، وسنت قانون رقم (٥٦٤) يعطيها حق الإشراف على المدارس الخاصة والأهلية في المدينة والذي وافق عليه البرلمان الإسرائيلي(الكنيست) بتاريخ (١٩٦٩/٧/٧) والذي أعطى الحق لوزارة المعارف الإسرائيلية بمراقبة أنشطة هذه المدارس والتدخل في مناهجها وشؤونها (Abu – Duha, ٢٠٠٠).

وعندما حل موعد بدء السنة الدراسية الجديدة، طلبت إسرائيل من مكتب التربية والتعليم في القدس أن يباشر عمله بنفس الطاقم شريطة أن يطبق المناهج التي يريدها ويتلقى تعليماته منها، فرفض مدير التربية والعاملين معه من منطلق رفضهم للاحتلال وعدم اعترافهم بضم القدس،

وإزاء هذا الموقف قامت السلطات بإغلاق مكتب التربية والتعليم، واعتقال مدير التربية ومساعده، ولكن مع إصرار مواطني القدس رفض تلك المناهج والإبقاء على المناهج الأردنية اضطرت إسرائيل إلى التراجع وأصبح هنالك منهجان للتعليم في مدينة القدس: المنهاج الأردني والمنهاج الإسرائيلي.

وبذلك يمكن تقسيم المدارس في القدس حسب الجهة المشرفة عليها والمنهاج المطبق والتي مازالت حتى وقتنا الحاضر، كالآتي:

١. المدارس التابعة لوزارة الأوقاف الإسلامية (سابقاً) المدارس الحكومية حالياً؛ أي المدارس التي رفضت تطبيق المنهاج الإسرائيلي وبلغ عددها في ذلك الوقت سبع مدارس ووصلت إلى ثمانية وثلاثين مدرسة في السنة الدراسية (٢٠٠٧/٢٠٠٨)، وتتبع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية الآن.

٢. مدارس وزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية القدس: وهي المدارس التي تطبق المناهج الإسرائيلية فيما يتعلق باللغة العبرية، والمدنيات الإسرائيلية. وبلغ عدد طلبتها(٤٤٠٠) طالبا وطالبة في سنة (١٩٧٢)، ارتفع إلى (٤٦٨٣٦) طالبا وطالبة سنة (٢٠٠٥).

٣. المدارس الخاصة والأهلية وتقسم هذه المدارس إلى: أهلية، تتبع أفراد وجمعيات أهلية غير حكومية والنوع الآخر يتبع إدارة مسيحية، ويبلغ عدد هذه المدارس (٣٩) مدرسة وعدد طلبتها (٦٥٠٤)، وتدرس المنهاج الأردني بالإضافة إلى اللغة التي تتبعها تلك المدارس.

٤. وكالة الغوث الدولية: أسست هذه المدارس في أعقاب نكبة سنة (١٩٤٨)، وعند احتلال مدينة القدس رفضت تطبيق المنهاج الإسرائيلي، ويبلغ عدد هذه المدارس (٩) مدارس وعدد طلابها (٤٩١٩) (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٧؛ الزرو، ١٩٨٧).

ومع تعدد أشكال العملية التعليمية في مدينة القدس إلا أن إسرائيل ونظراً لخصوصية هذه المدينة المقدسة لا تأل جهداً في تهويدها والسيطرة عليها عن طريق مؤسساتها التعليمية ومنها المدارس الحكومية التي تواجه تحديات وعقبات منها ضعف البنية التحتية، فالمباني قديمة وجهة الإشراف على هذه المدارس لا يمكنها بناء مدارس جديدة لصعوبة الحصول على الترخيص حيث تحتاج الرخصة في حال الموافقة (٣–٥) سنوات، بالإضافة إلى عدم توافر الأراضي لبناء

المدارس بسبب التوسعات الاستيطانية، كما أن المباني المستأجرة غير مؤهلة لاستيعاب الطلبة، ناهيك عن إيجاراتها السنوي المرتفع والذي يزيد عن (٦٠٠) ألف دولار، وعند التأخير عن الدفع يطلب إخلاء المباني (الغول، ٢٠٠٧). وهذا ما أشار إليه الزعبي احتياجات القدس سنة (٢٠٠٠) في مجال التربية والتعليم. فأكثر المشكلات انتشاراً في مدارس القدس الحكومية هي ضعف البنية التحتية من نقص في غرف الدراسة والمختبرات وقاعات النشاط، مما يحول دون توفير بيئة تعليمية مناسبة، واستيعاب للأعداد المتزايدة من الطلبة. إن هذه السلوكيات جزء من سياسة إسرائيلية ثابتة ومستمرة، فمنذ سنة (١٩٦٧) تتبنى إسرائيل استراتيجية هدفها السيطرة على المناطق الفلسطينية، وهي استراتيجية فعالة اقل استفزازا من الحرب الدامية، ولكن نتائج هذه السياسة وتبعاتها كارثية كشن حرب عسكرية على المدى القصير وعلى المدى الطويل (Prifti, ٢٠٠٨).

ومن الممارسات الإسرائيلية التي تشكل تحدياً كبيراً للعملية التعليمية فرض الطوق الأمني على مدينة القدس منذ سنة (١٩٩٣)، وجدار الفصل العنصري الذي أدى إلى تقليص أعداد الطلبة والمعلمين في المدارس، إذ اقتصر الدخول على حملة هوية القدس فقط، وكثيراً منهم يعملون في مدارس المعارف الإسرائيلية ومدارس البلدية للارتفاع العالي للرواتب فيها، حيث هجر(٤٠%) من معلمي الحكومة للعمل لديها، هذا بالإضافة إلي الاعتقالات والقتل على الحواجز العسكرية يوميا. ففي تقرير صادر عن وزارة التربية والتعليم اعتقلت قوات الاحتلال (١٢٣٢) معلما، وأصابت (٤٣٢٤) بجراح مختلفة بالإضافة إلى إغلاق (١١٢) مدرسة وإلحاق أضرار بـ (٤٨٩)، أخرى، واستشهاد (٨٤٦) طالباً منذ اندلاع الانتفاضة في التاسع والعشرين من أيلول سنة (٢٠٠٠) حتى نهاية تلك السنة. وهذا ما أكدته اليونسيف إذ تدل الإحصائيات على قتل (٧٢ طفلاً)، واستخدام الطلبة كدروع بشرية وغيرها من أنواع الإذلال على الحواجز العسكرية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٥؛ غوشة، ٢٠٠٥).

إن العنف الإسرائيلي الموجه ضد المؤسسات التعليمية في المناطق الفلسطينية المحتلة وخاصة القدس عبر عنه كما ذكر سابقا بشكل صارخ بالتدخل العسكري في شئون هذه المؤسسات وبما يتناقض مع معاهدة جنيف الرابعة. ومن أوضح أشكال الانتهاكات الإسرائيلية التدمير الفعلي للمؤسسات التعليمية بهدمها أو اقتحامها أو إغلاقها، وتدمير المعدات والتجهيزات الخاصة بتلك المؤسسات، بالإضافة إلى عمليات القتل وإلحاق الأذى الجسدي بالطلبة ومنعهم من الوصول إلى المؤسسات التعليمية وغيرها من الممارسات التي يصعب حصرها (Discovery Analytical Resourcing , ٢٠٠٥).

إن كل هذه الإجراءات التعسفية قد تمت دون أن يكــون هنالــك دور للــسلطة الوطنيــة الفلسطينية، وعدم مقدرتها على التدخل في دعم المدارس أو وقف هذه الإجــراءات التعــسفية، ومنع الإغلاقات المتكررة،وانتشار الجيش الإسرائيلي أمام هذه المدارس، فكانت النتيجة هجــرة معاكسة للطلبة من المدارس الحكومية، فإن أكثر من (٥٦%) من أبناء القدس قد ذهبــوا إلــى المدارس الإسرائيلية سنة (١٩٩٦)، بينما كانت نسبتهم لا تزيد عن (١٢%) سنة (١٩٧٢)، كما ارتفعت نسبة التسرب من المدارس، فهناك قرابة (٤٠) ألف طالب خارج مقاعد الدراسة حيــث اضطرتهم الظروف الاقتصادية السيئة للعمل بهدف إعالة أسرهم، حيث يوجد (٤-٥) آلاف من الأطفال يعملون عند أصحاب العمل اليهود في الأسواق الإسرائيلية في القدس الغربية المــسمى (محني يهودا)، وهم يتوزعون في شتى أنواع المهن، مما أدى بهم إلى الانحــراف، وانتــشار المخدرات بتشجيع من السلطات الإسرائيلية إذ بلغت نسبة تناول المخدرات (٥%)، أي ما يقابل (٢٢ ألف متعاطي عربي) وهذا ما أشارت إليه دراسة الــصباغ (٢٠٠١)، بــأن هنــــــالك علاقــــة قوية بين تعاطي المخدرات والعمل مع السلطات الإسرائيلية أو الالتحاق بمدارســهم (PASSIA, ٢٠٠٧).

إن سياسة التمييز العنصرية التي تقوم بها إسرائيل في مجال التعليم، والعقبات التي تضعها لإضعاف استيعاب المدارس الحكومية الوطنية مقابل قوة استيعاب المدارس الإسرائيلية للطلاب، لتؤكد على أهمية الإدارة المدرسية في القدس، لأن المخاطر التي تتعرض لهــا مدينــة القــدس تختلف عن أي مدينة فلسطينية وهي مبينة على مخططات صهيونية للسيطرة على القدس وهــذا ما أكد عليه هيرتسل بقوله: إذا حصلنا يوماً على القدس وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيــام بأي شيء، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لليهود فيها، وسوف أحرق الآثار التي مرت عليها قروناً، إن على اليهود أن يجمعوا أمرهم ويعيدوا العبادة إلى الهيكل، فالمسجد الأقصى القائم على قدس الأقداس في الهيكل إنما هو لليهود.

إن ما تقوم به إسرائيل من تهويد لمدينة القدس عن طريق السيطرة على مؤسساتها ومنها التعليمية لدليل واضح على السياسات الإسرائيلية الرامية إلى إلغاء ما هو غير يهودي في مدينة القدس، -فمشروع هيرتزل الذي دعا إلى إحياء اللغة العبرية ونشر الثقافة اليهودية الذي تم إقراره سنة (١٩٥٣)- والتي حالت هذه المدارس دون تحقيقه- بسن قانون التعليم لدولة إسرائيل: (إن التعليم في الكيان الإسرائيلي يتركز على قيم الثقافة اليهودية، والولاء لدولة إسرائيل،وتقوية الانتماء للصهيونية، ويجسد هذا القول ما ورد في صحيفة القدس بتاريخ (٢٠٠٩/٧/١٣) نقلا عن وزير النقل الإسرائيلي (كاتز) بمحو الأسماء العربية للبلدات في

الأراضي الفلسطينية من لوحات تجاهات السير؛ للإبقاء على الاسم العبري وحده، وإلغاء التسمية العربية لمدينة القدس من القواميس حيث لم يكتب اسم المدينة على اللوحات وإلا شارات بعد القرار سوى باستخدام اسم (يورشاليم) العبري و(يورشاليم) بالانجليزية ليؤكد على تجسيد يهودية الدولة والقضاء على اللغة العربية.

إن القائمين على مقاليد الحكم في إسرائيل يرددون دوما بان الثقافة اليهودية ينبغي أن يتلقاها كل طالب، وأن مصير إسرائيل يرتبط بجهاز حقيقي لتنفيذ التعليم والتربية وفقاً للمبادئ الصهيونية وهذا محور عمل المؤتمر الصهيوني الرابع والعشرين سنة (١٩٥٦) الذي أكد أنه لن يكون للحركة الصهيونية مستقبل دون تربية وثقافة عبرية، بحيث تخترق الحياة اليومية في كل مكان في المدرسة والشارع والبيت، وهذا ما صرح به (ارييه ايلباب) حين قال" إننا نزعنا منهم بالقوة إحدى الثروات القيمة التي كانوا قد حملوها معهم وهي اللغة العربية"، وهذا القول لا يقف عند حد تهويد لغة اليهود العرب، بل محو اللغة العربية من أفواه العرب الفلسطينيين في الضفة الغربية(يهودا) بما في ذلك اللغة العربية في مدينة القدس واعتبارها ضمن أرض إسرائيل. وهذا ما أكد عليه اليعازر برلمان بقوله: هنالك مسألتان على عاتقنا إنجازهما: زيادة عدد اليهود، وجعل اللغة العبرية هي لغة الشعب، ولا يمكن حماية إسرائيل والحفاظ عليها بالبنادق فقط، بل بتربية أبنائها على روح العبرية، فالقطاع التربوي احد أهم محاور الهجوم الإسرائيلي على المجتمع الفلسطيني بكافة فئاته، فالعمل على تجهيل الطلبة وتدمير مجمل بنية النظام التربوي التعليمي الوطني الفلسطيني، يؤكده إعداد لا تحصى من الممارسات الإسرائيلية، ولعل من المعبر ما قاله رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ارئيل شارون: إن التعليم الفلسطيني والدعاية الفلسطينية اخطر على إسرائيل من الأسلحة الفلسطينية (Ariel Sharon, Ha’aretz, ٢٠٠٤).

وعلى الرغم من احتلال إسرائيل للقدس سنة (١٩٦٧) إلا أنها ترى أن القدس الشرقية ما زالت محررة بنظرهم ما دام فيها أثر للهوية العربية الفلسطينية، ممثلة بمؤسساتها التعليمية التي حافظت على الثقافة العربية، ورفضها تدريس اللغة العبرية في مدارسها، صامدة أمام التهديدات الإسرائيلية تارة والإغراءات تارة أخرى، بالإضافة إلى التخاذل العربي والتنازل عن مدينة القدس بدءاً من قرارات الجامعة العربية منذ سنة (١٩٨٥)، وانتهاء باتفاقية أوسلو سنة (١٩٩٣)، ومؤتمر أنابوليس والتي سهلت جميعها للاحتلال الإسرائيلي من السيطرة على المؤسسات الفلسطينية في القدس، فالقرارات التي تدعم الصمود ترجمت على أرض الواقع بقطع المعونات المالية، ومحاربة ما يسمى بالإرهاب والتي كان لها تأثير على التعليم، داعمين إعلان بن غوريون حين قال "أنه لا معنى لإسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل، إن

مسألة القدس ليست حجج أو سياسة، أنها مسألة القدرة السياسية، "أورشليم" مدينة مقدسة، عاصمة إسرائيل الموحدة"، وإعلان وزير خارجية إسرائيل (أبا ايبان) أمام الأمم المتحدة حين قال "لو صوتت جميع الدول الأعضاء ضد إجراءات ضم القدس العربية والقرى المحيطة بها إلى إسرائيل، فإن إسرائيل لن تتزحزح عن قراراتها أو تلغي هذه الإجراءات".

كل ذلك سوّغ للباحثة أن تقوم بدراسة هذه المشكلات محاولة منها لإظهارها بشكل أكثر شمولية خاصة أن كثيراً من الدراسات التي تناولت مشكلات الإدارة المدرسية ومعوقاتها لم تتحدث عن المعيقات التي يضعها الاحتلال، وإنما تحدثت عن المشكلات الفنية والإدارية كدراسة محمود (١٩٩٦): الصعوبات التي يواجهها مديرو المدارس الأساسية الحكومية في محافظة الخليل، أو دراسة (يونس, ١٩٩٦): الصعوبات التي تواجه مديرو المدارس الأساسية في محافظة الخليل، أو دراسة (سليمان، ١٩٩٩): معوقات العمل في الإدارة المدرسية من وجهة نظر مديري ومديرات المدارس الأساسية والثانوية الحكومية في محافظتي نابلس وطولكرم، ونستثنى من ذلك دراسة (صوان، ٢٠٠٢): مشاكل التعليم في القدس، والتي تناولت في جزء منها مشكلات التعليم تحت الاحتلال، ومما يزيد من حجم المشكلة ما أكدته دراسة فورت (Forte, ٢٠٠٣)، من حجب إسرائيل للمعلومات، ليس فقط على العرب بل وعلى الأجانب أيضاً، بحيث يصعب على الباحث تكوين صورة أشمل وأكثر دقة عن واقع المعوقات ممثلة أساساً في سياسة سلطات الاحتلال، فيما يخص القدس بالتحديد، وهذا كله عزز إحساس الباحثة بوجود مشكلة تستحق الدراسة، ووضع خطة لمواجهة هذه المشكلات.

إن وضع خطة لمواجهة المشكلات الإدارية تحت الاحتلال هي أحوج ما تكون إليه الإدارات المدرسية في القدس، فالإدارة التربوية الفاعلة هي التي تأخذ بالتخطيط أسلوباً ووسيلة لتحقيق الأهداف، وتضع خطة متكاملة لمواجهة الحالات الطارئة، فالتخطيط هو الجزء العصبي لكل الوظائف الإدارية، وهو العملية العقلية التي تهدف إلى رسم الهيكل الأساسي لتحيق الأهداف المنشودة وفقاً للإمكانات المادية والبشرية. والخطة هي عملية شاملة تركز على أهمية الوقت وحسن إدارته، إضافة إلى إيجاد التكامل بين كل أجزاء المنظومة المدرسية، والتي تهدف إلى تنمية المدرسة وتطويرها، ومواكبة التغيرات السريعة ومواجهة الحالات الطارئة والمواقف غير المتوقعة (الحريري وآخرون، ٢٠٠٧).

كما أن التخطيط هو إعداد للمستقبل يتمكن من خلاله التربوي من رؤية طريقه بوضوح، وما من أمة تسعى إلى مستقبل أفضل إلا وتضع التخطيط سياسة لها، وتستفيد منه في كافة المستويات التربوية، فهو اختصار للوقت والجهد في عملية التطوير والتحسين، وهو لم يعد

يمارس على مستويات عليا بل تحتاج إليه كل مدرسة حيث تشكل وحدة تربوية للنظام التربوي لأي مجتمع، ففيها تحشد طاقات العاملين لتحسين التحديات التي تقدمها للمجتمع بصورة مستمرة ومتطورة تبعاً لتغيرات العصر ومستحدثاته (الحربي، ٢٠٠٦).

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في وضع خطة لمواجهة المشكلات في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال كما تراها عينات من قطاعات مختلفة في المجتمع.

أهداف الدراسة وأسئلتها:

تهدف هذه الدراسة إلى وضع خطة لمواجهة المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال، كما تراها عينات من قطاعات مختلفة في المجتمع وذلك عن طريق الإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال كما يراها القطاع التربوي والذي يتمثل في: (المعلمين والمديرين والمشرفين والمرشدين واتحاد المعلمين ورؤساء الأقسام)؟
٢. هل تختلف المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال باختلاف القطاع التربوي والذي يتمثل في (المعلمين والمديرين والمشرفين والمرشدين واتحاد المعلمين ورؤساء الأقسام)؟
٣. ما المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال كما يراها القطاع غير التربوي، والذي يتمثل في (المجلس التشريعي الفلسطيني،و القدس للحقوق الاجتماعية، والملتقى الفكري العربي ودائرة الأوقاف الإسلامية والتعاون وشخصيات وطنية ممثلة للفصائل الفلسطينية)؟
٤. هل تختلف المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال باختلاف فئات القطاع غير التربوي والذي يتمثل في شخصيات وطنية ممثلة للفصائل الفلسطينية ومؤسسات حكومية (دائرة الأوقاف الإسلامية، المجلس التشريعي الفلسطيني) ومؤسسات غير حكومية (التعاون، والقدس للحقوق الاجتماعية، والملتقى الفكري العربي)؟
٥. هل تختلف المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال باختلاف القطاع التربوي والقطاع غير التربوي؟

٦. ما الخطة المقترحة لمواجهة المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال، بناء على رؤيا الدراسة والأدب النظري السابق؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من أهمية ومكانة القدس الدينية والتاريخية في ظل عمليات التهويد المستمرة التي تتعرض لها المدينة المقدسة، الأمر الذي يجعل من كل ما يتصل بالمؤسسات الوطنية في القدس ومنها المؤسسة التعليمية ذات خصوصية وحساسية تفرضها خصوصية القدس، لذلك تحاول هذه الدراسة أن تسد ثغرة في تحديد أهم المشكلات الإدارية في المدارس الحكومية في القدس، وتطوير خطة لمواجهة المشكلات الإدارية في المدارس الحكومية في القدس، فالقدس ليست تحت ولاية السلطة الفلسطينية بأي شكل من الأشكال، ولا يمكن والحال هذه مطالبتها بأكثر مما تستطيع، رغم أن المطلوب منها رغم ذلك ليس بقليل.

ومن جهة أخرى وأمام شح الدعم العربي والإسلامي لعروبة القدس ومكانتها الدينية، لا بد من توجيه الاهتمام إلى كل ما يمكن تفعيله من مقومات داعمة لوجود هيكل تربوي تعليمي متماسك أمام تردي الأوضاع الاقتصادية للمقدسيين، وهو مسبب محوري للعديد من مشكلات التسرب وترك الدراسة، أو الانتقال إلى المدارس الإسرائيلية، ولو توافرت روافد الدعم الاقتصادية لامكن مواجهة الاحتلال. وستقترح الخطة عددا من الوسائل التي يمكن استثمارها للارتقاء بدور تلك القيادة وتفعيلها، واختيار ما يتناسب منها مع الظروف التي تعانيها تلك الإدارات في الوقت الراهن. وما ستخرج به الدراسة الميدانية من نتائج، بحيث يجري بناء على ذلك تقسيم الخطة في جانبها النظري إلى أجزاء منها ما يمثل المشكلات الحيوية الحاسمة في المشكلات الإدارية، والأساليب الممكنة لمواجهتها، ومنها ما يمثل مشكلات، يمكن التعامل معها على مدى زمني أطول، مع مراعاة أن التغيرات في بعض المجالات تحتاج إلى مزيد من الوقت نظرا لطبيعة القطاع التعليمي، وتعدد الأطراف الفاعلة فيه. وستحاول الخطة المقترحة استنباط الأوجه العملية التنفيذية الموجهة إلى الجهات المعنية بالمشكلات، وتقديم برامج وحلول مقترحة في هذا المجال. ويؤمل أن تفيد نتائج هذه الدراسة الجهات الآتية:

١. العاملين بوزارة التربية والتعليم بصورة عامة، والإدارات التربوية والمدرسية بصورة خاصة، وذلك بتفعيل دورهما في دعم تلك المدارس مادياً ومعنوياً؛ من أجل الحفاظ على التعليم في القدس، وعدم الرضوخ للشروط الإسرائيلية.
٢. مديرية التربية التعليم، بوضع استراتيجية تعليمية مخطط لها؛ لتوفير بيئة تعليمية آمنة تحد من المعيقات التي تواجهها وتسهم في تطوير عملية التعليم.

٣. مدراء المدارس والعاملين فيها الذين يتعرضون لتحديات تحول دون تحقيق أهدافهم وممارسة أدوارهم، عن طريق وضع برامج وخطط تساعد على تحقيق تعلم أفضل.
٤. الباحثين التربويين والمخططين، بوضع خطط مستقبلية، قد تعالج المشكلات الإدارية تحت الاحتلال عن طريق الاستفادة من منهجية الدراسة وأدواتها.

مصطلحات الدراسة:

تتبنى هذه الدراسة تعريف المصطلحات الواردة فيها كما يلي:

الاحتلال: ويقصد به سيطرة القوات الإسرائيلية على الجزء العربي من فلسطين بموجب قـرار التقسيم لسنة (١٩٤٧)، وأثر حرب حزيران سنة (١٩٦٧).

القطاعات: مجموعة من الأشخاص والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التـي لهـا علاقـة بصورة مباشرة بالإدارة المدرسية كالمدارس، ومديرية التربية والتعليم...، أو غير مباشرة تهتم بالعملية التعليمية وتقدم لها الدعم المعنوي والمادي كالمجلس التشريعي، والأوقاف الإسلامية،...

المدارس الحكومية: المدارس التابعة لوزارة الأوقاف الإسـلامية سـابقاً، والسـلطة الوطنيـة الفلسطينية حالياً ويبلغ عددها (٣٨) مدرسة تأسست بعد سنة (١٩٦٧).

مشكلات الإدارة المدرسية: جميع الصعوبات والمعوقات الإدارية والفنية الناجمة عن الاحـتلال التي تواجه الإدارة المدرسية، وتعرقل سير العمل، وتحد من فاعلية كل من المدارس، وتحـول دون تحقيقها لأهدافها. سواء كانت تتعلق بالمعلمين، أو الإداريين، أو الطلبة، أو البنية التحتيـة للمدرسة، والمناهج، والتقنيات التعليمية... الخ.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على القطاعين التربوي والذي يتمثل في (المعلمـين، والمـدريرين، والمشرفين ...)، وغير التربوي والذي يتمثل في (المجلس التشريعي الفلسطيني، والقدس للحقوق الاجتماعية ...).

والزمان الممثل بالسنة الدراسية (٢٠٠٨/٢٠٠٩).

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات ذات الصلة

أولا: الأدب النظري:

تُعدُّ فلسطين قلب الوطن العربي، وواسطة عقده، وقبلة أنظاره، ومهد الديانات التوحيدية الكبرى في التاريخ، وملتقى الحضارات. وهي بلاد خيرة جميلة ومن أهم بقاع الأرض قاطبة من النواحي الاستراتيجية والسياحية والدينية. ونظراً لخصوصية فلسطين والقدس، والمحاولات الدؤوبة التي تقوم بها إسرائيل لتهويد المدينة، وتدمير بُنية النظام التعليمي فيها، فإن البحث في هذه المسألة تحديداً يتطلب نظرة شاملة تُحيط ما أمكن بالأبعاد السياسية، والاجتماعية- الاقتصادية، والثقافية، خاصةً حين يتعلق الأمر بالنظام التعليمي الذي تتشابك قضاياه مع مختلف هذه المسائل، باعتباره نظاماً تتحدد بناءً عليه نتائج استراتيجية تمسُّ الأجيال القادمة، ومعها مستقبل الوطن ومقدرته على النماء والتطور بحرية واستقلال.

١. لمحة عن التعليم في القدس منذ الفتح الإسلامي وحتى بداية القرن العشرين

القدس مدينة مقدسة، مدينة الأقصى المبارك، والمعهد العلمي لتدريس العلوم الإسلامية على مدى العصور، وواحد من أكبر معاهد العلم الديني في العالم الإسلامي، الذي افتُتح على يد عمر بن الخطاب في العام السادس عشر للهجرة، وهو الذي أمر ببناء المساجد لتصبح دور علم وعبادة في آن واحد، بتعليم الصبيان القرآن والكتابة. وكان الوعظ أول شكل من أشكال التعليم الذي تطور فيما بعد من الدراسات الإسلامية المتعددة الفروع، فكان أئمة المسلمين وعلماؤهم حريصون على شد الرحال إلى المسجد الأقصى للصلاة فيه، ونشر تعاليم الدين، حتى أصبح في القرن الخامس للهجرة مركزاً لحركة علمية تختص بعلم الحديث والفقه (العسلي، ١٩٩٠).

لقد ازداد اهتمام المسلمين ببيت المقدس في العهد الأموي، وقد تمثلت أعظم مآثرهم ببناء الصخرة المشرفة، والاهتمام بقراءة القرآن وتفسيره ....، وتدوين الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وجمع التراث العربي في الشعر والأدب، وجعل اللغة العربية لغة علم وأدب، حيث توافد لزيارة المسجد الأقصى المئات من كبار العلماء والأئمة الإسلاميين من مختلف بلدان العالم، من الشرق والغرب، وازدهرت الحياة الثقافية لتشمل سكان المدينة كافة، بغض النظر عن دياناتهم، وزاد هذا التطور في العهد العباسي والفاطمي، وتمثل بزيارة الخلفاء للمدينة، وإجراء الإضافات إلى أماكنها المقدسة، مما حدا بنشوء نظام زيارات للعلماء وطلاب العلم وأعلام

التصوف، كأمثال رابعة العدوية، والغزالي، وبشر بن حارث. كما أُنشئت مؤسسات دينية وعلمية واجتماعية للمسلمين والنصارى أثناء ولاية الخليفة العباسي هارون الرشيد، مما أدى إلى تطور العلوم التطبيقية، وبروز علماء في مختلف المجالات، ومنها الطب والهندسة (الموسوعة، ١٩٩٢).

وبعدما بدأ التطور العلمي والثقافي في القدس بالتراجع والانهيار أثناء الاحتلال الصليبي ....، إلى أن حرر صلاح الدين الأيوبي مدينة القدس، وشرع ببناء المدارس والخوانق، انتشرت الحركة العلميّة في المدينة، كما شهد بيت المقدس اهتماماً واسعاً في الفترة الأولى من الحكم العثماني لفلسطين (٩٢٢هـ/١٥١٩م). ففي عهد السلطان سليمان القانوني، بُنِي سور القدس، وعُمِّر المسجد الأقصى، وطُوِّر المدارس التي شيدها المماليك، وهذه المدارس كانت ملحقة بالمساجد، وينتشر أغلبها في ساحة الحرم (كالمدرسة القرقشندية، والخانقاه الأسعدية...). وحظي المدرسون والعلماء بمكانة عالية في المجتمع، فكانت رواتبهم تُصرف من أوقاف المدارس والمساجد، وكانوا يُعفون من الجندية، ولم يقتصر ذلك على القدس، بل تعداه إلى جميع أنحاء فلسطين، حيث أُسِّس نظام التعليم العام زمن السلطان عبد الحميد الثاني، وفُرِضت ضرائب خاصة للتعليم سنة (١٨٨٤)، وذلك لإنشاء المدارس، وفُرِض التعليم الإلزامي والمجاني سنة (١٨٤٥)، وأصدرت الدولة أول نظام لتنظيم التعليم الابتدائي والثانوي سنة (١٨٦٩)، وبموجبه قسمت المدارس إلى المدارس الحكومية التي تشرف عليها الدولة العثمانية، والمدارس الخاصة التي يشرف عليها الأفراد والجماعات من العرب والأجانب، وقد حُدِّد وجوب إنشاء مدرسة ابتدائية في كل قرية، ومدرسة إعدادية في كل بلدة يزيد عدد سكانها عن ألف نسمة، حيث نُفِّذ هذا القانون سنة (١٨٧٨). لكن اللغة التركية بقيت اللغة الرسمية لغاية سنة (١٩١٠) (شلح، ٢٠٠٣).

بدأ التقهقر والتراجع في الدولة العثمانية بعد فشلها في حرب النمسا سنة (١٦٨٣)، وفشل الاحتلال العسكري الذي كان يُعدّ مصدراً للغنائم والمكاسب المادية، وانعكس ذلك سلباً على تطور التعليم في هذه المرحلة، وأصبح ذلك واضحاً بالتناقص التدريجي في أعداد المدارس، وسوء الإدارة في مدارس الدولة ومعاهدها، وتوريث وظائف التعليم. ورغم ذلك، لم تتوقف الدولة العثمانية حتى أواخر عهدها عن محاولاتها الجادة لإصلاح نظام التعليم، فأصدرت قانوناً جديدا سنة (١٩١٣) يؤكد إلزامية التعليم الابتدائي ومجّانيته، وزيادة مدة التعليم لتصل إلى (١٢) سنة؛ بهدف تقوية إشراف الدولة العثمانية على المدارس، رغم أن معظم المؤسسات في متصرفية القدس بقيت تحت إشراف الإرساليات الأجنبية، وانتشرت المدارس العربية والتبشيرية

في القدس التي درست اللغة العربية كلغة أساسية، بالإضافة إلى اللغة التركية والمـواد العلميـة المختلفة، ومن المدارس المسيحية التبشيرية، والتي ما زالت إلى وقتنا الحاضر مدرسة راهبات (مار يوسف) التي أنشئت سنة (١٨٤٨)، ومدرسة الفرير التي أنشئت سنة (١٨٦٦)، ومدرسـة شميدت للبنات التي أنشئت سنة (١٨٨٦)، ومدرسة المطران التي أنشئت سنة (١٨٩٩). ويذكر أن عدد المدارس بلغ (٩٨) مدرسة حكومية تركية، و(٣٧٩) مدرسـة علميـة إسـلامية سـنة (١٩١٤)، وهي سنة دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى، تلك الحرب التي كان لها أثر سيّئٌ على البلاد، خاصة في الميادين التعليمية. وخلال تلك الفترة دخلت الجيـوش البريطانيـة فلسطين، وبهذا انتقلت المدارس في القدس وفلسطين من الحكم العثماني إلى الحكـم العـسكري البريطاني (العسلي، ١٩٩٠).

لقد عاش بيت المقدس نهضة علمية زمن الفترة الإسلامية تمثلت بالعصر الأيوبي، كمـا تطورت المؤسسات العلمية في عصر المماليك، فأنشئت الخوانق والرباطات والزوايـا، وقـام العثمانيون بترميم المدارس القديمة وبناء مدارس جديدة، ولكن عنايتهم بالعلم كانت أقل بكثير من عناية الأيوبيين والمماليك.

المدارس القديمة في بيت المقدس:

- مدرسة المسجد الأقصى المبارك: تُعدّ من أكبر مدارس القدس وأهمها، وهي تمثـل مركزاً علمياً هاماً لتدريس العلوم الإسلامية على مدى العصور، ومن أبرز معـالم العلم الديني الإسلامي، وقد درس فيها كبار العلماء، ومنهم مقاتل بن سليمان، والإمام الأوزاعي، فقيه أهل الشام، وسفيان الثوري إمام أهل العراق، والليث بن سعد فقيـه مصر، والإمام الشافعي، وهو فلسطيني المولد، وحجة الإسـلام الغزالـي. ورغـم ظهور المدارس وكثرتها في القرن السادس الهجري وقيامها بالتدريس، فإن دروس العلم لم تنقطع أبداً إلا في أثناء فترة الاحتلال الصليبي للقـدس عـام (٤٩٢) هـــ (كمال، ٢٠٠٠).
- المدرسة الصلاحية: أُسِّست على يد صلاح الدين الأيوبي سنة (١١٩٢م)، وبقيـت تقوم بوظيفتها ستة قرون، من عام (٥٨٨هـ)، حتى أواخر القـرن الثـاني عـشر الهجري، وهي من أقدم المدارس التي تقع داخل سور القدس بـالقرب مـن بـاب الأسباط، وكانت تُدرِّس العلوم الدينية والعربية والتاريخ والرياضيات، وحين احتـل الصليبون القدس، أعادوها كنيسة، وفي القرن التاسع عشر أصاب مدينـة القـدس

زلزالاً أدى إلى خراب المدرسة والكثير من جدرانها. ولم يعهد بالتدريس فيها إلا لمشاهير العلماء، وكان شيخ الصلاحية معيّن بتفويض من السلطان، وأول من تسلمه قاضي القضاة بهاء الدين بن تميم، وكانت المدرسة تعلّم علم الشافعية والعلوم الدينية والعربية والتاريخ والرياضيات. تنازل عنها الأتراك لفرنسا لوقوفها إلى جانبهم ضد الروس في حرب القرم، وأعطوها بدورهم للآباء البيض، وهي ما زالت في حوزتهم حتّى الوقت الحاضر (عبد المهدي، ١٩٨٩).

- المدرسة النصرية: أسست عام (١٠٣٣هـ)، وسميت بذلك نسبة إلى مؤسسها الشيخ نصر المقدسي، الذي تخرج على يديه كثير من العلماء. تقع المدرسة على برج باب الرحمة من أبواب سور القدس الشرقي، وتعد من المعاهد العلمية الكبيرة التي كان لها دور في الحركة الفكرية في القرن الحادي عشر ميلادي.
- المدرسة الأفضلية: تقع في حارة المغاربة التي هدمتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتوسيع حائط البراق، وقد أوقفها الملك الأفضل نور الدين على فقهاء المذهب المالكي ولها منارة يرجع تاريخها إلى عام (٨٧٠هـ).
- المدرسة الميمونية: تقع عند باب الساهرة داخل السور، أوقفها الأمير فارس الدين القيصري أحد أعوان الملك صلاح الدين سنة (٥٩٣ م)، كانت في البداية زاوية للصوفية، ثم أصبحت مدرسة للشافعية، سميت المدرسة المأمونية زمن الدولة العثمانية والانجليز، وتُعرف الآن بالمدرسة القادسية.
- المدرسة الأباصيرية: تُنسب للأمير علاء الدين الأباصيري، تقع بجانب باب الناظر (باب المجلس)، أوقفها الأمير علاء الدين عام (٦٦٦هـ) ومقابلها الرباط المنصوري، وقد اتخذ هذين المكانين مسكناً لبعض الأفارقة الذين استخدمتهم الدولة العثمانية في شؤون حراسة المدارس الكائنة حول الحرم من الغرب والشمال، وإلى اليوم يسكن فيها جماعة من الأفارقة الفقراء.
- المدرسة المنجكية: أنشأ هذه المدرسة سيف الدين منجك سنة (١٣٢٤)، وفي القرن الثامن عشر ميلادي، بُنيت فيها مدرسة ابتدائية للأولاد، ودار لسكن البنات، وتولى التدريس فيها كثير من العلماء، منهم قاضي القضاة شمس الدين، وغيرهم من العلماء.
- المدرسة الأمينية: أسسها أمين الدين عبد الله سنة (١٢٨٦م)، وتقع في باب العتمة شمالي الحرم. عُيِّن شيخ المدرسة من نائب السلطان في دمشق، وفي العهد العثماني

أصبح حاكم القدس يقرر حاملي إيرادات السلطانية في وظيفة المشيخة والتدريس، وعَين في هذه المدرسة مفتى السادات الشافعية.

وهنالك كثير من المدارس الأخرى المشهورة في القدس، منها: الأفضلية، والنحوية، والدوادارية، والجاولية، والتنكزية، والأرغونية، والخاتونية، والطولونية، والباسطية، والعثمانية (تقع داخل الحرم الشريف وهي متصدعة الآن نتيجة الحفريات الإسرائيلية) والأشرفية، والبدرية، والمعظمية.

٣. التعليم في القدس إبّان فترة الانتداب البريطاني (١٩١٧ – ١٩٤٨):

بدأ الانتداب البريطاني على فلسطين سنة (١٩١٧)، وقد فرض البريطانيون سيطرة كاملة على التعليم، فلم تسمح للفلسطينيّين بإدارة أمورهم التعليمية. وكانت للاستعمار البريطاني إدارة عسكرية تعمل إلى جانبها لجنة صهيونية لوضع السياسة التي انطوى عليها وعد بلفور. ففي شهر نيسان من سنة (١٩١٨)، حضر إلى القدس وفد يمثل اللجنة الصهيونية في لندن برئاسة حاييم وايزمن، فسمحت بريطانيا لليهود بمزيد من الحرية والاستقلال، لإقامة وطن قومي لليهود وتجميعهم من جميع أنحاء العالم، بينما ظلت فلسفة التعليم الفلسطينية خاضعة للسياسة البريطانية التي تعتبر فلسطين مستعمرة بريطانية، حيث تعتمد على تربية فئة مختارة من أبناء الشعب الفلسطيني وإعدادهم لتسلم المناصب الإدارية؛ لتنفيذ سياستها الاستعمارية، حيث كانت تقوم بريطانيا بتنشئتهم تنشئة خاصة ترتبط بالاستعمار البريطاني فكرياً وثقافياً ومصلحياً. لقد قصّرت الحكومة البريطانية في تعليم أبناء العرب، بعكس اليهود. وظهر ذلك جليا من قلة حجم الميزانية المخصصة لتعليم الشعب الفلسطيني من جانب إدارة المعارف، حيث لم تتجاوز هذه الميزانية أثناء فترة الانتداب البريطاني (٤–٦%) من الميزانية العامة، وكان يُنفق أكثر من نصفها على المدارس اليهودية على شكل هبات ومساعدات، رغم توافر الإمكانات المادية للمدارس اليهودية، بما كانت تقدمه لها الحركة الصهيونية (Abu-Duha, ٢٠٠٠).

لقد عمدت حكومة الانتداب البريطاني على وضع العراقيل أمام تعلّم الفلسطينيين وتطورهم، وأسهمت في بناء أجيال متعلمة ترتبط بسياسة بريطانيا وأهدافها، وتحقق الأهداف البريطانية والصهيونية، حيث لجأت إلى ملء معظم الوظائف في إدارة معارفها بالمتعلمين من اليهود بالدرجة الأولى، ثم أبناء المسيحيين العرب الذين تخرجوا من المدارس التبشيرية، وتركزت أهداف التربية على تجهيل الشعب بطريقة تسهّل حكمه وتنفيذ سياسات بريطانيا والحركة الصهيونية، حيث كان عدد الطلبة (١٦٦٢) طالبا وطالبه سنة (١٩٢٠) من إجمالي عدد السكان الأصلي للفلسطينيين والبالغ (٦٠٠٠٠٠)، أي بنسبة(٢,٧%)، وظلت هذه الزيادة

تسير ببطء حتى سنة (١٩٤٨) بنسبة (٦%) فقط، وهذا يؤكد عدم شمولية التعليم للطلاب الفلسطينيين، إذ بلغت نسبة الأمية في القرى الفلسطينية حوالي (٨٥%). وقد بلغت النسبة المئوية لعدد الطلبة العرب الفلسطينيين الملتحقين بالتعليم في العمر (٥-١٤) سنة نحو (٣٢,٥%)، مقابل (٩٧%) لدى اليهود، أي أن نسبة الذين لم يلتحقوا بالتعليم من تلك الأعمار كانت بحدود (٣%) لدى اليهود، مقابل حرمان (٦٧%) من الأطفال العرب من فرص التعليم (منسي، ٢٠٠١).

لم تُسجَّل الفوارق في مستوى التعليم بين اليهود والعرب فحسب، بل أيضاً، بين المجموعات العربية المختلفة، ولا سيما بين المدنيين والريفيين، وبين المسيحيين والمسلمين. وكان المسلمون في فلسطين أكثر المتضررين. ولغاية أواسط سنة (١٩٣٥)، لم يذهب سوى (٢٠%) من الأولاد المسلمين الذين هم في سن (٥-١٥) سنة إلى المدرسة، مقابل (٨٠%) تقريباً للأولاد اليهود والمسيحيين. كما بلغت فترة الحضور (٦) سنوات للمدن مقابل (٤) سنوات في القرى. لقد أدركت حكومة الانتداب منذ البدء أهمية التحكم بالنظام التربوي، فاستُثني التاريخ المعاصر من المناهج، وصُمِّمت المناهج ليعتاد العرب على فكرة الوطن القومي اليهودي، وإحياء الثقافة العبرية. وهذا ما أكده الطيباوي: "إن الإدارة العسكرية وضعت مقررات التعليم في فلسطين دون ملاءمة تلك المناهج للبيئة الفلسطينية، حيث كان التاريخ يتعلق بالتاريخ الأوروبي، والتركيز على سلبيات التاريخ الإسلامي، وإظهار الجانب الذي يبيّن الخلافات والصراعات، وإهمال التاريخ الحافل بالأمجاد والبطولات، في حين تركت لليهود الحرية في إقامة إدارة تعليمية مستقلة، ووضع مناهجهم ومقرراتهم، بالإضافة لزيادة الميزانية التعليمية"، وتشير الدراسات أن أول إحصاء أثناء فترة الانتداب البريطاني ظهر سنة (١٩٣١) والذي أشار إلى أن نسبة العرب المتعلمين بلغت (١٤%) (الحاج، ٢٠٠٦).

ففي السنة الدراسية (١٩٢١/١٩٢٢) بلغت نسبة عدد الطلبة ٥,٢% من عدد السكان، ووصلت في السنة الدراسية (١٩٤٣/١٩٤٤) ما نسبته (٨,٧%)، وهذا ما يؤكد عدم اهتمام سلطات الانتداب بإيجاد مقاعد كافية في المدارس الحكومية للطلبة الفلسطينيين، ولقد اعترف مدير المعارف البريطاني بذلك في تلك السنة (١٩٣٠)، حيث يقول: "إن توسيع المدارس حجماً وعدداً في بلاد يتزايد فيها عدد السكان ويتوق أهلها إلى تحصيل العلم ليس من الأمور المرغوب بها....، بينما الشعب العربي هو الذي يدفع القسط الأوفر من إيرادات الحكومة...". إن سياسة بريطانيا أسهمت بشكل كبير ومُتعمَّد في تفوق اليهود في مجال التعليم، لتجهيل الشعب الفلسطيني، ففي السنوات الأولى من الانتداب لم تكن في مدارس المعارف غير الكلية العربية، ولم يكن للعرب أي مؤسسة جامعية أو شبه جامعية مستقلة، بينما بلغ عدد معاهد المعلمين اليهود

(٥) معاهد، ثلاثة منها معاهد عليا، والجامعة العبرية التي أُنشئت سنة (١٩٢٥)، ومعهد وايزمن، والكلية الفنية اليهودية في حيفا (نشوان، ٢٠٠٣).

انطبق هذا الوضع على حالة التعليم في القدس، فلم تنشئ حكومة الانتداب المدارس الكافية لطلبة المدينة؛ مما دفع أهلها إلى إنشاء عديد من المدارس. فقد أخذ المجلس الإسلامي الأعلى الذي أُنشئ في القدس سنة (١٩٢٢) إبّان فترة الانتداب البريطاني على عاتقه إنشاء المدارس والإنفاق عليها من إيرادات الأوقاف، وإحياء بعض المدارس التي كانت قد توقفت عن العمل. وفي سنة (١٩٤٧) كان في القدس سبع مدارس إسلامية منها دار الأيتام الإسلامية والتي ما زالت باقية إلى وقتنا الحاضر، و(١١) مدرسة حكومية. كما نشطت الإرساليات التبشيرية في القدس في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وأنشأت حوالي أربعين مدرسة مسيحية خصوصية، منها كلية تراسنطة، ومدرسة الفرير للبنين، وكلية شميدت، ومدرسة صهيون. وعلى الرغم من قلة الدعم الحكومي الذي كانت تتلقاه المؤسسات العربية والإسلامية آنذك، بخلاف المدارس التبشيرية أو المدارس في المجمعات اليهودية، إلا أن المدارس التي أنشأها المجلس الإسلامي الأعلى حققت تقدماً كبيراً واستفاد منها عدد كبير من أبناء المدينة المقدسة (كمال وزعبي، ١٩٩٦).

٤. التعليم في القدس في الفترة (١٩٤٨– ١٩٦٧)

على أثر الانسحاب البريطاني من فلسطين سنة (١٩٤٧)، وإنشاء الكيان الصهيوني في (١٥) أيار سنة (١٩٤٨) بعد توقف الحرب "الوهمية" بين الجيوش العربية والقوات الإسرائيلية بتوقيع "اتفاقية التنازل" بين الأطراف المتحاربة، وتسليم القدس للحكومة الغاصبة بتعيين الخط الفاصل بين الجزء الغربي من القدس والجزء الشرقي منها بتاريخ ١٩٤٨/٧/٢٢، جاءت اتفاقية الهدنة بين الطرف الأردني والطرف الإسرائيلي في ١٩٤٨/٤/٣، وتمّ تأكيد اقتسام مدينة القدس: الجزء الغربي الإسرائيلي، والجزء الشرقي تحت السيطرة الأردنية. وبعد مؤتمر أريحا في ١٩٤٩/٤/١١، الذي كرّس فيه السيادة الأردنية على الضفة الغربية والقدس الشرقية، شكّل الأردن مجلساً بلدياً سنة (١٩٤٩)؛ للإشراف الخدماتي والمدني على المنطقة الفلسطينية التي وقعت تحت سيطرته، وبلغت ما نسبته (١١,٤٨%)، بينما بلغت نسبة المنطقة المحتلة (الغربية) (٨٤,١٢%)، وكانت نسبة المنطقة الفاصلة التّابعة للأمم المتحـــــــدة (٤,٥٩%) (الأسيسكو، ١٩٩٧).

خضع تعليم الفلسطينيين بعد نكسة (١٩٦٧) لمسؤوليات عربية في الدول التي يوجد فيها اللاجئون الفلسطينيون لوكالة الغوث الدولية، واعتمدت الأهداف التربوية للتعليم الفلسطيني بعد نكبة سنة (١٩٤٨) على الفلسفة التي تبعتها وكالة الغوث المشرفة على تعليم الفلسطينيين، إضافة إلى اعتمادها على فلسفة التعليم العربي، وهي لا تختلف كثيراً من بلد عربي إلى آخر؛ لأنها تتبع من توصيات الجامعة العربية، ومنظماتها التعليمية المختلفة، والتي ترتكز على القومية ووحدة الدين والتراث. وتولت الحكومة الأردنية مهمة تعليم الفلسطينيين في الضفة الغربية في ظروف غاية في الصعوبة، حيث ورثت عن الانتداب البريطاني بيئة تعليمية ضعيفة، وكذلك الحال في قطاع غزة، حيث بذلت الحكومة المصرية جهوداً كبيرة لتشجيع التعليم العام وزيادة مراكز محو الأمية. ومن ناحية القوانين، فإن أهم ما صدر منها في تلك الفترة، قانون التربية والتعليم الأردني رقم (١٦) لسنة (١٩٦٤)، الذي أقر إلزامية التعليم للسنوات التسع الأولى (عسالي، ٢٠٠٧).

ويمكن تلخيص الوضع التعليمي في القدس قبل حرب حزيران سنة (١٩٦٧)، كما يلي:

أ. المدارس الرسمية وتشمل (٢٩) مدرسة في القدس وضواحيها.

ب. المدارس الأهلية والخاصة، والمدارس الأهلية هي مدارس ذات ملكية فردية أو تتبع مؤسسة أو جمعية خيرية، والمدارس الخاصة كانت تتبع إدارة مؤسسات دينية، وكان عددها (٤٤) مدرسة.

ج. المدارس التابعة لوكالة الغوث، وعددها (٩) مدارس.

وبلغ عدد الطلبة في السنة الدراسية (١٩٦٦/١٩٦٧) –أي قبل عدون حزيران لسنة (١٩٦٧) – حوالي ٢٨ ألف طالب وطالبة، ضمّت مدارس التربية والتعليم الحكومية ما نسبته (٦٣%) منهم، أي أنها كانت تتحمل العبء الأكبر في استيعاب الطلبة، في حين بلغت النسبة في المدارس الأهلية والخاصة (٢٦%). أما المدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية، فقد استوعبت ما نسبته (١١%) من الإجمالي. وقد كان التعليم في المدارس الرسمية إلزامياً ومجانياً في المرحلتين الابتدائية والإعدادية (حبايب وآخرون، ٢٠٠٦).

٥. تهويد التعليم في القدس في الفترة (١٩٦٧-١٩٩٤)

بعد انتهاء حرب حزيران سنة (١٩٦٧)، أعلنت إسرائيل بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٨ ضمّ القدس الشرقية إلى القدس الغربية، وتوحيد شطري المدينة، كون القدس الموحدة من وجهة النظر الإسرائيلية عاصمة لدولة إسرائيل. وطبقاً لهذا الإجراء تم توسيع حدود بلدية القدس بإضافة

(٧٢ كم[٢]) إلى مساحة القدس الغربية، طبقت السلطة الإسرائيلية على القدس قوانين تختلف عن تلك القوانين التي تم تطبيقها على الضفة الغربية، حيث قامت بإلغاء القوانين الأردنية، كما وقامت بإلحاق جميع المدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم الأردنية بجهاز وزارة المعارف الإسرائيلية، وإدارة المعارف بجهاز البلدية، في حين وضعت المدارس الرسمية في الضفة والقطاع تحت إشراف ضابط التربية، وسنّت القانون رقم (٥٦٤) الذي وافق البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) عليه بتاريخ (١٩٦٩/٧/٧)، وينص على التدخل في شؤون المدارس الأهلية والخاصة، والنظر في أمرها إذا كانت تطبق المعايير الإسرائيلية، فإن لم يكن ذلك متوافراً، فإن إسرائيل أعطت نفسها الحق في قيام وزارة المعارف الإسرائيلية بالتدخل في شئون المدارس، حتّى لو أدى ذلك إلى فرض الرقابة الإدارية المباشرة عليها، وتعيين المديرين، أما المدارس الثانوية فوضعتها تحت سلطة بلدية القدس. وقد أقدمت سلطات الاحتلال عقب الحرب على إغلاق مكتب التربية والتعليم في القدس، واعتقلت مدير التربية والتعليم، حسني الأشهب، ومساعده الإداري، أحمد عبد اللطيف، بحجة امتناعهما عن افتتاح المدارس، وحملتهما مسؤولية امتناع القطاع الأكبر من الهيئة التدريسية عن استئناف عملهم التدريسي مع بداية العام الدراسي، وعيّنت معلمين ومديرين غير مؤهلين، وأهملت تطبيق التعليم الإلزامي، وفرضت تراخيص بناء المدارس أو توسيعها فيما فرضت ضرائب باهظة على العقارات (جرباوي ونخلة، ٢٠٠٨).

وهدفت هذه الإجراءات بحق التعليم الفلسطيني في المدارس العربية في القدس إلى:

- تطبيق المنهاج الإسرائيلي المعمول به في المدارس العربية في إسرائيل، وبخاصة ما يتعلّق منه بالعلوم الإنسانية البحتة، كالتاريخ والجغرافيا والمجتمع؛ بهدف غرس مفاهيم جديدة مفادها: "هذه البلاد يهودية في الأصل، تم تحريرها من الدخلاء"!
- السيطرة الكاملة على المدينة وإضعاف ارتباط المدينة بالمدن الفلسطينية في الضفة الغربية.
- تطبيق المنهاج الإسرائيلي بهدف تعميم العدمية القومية في مجالات الانتماء للقيم التراثية والوطنية والحضارية العربية (حبايب وآخرون، ٢٠٠٦).

قاوم الفلسطينيون من سكان القدس الإجراءات الإسرائيلية، وأعلنوا إضراباً عاماً عن العمل، وامتنع المعلمون عن استئناف عملهم احتجاجاً على تطبيق المناهج الإسرائيلية على المدارس العربية التي استولت عليها السلطات الإسرائيلية، فلم يلتحق بالعمل من المعلمين سوى اثني عشر معلّماً من أصل (٣٠٠) معلما، فحاولت إسرائيل كسر الإضراب بتعيين معلمين

ومديرين – في المدارس العربية الست التي أُجبرت على فتح أبوابها– لا يحملون مؤهلات تربوية وفنية تتيح لهم حق ممارسة مهنة التعليم، فكثير منهم يحملون شهادة الثانوية العامة فقط. ولكن أمام إصرار الشعب الفلسطيني، وموقف جامعة الدول العربية بعدم قبول الطلبة الذين يدرسون المناهج الإسرائيلية في الجامعات العربية، ورفض المعلمين والمعلمات الشرفاء والشريفات العمل، وامتناع مدير التربية والتعليم آنذك عن التعاون مع سلطات الاحتلال، وإصدار أمره بمنع افتتاح المدارس مع بداية السنة الدراسية (١٩٦٨/١٩٦٧)، اضطرت السلطات الإسرائيلية إلى السماح بتدريس المنهاج الأردني بعد تدقيقه، فأصبح هنالك منهجان للتعليم في مدينة القدس: الأول يُطبَّق في المدارس الخاصة ومدارس وكالة الغوث ويسير حسب المنهاج الأردني، والثاني يُطبَّق في المدارس الحكومية التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية.

لقد مر التعليم في القدس وضواحيها في فترة الاحتلال الإسرائيلي بثلاث مراحل، هي (وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٨) و(Hanania & Jayousi, ٢٠٠٢) و(صوان، ٢٠٠٢) و(نخلة وجرباوي، ٢٠٠٨):

أ. مرحلة تطبيق المنهاج الإسرائيلي (١٩٦٧–١٩٧١)

فُرض في هذه المرحلة المنهاج الإسرائيلي في المدارس الثانوية تحت السيطرة الإسرائيلية، وكان المنهاج هو المنهاج نفسه المطبق في المدارس العربية في إسرائيل، إذ يُعدُّ الطلبة لامتحان الشهادة الثانوية الإسرائيلية "البجروت". قاوم الفلسطينيون هذا المنهاج عن طريق امتناعهم عن إرسال أطفالهم إلى المدارس الحكومية، وعوضاً عن ذلك تم إرسالهم إلى المدارس الخاصة، حيث طُبِّق المنهاج الأردني، فانخفض عدد الطلبة في المدارس التابعة للبلدية والمعارف، ففي مدرسة الرشيدية –على سبيل المثال– كان هناك (٧٨٠) طالب قبل سنة (١٩٦٧)، انخفض عددهم بعد تطبيق المنهاج الإسرائيلي إلى (٢١٠) طالبا في السنة الدراسية (١٩٧٠/١٩٦٩)، و(١٦٨) طالباً في السنة الدراسية (١٩٧١/١٩٧٠)، ليصل إلى (١٢) طالباً في السنة الدراسية (١٩٧٢/١٩٧١)، وبالمقابل، اكتظّت المدارس الخاصة بالطلبة.

أما طلبة المرحلة الابتدائية، فقد بلغ تعدادهم في السنة الدراسية التي سبقت حرب (١٩٦٧) حوالي (٨١٠٠) طالباً وطالبة، وبعد إدخال المناهج الإسرائيلية، وصل عددهم إلى (٧٠٧٠). ووصل عدد طلبة المرحلة الإعدادية السنة الدراسية (١٩٦٧/١٩٦٦) حوالي (٤١٠٠) طالباً وطالبة، لينخفض في السنة الدراسية (١٩٧٢/١٩٧١) إلى (١٤٥٠). وفي المرحلة الثانوية، بلغ عدد الطلبة (١٨٥٠)، ليصل إلى (٣٠٠) طالب وطالبة في السنة الدراسية (١٩٧١/

١٩٧٢). أما بالنسبة للمدارس الأهلية، فقد تزايد إقبال الطلبة عليها ليصل عددهم إلى أكثر من الضِّعف، كما هو مبين في الجدول (١).

جدول ١. أعداد الطلبة والشعب في مدارس القدس الخاصة أثناء فترة تطبيق المنهاج الإسرائيلي

السنة الدراسية	المرحلة الابتدائية		المرحلة الإعدادية		المرحلة الثانوية		المجموع	
	الشعب	الطلبة	الشعب	الطلبة	الشعب	الطلبة	الشعب	الطلبة
٦٨/٦٧	٧٧	٢٤٢٠	٣٤	٩٣٦	٣٧	٩٠٢	١٤٨	٤٢٥٨
٧١/٧٠	١٣٤	٤٦٢٣	٦٥	٢٠٥٠	٦٥	١٩١٧	٢٦٤	٨٥٩٠
٧٦/٧٥	١٦٤	٥٩٦٣	٨٠	٢٥٦٠	٩٢	٢٦٠٤	٣٣٦	١١١٢٧

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير الوضع الراهن رقم(٥)، إحصاءات التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يُلاحظ من الجدول (١) أن عدد الشُّعب ازداد بنسبة (٧٨,٤%)، إذ بلغت الزيادة في المرحلة الابتدائية (٩٨%)، وفي المرحلة الإعدادية (١١,٩%)، وفي المرحلة الثانوية (١٢,٥%)؛ مما أدى إلى زيادة درجة الازدحام في الصفوف من (٢٩) طالباً في الشعبة الواحدة إلى (٣٣) طالباً، وارتفعت درجة الازدحام في المرحلة الابتدائية من (٣١) طالباً في الشعبة الواحدة إلى (٣٥) طالباً. وبالطّبع، فإن مثل هذا الأمر يؤثّر سلبا على مجمل العملية التعليمية.

ب. مرحلة تطبيق المنهاج الموحد:

نتيجة لتطبيق المناهج الإسرائيلية في السنوات الثلاث الأولى التي أعقبت عدوان سنة ١٩٦٧ في المدارس الرسمية في القدس، حصل تشوش في العملية التعليمية في هذه المدارس، وبخاصة في المرحلتين الإعدادية والثانوية، وامتنع ألوف الطلبة عن الالتحاق بالمدارس الرسمية، وقد أغلقت مدرسة الرشيدية أبوابها في السنة الدراسية (١٩٧٠/١٩٧١). لقد أربكت نواتج تطبيق المنهاج الإسرائيلي سلطات الاحتلال وجميع المسؤولين التربويين؛ مما دفعهم للبحث عن وسيلة أخرى غير تطبيق المناهج الإسرائيلية، وقد توصلوا إلى حل يتمثل في تطبيق "البرنامج الموحد" أو "الحصص التكميلية". وملخص هذا البرنامج يتمثل في استيفاء المنهاج الإسرائيلي المعمول به في المدارس العربية بإسرائيل من غير المس في مواده وحصصه، مع إضافة ساعات تعليمية إضافية تغطي جانباً من امتحان الشهادة الثانوية العامة (التوجيهي) وامتحان الإعدادية، على أمل أن يفتح هذا البرنامج الأبواب مجدداً للطلاب والطالبات عند العودة

إلى المدارس الرسمية. وقد أتاح البرنامج الجديد للطلبة أن يتقدموا إلى كل من الثانوية العامة (البجروت) الإسرائيلية، وامتحان الثانوية العامة الأردنية، أو أحدهما، وفقاً لرغبة الطالب.

إن تطبيق هذا البرنامج لم يعمل على استقطاب الطلبة للمدارس الرسمية في القدس، فقد زادت أعباء الطلبة، وارتفع عدد الحصص الأسبوعية للمرحلتين الإعدادية والثانوية من (٢٨-٣٤) حصة أسبوعية إلى (٤٣) حصة نتيجة تطبيق البرنامج الموحد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن غالبية أولياء أمور الطلبة رفضوا التعامل مع المنهاج الإسرائيلي، ورغبتهم في إلتحاق أبنائهم بالجامعات العربية بعد حصولهم على شهادة الدراسة الثانوية العامة الأردنية، كما أن ضعف تأهيل المعلمين في المدارس الرسمية، وعدم قناعة المدرسين بصلاحية المنهاج الإسرائيلي دفعهم إلى تسجيل أبنائهم في المدارس الأهلية. وقد أثبتت التجربة بعد تطبيق البرنامج الموحد مدة سنتين ارتفاعاً في نسبة الرسوب في امتحان الثانوية العامة الأردنية، وفي امتحان الثانوية العامة الإسرائيلية، واضطرار الطلبة لشراء كتب المنهاجين، مما أثقل على الطلبة، إضافة إلى اضطرار الطلبة لدراسة بعض المواد التي هم في غنى عنها، وخاصة دارسي المنهاج الأردني، وكذلك ضعف الجهاز التعليمي،... كل هذه العوامل أضعفت إقبال الطلبة على المدارس الرسمية، بالإضافة إلى البعد الوطني المتمثل في عدم رغبتهم في التعامل مع المنهاج الإسرائيلي.

ج. مرحلة تطبيق المنهاج الأردني:

تحت ضغط مقاومة المنهاج الإسرائيلي من جانب المقدسيين وأولياء أمور الطلبة، وعدم إقبال الطلبة على الدراسة في المدارس الرسمية التي تطبق هذا المنهاج، وتوجههم إلى المدارس الأهلية، ولعوامل أخرى، انصاعت وزارة المعارف الإسرائيلية ودائرة البلدية في غربي القدس لتطبيق المنهاج الأردني في صفوف منفصلة للمرحلتين الإعدادية والثانوية، ورفضت الجهات الرسمية تطبيقه في المرحلة الابتدائية. وكان لعدم تطبيق المنهاج الأردني في المرحلة الابتدائية أثرٌ كبير في عدم تزايد أعداد الطلبة في المدارس الرسمية، وبقي أمر تطبيقه سارياً حتى أواسط السنة الدراسية (١٩٨٠/١٩٨١). وكان من نتائج تطبيق المنهاج الأردني في المرحلتين الإعدادية والثانوية توقف عملية انتقال الطلبة من المدارس الرسمية إلى المدارس الأهلية، بل أخذ عددهم في التزايد النسبي. بقيت المدارس الابتدائية الرسمية تطبق المنهاج الإسرائيلي، وظل الإقبال على المدارس الابتدائية الرسمية محدوداً، بل تناقص في بعض المدارس وخاصة بعد افتتاح مدرسة الثوري في السنة الدراسية (١٩٧٩/١٩٨٠)، وهي مدرسة ابتدائية تابعة للأوقاف الإسلامية، وكان لافتتاحها أثر كبير في استقطاب طلاب حي الثوري المكتظ بالسكان، وأدى في

المقابل إلى انتقال طلاب مدرسة أحمد سامح الخالدي، وعدد طلابها ٧٠٠ طالب إلى مدرسة الثوري، فهبط عدد طلاب مدرسة أحمد سامح الخالدي إلى ١٧٠ طالباً. ونتيجة للضغوط الشعبية؛ صدرت الموافقة على تطبيق المنهاج الأردني في المرحلة الابتدائية في المدارس الرسمية بتاريخ ١٩٨١/٩/١ بالشروط التالية:

أ. يُدرَّس المنهاج الأردني المطبق في الضفة الغربية، بالإضافة للغة العبرية في المرحلة الابتدائية الرسمية.

ب. تُحدَّد الحصص كما هي في تشكيلات المنهاج الأردني. وبما أن عددها يقل عن عدد الحصص في المنهاج الإسرائيلي، يُستخدم فارق الحصص في تدريس اللغة العبرية رسمياً، على أن لا يزيد مجموع الحصص من الصف الأول إلى السادس عن مجموع الحصص المستخدمة في صفوف المرحلة ذاتها في إسرائيل.

ج. اشترطت وزارة المعارف الإسرائيلية لتطبيق المنهاج الأردني أن يتم تدريس اللغة العبرية ومنهاج (مدينات إسرائيل)، وتعديل كتب أدبيات العلوم الإنسانية عن طريق الإلغاء والتعديلات التالية في المقررات التي يسمح باستخدامها:

- طمس اسم فلسطين وإحلال اسم إسرائيل مكانه في الخرائط الجغرافية وفي المادة المدروسة.
- إحلال كلمة أورشليم مكان مدينة القدس والتركيز على كونها العاصمة الموحدة والأبدية.
- اعتماد الأسماء العبرية بدلاً من العربية للمواقع الجغرافية والأثرية، مثل (يهودا والسامرة) بدل الضفة الغربية، وسهل عيمق يزراعيل بدل سهل مرج بن عامر.
- إبراز الآثار اليهودية في البلاد وطمس الآثار العربية والإسلامية.
- تحويل أسماء عربية لكثير من المواقع واستغلال إسرائيل لها مدعية بأنها ذات أصول عبرية.
- التركيز على المفاهيم التي تعزز عدم المقاومة في جميع كتب العلوم الإنسانية، وبشكل خاص في كتب التربية الدينية واللغة العربية، وشطب كل ما يتعلق بالناحية الروحية، كالعبادات، والعمل الاجتماعي والخيري، وتجريدها من جميع القيم التي تحض على النضال والجهاد في مقاومة الاحتلال. أما المساقات التي فرضت تدريسها في المدارس الرسمية في القدس فقد ركزت على التاريخ اليهودي، وتزييف التاريخ، وبخاصة ما تعلق منه بنضال الشعوب العربية من

أجل الاستقلال. كما أن المنهاج الإسرائيلي المقرر يركز على ذكرى الكارثة والبطولة، وإحياء ذكرى قتلى حروب إسرائيل، ويوم الاستقلال، وتاريخ دولة إسرائيل، وشخصيات يهودية (وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٨).

٦. المؤسسات التعليمية في القدس (حسب جهة الإشراف عليها) للفترة (١٩٦٧-٢٠٠٨)

إن رفض المعلمين العمل مع وزارة المعارف الإسرائيلية، والعمل بأجور زهيدة، أو دون أجر في المدارس الحكومية والخاصة، وإصرارهم جميعاً على تدريس المنهاج الأردني، وعدم الرضوخ أو الاستجابة لتوجيهات دائرة المعارف الإسرائيلية، على الرغم من الأموال والمعونات المجزية التي قدمتها لأجل تطبيق المنهاج الإسرائيلي أدى إلى تحرر المدارس التي أُنشئت بعد سنة (١٩٦٧) من السيطرة الإسرائيلية عليها، وكانت رمزا لمقاومة إجراءات تهويد التعليم في القدس، وذلك بقوة استيعابها للطلبة المقدسيين، مقابل إضعاف مدارس البلدية والمعارف الإسرائيلية (المدارس التي اغتصبتها إسرائيل بالقوة، وأحكمت سيطرتها عليها بعد سنة ١٩٦٧ والتي كانت تتبع الحكومة الأردنية سابقاً).

ويمكن تصنيف مؤسسات القدس التعليمية التي نشأت بعد سنة (١٩٦٧)، وما زالت إلى وقتنا الحاضر، كما يأتي:

أولاً: المدارس الحكومية التابعة لدائرة الأوقاف الإسلامية سابقاً والسلطة الفلسطينية حالياً

نشأتها: على إثر الاحتلال الإسرائيلي للقدس سنة (١٩٦٧) اضرب طلبة المدارس بسبب سوء المناهج الإسرائيلية التي قُرِّرت للطلبة العرب في الضفة الغربية، وتألفت لجنة من كل من رئيس بلدية نابلس آنذاك المرحوم حمدي كنعان، والسيد إبراهيم صنوبر مدير التعليم في الضفة الغربية، وتم التفاوض مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي على فتح المدارس، واتُّفِق على فتح مدارس الضفة الغربية، على أن تُدرَّس المناهج الأردنية، بعد حذف كل ما يمس الإسرائيليين في الكتب المقررة آنذك، ورفض (موشيه ديان) أن يشمل الاتفاق مدارس القدس، وقرر أن تُدرَّس في مدارسها المناهج التي تُدرَّس للطلبة الفلسطينيين في المناطق المحتلة سنة (١٩٤٨)، والتي كانت مملوءة بالسموم والمعلومات التي ترفع من شان اليهود وتحط من شان العرب، خصوصا في مناهج اللغة العربية وآدابها، ومناهج الاجتماعيات (الأشهب، ١٩٩٧). وعلى إثر الاتفاق الذي جرى بين مؤشيه ديان وزير الدفاع الإسرائيلي، والسيد حمدي كنعان، على فتح المدارس في الضفة الغربية بتاريخ ١٩٦٨/١/١، حيث كانت الأخيرة مؤيدة لإضراب المدارس في القدس؛ بسبب تغيير وزارة المعارف الإسرائيلية المناهج، وإغلاقها مكتب التربية والتعليم، واعتقال مديره، قام وفد يضم طاهر النمري، وفاطمة السعود، بالذهاب إلى نابلس لمقابلة حمدي

كنعان؛ للاستفسار عن ماهية القرار الذي اتخذه موشيه ديان بفتح المدارس في الضفة الغربيـــة والقدس، فأجاب حمدي كنعان للوفد التعليمي قائلاً: أيُعقل أن يُترك أبناؤنا ســنة كاملـــة بـــدون مدارس يهيمون في الشوارع، وعلى الأثر قال: اذهبوا إلى القدس واصنعوا ما تشاءون، إن أهل مكة أدرى بشعابها. وعند العودة من نابلس، اجتمعت لجنة المعلمين السرية، وقـــررت إنـــشاء مدارس بديلة، وذلك بإشراف وتوجيه مباشر من مدير التربية والتعليم في القدس آنذك، المرحوم حسني الأشهب، واتفق مع المرحوم أنور الخطيب محافظ القدس على أن تكون جمعية المقاصد الخيرية الغطاء التعليمي لأية مدارس يجري إنشاؤها كمدارس بديلة، مع ضمان حكومة الأردن في الإنفاق عليها (النَّمَّري، ٢٠٠٨-٢٠٠٩).

وتألفت لجنة من رجال التعليم في القدس من الأب روك مديرمدرسةالترســنطة آنـــذك، والأستاذ نهاد أبو غربية مدير مدرسة الإبراهيمية، والأستاذ مدير التربية والتعليم فـــي القـــدس آنذاك، وقد تم فتح مدارس جديدة تدرس المناهج الأردنية قبل الاحتلال، واتجه مـــدير التربيـــة والتعليم نحو فتح مدارس مستعينا برخص مدرسية كانت صادرة لبعض الإخوان الفلسطينيين قبل سنة (١٩٦٧) مثل مدرسة دار الأيتام الصناعية، والمدرسة النظامية، ومدرسة الفتـــاة اللاجئـــة وغيرها، وكان أول ما بُدئ به مدرسة دار الأيتام الإسلامية (الصناعية) في مبنـــى للأوقـــاف، وكان مديرها توفيق (أبو سفيان)، ومدرسة الأيتام الإعدادية، وكان مديرها المرحوم محمد صيام، إحداهما صباحية، والأخرى مسائية، وبالتناوب شهريا. ثم افتُتحت المدرسة النظامية ومـــديرتها علية نسيبة، ومدرسة الفتاة اللاجئة الثانوية (أ) ومديرتها نزهة درويش، ومدرسة الفتاة اللاجئـــة (ب) ومديرتها ألان سامية بركات، ومدرسة النهضة الإسلامية وكان مديرها عندما افتُتحت السيد خليل قطينة، وبلغ عدد معلمي ومعلمات هذه المدارس وموظفيها (٤٣٥) موظفا، وكـــان منهـــا خمس مدارس ثانوية كاملة، حققت نتائج ممتازة في امتحان الثانوية العامة (الأشهب، ١٩٩٧).

سارت المسيرة على هذا المنوال... وشجع المرحوم (محمود حبية) –أستاذ ســابق فـــي كلية الأمة، ويعمل مديراً عاماً لجمعية المقاصد الخيرية– تنفيذ فكـــرة إنـــشاء المـــــــــدارس البديلة، مع التمويل الكامل من الأردن، حيث كانت تأتي الأمـــــــوال إلى جمعية المقاصـــــد. حيث أن السلطات الإسرائيلية منعت فتح أي مدارس جديدة، ولكن لم يكن باستطاعتها منع فـــتح مدارس تحمل ترخيصاً قديماً حسب (قوانين حماية التعليم للدول المحتلة)، وتم فتح خمس مدارس هي:

١. مدرسة الفتاة اللاجئة الثانوية: قبل سنة (١٩٦٧) كانت الجمعية (الفتاة) مقراً لتعلـــيم محـــو الأمية، وشملت قسماً آخر لإطعام الأطفال اليتامى والفقراء، وقد بلغ عدد الطلبـــة فيهـــا (٣٠٠

طالبة). وفي سنة (١٩٦٩) تم الاتفاق مع رئيسة الجمعية على افتتاح المبنى بعد إغلاقه نتيجة الحرب، وتم تسجيل الطالبات للمرحلة الدنيا (الأول والثاني الابتدائي)، ثم بعد سنوات اتسعت المدرسة لتشمل الصف السابع. وبناء على رخصة المدرسة القديمة، التي كان مقرها مقابل مدرسة الفتاة اللاجئة الحالية، تم استثمار أموال المدرسة القديمة لفتح مدارس أخرى، هي: (الفتاة أ، ب، ج، د)، وإحدى هذه المدارس –الفتاة الثانوية (أ) تم تحويلها من مدرسة أكاديمية إلى مدرسة تدريب مهني للطالبات؛ وذلك لندرة المدارس المهنية في القدس. وتجدر الإشارة إلى أن مدرسة الفتاة اللاجئة لا تزال لوقتنا الحاضر.

٢. مدرسة دار الأيتام الإسلامية: أُسست سنة (١٩٦٨) بناء على ترخيص مدرسة الأيتام الصناعية، إذ حُوّل جانبٌ من مبنى المدرسة– بإشراف مدير التربية– إلى مدرسة أكاديمية ثانوية، وكان التدريس فيها يتم على فترتين: صباحية، ومسائية، لمدة سنتين متتاليتين، وهي من المدارس العربية التي أثبتت وجودها، ولاسيما في نتائج امتحانات الثانوية العامة، إذ كان طلابها يحصلون على أوائل الثانوية العامة على مستوى الضفة والقدس، كما يُشهد لهم بالوطنية، إذ إن أكثر من قام بالعمليات الاستشهادية ضد الاحتلال الإسرائيلي من طلبتها، وقد تم فتح فروع باسم المدرسة، مثل: دار الأيتام الإسلامية (أ، ب، ج، د، هـ) في مختلف مناطق القدس والبلدة القديمة.

٣. مدرسة النهضة الإسلامية: مقرها حارة النصارى، وأُنشئت زمن الانتداب البريطاني، واستمر ترخيصها في أثناء العهد الأردني، واستثمر ترخصيها في سنة (١٩٦٩). في مبنى يتألف من غرفتين فقط (الصف التمهيدي والأول)، ثم اُستأجر مبنى آخر في باب السلسلة في البلدة القديمة لتصبح مدرسة إعدادية، وهكذا تم افتتاح فروع أخرى جميعها داخل أسوار المدينة المقدسة. وتشمل المراحل من الابتدائية إلى الثانوية. ويُذكر أنه تم الاعتداء على بعض هذه المدارس من جانب المستوطنين، بحماية الجيش الإسرائيلي، في محاولة الاستيلاء على مبانيها، لكن تلك المحاولات باءت بالفشل. ويُذكر أن مدرسة النهضة كانت ملكاً للمربي الفاضل "خليل السكاكيني"، وتم بعد ذلك شراء البناء من الورثة، والمدرسة الآن ملك لمديرية التربية والتعليم وبإشراف الأوقاف الإسلامية.

٤. مدرسة الروضة الإسلامية: مدرسة عريقة أُسست سنة (١٩٤٨) باسم المدرسة العمرية، ويملكها السيد عمر الصالح، وقد تم إغلاقها فترة من الزمن حين اتخذ الجيش الأردني مبناها مقراً له، إلى أن افتتحت ابنته بهيجة الصالح المدرسة في منطقة باب الساهرة، وأطلق عليها اسم الروضة الإسلامية، إحياءً لمدرسة أبيها السابقة (العمرية)، واحتوت هذه المدرسة الجديدة على

قسمين: قسم للروضة، ضم عديداً من الطلبة، وقسمُ آخر للمهن المنزلية (خياطة). وفي وقت لاحق تم بناء مدرسة في منطقة الشيخ جراح، إلا أن هذه المدرسة توقفت بسبب حرب سنة (١٩٦٧)، وبعد الحرب تم افتتاح المدرسة مجدداً، وكانت روضة مدرسية مختلطة، ومع وفاة المرحومة بهيجة الصالح، رأى مجلس أمناء المدرسة تسليم إدارتها إلى مدارس دار الأيتام الإسلامية، التي تشرف عليها مديرية التربية والتعليم في القدس، لتصبح مدرسة إعدادية ثم ثانوية. وما زالت المدرسة قائمة إلى وقتنا الحاضر في منطقة الشيخ جراح، وقد حاولت السلطات الإسرائيلية الاستيلاء عليها عدة مرات؛ لتحويلها إلى مركز للشرطة أو مبنى للحكومة، بسبب موقعها الاستراتيجي، لكنها لم تتمكن من ذلك.

٥. مدرسة النظامية الثانوية: إحدى المدارس الخمس التي تأسست سنة (١٩٧٠)، لتكون بديلة للمدرسة المأمونية التي استولت عليها السلطة الإسرائيلية سنة (١٩٦٧)، واستُخدم مبنى المدرسة قبل ذلك مبيتاً لطلبة المدرسة الصناعية، وتم استصدار رخصة المدرسة استناداً إلى رخصة المدرسة النظامية، التي كان يملكها المرحوم توفيق أبو السعود. وتُعد المدرسة النظامية –وهي مدرسة ثانوية– من أعرق المداس العربية في القدس، وهي أيضاً من المدارس التي أثبتت وجودها، لاسيما في امتحانات الثانوية العامة، إذ إن طالباتها يحصلن على المراتب الأولى على مستوى الضفة والقدس (نسيبة، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩).

استظلت المدارس التي تم ذكرها بحماية دائرة الأوقاف الإسلامية، منعاً لتدخل السلطات الإسرائيلية في شؤونها الداخلية، وأشرفت على إدارتها مديرية التربية والتعليم، التي تُعد إحدى دوائر الأوقاف الإسلامية، ولا تزال كذلك إلى يومنا هذا، بعد أن قررت الهيئة الإدارية لجمعية المقاصد الخيرية سنة (١٩٧٧) إحالة مسؤولية التعليم إلى وزارة التربية والتعليم الأردنية بشكل غير معلن، حيث تم الاتفاق بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية على تأسيس اللجنة المشتركة الأردنية–الفلسطينية (المكتب الفني)، وتعهدت المنظمة بأن تدفع رواتب المعلمين الجدد، في حين التزمت الحكومة الأردنية بدفع رواتب المعلمين القدامى، الذين استمر ارتباطهم بوزارة التربية والتعليم الأردنية، إلى أن تم فك الارتباط بين الضفتين الشرقية والغربية سنة (١٩٨٨). وقد تولى المكتب الفني دفع علاوة الصمود لأهل القدس. وبمجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، ووفقاً لاتفاقيات أوسلو، أصبح التعليم جزءاً من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، دون حق التدخل في شؤون القدس. لذلك، يمكن تصنيف المعلمين والمعلمات إلى فريقين:

أ. المعلمون والمعلمات القدامى الذين يتقاضون رواتبهم من وزارة الأوقاف الإسلامية الأردنية بالإضافة إلى رواتب وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

ب. المعلمون والمعلمات الذي جرى تعيينهم بعد فك الارتباط، وبعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، ويتقاضون رواتبهم من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، مضافاً إليها علاوة الصمود وقيمتها (١٠٠ ديناراً أردنياً) (النمري، ٢٠٠٨-٢٠٠٩).

ومن الجدير بالذكر أن عدد المدارس في سنة (١٩٨٠) بلغ (١٦) مدرسة بالإضافة إلى كلية المجتمع (الأمة)، علما بان مكتب مديرية التربية والتعليم لم يُفتتح إلا في سنة (١٩٨٠)، حيث كان مدير التربية يباشر أعماله من مدرسة دار الأيتام أو من بيته. أما شراء المباني المدرسية أو استئجارها فقد كان يتم عن طريق شرائها من أصحابها الذين هاجروا من القدس، أو من أولئك الذين لديهم مشكلات قانونية مع سلطات الاحتلال الإسرائيلية، أو من أملاك غائبين تم تسجيلها باسم مديرية الأوقاف الإسلامية حتى لا يكون لسلطات الاحتلال أي سيطرة عليها.

السمات التي تتميز بها مدارس السلطة الوطنية الفلسطينية حالياً (الأوقاف سابقاً):

١. ازدياد عدد المدارس لتصل إلى ٣٧ مدرسة للسنة الدراسية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، ووصل إجمالي عدد طلابها إلى (١٣٩١٥) طالبا وطالبة في بداية السنة الدراسية، ولكن، وبالرغم من ازدياد عدد الأبنية المدرسية، إلا أنها ما زالت قاصرة عن استيعاب الطلبة، بحكم الزيادة الطبيعية لعدد سكان القدس.

٢. عدم وجود موازنة خاصة لهذه المدارس، تميزها عن باقي مديرات التربية والتعليم في الضفة الغربية، التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، إذ إن الوضع الاقتصادي والسياسي لمدينة القدس يختلف عن باقي مدن الضفة الغربية.

٣. تناقص عدد معلميها ومعلماتها من أهل الكفاءة والخبرة بسبب التقاعد والعمل في قطاعات تعليمية خاصة، أو في وزارة المعارف الإسرائيلية والبلدية، لما تمتاز به الأخيرة من ارتفاع الرواتب، أو بسبب اضطرار معلميها من حملة هويات الضفة الغربية إلى الانتقال لمديريات التربية والتعليم في الضفة الغربية لصعوبة الوصول إلى مدارس القدس، مما أثر سلباً على نتائج المدارس وكفاءتها.

٤. العاملون في هذه المدارس، وخاصة القدامى منهم، هم من المعتقلين أو حملة هويات الضفة الغربية، الذين تمنعهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي من العمل لديها، كما أن عدداً منهم كان من المبعدين (مرج الزهور)، أو من المطلوبين أمنياً، مما يؤكد استقلالية إدارة مديرية المدارس وعدم مقدرة سلطات الاحتلال على التدخل في شؤونها، كما تؤكد على الوطنية الكبيرة التي يتمتع بها هؤلاء التربويون تجاه أبنائهم الطلبة المقدسين.

٥. يجري التعليم فيها بالمجان، ولا تتقاضى إدارتها أي رسوم، باستثناء التبرعات المدرسية من المقتدرين، والتي تتراوح بين (٢٠-٣٠) ديناراً أردنياً، كما أن الكتب المدرسية مجانية ما عدا كتب المرحلة الثانوية، التي لا تتجاوز أسعارها (٨٠) قرشاً أردنياً، ومعظم طلبتها من الفئات السكانية الفقيرة والمتوسطة.

٦. يجري التعليم فيها بجدية وبروح تحمُّل المسؤولية من الطلبة والعاملين، حيث يحصل طلبة تلك المدارس على معدلات مرتفعة، وغالبيتهم من أوائل امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة. ولكن الإضرابات، وتدني الرواتب، والإغلاقات، والممارسات التعسفية الإسرائيلية الأخرى تجاه معلمي الضفة الغربية، أثرت سلباً على مستوى نتائج الطلبة. وجديرٌ بالذكر أن معلمي تلك المدارس يتصفون بالوطنية والتضحية، فمعظمهم يعملون دون رواتب، حيث تتأخر في كثير من الأحيان رواتبهم التي يتقاضونها فترة قد تتجاوز السنة أو السنتين، وذلك بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها مدينة القدس. علاوة على ذلك، فإن قيمة رواتبهم ضئيلة، ولا يتجاوز متوسط رواتبهم ثلث متوسط رواتب معلمي المدارس الأهلية، ومعلمي وزارة المعارف الإسرائيلية في القدس.

٧. تفتقر هذه المدارس إلى البنية التحتية الجيدة، فأغلب مبانيها سكنية قديمة تفتقر إلى الساحات والملاعب والوسائل المُعِيْنة (النَّمَّري، ٢٠٠٨؛ نسيبة، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩).

ثانياً: المدارس الرسمية التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية الاحتلال:

تشرف هاتان الجهتان على (٤٨) مدرسة أي ما نسبته (٥٠,٣٨%) من مجموع طلبة القدس، وتتولى وزارة المعارف الإسرائيلية الإشراف على تلك المدارس فنياً ومهنياً، بينما تتقاسم التمويل مع البلدية؛ إذ تنفق وزارة المعارف الإسرائيلية على المدارس الأساسية، بينما تنفق البلدية على المدارس الثانوية، حيث تشرف بلدية القدس على تعيين المعلمين والمعلمات والإداريين، وتوفير مستلزمات المدارس من لوازم وأثاث وتدفع رواتب العاملين.

وتمتاز هذه المدارس بالخصائص الآتية:

١. استقرار وضعها نسبياً؛ نتيجة ارتفاع رواتب العاملين بالمقارنة مع معلمي المدارس الخاصة ومدارس الأوقاف.
٢. انخفاض مستوى التحصيل لدى الطلبة؛ نتيجة لانخفاض مستوى تأهيل المعلمين، وعدم اهتمام سلطات الاحتلال بنوعية التعليم فيها.
٣. تفشي ظاهرة التسرب في هذه المدارس، لعدم اهتمام سلطات الاحتلال بمواجهة الظاهرة، وعدم تطبيقها لقانون إلزامية التعليم، أسوة بما يقوم به في القدس الغربية.

٤. تفشي ظاهرة انتشار المخدرات بين صفوف الطلبة تحت أعين وبصر سلطات الاحتلال.
٥. وجوب تدريس منهاج اللغة العبرية وما يسمى بالمدنيات الإسرائيلية.
٦. افتقارها إلى جهاز التوجيه، وعدم توافر الكفاءة العلمية لمعلميها.
٧. الاكتظاظ الشديد في الغرف الصفية، حيث تضم الغرفة الواحدة نحو (٤٠) طالباً. ومن المعلوم أن المساحة القانونية للطالب في الصف تتراوح بين ١٢٠سم^{٢} إلى ١٥٠سم^{٢}.
٨. ارتفاع مستوى العنف بين الطلبة مقارنة مع مستواه في المدارس الأخرى، وتعود أسباب ذلك إلى عدم وجود ساحات أو قاعات ترفيه، وتدنّي المستوى العلمي للطلبة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٠).

ولعل من المفيد الإشارة إلى أن هذه المدارس كانت تستوعب في العهد الأردني (٦٣%) من مجموع الطلبة في السنة الدراسية التي سبقت عدوان حزيران لسنة (١٩٦٧)، وفي بداية السبعينيات، ونتيجة مقاطعة الطلبة لهذه المدارس، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بإلغاء خمس مدارس منها، وإغلاقها، وتحويلها إلى مؤسسات اجتماعية، ومن المدارس التي ألغيت: البكرية، وأحمد سامح الخالدي، وخليل السكاكيني، وخولة بنت الأزور، والقادسية، ولاحقاً أعادت تلك السلطات فتح بعضها. ونتيجة لذلك، فإن نسبة استيعاب تلك المدارس لم تتجاوز (٢٥%) من مجموع طلبة القدس الشرقية في السنة الدراسية (١٩٧٠/١٩٧١) بسبب فرض المنهاج الإسرائيلي على الطلبة. ولكن بعد تطبيق المنهاج الأردني على جميع المراحل الدراسية في المدارس الرسمية، ازداد عدد الطلبة في هذه المدارس إلى (١٣٩٦٢) طالبا وطالبة في السنة الدراسية (١٩٨٤/١٩٨٥)، وارتفع إلى (٢٣٧٨٤) طالبا وطالبة في السنة الدراسية (١٩٩٧/١٩٩٨)، بزيادة نسبتها (٧٠,٣%) في غضون ثلاث عشرة سنة، وبنمو سنوي بلغ (٥,٤%). إن هذه الزيادة كانت من نصيب المرحلة الأساسية فقط، والتي كانت نسبتها(٨٥,١%) في الفترة نفسها، في حين أن المرحلة الثانوية شهدت انخفاضاً بنسبة ٩,٦%. ويعزى انخفاض عدد الطلبة في المدارس الرسمية في المرحلة الثانوية للأسباب الآتية:

- لم تولِ سلطات الاحتلال التعليم الثانوي اهتماماً كافياً في المدارس التابعة لها؛ لأن التعليم الثانوي أكثر كلفة من التعليم الأساسي، كما أنها لم تنفق الأموال اللازمة لتجهيز المدارس بالمختبرات والوسائل التعليمية اللازمة.
- ضعف مستوى تأهيل المعلمين، وعدم اهتمام وزارة المعارف بإعادة تأهيلهم وإعطائهم الدورات الضرورية؛ لرفع كفايتهم التعليمية.

- ارتفاع معدلات تسرب الطلبة من هذه المدارس (السلطة الوطنية الفلسطينية – الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠٨).

ومن هنا، نجد أن أوضاع التعليم الحكومي في القدس العربية، هي أكثر من كارثية، حيث أن جهاز المخابرات الإسرائيلية "الشاباك" يتدخل في التعيينات لإدارات المدارس وكذلك المدرسين، والاحتلال غير معني بتحسين التعليم في القدس العربية، أو تطويره، لأسباب سياسية. وإن أكثر من (٤٥٠٠٠) طالبا من ما مجموعه (٧٥٠٠٠) من طلبة مدارس القدس، يتلقون تعليمهم في المدارس الحكومية التابعة لبلدية القدس، والمسألة هنا لا يتحملها الأهالي وحدهم، بل حالة الإهمال الواسعة للمدينة ولهذا القطاع من قبل السلطة والقوى الوطنية الفلسطينية، حيث سلمت بسيطرة الاحتلال على هذا القطاع، ولم تقم بأي جهد حقيقي، أو تبادر إلى صياغة حلول ومقترحات، تمكنها من تعزيز سيطرتها على هذا القطاع، مثل إقامة أبنية مدرسيه خاصة في المنطقة الخاضعة لسيطرة بلدية القدس، أو العمل على تشكيل أجسام مهنية لمتابعة تحصيل الحقوق من الاحتلال في هذا الجانب الحساس، أو تقديم الدعم بطرق غير مباشرة لهذه المدارس، أو العمل على إقامة إتحاد قطري للجان أولياء الأمور يساهم في العمل كجسم ضاغط على بلدية القدس ودائرة معارفها لانتزاع حقوق الطلبة المقدسيين، من أبنيه، وتجهيزات وبنى تحتية، ومختبرات وكوادر تعليمية وغيرها، واقتصر الأمر على الهمة، والنشاط والجهد الفردي، للجنة أولياء أمور هنا أو هناك، علما أنه مطلوب خوض نضالات حقيقية في هذا الجانب بالتحديد، لدور وأهمية هذا القطاع في البناء والتطوير والتغير.ونحن نقول أن استمرار الإهمال وعدم تحمل المسئولية في هذا الجانب من شأنه أن يلحق ضرراً بالغاً، ليس فقط بطلبتنا وهويتهم وقوميتهم، بل أن المسألة أبعد من ذلك وتمس هوية وعروبة المدينة المقدسة وكذلك فإن الاستمرار في الندب والبكاء، لن يفيد أو يقدم شيئاً، بل المطلوب من الجميع توحيد وتكثيف جهودهم من أجل عدم تجهيل أجيالنا، وتفريغهم من محتواهم الوطني، ودفعهم إلى حالة من الضياع والتوهان. وينتقد بعض الباحثين بشدّ ما يعتبرونه إهمال السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة للقدس على أكثر من صعيد (عبيدات، ٢٠٠٧).

ثالثاً: المدارس الأهلية والخاصة:

يبلغ تعداد هذه المدارس (٥٠) مدرسة، تضم (١٧٤٠٠) طالبا وطالبة، أي ما يعادل (٢٤,٢٦%) من مجموع الطلبة في مدينة القدس سنة (٢٠٠٨). وتُقسم هذه المدارس إلى قسمين:

أ. المدارس الأهلية: التي يملكها فرد أو تتبع لجمعيات غير حكومية كالكلية الإبراهيمية،

ومدارس الأقصى، والإيمان، وثانوية اليتيم العربي، ودار الطفل العربي، وهي نوعان "الهيئات الإسلامية والمسيحية".

ب. المدارس الطائفية التي تشرف عليها الكنيسة، وتتوزع بين مدارس تابعة للأديرة، أو الكنائس اللوثرية، أو الإنجيلية، أو الأرثوذكسية كالمطران والوردية وشميدت. تتوزع هذه المدارس جغرافياً داخل أسوار البلدة القديمة، وخارجها، وتعتمد في تغطية نفقاتها على الرسوم المدرسية، ودعم الكنائس لها مادياً. وفي هذا المجال، أشار النَّمَّري (١٩٩٦) إلى أن إحدى عشرة مدرسة أصبحت تتقاضى معونات من بلدية الاحتلال إذا هي درّست اللغة العبرية، وبعضها الآخر يُدرِّس لغات أجنبية، كالفرنسية أو الألمانية أو الإسبانية، وفقاً لجنسية الجهة التي تتبعها تلك المدرسة. وتسمح لطلبتها بتقديم أحد امتحانين: الشهادة الثانوية العامة، أو امتحان (GCE) البريطاني، أو الاثنين معاً. بالإضافة إلى تدريس المنهاج الفلسطيني. كما أن الجهات المسيحية أو الإسلامية ليست موحّدة بل هناك تعددية لمرجعية مختلفة في الإشراف، وهذا التعدد يسهم في استدامة حالة التشتت والتشرذم القائمة (وزارة التربية والتعليم، وحدة شؤون القدس، ٢٠٠٨).

تتميز هذا المدارس بما يلي:

- الاستقلالية التامة في سياستها المدرسية الاستراتيجية والإدارية.
- أبنيتها ذات صبغة تاريخية موروثة، وأغلب هذه المدارس تحتوي على ملاعب وقاعات للأغراض المختلفة.
- بعضها يتلقى مساعدات مجزية من بلدية القدس، وتعتمد هذه المساعدات على عدد الطلبة والطالبات، ويتوقف تمويل المساعدات على تدريس مساقي اللغة العبرية ومدنيات دولة إسرائيل، وكتاب المجتمع الإسرائيلي.
- كانت هذه المدارس (عدا الوردية) قبل مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية توحدها لجنة خاصة عُرفت بلجنة المدارس الخاصة، لكن هذه اللجنة تآكلت عند مجيء الحكومة الفلسطينية، وربما يعود ذلك إلى تحفّظ جميع المدارس على التعامل مع مكتب مديرية التربية والتعليم، باعتبار الأخيرَ ضمناً جزءاً من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، حيث تمنع معاهدة أوسلو أي سلطة فلسطينية من التدخل في شؤون القدس (النمري، ١٩٩٠، ٢٠٠٨).

رابعاً: مدارس الوكالة الدولية لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

أسِّست هذه المدارس في أعقاب نكبة سنة (١٩٤٨). وبعد احتلال مدينة القدس وضمها إلى إسرائيل، رفضت الوكالة تطبيق المناهج الإسرائيلية في مدارسها، واستمرت في تطبيق المنهاج الأردني، ولكن سلطات الاحتلال تدخلت في منهاج تدريس المواد الاجتماعية. وواجهت هذه المدارس صعوبات عديدة، فلم تستطع الوكالة بناء مدارس جديدة أو إضافة صفوف ومرافق جديدة إلى مدارسها القائمة؛ بسبب رفض السلطات إعطاء تراخيص للبناء. وقد بلغ عدد هذه المدارس ثمان: سبع منها داخل أسوار مدينة القدس، ومدرسة واحدة في أبو ديس. وأشار النمري (٢٠٠٨) إلى أن مدارس وكالة الغوث تضم (٣٧٤١) طالباً وطالبة، أي ما يوازي (٤,٧%) من مجموع طلاب مدارس شرقي القدس. ويتجه خريجو هذه المدارس، بعد إنهاء المرحلة الإعدادية، إلى مدارس أخرى في القدس لاستكمال تعليمهم الثانوي، وتتجّه غالبيتهم إلى مدارس الأوقاف الإسلامية. هذا، ويبلغ معدل الازدحام في الغرف الصفية حوالي ٣٣ طالب/غرفة، وهي من أعلى المعدلات في مدارس القدس (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٠).

خامساً: مدارس المقاولة (سخنين، الحياة، المستقبل)

وهي مدارس استثمارية غير رسمية، تلقى الاعتراف والتشجيع من وزارة المعارف الإسرائيلية، وتضم هذه المدارس وفق إحصائيات السنة الدراسية (٢٠٠٧-٢٠٠٨) ما يقارب (١٧٢٧٣) طالباً وطالبة، أي ما نسبته (٢١,٩%) من مجموع طلبة القدس الشرقية، وتتكون من (١١) مدرسة، منها (٦) مدارس للبنين، و(٥) مدارس للبنات. وتقوم هذه المدارس بتدريس مساقي اللغة العبرية ومدنيات دولة إسرائيل، إلى جانب المنهاج المقرر. وكما أشارت وحدة شؤون القدس (٢٠٠٨) فإن أثنين منها تُدرِّسان المنهاج الإسرائيلي، بما في ذلك التاريخ والتوراة، ويقدم طلبتها امتحان الثانوية العامة الإسرائيلي (البجروت). وتدعي بلدية القدس عدم مسؤوليتها عن هذه المدارس، لا من ناحية المباني، ولا من ناحية المدرسين ولا الطلبة، ولذلك، أُطلقت عليها تسمية "مدارس غير رسمية"، مع العلم أن البلدية تدفع ملايين الدولارات لهذه المدارس. وتكمن خطورة هذه المدارس بأنها ستكون من أوائل المدارس التي ستطبق قانون (٥٦٤) الخاص بالمدارس الخاصة، والذي أصدرته حكومة إسرائيل سنة (١٩٦٨). وقد فرضت وزارة المعارف على هذه المدارس عدم استيعاب الطلبة من المدارس الرسمية (البلدية والمعارف) ومكّنتها من استقبال الطلبة من المدارس الأهلية والخاصة، والأوقاف الإسلامية (النمري، ٢٠٠٨).

٧. التعليم في القدس بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية سنة (١٩٩٤):

تشكلت مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، التشريعية، والقضائية، والتعليميـة، كنتـاج لعملية السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد في تشرين الأول سنة (١٩٩١)، والتـي عرفـت باتفاقيات أوسلو في (١٩٩٣/٩/١٣)، والتي وُقّعت بين منظمة التحرير الفلـسطينية والحكومـة الإسرائيلية، وما تمخض عنها من نقل الصلاحيات المدنية من السلطة الإسرائيلية إلى الـسلطة الوطنية الفلسطينية في مجال التعليم والصحة والثقافة، وقد تشكلت وزارات السلطة، ومن بينهـا وزارة التربية والتعليم في آب سنة (١٩٩٤)، بعد اتفاقية غزة وأريحا أولاً، وبعد انسحاب قوات الاحتلال من المدن الرئيسة في الضفة الغربية وقطاع غـزة. وفـي سـنة (١٩٩٦) أُنيطـت صلاحيات التعليم العالي إلى وزارة جديدة عرفت باسم وزارة التعليم العـالي (وزارة التربيـة والتعليم العالي (٢٠٠٧). وأصبح لهذه الوزارة مسؤولية تجاه التعليم بجميع مناحيه في كل مـن الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القدس الشرقية التي ضمّتها إسرائيل قـسراً إلـى القـدس الغربية (Hanania & Jayousi, ٢٠٠٢). انسجاماً مع ما نصت عليه الفقرة التاسعة من الاتفاق المتعلق بالشؤون المدنية في نطاق التعليم والثقافة، على: "يتم نقل السلطة والصلاحيات في مجال التعليم والثقافة في الضفة الغربية وقطاع غزة من الحكـم العـسكري، ويتـضمن مـسؤوليات الإشراف على المدارس والمعلمين والتعليم العالي والخاص". وطبقاً للاتفاقية، سيطرت الـوزارة على قطاع التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن باستثناء القـدس الـشرقية (جربـاوي ونخلة، ٢٠٠٨).

عند استلام وزارة التعليم الفلسطينية الإشراف على نظام التعليم، كان وضع المدارس سيئاً بشكل عام، وخاصة وضع المدارس الخاصة ومدارس الأوقاف في شرقي القدس، إذ افتقرت هذه المدارس إلى الأجهزة والأساسيات لعملية التعليم، وعانى المدرسون من غياب نشاطات التعلـيم المتسمر وغياب المحفزّات، وعانى الطلبة من الإغلاقات المستمرة، التي تتم عن طريق الأحكام العسكرية الإسرائيلية، وبشكل كثيف في فترة سنوات الانتفاضـة الأولـى تحديـداً (١٩٨٧-١٩٩٤). لكن- وبالرغم من ذلك- أبدت الوزارة اهتماماً كبيراً بمدارس القدس الشرقية، وخاصة مدارس الأوقاف (Hanania & Jayousi, ٢٠٠٢).

تحاول وزارة التربية والتعليم الفلسطينية جاهدة الإشراف على العملية التعليمية في القدس، على الرغم من القيود التي فرضتها اتفاقية أوسلو بعدم التدخل في الـشئون المقدسـية، ومنهـا التعليم. لذلك، نرى تعدد جهات الإشراف على التعليم في القدس، وعدم وجود مرجعية موحـدة تستطيع المدارس اللجوء إليها؛ مما أثر بشكل سلبي على قطاع التعليم في القدس، إذ إن كثيـراً

من المدارس الخاصة والأهلية، والتي كانت من أوائل المدارس المناهضة للاحتلال؛ الرافضة لتدريس اللغة العبرية، اضطرت لقبول المعونات المادية من سلطات الاحتلال مقابل تدريس اللغة العبرية؛ نتيجة للظروف والصعوبات المادية التي مرت بها هذه المدارس، وبخاصة فرض الضرائب الباهظة من الاحتلال عليها، كما أن المدارس الحكومية التي تشرف عليها السلطة الوطنية بصورة غير مباشرة لم تكن بعيدة عن الهجمة الإسرائيلية.

لقد اشتدت الهجمة والممارسات الإسرائيلية ضد التعليم منذ بداية سنة (١٩٩٦)، وذلك نتيجة الحصار والإغلاق المفروض على القدس؛ مما دعا المؤسسات التعليمية في القدس والاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين إلى تسليم مذكرة لقناصل الدول الأوروبية حول تدهور الأوضاع التعليمية في القدس نتيجة الحصار. وجاء في المذكرة أن في القدس (٦١) مدرسة خاصة، يتعلم فيها أكثر من (٢٥) ألف طالبٍ وطالبة، وبلغ عدد المعلمين (١٤٧٦) معلماً ومعلمة، منهم حوالي (٦١٧) معلماً ومعلمة يحملون هوية الضفة الغربية، ويشكلون ما نسبته ٤٠% من مجموع معلمي القدس، وهم غير قادرين على الدخول إلى المدينة (البيطار، ١٩٩٦). وفيما يخصّ المدارس والطّلبة، يبيّن الجدولان (٢، ٣) عدد المدارس، وتوزيع الطلبة فيها، منذ تسلم السلطة الوطنية زمام الإشراف على التعليم في الضفة الغربية سنة ١٩٩٤.

الجدول ٢. تطور عدد المدارس الحكومية خلال السّنوات الدّراسيّة ١٩٩٦/١٩٩٥– ٢٠٠٨/٢٠٠٧

السنة	عدد المدارس	عدد الطلبة	عدد المعلمين	الإداريين	المرشدين والتربويين
١٩٩٥/١٩٩٤	١٦	٤٩٢١	٢٣٨	٢٠	٠
١٩٩٦/١٩٩٥	١٩	٦٨٨٨	٣٢٠	٢٩	٠
١٩٩٧/١٩٩٦	٢٠	٧١٣٩	٣٣٦	٢٨	٠
١٩٩٨/١٩٩٧	٢٢	٨٢٣٥	٣٨٦	٣٨	٤
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٢	٩٣٩٦	٣٧١	٤٩	٦
٢٠٠٠/١٩٩٩	٢٧	٩٦٢٤	٤٩٠	٦٥	٧
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣٠	٩٨٩٢	٥٣٦	٦٦	٨
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣١	١١١٩٣	٦١٦	٨٢	١٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣١	١١١٤٢	٦٢٨	٦٧	١٢
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٣	١١٢٣٧	٦٢٧	٧٤	١٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٣٥	١١٧٩٦	٥٥٧	٩٣	١٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٧	١٢٥٤٠	٦٧١	٨٠	١٧
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٣٧	١٢١٣٢	٦٠٣	٨٢	١٩
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣٨	١٢٢٤٣	٧٨٧	٢٧٧	٢٣

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، ٢٠٠٩.

الجدول ٣. توزيع الطلبة في مدارس القدس حسب السلطة المشرفة للسنوات الدراسية (١٩٩٥/١٩٩٤– ٢٠٠٨/٢٠٠٧)

السنة الدراسية	السلطة المشرفة			
	الأوقاف الإسلامية	الوكالة	الخاصة	المعارف والبلدية
١٩٩٤-١٩٩٥	٤٩٢١	٢٤٤٢	١٠١٨١	١٨٧٩٦
١٩٩٥-١٩٩٦	٦٧٩٩	٢٤٦٥	١١٣٣٧	٢١١٨٦
١٩٩٦-١٩٩٧	٧٠٣٧	٢٤٤٥	١١٩٩٤	٢٢٢٦٥
١٩٩٧-١٩٩٨	٨٢٣٥	٢٣٦٧	١١٥٢٢	٢٣٣٤٤
١٩٩٨-١٩٩٩	٨٣٨٦	٢٩٧٨	١٣٣٢٧	٢٥٣٢
١٩٩٩-٢٠٠٠	٩٦٢٤	٣١٠٨	١١٣٦٦	٢٧٩٧٩
٢٠٠٠-٢٠٠١	٩٨٩٢	٢٧٨٧	١١٧٠٦	٢٧٦١٧
٢٠٠١-٢٠٠٢	١١١٩٣	٢٩٩٣	١١٣٣٨	٢٩٤٨٠
٢٠٠٢-٢٠٠٣	١١١٤٢	٣١٣٥	١١٩٢٦	٣٥٢٧٣
٢٠٠٣-٢٠٠٤	١١٢٣٧	٣٤٤٦	١٣٣٤١	٣٩٥٧٧
٢٠٠٤-٢٠٠٥	١١٧٩٦	٣٥٤٨	٣٥٤٨	٣٧٨٨١
٢٠٠٥-٢٠٠٦	١٢٥٤٠	٣٧٤٧	١٣٦٣٧	٤٢١٨٥
٢٠٠٧-٢٠٠٨	١٢١٣٢	٣٦٤٧	١٧٤٠٠	٣٦١٣٩
النسبة المئوية للطلبة	%١٦,٩	%٥,٠٨	%٢٤,٢	%٥٠,٣٨

المصدر: مديرية التربية والتعليم (٢٠٠٨)

يُلاحظ من الجدول (٣) أن أعلى نسبة مئوية للطلبة في مدارس القدس تتبع مدارس وزارة المعارف الإسرائيلية ومدارس البلدية، حيث وصلت النسبة إلى (٥٠,٣٨%) من الإجمالي، في حين كانت اقل نسبة لدى المدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية، بنسبة (٥,٨%)؛ مما يؤكد اشتداد إجراءات الهجمة الإسرائيلية على التعليم، رغم تبني الفلسطينيين طريق السلام في سنة (١٩٩٣)، برزت حدة تلك الإجراءات بعد عزل مدينة القدس المحتلة عن محيطها الجغرافي بفرض (الطوق الأمني) سنة (١٩٩٥)، ومصادرة الأراضي، وزيادة عدد المستوطنات، ممّا يحول دون شراء أراضٍ لبناء مدارس، كل ذلك من أجل تهويد التعليم في القدس، لما للمؤسسات التعليمية من دور في إعداد أجيال مقدسية، ترفض أن تغير لونها، أو تبدل هويتها.

٨. مشكلات الإدارة المدرسية الناجمة عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد التعليم في القدس:

يُعدُّ قطاع التعليم من أبرز القطاعات التي شملتها الممارسات الإسرائيلية القمعية، وذلك منذ اليوم الأول لاحتلالها باقي الأراضي الفلسطينية سنة (١٩٦٧). واستهدفت سلطات الاحتلال التحكم في مدخلات العملية التعليمية المتمثلة في المنهاج، والمدرسة، والمعلم، والطالب، والمدير؛ للتأثير على المخرجات، لكي تتماشى مع برامج الاحتلال الإسرائيلي المستقبلية. ولعل بالإمكان تحديد أهم ممارسات سلطات الاحتلال في هذا المجال، بالآتي:

١. المناهج التعليمية لتهويد التعليم في القدس:

منذ احتلال إسرائيل للقدس سنة (١٩٦٧)، فُرضت المناهج الإسرائيلية على القدس في صفوف المرحلة الثانوية، وفي السنوات (١٩٧٩– ١٩٨١)، قامت بتطبيقه، خاصة فيما يتعلق باللغة العبرية والمدنيات الإسرائيلية على المدارس التابعة لها، مما أدى إلى وقوف أبناء القدس أمام تهويد المناهج ومقاومتهم لها. ولقد قصدت سلطات الاحتلال من وراء سياساتها في تهويد المناهج السيطرة الكاملة على الإدارات المدرسية، وغرس وعي مغلوط في نفوس الأطفال، بالقول: "إن البلاد يهودية في الأصل، وتم تحريرها من الدخلاء"! ومن هنا، واجهت الإدارة المدرسية صعوبات جمّة؛ حيث عمدت سلطات الاحتلال إلى تعيين مدرسين ومعلمين في المدارس العربية لا يحملون مؤهلات تربوية تتيح لهم حق ممارسة مهنة التعليم، فكثير منهم يحملون شهادات الثانوية العامة، أو ما دونها، كما لم تقم بفرض التعليم الإلزامي، ولم تفرض على أولياء الأمور تسجيل أبنائهم، وتفشّت بذلك ظاهرة التسرب من المدارس (عسالي، ٢٠٠٧).

وإمعاناً في الهجمة الإسرائيلية، أكد وزير المعارف والثقافة الإسرائيلي (أهرون يدلين) لصحيفة الأنباء الإسرائيلية بتاريخ (١٩٧٥/١/٣) أن وزارته ترفض تطبيق المنهاج الأردني في مدارس ما أسماه (شرقي القدس)، وأن في نية الوزارة وضع برنامج خاص للتعليم العربي في المدينة. وأصر على تعليم اللغة العبرية وكتاب مدنيات إسرائيل لجميع الطلبة العرب. كما اعترف من قبله (يغآل آلون) وزير المعارف والثقافة في حكومة غولدا مائير (١٩٧١) بعجز المنهاج الإسرائيلي عن تلبية الحاجات التعليمية للطلبة العرب، ووصفه بأنه مضخم وقاصر. ونتيجة لهذه السلسة من القرارات والإجراءات لتهويد التعليم العربي في القدس، قامت سلطات الاحتلال بتغيير عديد من الكتب وتشويهها، وإلزام العرب بدراسة مواد ومباحث إسرائيلية صهيونية (باستثناء مدارس الأوقاف)، فألغت (٥٩) كتاباً، مستعيضة عنها بطبع مذكرات تعليمية للمعلمين؛ لاستعمالها في المدارس العربية، وحذفت كل ما ظنته أنه ليس من مصلحتها، مثل معرفة الطالب بوضعه وتاريخه. فما حُذِف أو تم استبداله، كان عبارة عن حقائق وقِيَم تسير في تجاهات واضحة عن الوضعين العربي والصهيونيّ، والتي يمكن حصرها في خمستا تجاهات:

١. الوحدة العربية.
٢. أطماع الاستعمار في الوطن العربي ومقاومتها.
٣. الصهيونية ودولتها وممارستها.
٤. قيم المجتمع العربي والتوجيه نحو الأخلاق الحميدة.
٥. كل ما تحض عليه العقيدة والحضارة الإسلامية من استعادة الوطن والجهاد في سبيل الله (عقل وآخرون ٢٠٠٠).

ومن المؤشرات الأخرى على السياسات الإسرائيلية في هذا الاتجاه، ما قد ذكرته صحيفة القدس عن دراسة القدومي (٢٠٠٠)، بأن بلدية القدس، في فترة رئاسة أولمرت لها، أعدت خطة للسيطرة على جهاز التعليم والمدارس العربية في المدينة تحت عنوان: "إعداد توصيات لطرحها في المفاوضات". ففي الثالث من حزيران سنة (١٩٩٧)، ذكر المتحدث باسم بلدية القدس (هاغاي إلياس) أن إسرائيل قررت فرض برامجها على المدارس العربية في القدس الشرقية، كما أكد أولمرت أن أحد القرارات الهامة التي اتخذتها اللجنة الوزارية لشئون القدس يقضي بأن تتولى دائرة التربية والتعليم الإشراف على امتحانات التوجيهي في مدارس المدينة. كما صرح (بار إيلان) لوكالة اسوشيتدبرس قائلاً: "إن المدارس العربية في القدس الشرقية تستخدم خرائط لم يَرِد عليها كلمة إسرائيل، وهذا موقف يرى في إسرائيل دولة غير شرعية". وقد رفض الدكتور نعيم أبو حمص، وزير التربية والتعليم في حينه مجمل السياسات والمواقف المُشار إليها،

واستغرب محاولة تطبيق تلك السياسات في عهد السلام، بينما لم تُطبَّق سنة (١٩٦٧)، وقال: "هل يتدخل أولمرت في امتحانات اللغة الانجليزية؟". وكخطوة أولى، في فرض منهاج التعليم الإسرائيلي في السنة الدراسية (١٩٩٩/٢٠٠٠) على مدارس القدس، تم حصر طباعة جميع الكتب الدراسية التي تدرس في مدارس المدينة المقدسة بمطابع خاصة داخل إسرائيل، للحيلولة دون قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بوضع شعارها، ولتغيير بعض المفاهيم، وحذف كلمة فلسطين أينما وُجدت واستبدالها بكلمة إسرائيل، وحذف كل ما يتعلق بالهوية الفلسطينية والأمة العربية، وتدريس التاريخ اليهودي والكارثة، وتدريس كتب شعراء وأدباء إسرائيليين، مثل بياليك وتشرنيخوفسكي، بحيث تكون المناهج العربية مطابقة للمناهج التعليمية في المدارس الإسرائيلية (القدومي، ٢٠٠٠).

٢. سياسة الإغلاق:

لقد ازدادت الانتهاكات الإسرائيلية ضد التعليم زمن الانتفاضة الفلسطينية الأولى في سنة (١٩٨٧)، والثانية في سنة (٢٠٠٠)، وأدت سياسة الاحتلال إلى تعطيل الكثير من المدارس أثناء فترات منع التجول، أو عزل المناطق وفرض الحصار، مما حال دون وصول الطلبة والمعلمين إلى مدارسهم. كما تم استخدام مباني المدارس كثكنات عسكرية ومراكز اعتقال، وكان الجيش الإسرائيلي يقوم عند إخلائها بسرقة أو تدمير محتوياتها، مما شكّل عبئاً مادياً على إدارات المدارس.

إن تعديل إسرائيل لقانون التربية والتعليم الأردني رقم (١٦) لسنة (١٩٦٤) أعطاها صلاحيات واسعة للتّدخُّل في شؤون المؤسسات التعليمية بحجج أمنية غير أكاديمية واهية. فهي تعطي الحكم العسكري صلاحية للسيطرة التامة والمباشرة على جميع المعلمين والطلبة ومنح الرخص، وتخوله صلاحية تضييق الخناق عند منح الرخص أو حجبها عن الأفراد الذين يعدهم أشخاصاً غير مرضي عنهم سياسياً، بمن فيهم أولئك الذين اُعتُقلوا إدارياً وخالفوا التشريعات الأمنية (الحق، ب. ت.).

ومع بداية الانتفاضة المباركة في سنة (١٩٨٧)، استخدمت قوات الاحتلال عدة ممارسات تعسفية، كان أشدّها وطأة الإغلاق الجماعي لكل المؤسسات التعليمية، حيث اعتبرت تلك السلطة أن كل تجمع من أجل التعليم أمر خارج عن القانون، تتمّ المعاقبة عليه. وقد امتدت فترة الإغلاق (١٧) شهراً، وشمل روضات الأطفال، والصفوف الابتدائية الدنيا. ومع الضغوطات الدولية والداخلية، تم فتح المدارس بعد إغلاق استمر ستة شهور، ولكن بعد ثلاثة

أشهر ونصف، عادت سلطات الاحتلال وأغلقت المدارس، أي أن الدوام الرسمي الحقيقي لسنة (١٩٨٨) لم يستغرق شهراً كاملاً، وذلك نتيجة الإغلاقات المستمرة، مما أثر على المستوى العلمي للطلبة، فكان الطلبة ينتقلون من صفٍ إلى آخر دون إنهاء المناهج، أو التقدم لأي امتحان للفصل الثاني في السنة الدراسية (١٩٨٧/١٩٨٨)، أي إن (٦٠%) من المنهاج المقرر لم يكتمل، كما أن دافعية الطلبة للدراسة انخفضت، وأصبح من الصعب ضبطهم وضبط سـلوكاتهم. ولم تكن السنة الدراسية (١٩٨٨/١٩٨٩) بأحسن حال من سابقتها، إذ لم تستغرق الدراسة فيها سوى شهرين، حيث أقر الحاكم العسكري فتح هذه المدارس بالتدريج، وذلك في شهر كانون الثاني من السنة الدراسية نفسها، ولم يدم فتح المدارس طويلاً، حتى أغلقتها سلطات الاحتـلال بعد شـهر، وكل ذلك كان بحجج ومـزاعم أمنية لا وجود لها. وعلى الرغم من أن القدس الشرقية تُحكم بالقانون الإسرائيلي، وليس بوصفها منطقة جرى احتلالها (فقوانين الاحتلال المفروضة على الضفة الغربية لا تشمل القدس الشرقية)، فسلطات الاحتلال أغلقت مدارس القدس الشرقية حتى الثاني والعشرين من شهر أيار لسنة (١٩٨٨)، وتأثر بهذا القرار ما يزيد عن (١٦،٠٠٠) طالبا وطالبة، وفي الوقت ذاته أغلقت جميع المدارس الخاصة أبوابها تضامناً ضد قرار إغلاق المدارس الأخرى بمعنى أن هذه السياسة الإسرائيلية، "انتقائية" في اختيار ما هو أقسى على الفلسطينيين. فالقانون الإسرائيلي يُطبَّق على القدس التي ضمتها إسرائيل، والإجراءات الأكثر انتهاكاً لأبسط الحقوق في الضفة وغزة، يتم تطبيقها في القدس. إن سياسة الإغلاق التي تتبعها سلطات الاحتلال ليست إلا نوعاً من العقاب الجماعي، ووسيلة تستخدمها للضغط على الطلبة والأهالي، كي لا يستجيبوا لنداءات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. فقد أجبرت سلطات بلدية القدس الشرقية أولياء أمور طلبة مدرسة الرشيدية بالتعهد بأن أبناءهم سيتبعون البرنامج الموضوع من السلطات الإسرائيلية إذا أرادوا لأبنائهم أن يتعلموا، وأن لا يشتركوا في مظاهرات، وأنهم سوف يلتزمون بالحضور إلى صفوفهم في الساعات المحددة، وبانتظام (JMCC, ١٩٩٠).

لقد واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها على العملية التعليمية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى بتاريخ ٢٩ من شهر أيلول لسنة (٢٠٠٠)، فتراوحت فترات إغلاق المدارس ما بين شهر إلى شهرين منذ البداية، وتعطلت الحياة التعليمية في أكثر من (٨٥٠) مدرسة من مدارس فلسطين المحتلة، وبلغ عدد أيام تعطيل تلك المدارس ما يزيد عن (١٨٠٠) يوماً، وقُصفت واقتُحِمت (١٩٧) مدرسة، بالإضافة إلى فرض نظام منع التجول في فترات متواصلة، وأخرى متفرقة.

٣. الاعتداء على المعلمين والطلبة (الاستشهاد والاعتقال):

ضمن الانتهاكات الإسرائيلية المخالفة للقوانين الدولية، وحق التعليم، اقتحمت سلطات الاحتلال (٦٠) مدرسة، كما أطلقت على الطلبة والمعلمين الرصاص الحي وقنابل الغاز السام، وتعرضت (١٩٧) مدرسة للاقتحام، والقصف بمختلف أنواع الأسلحة الثقيلة. ونشرت الدبابات والآليات الثقيلة في محيط عدد من المدارس، وحرمت آلاف المعلمين والطلبة من الوصول إلى مدارسهم، وضاعت أيام دراسية كثيرة، كما حوّلت تلك القوات المدارس إلى ثكنات عسكرية، ونشرت الدبابات في ملاعبها، وسيطرت قوات الاحتلال على أسطحها، ونصبت الرشاشات الثقيلة عليها، ورفعت العلم الإسرائيلي على مبانيها (القزاز، ٢٠٠٠).

وكما أشار مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، فإن عدد الشهداء بلغ (٦٦٥)، فيما بلغ عدد المعتقلين (٤٨٢)، والجرحى (٣٥١٤). وفي تقرير صادر عن وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٩) ذُكر أن عدد الشهداء من المعلمين والطلبة منذ الانتفاضة الثانية بلغ (٧٠٦) شهيدا، والمعتقلين (١٠٥٥) معتقلا، والجرحى (٣٦٨٨) جريحا، وأن (٤٩٨) مدرسة تم إغلاقها وتشويش الدراسة فيها؛ بسبب حظر التجول منذ بداية السنة الدراسية (٢٠٠٢/٢٠٠٣)، إضافة إلى تعرّض (١٢٨٩) مدرسة إلى الإغلاق المؤقت، وتحويل المدارس إلى ثكنات عسكرية حتى تاريخ ٢٠٠٥/١/٢٣، وتدمير بعضها، وقصفت (٢٩٧) مدرسة بالصواريخ ومدافع الدبابات، وقد خسر الطلبة (٧٨٢٥) يوماً دراسياً، وبلغت خلاصة التكاليف المادية (٢،٦١٥،٦٤٣) دولاراً أميريكياً حتى سنة (٢٠٠٢)، أما خلاصة التكاليف المادية خلال الفترة من (٣/٢٨-٢٠٠٣/٥/١) فقد بلغت (٣,٣٥٤,٠٢٣) دولاراً أميركياً (P M E, ٢٠٠٩).

ومما يجدر ذكره، أن معظم إصابات الشهداء والجرحى تتركز في مناطق معينة، مثل الرأس والقلب والظهر، وكذلك الأطراف، وأن معظم الإصابات كانت نتيجة للرصاص الحي و(الدمدم)، وحتى غاز الأعصاب المحرم دولياً (الإدارة العامة، ٢٠٠٤). ومن أبرز خسائر العملية التعليمية على مدار سنتين دراسيتين أثناء انتفاضة الأقصى في سنة (٢٠٠٠) استشهاد (٢٣٢) طالباً من المرحلة الأساسية والثانوية وهم في الطريق إلى المدرسة أو في طريق عودتهم إلى بيوتهم، وإصابة (٢٥٦٧) طالباً بجراح خطيرة سببت لهم إعاقات دائمة، كما أن (١٢٦٤٩٥) تلميذاً تعرضوا للقصف الإسرائيلي أثناء وجودهم في مدارسهم (المهنا، ٢٠٠٣).

وفي كلمة وزير التربية والتعليم الفلسطيني في مؤتمر صحفي (٢٠٠٤) بمناسبة إصدار اليونيسيف تقريرها حول وضع الأطفال في العالم صرح أن الطلبة المعتقلين زُجُّوا في سجون مخصصة للجنائيين والقَتَلة والمنحرفين، وأن من قُتِلوا وجُرحوا على يد جيش الاحتلال، قُتلوا أو

جُرحوا بدم بارد، واستهدفهم رصاص الاحتلال وهم في مدارسهم، أو في الطريق إليها، أو في ساحات المدارس وملاعبها. كما أدت إجراءات الاحتلال إلى نشوء عديد من المشكلات السلوكية، تمثلت في الاضطرابات، وعدم التركيز في الدراسة، والقلق، والتوتر، والفزع أثناء النوم (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٥).

وفي تقرير لمؤسسة مفتاح (٢٠٠٩) تُبيّن أن عدد الطلبة الشهداء بلغ (٩١٩) شهيدا، والجرحى (٤٠٢٩) جريحا، والمعتقلين (٨٤٥) معتقلاً، بينما بلغ عدد الأساتذة الشهداء (٣٧) شهيدا، والجرحى (٥٥) جريحا، والمعتقلين (١٩٠) معتقلا. وغالباً ما يكون المعتقلون هدفاً لرجال الشرطة والمخابرات الإسرائيليين، لتحويلهم إلى مخبرين وجواسيس، وذلك لصغر سنهمّ، ونقص تجاربهم الحياتية العملية، وبفعل عمليات الترهيب وممارسة أبشع عمليات التعذيب والإذلال؛ بهدف انتزاع اعترافات منهم، وإجبارهم على الإقرار بأعمال لا علاقة لهم بها، ولا يعرفون عنها شيئاً (سارة، ٢٠٠٧). وقد أصدرت الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان بياناً سنة (٢٠٠٤)، أعلنت فيه أن سلطات الاحتلال تجبر الأطفال على توقيع أوراق يعترفون فيها أنهم قاموا برشق الحجارة، أو الخروج في مظاهرات مناهضة للاحتلال، وأن هؤلاء الأطفال لا تتجاوز أعمارهم الخامسة عشرة، ويتعرضون لشتى أنواع التعذيب، وفي ذلك انتهاك للمواثيق والأعراف الدولية. أما الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، فقد أوردت في تقريرها السنوي (٢٠٠٤) أن عدد الشهداء دون سنّ الثامنة عشرة بلغ (١٦٢) شهيداً سنة (٢٠٠٤)، تم قتلهم على أيدي المستوطنين والقوات الإسرائيلية، كما تم توثيق حالات (٤٨٤٨) طفلاً حُرموا من حقهم في السكن، باتباع سياسة هدم المنازل، وتحويلها إلى ركام، مما يؤثر على دافعيتهم نحو التعلّم، وشعورهم بعدم الأمان، وضعف المقدرة على التركيز، مما يؤثر بشكل مباشر على التحصيل الأكاديمي للأطفال. وأشار التقرير إلى أن سلطات الاحتلال تجبر الأطفال على التوقيع على اعترافات باللغة العبرية التي لا يفهمونها، لتوجه إليهم تهماً عن أعمال لم يرتكبوها، ولاعتقالهم وتهديدهم (الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، ٢٠٠٤).

لقد استخدم جيش الاحتلال مختلف الأساليب في الاعتداء على الطلبة والمعلمين في المدارس، وترويعهم، واهانتهم، واعتقالهم، وإلقاء قنابل الغاز السام عليهم، وخطفهم، ودهسهم، وتهديد حياتهم وأسرهم. ففي فترة ثلاثة أشهر، استُشهد (٨٣) طفلا تتراوح أعمارهم ما بين السادسة إلى الثامنة عشرة، وتركّزت الإصابات القاتلة في الرأس، والصدر، والظهر، والاعتداء بالضرب حتى الموت. وبلغ عدد الجرحى (١٨٣٤) طالباً وطالبة، إذ بلغت نسبة الإصابات في الأطراف السفلية (٣٧,٢%)، وفي الأطراف العليا حوالي (١٤,٤%)، ونسبة الإصابات في

الرأس (٢٠%) وذلك لشل حركة الطلبة، وإعاقة استمرارهم في التعلّم. كما قامت سلطات الاحتلال بتحرير مخالفات باهظة بحق المعلمين والسائقين وحجز سياراتهم (الخواجا والمنسي، ٢٠٠١).

ومن الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين أيضاً، الإحالة القسرية على التقاعد؛ لإبعادهم عن العملية التعليمية، والفصل التعسفي، حيث تقوم سلطات الاحتلال بإنهاء خدمات الموظفين بشكل تعسفي إجباري، ولأسباب واهية، وحرمانهم من رواتبهم، وتجميد الدرجات والعلاوات، واستبعاد الخبرات والكفاءات التربوية، حيث قللت سلطات الاحتلال نسبة قبول الجامعيين للعمل كمعلمين، وعملت على عدم تأهيلهم وتدريبهم، وكان يتم باستمرار استدعاؤهم لدوائر المخابرات، وفرض الإقامة الجبرية عليهم، ومنعهم من السفر (محسن، ٢٠٠٧).

٤. قصف المدارس:

ورد عن زبون (٢٠٠٥) أن إسرائيل قامت بتصعيد سياستها العدوانية، حيث استهدفت التعليم بشكل خاص، فقصفت المدارس بالأعيرة الثقيلة ومدافع الدبابات، هادفة من ذلك عرقلة العملية التعليمية، وحرمان الطلبة من التعليم. وتشير الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال إلى تعرض (٣٧) مدرسة للقصف العنيف في الفترة الممتدة من (٢٠٠٢/١/١ – ٢٠٠٢/٦/٣٠)، وتمثلت فداحة الانتهاكات بقصف المدارس أثناء وجود الطلبة فيها، مما أدى إلى استشهاد أو جرح الطلبة، حتى أن مدرسة المكفوفات في البيرة لم تكن بعيدة عن القصف أيضاً. كما واصلت إسرائيل انتهاكاتها باقتحام المدارس، والاعتداء على الطلبة والمعلمين، وتكسير الأجهزة والأثاث المدرسي، وإخلاء المدارس من الطلبة، كما حدث في البلدة القديمة في القدس الشريف في مدرسة دار الأيتام، وسيلة الظهر الثانوية، والمدرسة الصناعية في قباطية، إضافة إلى احتلال المدارس وجعلها ثكنات عسكرية، كما حصل في مدارس الخليل، والاعتداء على الطلبة والمعلمين في باحات المدارس، كما حصل في مدرسة حسني الأشهب في القدس، وسيلة الظهر، ووضع الحواجز الترابية والأسمنتية على مداخل القرى، وإعاقة دخول المعلمين والطلبة إلى المدارس وخروجهم منها، وشنّ حرب الإشاعات، مما دفع أهالي الطلبة إلى أخذ أبنائهم مِن المدارس، وتعطيل المدارس كما حصل في مديرية رام الله وأريحا. ويبيّن الجدول (٤) خسائر مدارس وزارة التربية والتعليم أثناء الاجتياح الإسرائيلي، وذلك للفترة من ٢٠٠٠/٩/٢٨ ولغاية ٢٠٠٤/٥/٢٨.

الجدول ٤. الأضرار التي لحقت بمدارس وزارة التربية والتعليم الفلسطينية للفترة من ٢٨ /٩/٢٠٠٠، ولغاية ٢٨/٥/٢٠٠٤

طبيعة الضرر	المجموع
قصف واقتحام المدارس	٢٢٨
تعطيل المدارس	٥٠
تفريغ وتخريب مدارس	١٦٠٠
تحويل مدارس لثكنات عسكرية ومعتقلات	٥٣

المصدر: وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٥)

٥. عرقلة الامتحانات:

تعرض الطلبة للفصل التعسفي والاعتقالات، وخاصة في فترة الامتحانات. كما تعرضوا للإرهاب عن طريق خطفهم، أو ملاحقتهم باستمرار، واستدعائهم لمراكز المخابرات، وفرض الغرامات المالية عليهم. ففي سنة (١٩٨٣) تم اعتقال (٣٤) طالباً لمدة أسبوع، ودون أن تُوجه إليهم تهم واضحة، وقد تزامنت فترة الاعتقالات مع امتحانات شهادة التوجيهي. وكما ذكر زيون (٢٠٠٥)، فإن الانتهاكات بلغت ذروتها بحق طلبة الثانوية العامة، الذين عايشوا ظروفاً نفسية وعصبية رافقتهم على مدى عامهم الدراسي، وبلغت هذه الانتهاكات أوجهها أثناء فترة تقديمهم امتحانات الثانوية العامة، فلم تنتظم تلك الامتحانات وفق البرنامج المقرر في جميع محافظات الضفة، إذ إن سلطات الاحتلال كانت تقوم برفع نظام حظر التجول عن بعض المناطق، بينما كانت تبقيه في مناطق أخرى. ومما زاد الأمر تعقيداً، عدم تأكّد طلبة الثانوية العامة من تثبيت موعد الامتحان أو إلغائه، كون ذلك مرتبط بقيام قوات الاحتلال برفع نظام حظر التجول أثناء فترة الامتحان أو لا. وفي بعض الأحيان، كان يتم الإعلان عن عقد الامتحان في موعده عن طريق وسائل الإعلام المحلية، بناء على وعد من قوات الاحتلال، فيقوم الطلبة بالتوجه إلى قاعات الامتحان، وأثناء ذهابهم لتقديم الامتحان، يتم فرض حظر التجول من جديد، حتى في أثناء تقديم الطلبة للامتحان، بحيث تصبح طريق عودتهم إلى البيت محفوفة بالمخاطر (زيون، ٢٠٠٥).

لقد أدت سياسات الإغلاق والحصار، ومنع التجول، والاجتياح المستمر، إلى تعطيل سير امتحانات الثانوية العامة. فقد تمّ إعادة الامتحان في السنة الدراسية (٢٠٠١/٢٠٠٢) أربع مرات، وتمّ إغلاق مراكز التصحيح، فقد استمرت الامتحانات لمدة (٤٠) يوماً، بعد أن كان مقرراً لها ضمن برنامجها أن تستمر (١٥) يوماً فقط؛ وذلك بسبب فرض حظر التجول. أما في السنة

الدراسية (٢٠٠٢-٢٠٠٣)، فقد واجهت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية مشكلة نقل الأسئلة إلى المديريات؛ بسبب الحواجز الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى تعطيل امتحانات مادة اللغة الانجليزية يومين (١٢-١٤) سنة (٢٠٠٣)، كما حدث تعطيل لطلبة مدارس مدينة جنين؛ بسبب منعهم من التوجه إلى قاعات الامتحان، وحجزهم ساعات طويلة قبل بدء موعد الامتحانات، مما حال دون تقديم الامتحانات في موعدها المحدد (وزارة التربية والتعليم العالي، ٢٠٠٤).

٦. الحصار الاقتصادي وانتشار عمالة الأطفال بفتح سوق العمل الإسرائيلي:

تؤدّي الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية المزرية التي يعيشها الطلبة الفلسطينيون وذويهم إلى إبعاد الأطفال عن مدارسهم، وانخراطهم في مجال عمل أقرب إلى الاستغلال منه إلى العمل. وتشير إحصائيات سنة (٢٠٠٤) إلى أن نسبة تشغيل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (١٠-١٧) سنة من غير الملتحقين بالدراسة، تصل إلى (٧٣,٦%)، حيث يعمل هؤلاء الأطفال أكثر من (٣٥) ساعة عمل أسبوعياً. كما أشارت دراسة الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء إلى أن عدد الأطفال في الفئة العمرية (٥-١٧) سنة بلغ (٣٠،٩٠٠) في الضفة الغربية بما فيها القدس، وأظهرت نتائج الدراسة أن (٧٢,٨%) منهم ملتحقون بسوق العمل، ويعملون بسبب الحاجة الاقتصادية. وحول توجهات الأطفال العاملين نحو الدراسة أو العمل، أظهرت النتائج أن (٤٧,٧%) من هؤلاء الأطفال يرغبون بالدراسة فقط. وفيما يتعلق برأي أسر الأطفال العاملين حول تأثير ترك الطفل العمل على الوضع الاقتصادي، أكدت تلك الأسر أن مستواهم المعيشي سينخفض في حال ترك الطفل العمل، وأن تلك الأسر تُفضل أن يتفرغ أبناؤها للدراسة فقط. إن ارتفاع نسبة الفقر في المجتمع الفلسطيني، التي تجاوزت (٦٦%)، يؤثر على العملية التعليمية، بعدم المقدرة على دفع الرسوم المدرسية، وشراء الحاجات الضرورية من كتب ولوازم مدرسية أخرى، عدا عن تفاقم ظاهرة التسرب من المدرسة للالتحاق بسوق العمل؛ من أجل مساعدة الأسرة في سدّ احتياجاتها الأساسية (أبو الهيجا، ٢٠٠٤).

ويمكن اعتبار موضوعات عمالة الأطفال (تشغيل الأطفال في سوق العمل الإسرائيليّة)، من أكثر المواضيع المبهمة والتي لا يتم الإفصاح عنها إلا ما ندر، والتي، في الغالب، لا يتم التعامل معها بالمستوى المطلوب، لا على صعيد الأسرة، ولا على الصعيد المهني. وبالطبع، ليس على الصعيد الحكومي الرسمي، حيث يواجه الباحث صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة فيما يتعلق بموضوع البحث من مختلف الجهات المعنية، مما يسبب تضاؤل فرص التحليل الدقيق للمشكلة؛ ويعيق، بالتالي، عملية وضع الاستراتيجيات المناسبة للتدخل.... ويُشار، في هذا الإطار، إلى أن السياسة الإسرائيلية المتعلقة بإغلاق القدس وفرض الضرائب الباهظة على

السكان الفلسطينيين بما لا يتناسب مع مدخولهم وإمكانياتهم، كلها تلعب دورا محوريا في تعزيز تدهور الواقع الاقتصادي للعرب المقدسيين وبالتالي تدفع المزيد من أطفالهم إلى سوق العمل دون أن يكونوا مهيئين لاحتلال أي وظيفة أو مهنة وليكونوا رافداً أســاسياً للعمل الذي لا يحتاج لمهارات وهذا ما يبرر كون العمال الفلســطينيين في القدس يشكلون (٩٤,٨٧%) من العمــال غير المهرة، وبالتالي العمال الأقل أجراً (ربضي، ٢٠٠٣).

تُبيّن دراسة أجراها "مركز القدس للحقوق الاجتماعية" تحت عنوان "عمالة الأطفال" أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية استطاعت تدمير الاقتصاد الفلسطيني، وكان نصيب القدس المحتلة كبيراً في هذا المجال الأمر الذي أدى إلى انتشار الفقر، بما لها من تأثير سلبي على الأطفال الذين يُجبرون على ترك مقاعد الدراسة للمساعدة في إعالة أسرهم. كما أن استشهاد رب الأسرة أو سجنه أو إبعاده يدفع أطفاله إلى ترك المدرسة من أجل إعالة أسرتهم. ويؤدي التحاق الأطفال بالعمل في سن مبكرة إلى استغلالهم، وانحراف بعضهم وانجرارهم وراء المخدرات والسرقة، وهذا مخالف لاتفاقية حقوق الطفل التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني من سنة (١٩٨٩). وللتكيف مع الأوضاع الاقتصادية، فإن (٨١%) من الأسر خفّضت مصاريفها، وما نسبته (٣٥,٩%) من الأسر قامت بالاستدانة، فهنالك (٦٧,٢%) من الأسر تعيش تحت خط الفقر. وبينت نتائج مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن ما نسبته (٣٨,١%) من الأطفال العاملين هم من غير الملتحقين بصفوفهم المدرسية، نتيجة إغراء سوق العمل الإسرائيلي. فأجر العامل اليومي (١٢) ديناراً أردنياً، علماً أنهم يعملون أكثر من (٣٥) ساعة أسبوعية.

وفي هذا السياق، استعرض جودة (٢٠٠٦) الواقع التعليمي للطفل الفلسطيني في القدس المحتلة، وتناولت دراسة خضر ونجوى (٢٠٠٢)، ودراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٨) الموضوع نفسه لتصل هذه الأبحاث مجتمعة، إلى أن حق الأطفال الفلسطينيين بالتعلم في الأراضي المحتلة يتعرض للانتهاك بصور وأشكال منهجية ومبرمجة، على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، وخصوصاً في القدس المحتلة. وحسب الأرقام والمعلومات، فإن (٣٠%) من الأطفال لا يتعلّمون، والآلاف منهم يعملون في الأسواق اليهودية، وفي أعمال قطاع البناء، حيث يعمل هؤلاء الأطفال في ظروف عمل خطيرة، وغير آمنة، ولا تتوافر فيها أدنى شروط السلامة والصحة المهنية. فهنالك نحو (١٥) ألف طفل لا يصلون إلى التعليم، ويتسربون، ويتركون دراستهم، وغالبيتهم من جيل (٨-١٦) سنة، حيث يتوجهون إلى سوق العمل. فالفقر من جهة، وقرب سوق العمل الإسرائيلي من جهة أخرى، يحرمهم من حقهم

الطبيعي في الدراسة؛ فيدخلون في مرحلة من المعاناة بحثاً عن لقمة العيش، وليقعون فريسة لامتهان النشّل (السرقة)، وضحية لتجار المخدرات، حيث يتم استخدامهم في توزيع المخدرات، أو نقلها، أو حتى بيعها وتناولها، كما أن أجرهم قليل جداً، ولا يساوي أقل من نصف الأجر الذي يُدفع لعامل يهودي. وفي دراسة الكالوتي (١٩٩٦) تُبين أن (٦٩%) من الأطفال ما يزالون على مقاعد الدراسة، ويعملون بعد انتهاء الدوام؛ بسبب الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعانيه عائلاتهم. وبناء على تقرير مركز القدس، فإن (١١%) من العائلات فقدت مصدر دخلها بشكل كامل، فيما فقدت (٥٠%) نصف دخلها الشهري، مما ينعكس سلباً على الأطفال وتحصيلهم العلمي.

وكما أشار نشوان (١٩٩٧)، فإن فتح سلطات الاحتلال لسوق العمالة كان الأسلوب الأكثر تأثيراً سلبياً على التطور الكمي والنوعي للتعليم في القدس المحتلة سلبيا، فالأجور المرتفعة، والحالة الصعبة السائدة تحت الاحتلال، أدت إلى تسرب كثير من الطلبة من المدارس، والتحاقهم بسوق العمل الأسود الإسرائيلي، وتحويلهم في فترة زمنية محدودة إلى عمال، ففرغت المدارس من الطلبة، وتدنىّ شأن التعليم والمتعلمين، وبدأت سياسة التطبيع الثقافي غير المنظّم بالتأثير؛ لانبهار الشباب بإسرائيل، فكان التقليد الأعمى، والإعجاب بالشخصية الإسرائيلية، فتدنت الثقة بالشخصية العربية لحساب الثقة الزائفة بالشخصية العبرية، وغلبت أنماط السلوك الغربية على مجتمعنا، وبدأت تدخل إلى هذا المجتمع بدائل ثقافية واجتماعية لا تتفق مع فكرنا العربي والإسلامي، وأصبح التعليم تحت ظل الاحتلال يواجه تحديات عظيمة، فكيف يحافظ على ما تبقى من الطلبة في المدارس من الانحراف إلى سوق العمل الإسرائيلية؟!

٧. سياسة التميز العنصري:

تعمل سياسات إسرائيلية عديدة للحد من حصول الطلبة الفلسطينيين على التعليم في القدس، والحدّ من تسجيلهم في المدارس الحكومية، فعلى العائلات المقدسية أن تثبت مكان سكناها في القدس؛ لكي يتم تسجيل أطفالها في المدارس، كما يحرم الأطفال الذين ألغيت إقامة أحد والديهم من حقهم في التعليم والتسجيل في المدارس الحكومية التابعة للاحتلال، وهذا يعني الذهاب إلى مدارس تقع خارج حدود بلدية القدس، علماً بأن الشهادات المدرسية هي إحدى الوثائق والمستندات التي على العائلة أن تقدمها للاحتلال؛ كي تثبت مكان سكناها في القدس، وإلا فستواجه مشكلة في الحصول على بطاقة الهوية عندما، يبلغ أبناؤها سن السادسة عشرة.

وتشكّل عملية تسجيل الطلبة في المدارس معضلة في حد ذاتها. فسلطات الاحتلال الإسرائيلي تفتح التسجيل في مواسم محددة، مع نهاية السنة الدراسية، ولمدة أسبوعين فقط.

وحيث أن المواطنين يجهلون قانون التسجيل غير المعروف، وغير المعلن، فإن النتيجة يترتب عليها فقدان المئات من الطلبة حقهم في التعليم، وتشرّدهم بين أرصفة الشوارع والمقاهي، أو الزج بهم في سوق (محني يهودا) والعمل في الورشات، فلا يطبق قانون التعليم الإلزامي إلا على أولياء الأمور الإسرائيليين فقط، فولي الأمر إذا تغاضى أو أغفل عن تسجيل ابنه أو ابنته، تُرسل له دعوة تطالبه بهذا التسجيل، فإن أهمل، يُقدم للمحاكمة، ولا تُطبق ذلك في شرقي القدس (النمري، ٢٠٠٨).

وحسب معطيات السجل في وزارة الداخلية، والمعطيات السنوية لقسم المعارف الإسرائيلي، يقطن القدس حوالي (٧٠) ألف طفل عربي في سن التعليم الإلزامي من الروضة وحتى نهاية الثانوية، وما بين (١٠-١٥) ألف طفل هم دون إطار تعليمي، مما دعا عضو المجلس البلدي للقدس الغربية إلى التساؤل: أين ذهب نحو (١٥،٠٠٠) من الطلبة؟!. وفي تقرير لرئيس الهيئة الإدارية للمجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان، أكد أن البلدية لم تقم ببناء سوى خمس مدارس منذ احتلال سنة (١٩٦٧)، وأن نحو (١٥) ألفاً من الطلبة يُحرَمون من دخول المدارس، ويتسرب كثيرون آخرون من مدارسهم سنة بعد أخرى، وذلك لعدم تطبيق قانون التعليم الإلزامي. وأكدت دائرة المعارف الإسرائيلية، باعتراف رئيس البلدية، أنها لم تُقِم سوى (١٣٦) شعبة صفية، قدرتها الاستيعابية (٥٠٥٣) طالباً وطالبة (الائتلاف من أجل القدس، ٢٠٠٨). وتدّعي سلطات الاحتلال الإسرائيلية أنها لا تجد مساحات كافية من الأراضي العامة لاستخدامها كمدارس، وأن مالكي الأراضي الخاصة يطلبون مبالغ خيالية، في المقابل، نجد أن القانون الإسرائيلي للتخطيط والبناء لسنة (١٩٩٥) يعطي الحكومة حق مصادرة (٢٥-٤٠%) من الأراضي لبناء مرافق عامة كالمدارس، وأن البلدية تجبي من المواطنين العرب في القدس الشرقية ما نسبته (١٦%) على قطاع الخدمات، ولكنها لا تنفق منه سوى (٦%) على ذلك القطاع، و(٢%) فقط للتعليم، وهي تنفق على الطالب اليهودي (١١٦) ديناراً، مقابل (٥٠) دينار للطالب العربي، أي أن حجم الاستثمار للطفل العربي في سن التعليم الإلزامي يُقدَّر بنحو (٢٠) قرشاً، مقابل (٨٠) قرشاً للطالب اليهودي. وقد أشار (وايس) في تقرير له أن في أحد أحياء القدس في منطقة شعفاط، يدفع الأهالي (٧٥) مليون دولار سنوياً كضرائب، ولكن البلدية لم تقدم أي خدمات تُذكر مقارنةً مع حجم المخصصات المالية المرصودة للمستوطنة الإسرائيلية المجاورة لشعفاط، والتي خُصص لها (١٣,٢٥) مليون دولار لغايات التعليم فقط (Weiss, ٢٠٠٠).

كما حذّر "مركز القدس للحقوق الاجتماعية، ٢٠٠٤" من المخاطر التي تواجه قطاع التعليم في القدس على ضوء الإجراءات الرامية إلى تهويده وأسرلته، وأكد أن هنالك نقصاً حاداً في عدد المدارس والغرف الصفية، فقد وصل النقص في عدد الغرف الصفية في المدارس التي تديرها بلدية القدس إلى أكثر من (١٤٠٠) غرفة صفية، كما أن غالبية المدارس تفتقر لشروط الاستخدام المناسبة، فالجزء الأكبر منها معدّ كمساكن، وهي تفتقر إلى وسائل التهوية والتدفئة والمختبرات، خلافاً لمثيلاتها في القدس الغربية، ويتراوح معدل عدد الطلبة في الصف الواحد ما بين (٣٠- ٤٠) طالباً في القدس العربية المحتلة. ولدى سلطة التعليم الإسرائيلية (١٦٩) مدرسة في القدس الغربية، مقابل (٣٥) مدرسة في القدس الشرقية، كما أن حجم الإنفاق على مدارس القدس الشرقية لا يتجاوز (١٨) مليون دينار من الموازنة العامة للتعليم، البالغة (١١٢) مليون دينار، أي ما نسبته (١٦,٤%). كما أن عدد الساعات الدراسية للطالب اليهودي أكبر بكثير من تلك المخصصة للطالب العربي الفلسطيني، وعدد المنح الممنوحة للأساتذة في المدارس اليهودية أعلى بكثير من تلك الممنوحة للأساتذة العرب، بنسبة (٣٨,٢%)؛ مما يؤثر سلباً على مهاراتهم، وعلى التحصيل العلمي للطلبة. إن نحو (٣٠%) من طلبة مرحلة التعليم الابتدائي في مدارس القدس الشرقية هم "أميون"، بينما (٤٠%) من طلبة التوجيهي ينسحبون قبل تقديم الامتحانات (Masarweh & Shalhout, ٢٠٠٢)، وأن ما نسبته (٥٦%) من الطلبة لا يزالون على مقاعد الدراسة عندما يصل عمرهم (١٧) عاماً، مقارنة ب (٩٠%) من الطلبة اليهود في العمر نفسه، كما تزيد نسبة الطلبة العرب المتسربين بكثير عن نسبة المتسربين في المدارس اليهودية. وفي سنة (٢٠٠١)، تبين أن هنالك أكثر من (٣٠٠٠) طفل لم يتم قبولهم وتسجيلهم، وهذا يتنافى مع حق الطفل في التعليم، فقد بلغت نسبة الأطفال في سن التعليم الإلزامي (٣٧,٨%) من بين المجموع الكلي للأطفال، ونسبة هؤلاء الطلبة في جهاز التعليم لم تصل إلى (١٧,٥%). أما الموازنة التي تُنفق على الطالب اليهودي فتبلغ أكثر من ستة عشر ديناراً، مقابل (١,٤) دينار للطالب العربي في شرقي القدس، وتبلغ في المرحلة الثانوية (٢٠) ديناراً مقابل (٣،٨) دينار لشرقي القدس (Margalite, ٢٠٠٦).

وأكد تقرير للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي، تحت عنوان "حقوق سكان شرقي القدس: إهمال وتمييز" أن الحكومة الإسرائيلية لا تعير اهتماماً لنظام التعليم في القدس الشرقية، وأن بناء غرف دراسية جديدة شبه معدوم، كما وتعاني القدس من نقص يبلغ نحو (١،٥٠٠) غرفة تدريس في الوقت الحاضر، ويُتوقع أن يصل العدد سنة (٢٠١٠) إلى (١،٩٠٠) غرفة. وبسبب نقص الغرف، يتعلم ما نسبته (٣٩,٤%) من الطلبة البالغ عددهم (٩٧،٠٠٠) في

مدارس البلدية، في ظروف قاسية وغير آمنة، وتُستخدم مبان غير ملائمة أو مجهزة، ويتم التدريس فيها بنظام الفترات (الورديّات)، على الرغم من حقهم في الحصول على التعليم المجاني. وحسب معطيات الائتلاف (٢٠٠٨) ثمة نحو (٩،٠٠٠) شخص ممن هم في سن التعليم غير مسجلين في الأطر التعليمية، وأن ضائقة الغرف التدريسية قد نُوقشت في المحاكم عبر مجموعة من الالتماسات، والتزمت السلطات الإسرائيلية ببناء (٤٠٠٠) غرفة صفية، لكن لم يتم العمل بها إلى الآن. وبالمقارنة مع أوضاع المدارس في غربي القدس، يُلاحظ أن هناك انتهاكاً صارخاً لاتفاقية حقوق الطفل في ضمان حمايته وتعليمه، وهذا ما أشار إليه التقرير السنوي للمجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان، حين أوضح أن الصفوف المدرسية لا توافر الجو المناسب للتعليم، فوضع الغرف سيئ جداً، وبعضها لا توجد له أبواب، كما أن الإضاءة والتهوية فيها غير ملائمة، إضافة إلى ازدحام الصفوف، إذ يصل معدل الطلبة في الصف الواحد في حدود (٣٥-٤٠) طالبا، وفي بعض الأحيان يزيد عن (٤٠) طالباً، بينما في غربي القدس هناك غرف صفية فسيحة ومضاءة جيداً، والمقاعد مرتبة بطريقة تتيح الدراسة الجماعية والفردية. وتفتقر المدارس العربية إلى الخدمات والتسهيلات. فهنالك (١٤) مدرسة يدرس فيها (١٠،٣٥٥) طالبا وطالبة لا تتوافر فيها أي مرافق رياضية، وهنالك مدارس لا يوجد فيها مختبر علوم، أو حاسوب كمدرسة شعفاط. كما يتم تحويل المكتبات والمختبرات والملاجئ إلى صفوف دراسية عادية في كثير من المدارس لاستيعاب الطلبة كمدرسة صور باهر. كما يعاني الطلبة من حرارة الصيف، وبرد الشتاء، في مدرسة الخالدي، فالصفوف أحياناً بدون أبواب والجدران محفورة كمدرسة العيسوية، و(٤٠%) من الصفوف هي عبارة عن بيوت مستأجرة، ولذلك تعاني المدارس من نقص حاد في غرف الصفوف، وتقريباً واحد من كل ثلاثة أطفال عرب لا تُتاح له الفرصة للتسجيل، وبالنسبة للطلبة المسجلين، لا يبقى متّسع من المكان لاستيعابهم جميعاً في الصفوف العليا بعد الصف التاسع. وبالمقابل، فإن الأوضاع الصحية في مدارس القدس الغربية جيدة جداً، ففي مدرسة (زلمان آران) تكسو الحمامات رسومات وأزهار على الجدران، وفي مدرسة (جمناسيا- كمثال فحسب) نظام تدفئة، كما تتوافر في مدارس القدس الغربية التسهيلات والخدمات، مثل الملاعب مختبرات (الكيمياء، والفيزياء، والأحياء، والحاسوب)، وقاعات للرياضة والأشغال (الائتلاف الأهلي, ٢٠٠٨).

ومثلما أشارت دراسة منظمة مراقبة حقوق الإنسان- "هيومن رايتس واتش (٢٠٠٢) " حول التمييز ضد الأطفال العرب في المدارس، فإن النظام الحاكم في إسرائيل يمارس تمييزاً ضد الأطفال الفلسطينيين، باعتراف وزارة التعليم الإسرائيلية أن ما تُخصصه لنظام التعليم

العربي أقل بكثير من مخصصات نظام التعليم اليهودي، إضافة إلى ما تتلقاه مدارس الأغلبية اليهودية من معونات إضافية حكومية، لأغراض الإنشاء والبرامج المتخصصة، فقاعات المسارح الموجودة في المدارس اليهودية، معدومة في المدارس العربية، والأطفال العرب المعاقون مهمشون. ويُضاف إلى كل ذلك، الحظر المفروض على بناء المدارس في المناطق الفلسطينية، تمشياً مع سياسة الحكومة للضغط على السكان لتهجيرهم. ولا يُعطى نظام التعليم العربي أولوية متقدمة لتدريب المعلمين، على عكس ما هو متّبع في النظام التعليمي اليهودي. ولا يتمتع المدرسون العرب بحرية الاختيار فيما يتعلق بالمراجع ومواد التدريس. ويبدو التمييز أكثر وضوحاً في انتقال الطلبة إلى مراحل تعليمية متقدمة؛ إذ يعمل النظام على غربلة أعداد كبيرة من العرب؛ لتزداد نسبة التسرب. فالدروس التوجيهية في الجانب اليهودي هي خمسة أضعاف تلك المقدمة للطلبة العرب، مما ينفي إدعاء الحكومة تطبيقها برامج مساعدة الطلبة المحتاجين، وهذا ما يؤكد التمييز ضد العرب. ورأت المنظمة في تقريرها أن الإهمال الذي يتعرض له الطلبة العرب ليس ضمن أولويات الحكومة، وهذا ما تؤكده وزيرة التربية (ليفنات) في تصريح لها حين قالت: "إني أطمح أن لا أرى طفلاً واحداً في إسرائيل لا يتعلم أساسيات المعرفة"...... وأوضحت أنها "لا تعني الأطفال الفلسطينيين". وعندما سألت المنظمة (داليا سبرنزاك) من دائرة المالية في الوزارة عن إمكانية إنهاء الفارق بين نظامي التعليم العربي واليهودي، أجابت بالقول: "هذا أمر صعب جداً، أبداً أنا لا أعتقد بأن ذلك سيحدث". وقد أقرت الدراسة أن الطلبة العرب معرّضون بشكل أكبر لترك المدرسة قبل الثانوية العامة؛ نتيجة لسياسة التمييز العنصري وأن فرص الالتحاق بالجامعات هي أقل بكثير في مواصلة الدراسات العليا، فـنحو (٤٥,٨%) من الطلبة اليهود يكملون دراستهم مقابل (٢٦%) من غير اليهود.

إن الوضع العام الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على التعليم في شرقي القدس أشبه بسياسة التجهيل، فالمدارس قليلة، وتتبع نظام الفترتين، وإذا لم يتم بناء صفوف ومدارس جديدة، فهنالك نقص في (١،٣٠٠) صف، ولن يجد (٤٥) ألفاً من الطلبة مكاناً للدراسة، فالمدارس فقيرة في تجهيزاتها ومبانيها (Abdo and Shalhoub, ٢٠٠٦). وتأكيداً لسياسة التمييز العنصري، ووفقاً لدراسة أعدها مركز الأبحاث والمعلومات في البرلمان الإسرائيلي وتم نشره في جريد "القدس" بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٠ تحت عنوان "حديث القدس"، ومقال عبيدات "الكارثة تحدق بالقدس"، ودراسة القدومي (٢٠٠٨)، فإن نسبة الطلبة الذين يتسربون من المدارس بلغت (٥٠%)، والسبب يعود في ذلك إلى سياسة التمييز العنصري والإهمال، التي تمارسها المؤسسة الصهيونية حيال جهاز التعليم في القدس، ناهيك عن عمليات رفض تسجيل

الطلبة، بحجة عدم وجود أماكن شاغرة، والافتقار إلى غرف صفية. والهدف، كما يؤكد عبيدات (٢٠٠٧)، إفراغ القدس الشرقية، حيث تقوم البلدية بمصادرة مئات الدونمات، لأهداف التوسع الاستيطاني، وتعمد السلطات الإسرائيلية إلى إهمال قطاع التعليم، إذ لا تتجاوز الميزانية التي تخصصها لها (٢٩%)، متجاهلة معدل النقص في الغرف الصفية الذي تصل نسبته إلى (٢٩٠%)، وقد يصل النقص في سنة (٢٠١٠) إلى (١،٩٠٠) غرفة صفية، مما يؤدي إلى زيادة نسبة التسرب في صفوف الطلبة بشرقي القدس. وباعتراف قسم التعليم، إثر استجواب عرضه رئيس لجنة الرقابة على التعليم (فافا اللو)، بين أن نسبة تسرب الطلبة في القدس الشرقية تشكل (١٢٠) ضعف نسبة الذين يتركون المدارس في القدس الغربية، وأن هنالك فوراق كبيرة في مخصصات الموازنة بين شطري المدينة حيث يُخصص مبلغ (٨٧,٥) ألف دينار لمعالجة تسرب الطلبة في القدس الشرقية، بينما يُخصص مبلغ (٢٤) مليون دينار لمعالجته في مدارس القدس الغربية. وعقب رئيس لجنة الرقابة (فافا اللو) على هذه المعطيات بقوله: "إن تسرب الطلبة من المدارس في القدس الشرقية أمر غير معقول، والبلدية لا تحاول محاربة هذه الظاهرة، ويمكن لمس ذلك من ملاحظة الاستثمار المتدني في المخططات ضد تسرب الطلبة من الصفوف الدراسية".

٨. بناء جدار الفصل العنصري حول القدس:

تم إقرار إقامة جدار الفصل العنصري في شهر نيسان من سنة ٢٠٠٢ في أثناء جلسة عقدها المجلس الوزاري المصغر، وتم البدء بتنفيذه في شهر حزيران، بعد أن تسلم شارون رئاسة الحكومة. ومهما تعددت مسّميات الجدار (السياج، السياج الآمن، جدار الفصل العنصري، جدار الضم والتوسع) (بتسيلم، ٢٠٠٨)، فإن فكرة بنائه قديمة متجددة، بدءاً من طرح وزير المالية الصهيوني (بنحاس سافير) ضم القدس بعد احتلالها في سنة (١٩٦٧)، وخطة شارون (١٩٧٣)، وخطة هالوفيم (١٩٨٨)، وخطة شاحل (١٩٩٥)، وميتساريم (١٩٩٦)، وباراك (٢٠٠٠)، التي أسميت "نحن هنا، وهم هناك". وحملة الإقرار–حملة السور الواقي (شباط ٢٠٠٠). وكان أخطر ما فيه، المنطقة العازلة، وغلاف القدس، مما يؤدي إلى ضم أكثر من (٢٠%) من مساحة الضفة إلى إسرائيل، واعتبار أكثر من مليون فلسطيني من الغرباء الذين يُمنعون من التنقل، ما لم يحصلوا على تصاريح، حيث يشمل الجدارالمحيط بالقدس مقطعين: شمال المدينة وجنوبها، ويمتد لمسافة عشرة كيلومترات من جنوب بلدة بيتونيا حتى قلنديا، أما المقطع الجنوبي فيمتد من بيت لحم حتى بيت ساحور شرقي أبو غنيم (بتسليم،–).

ويمتدّ حائط حول القدس بطول (٧٠) كم على خط الهدنة (١٩٤٩)، وهو الخط الفاصل بين المناطق السكينة العربية واليهودية في القدس. ويحوي الجدار سلسلة من الخنادق، والمجسات الحرارية، وأجهزة الرؤية الليلية، والبوابات، وسياجاً كهربائياً مع الجدار الإسمنتي الذي يصل ارتفاعه إلى (٨) أمتار، وطريق محاذٍ معبّد لتسير عليه دوريات المراقبة، وأسلاكاً شائكة، وأبراج مراقبة. وبذلك، تفقد القدس (٩٠%) من أراضيها، ويعزل أكثر من (٢٠٠) ألف فلسطيني في القدس الشرقية، وكما يؤدي إلى محاصرة (١١٥٠٠) فلسطيني في منطقة معزولة، تسمى (جيتو القدس) التي تضم (١٦) قرية بين الجدار والخط الأخضر، ومحاصرة (٢٥٠) ألف فلسطيني في الجيوب الصغيرة مما يعني وجود (٤٥٠) ألف فلسطيني تحت "السيادة الإسرائيلية"، وسيؤدي هذا إلى نشوء واقع جغرافي جديد للقدس، عن طريق ضم شرق المدينة إلى الجهة الجنوبية منها (بتسيلم, ٢٠٠٨).

جاء في تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، جون دوغارد: "كانت إسرائيل على مدى ٤٠ عاماً ولا تزال تحتل الأرض الفلسطينية عسكرياً". وقد أعادت محكمة العدل الدولية تأكيد ذلك في فتواها الصادرة في عام ٢٠٠٤ بشأن النتائج القانونية المترتبة على بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، حينما اعتبرت أن الأراضي الفلسطينية (بما فيها القدس الشرقية) "ما زالت أراضي محتلة وأن إسرائيل لم تزل في وضع سلطة الاحتلال ". ونتيجة لذلك، رأت المحكمة الدولية أن الاتفاقية المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة) تسري على الأرض الفلسطينية المحتلة، شأنها شأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (وزارة التربية والتعليم العالي ٢٠٠٦ والأمم المتحدة، ٢٠٠٨).

أمّا نقاط التفتيش الإسرائيليّة، فتؤدي إلى إذلال الفلسطينيين وشعورهم بالعداء الشديد تجاه إسرائيل. وهي تشبه من هذه الناحية "قوانين تصاريح المرور" التي كانت تُطبّق في جنوب أفريقيا أيام الفصل العنصري، وتفرض على المواطنين السود الاستظهار بإذن للسفر أو الإقامة أينما كان في جنوب أفريقيا (Dugard, ١٩٧٨).

تأثير جدار الفصل العنصري وحواجز الاحتلال على العملية التعليمية في القدس:

يؤثر جدار الفصل العنصري على خدمات التعليم، في مستوياتها المختلفة، في فلسطين عموماً، وفي القدس بشكل خاص، ويشمل ذلك العاملين والطلبة والمعلمين، إذ تشير إحصائيات عدد من مراكز حقوق الإنسان إلى أن حوالي (٤٠%) من المعلمين ممن يحملون هوية الضفة

الغربية يعانون من عدم الانتظام في الوصول إلى المدارس؛ بسبب سياسة عزل المدينة، كما أن حوالي (٢٠٠٠) مقدسي من سكان شمالي القدس، يعبرون جدار الفصل العنصري يومياً للوصول إلى المدارس في الرام والضاحية، وأن حوالي (٦٥٠٠) طالب مقدسي آخر يُقيمون خلف الجدران، ويأتون يومياً من شمالي المدينة، ويجتازون جدار الفصل العنصري، للوصول إلى مدارسهم في قلب القدس (محسن، ٢٠٠٧). كما أن ما يقرب من (٥) آلاف طالب يعيشون في منطقتي أبو ديس والعيزرية، ويضطرون جميعاً للدراسة في القدس، ولكنهم يُحرمون من الوصول إلى مدارسهم، فقد حرمت الإجراءات الإسرائيلية ما يقرب من نصف معلمي المدارس الحكومية الموجودين داخل المدينة من الوصول إلى مدارسهم؛ بسبب سكنهم خارج جدار الفصل العنصري (وزارة التربية والتعليم العالي، ٢٠٠٨).

وفي هذا الصدد، أورد مركز رام الله لحقوق الإنسان (٢٠٠٨) والمركز الفلسطيني للبحوث (٢٠٠٨)، والقدومي (٢٠٠٨)، أن جدار الفصل العنصري يؤثر سلباً على المسيرة التعليمية؛ حيث يعيق وصول الطلبة والمعلمين إلى مدارسهم الواقعة داخل الجدار، خاصة وأن أكثر من (٢٠%) منهم يحملون الهوية الفلسطينية، هذا عدا عن المدارس الواقعة في مواقع متضررة بشكل مباشر، ويفصلها الجدار عن المدينة، مثل مدارس في الشيخ سعد، والزعيم، ومخيم شعفاط، وعناتا، والرام، وضاحية البريد، اللواتي فصلهن الجدار عن المدينة، وأعاق وصول الطلبة والمعلمين إليهنّ كونهم يضطرون للتنقل عبر الحواجز العسكرية وجدار الضم يوميا؛ ليتمكنوا من الوصول إلى مدارسهم الواقعة داخل جدار الفصل العنصري، أو خارجه، مما يؤثر على المسيرة التعليمية. كما أشار تقرير وحدة شؤون القدس (٢٠٠٨) إلى أن جدار الفصل العنصري جعل أكثر من (١٠,٠٠٠) من حملة هوية القدس يعيشون خارج الجدار، في حين يتلقى صغارهم التعليم داخل منطقة الجدار، ويتعرض هؤلاء للظروف نفسها التي يواجهها حامل هوية الضفة الغربية أثناء دخولهم إلى القدس، مما يجعل مئات الطلبة والمعلمين والعاملين في سلك التربية والتعليم وغيرهم يقفون على الحواجز ساعات طويلة، حيث تبدأ ساعات عملهم قبل الساعة السادسة صباحاً، وقد يضطر الطلبة إلى سلوك طرق ترابية صعبة للوصول إلى مدارسهم، مما يعرِّض حياتهم للخطر. ومن الشواهد الإجرامية ما قامت به سلطات الاحتلال في مدرسة عناتا شطر جدار الفصل العنصري ملاعبها إلى نصفين، ودّمرت آليات الاحتلال يوم (٢٠٠٥/٨/٢٩) بوابة المدرسة، وقامت بجرف ملاعبها. ومن المعروف أنه من المستحيل بناء مدرسة جديدة في شرقي القدس لاستيعاب الطلبة. ويبيّن الجدولان (٥، ٦) أثر جدار الفصل العنصري على بعض العناصر التعليمية في مدارس تربية القدس (انظر الملحق "٦ ").

الجدول ٥. أثر الجدار على واقع خدمات التعليم
(عدد الذين يخرجون عبر الجدار يومياً)

عدد المدارس داخل الجدار	عدد الطلبة	عدد المعلمين	موظفو الخدمات	حملة هوية القدس من العدد الإجمالي للخارجين من القدس	
				طلبة	معلمون
٩	٧٤٧	٦٢	٢١	٢٨٦	٣٧

المصدر: وزارة التربية التعليم ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الجدول ٦. أثر الجدار على واقع خدمات التعليم
(عدد الذين يدخلون عبر الجدار يومياً)

عدد المدارس خارج الجدار	الطلبة القادمون إلى القدس	المعلمون	موظفو الخدمات	حملة هوية القدس من العدد الإجمالي للقادمين إلى القدس	
				طلبة	معلمون
٢٨	٩٨٩	١٤٤	٣٣	٨٤٦	٨٣

المصدر: وزارة التربية التعليم ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الانتهاكات الإسرائيلية الناجمة عن جدار الفصل العنصري:

نتجت عن بناء جدار الفصل العنصري انتهاكات إسرائيلية عديدة للعملية التعليمية في الضفة الغربية، ومنها القدس، وسيتم تناول تلك الانتهاكات التي تعرضت لها منطقة القدس على النحو الآتي:

أ. إنكار حق الوصول إلى المؤسسات التعليمية:

إن وجود جدار الفصل العنصري حال دون وصول الطلبة والمعلمين بحرية كاملة إلى هذه المؤسسات، ومع أن السلطات الإسرائيلية تزعم أن المعلمين والطلبة بإمكانهم اجتياز الحواجز، إلا أن الواقع برهن أن الجدار دفعهم إلى البحث عن طرق بديلة قد يرافقها تعرض حياتهم للخطر، وعلاوة على ذلك، فإن المرور عبر تلك الحواجز قد يودي إلى:

١. عدم التمكن من الوصول إلى المدارس في الوقت المحدد، فالطالب أو المعلم الذي يتنقل بين منطقة سكنه ومدرسته في زمن كان لا يتعدى دقائق معدودة في الأحوال العادية، صار يجد نفسه مضطرا للانتظار ساعات طويلة على نقاط العبور والحواجز، أو لحين الانتهاء من تدقيق الهويات على نقاط العبور، أو في وسائط النقل، مما يجعل من المستحيل على الطلبة والمعلمين الوصول إلى المدارس في الوقت المحدد.

٢. ارتفاع تكلفة المواصلات نتيجة لزيادة طول مسافة التنقل، حيث يجد الطلبة والمعلمون أنفسهم مطالبين بالالتفاف حول جدار الفصل العنصري لمسافات قد تصل نحو (٢٣ كم)، في حين أنهم يقطنون على بعد ياردات داخل جدار الفصل العنصري، كما أنهم يستخدمون أكثر من وسيلة نقل للوصول إلى القدس. وعلى سبيل المثال، فإن الذي يسكن في مدينة رام الله ويدرس في مدارس مدينة القدس، يستخدم وسيلة نقل حتى يصل حاجز قلنديا شمالي مدينة القدس، ويأخذ وسيلة نقل أخرى بين حاجز قلنديا وحاجز الرام، لينتهي به الأمر لاستخدام وسيلة نقل ثالثة من حاجز منطقة الرام ليصل إلى مدرسته (مكتب وزير الدولة لشئون القدس ، ٢٠٠٦).

٣. يتعرض المعلمون والطلبة للإهانات المستمرة من قوات الاحتلال الإسرائيلي على الحواجز العسكرية، وبشكل يومي ومستمر، مما ينعكس سلبا على أدائهم، وعلى العملية التعليمية برّمتها.

٤. توقيف المعلمين والطلبة على الحواجز العسكرية لساعات طويلة، وبشكل يومي، وخاصة أولئك الذين يحملّون هويات الضفة الغربية والذين يشكلون (٤٠%) من عدد المعلمين.

٥. التفتيش المذلّ للمعلمين والطلبة على الحواجز العسكرية، مما يؤثر سلبا على أداء المعلمين والطلبة.

٦. يسلك المعلمون والطلبة الطرق الوعرة والشاقة والبعيدة تجنبا للحواجز العسكرية؛ من أجل الوصول إلى مدارسهم، ويزداد الأمر صعوبة في فصل الشتاء.

٧. عدم انتظام العملية التعليمية، الأمر الذي يصاحبه ارتفاع معدلات التسرب لدى الطلبة وتوجههم للعمل في السوق العمل الإسرائيلية.

٨. حجز المعلمين الذين يتواجدون في القدس بدون تصـــــاريح، واقتيادهم إلى مراكز الشرطة، وتوقيعهم على تعهدات وتحرير مخالفات مالية بحقهم، وتحويل أوراقهم إلى المحكمة (صوان, ٢٠٠٨)، (Human Right Council ٢٠٠٦).

٩. إصرار جنود الاحتلال الإسرائيلي على التفتيش الجسدي عند الحواجز العسكرية، وخاصة للمعلمات.

١٠. التعرض للمعلمين والمعلمات بالكلمات والألفاظ النابية باستمرار، وهذه الاهانات تتكرر على كافة الحواجز العسكرية، وعند مداخل جدار الفصل العنصري.

١١. منع الطلبة والمعلمين من الوصول إلى المدارس عن طريق حجزهم، ومن ثم يتم إطلاق سراحهم من الحجز بعد انتهاء فترة الدوام الرسمي في المدارس.

١٢. انخفاض مستوى التنسيق بين المدارس ومكاتب التربية والتعليم، مما يؤدي إلى إرباك العملية التعليمية بشكل عام.

١٣. بدء الدوام المدرسي للطلبة والمعلمين قبل موعده بساعات طويلة حتى يتمكنوا من الوصول في الوقت المحدد، بعكس ما يجري في مدارس مختلف دول العالم.

١٤. عدم التمكن من إنهاء المناهج الدراسية المقررة؛ مما يؤثر على مستوى التحصيل العلمي للطلبة من جهة، وعدم متابعة النشاطات الصفية وغير الصفية من جهة ثانية، لأن التركيز ينصبّ على إنهاء المناهج الدراسية المقررة، نظراً لتغيب الطلبة والمعلمين أو تأخرهم من الوصول إلى مدارسهم (وزارة التربية والتعليم العالي، ٢٠٠٤).

ب. رفض إصدار تصاريح للمعلمين للتمكن من اجتياز الحواجز العسكرية أو نقاط الدخول عبر جدار الفصل العنصري:

يحتاج المعلمون من حملة هوية الضفة الغربية إلى تصاريح للوصول إلى أماكن عملهم في القدس، حيث يشكل المعلمون في مدارس الأوقاف الإسلامية ما نسبته (٥٢%) من هؤلاء، لذالك، طلبت السلطة الوطنية الفلسطينية في شهر تموز من سنة (٢٠٠٥) وإلى ألآن من سلطات الاحتلال الإسرائيلية إصدار تصاريح لـ (٣٧٥) معـلماً، ولم يتم إصدار التصاريح حتى الآن، بالرغم من الضغوطات الدولية، وحجة سـلطات الاحتلال في ذلك أنها بحاجة إلى معلومات، وطلبت قائمة كاملة بأسماء الموضوعات التي سـيقوم المعلّمون بتدريسها (وزارة التعليم العالي, ٢٠٠٦). لقد أصبحت قضية إصدار التصاريح ومصادرتها ظاهرة يمارسها جنود الاحتلال الإسرائيلي، وموظفو جهاز المخابرات الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه فإن الإدارة المدنية التي تصدر هذه التصاريح تقوم بمصادرتها في معظم الأحيان لدى التقدم لتجديدها، وبذلك تكون أشبه بمن يعطي بيد، ويأخذ باليد الأخرى (Parry, ١٩٩٥).

ج. تغيير أماكن السكن وإلغاء حق الإقامة:

أظهرت دراسة "بديل لمصادر حقوق المواطنة" بالتعاون مع المجلس النرويجي بأن لجدار الفصل العنصري آثاره المدمرة وبعيدة المدى على بنية المجتمع الفلسطيني، فقد اضطر (١٧%) من الفلسطينيين -كنتيجة مباشرة لأعمال إقامة هذا الجدار- إلى تغيير أماكن سكنهم في القدس، نتيجة للقيود التعسفية المفروضة على حرية التنقل، والحرمان من التمتع بالخدمات العامة الأساسية الناشئة عن الجدار، كالصحة والتعليم وغيرهما، وأن ما نسبته (٦٤%) من سكان القدس يتهددهم مصير التهجير نتيجة معاناتهم، بما يترتب عن الجدار من عراقيل يواجهونها يوميا (فراج، ٢٠٠٦). وأشار تقرير وزير الدولة الفلسطيني لشؤون القدس (٢٠٠٦) أن هناك خطورة في إلغاء حق الإقامة في مدينة القدس لحملة بطاقة الهوية المقدسية القاطنين فيما وراء

الجدار، ولذلك، هناك عائلات فلسطينية اضطرت لاجتثاث أنفسها من المكان الذي تسكن فيه معاودة الإقامة داخل حدود الجدار؛ للحفاظ على حق الإقامة، وهو ما يرافقه جلب آلاف من الطلبة الفلسطينيين الجدد، مما سيزيد الضغط على مدارس شرقي القدس، وبالتالي على نظام البلدية، الذي اظهر إهمالا سافرا لجمهور الطلبة غير اليهودي فهنالك حوالي ألفي طالب يعبرون جدار الفصل العنصري يوميا للوصول إلى المدارس في منطقة الرام وضاحية البريد. وهنالك (٦٥٠٠) طالبا يأتون يوميا من شمال المدينة ليجتازوا الجدار ويصلوا إلى مدارسهم في قلب المدينة. لقد أسهم هذا الوضع في تفاقم معدلات التسرب من المدارس، بسبب تقييد حرية حركة الطلبة للوصول إلى مدارسهم. كما أن التأثيرات التدميرية للجدار على الاقتصاد الفلسطيني، جعل الأسرة غير قادرة على دفع رسوم المدرسة، وخير مثال على ذلك تسرب (٧٧) طالباً من مدرسة الجيل في أبو ديس، من أصل (٢٣٠) طالباً في أثناء السنة الدراسية (٢٠٠٥) (الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، ٢٠٠٧).

٩. جذب الطلبة والمعلمين لمدارس البلدية والمعارف لتهويد التعليم في القدس:

تنتهج سلطات الاحتلال الإسرائيلية سياسة جذب الطلبة والعاملين المقدسيين إلى المدارس التابعة لها، على حساب المدارس الخاصة، والمدارس التابعة لدائرة الأوقاف الإسلامية، من أجل فرض سيطرتها على المؤسسات التعليمية، باستخدام الأساليب الآتية:

أ. التضييق عل المدارس الحكومية والمدارس التابعة لدائرة الأوقاف الإسلامية؛ لمنعها من التوسع، والحد من البناء، وإجراء عمليات الصيانة الدورية للمباني المدرسية، مما يرفع من درجة الازدحام في الغرف الصفية، ويقلل من الطاقة الاستيعابية للمدارس؛ بهدف دفع الطلبة للالتحاق بمدارس البلدية ومدارس وزارة المعارف الإسرائيلية (الصوباني, ٢٠٠٧). وبالرغم من أن مدارس البلدية ومدارس وزارة المعارف الإسرائيلية لم تقم بإضافة أبنية جديدة خلال ثلاثة عقود منذ الاحتلال الإسرائيلي، وكانت تكتفي باستغلال بيوت سكنية لغاية التوسع، إلا أنها في السنوات العشر الأخيرة أضافت أكثر من عشر مدارس في مختلف أحياء القدس، مثل مدرسة صور باهر، ومدرسة سلوان، ومدرسة شعفاط، ومدرسة السواحرة الغربية، مع بناء غرف صفية جديدة في المدارس القديمة لجذب الطلبة إلى مدارسها. وتتولى سلطات الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية التعليم من توفير مستلزمات المدارس، ورواتب العاملين. وتعاني هذه المدارس من انخفاض مستوى التحصيل الدراسي للطلبة، وانخفاض مستوى تأهيل المعلمين، وعدم اهتمام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهذه الظاهرة، وعدم متابعتها تطبيق مبدأ إلزامية التعليم أسوة بالمدارس الإسرائيلية غربي القدس، ناهيك عن تفشّي ظاهرة انتشار المخدرات بين

صفوف الطلبة تحت أعين وبصر سلطات الاحتلال الإسرائيلي (وزارة التربية والتعليم, ٢٠٠٠) (مديرية التربية والتعليم، ٢٠٠٨).

ب. دفع رواتب مرتفعة للعاملين في المدارس التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية ومدارس البلدية بالمقارنة مع رواتب العاملين في المدارس الحكومية والخاصة بهدف جذب المعلمين من المدارس الوطنية إلى تلك المدارس وتفريغ المدارس الوطنية من المعلمين الأكفاء (الصوباني, ٢٠٠٧) إذ تزيد رواتب معلمي المدارس التابعة لوزارة المعارف والبلدية بنسبة (٦٠%-١٠٠%) عن الرواتب التي يتقاضاها المعلمون في المدارس الأخرى، حيث يصل الراتب الإجمالي لمعلم من يحمل الشهادة الجامعية من درجة البكالوريوس مبتدئ سنة أولى (٦٤٧ ديناراً) بينما يبلغ الراتب الإجمالي لمعلم مدارس الأوقاف الإسلامية (٣٩٧ ديناراً). أما معلم البكالوريوس مع خدمة (١٥ سنة)؛ فيصل إجمالي راتبه في مدارس البلدية ومدارس وزارة المعارف الإسرائيلية (١٢٠٩ دنانير) مقابل (٥١١ ديناراً) لمدارس الأوقاف الإسلامية، وبخصوص مديري المدارس أو نوابهم، فإنهم يحصلون على علاوات إدارية مرتفعة جدا في مدارس البلدية ومدارس وزارة المعارف الإسرائيلية، إذ يصل إجمالي الراتب الذي يتقاضاه المدير في هذه المدارس (١٥٠٧,٧ دينار)، مقابل (٦٨٣,٨ دينار) لمدير يعمل في مدارس الأوقاف الإسلامية، ويحمل المؤهل نفسه وسنوات الخبرة نفسها. كما يحصل العاملون في مدارس البلدية ومدارس وزارة المعارف الإسرائيلية على امتيازات وعلاوات على جوانب تتعلق بتربية الصف، وأجور من سنة (٢٠٠٠) بالإضافة إلى دعم تعليم، "وتركيز موضوع" مثل مختبر تربية اجتماعية، واستجمام، ولباس، وهاتف، وسفريات، وإشغال حصص، وأمومة وغيرها (مديرية التربية والتعليم في القدس، ٢٠٠٨).

ج. تقدم وزارة الداخلية الإسرائيلية للطلبة المنتسبين إلى مدارس وزارة المعارف الإسرائيلية ومدارس البلدية حق الإقامة في القدس، مما لا يعرض أسرهم لسحب بطاقات الهوية المقدسية، بينما لا يُعدُّ التحاق الطلبة بالمدارس الوطنية أثباتاً لحق الإقامة في مدينة القدس، حيث يتعرضون لسحب بطاقات هوياتهم الشخصية. وبالإضافة إلى ذلك، تتولى مدارس وزارة المعارف الإسرائيلية، ومدارس البلدية متابعة الحصول على هوية القدس للطلبة الملتحقين بها، بينما تضع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، كثيراً من العقبات أمام الطلبة الملتحقين بالمدارس الوطنية عند التقدم إلى وزارة الداخلية؛ للحصول على هوية، حيث يُطلب من هؤلاء الطلبة إثبات وجودهم في القدس للحصول على الهوية المقدسية.

د. تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلية، بدفع مساعدات مالية وعينية للمدارس الأهلية؛ من أجل أن تتبنى هذه المدارس سياسـات السلطات، وتُسـيطر بذلك على المؤسسات التعليمية (الصوباني, ٢٠٠٧). وأوضح تقرير للمجلس التشريعي الفلسطيني بشأن التعليم في القدس أن بلدية القدس الغربية بدأت منذ فترة بتخصيص مساعدات مالية للمدارس الأهلية الفلسطينية في القدس، وقبلت بعض المدارس هذه المساعدات، في حين رفضتها مدارس أخرى، مما أدى إلى اختلال في رواتب المعلمين، حيث أصبح راتب المعلم الذي يعمل في مدرسة تتلقى مثل هذه المساعدات، ضعف راتب المعلم الذي يعمل في مدرسة مشابهة لا تتلقى مثل هذه المساعدات، مما عرض المدارس الأخيرة إلى تحدي انتقال المعلمين منها إلى المدارس التي تتلقى مساعدات وذلك جريا وراء زيادة الراتب، مما الحق مزيدا من الضرر للعملية التعليمية في هذه المدارس. وكشفت مصادر بلدية القدس الغربية أن الهدف من تقديم هذه المساعدات للمدارس الخاصة، جعل هذه المدارس تعتمد تدريجيا في ميزانياتها على هذه المساعدات، وبصورة لا تستطيع الاستغناء عنها مستقبلا، وعندها يتم الانقضاض عليها، وربطها بشبكة التعليم الإسرائيلية (المجلس التشريعي الفلسطيني– لجنة القدس، ١٩٩٧).

كما أفاد بعض مديري المدارس، الذين رفضوا الإفصاح عن أسمائهم في أثناء المقابلات التي أجرتها الباحثة معهم أن بلدية القدس تفرض ضرائب باهظة على المدارس الخاصة والحكومية، ولا تستطيع هذه المدارس تسديدها، ثم تقوم البلدية بمساومة هذه المدارس لإعفائها من هذه الضرائب أو جزء منها إن هي قبلت المساعدات المالية الإسرائيلية، والالتزام بالشروط وبالقوانين الإسرائيلية من حيث تعليم اللغة العبرية في هذه المدارس...، وقد أكد أحد هؤلاء المديرين بأنه توجه إلى جهات مسئولة تمثل السلطة الوطنية الفلسطينية في القدس لطلب المساعدة في دفع الضرائب، حتى لا يلتزم مع سلطات الاحتلال وقبول المساعدات المالية مدركاً أنه ستكون مطالباً فيما بعد بتنفيذ السياسات والشروط الإسرائيلية، لكنه–للأسف– اضطر إلى قبول المساعدات الإسرائيلية رغما عنه لأنه حسب قوله: "لم يكن هناك من مفر، فالسلطات الإسرائيلية فرضت مبالغ باهظة على المدارس، ولم نجد آذاناً صاغية، فاضطررنا إلى الرضوخ حتى لا نقع تحت طائلة العقوبات أو الإغلاق، وطبعا بعد أخذ الإذن من السلطات الفلسطينية بالموافقة؟!!".

هــ. إنشاء مدارس المقاولة في التعليم (سخنين، الحياة، المستقبل):

نظراً لخصوصية مدينة القدس الشرقية، مقارنة مع المدن ذات الوجود العربي في إسرائيل، أو مدن الضفة الغربية، فقد رأت سلطات الاحتلال الإسرائيلية أن تلجا إلى أسلوب

جديد في تعميم الخدمات التعليمية في القدس الشرقية، فبدأت بلدية الاحتلال، كما سبق وأشرنا منح معونات مجزية لعدد من المدارس الخاصة والأهلية، أما المنهج الجديد، الذي يضمن لها مزيدا من السيطرة وجذب العاملين في المدارس الوطنية الحكومية، فقد تمثل في سياسة إنشاء مدارس ما يسمى مدارس المقاولة، مثل مدارس: سخنين، والحياة، والمستقبل، لتكون مدارس بديلة غايتها استقبال الطلبة من مدارس الأوقاف الإسلامية، والمدارس الأهلية، والمدارس الخاصة، حيث تتقاضى إدارات هذه المدارس غير الرسمية رسوماً رمزية من الطلبة، وتدّعي البلدية عدم مسؤوليتها عن هذه المدارس لا من ناحية المباني والمدرسين ولا حتى الطلبة. وعلى الرغم من حداثة العمر الزمني لهذه المدارس، فإنها قطعت شوطا كبيرا في احتواء الطلبة، إذ أن هذه المدارس، وفق إحصائيات سنة (٢٠٠٧)، ضمّت ما يصل إلى (١٧٢٧٩) طالبا وطالبة، وهذا العدد يشكل ما نسبته (٢١,٩%) من إجمالي طلبة القدس الشرقية، إذ يبلغ عدد هذه المدارس (١١ مدرسة)، منها مدرسة مهنية واحدة، يصل عدد طلبتها نحو (٤٠٠) طالب. وتقوم هذه المدارس بتدريس مساقي اللغة العبرية، ودولة (مدينات) إسرائيل، إلى جانب المنهاج المقرر. وتتجلى خطورة مثل هذه المدارس في أنها ستكون طليعة المدارس التي تطبق القانون الإسرائيلي رقم (٥٦٤) المتعلق بالمدارس الخاصة، والذي أصدرته الحكومة الإسرائيلية سنة (١٩٦٨)، كما فرضت وزارة المعارف الإسرائيلية على مدارس المقاولة عدم استيعاب طلبة المدارس الرسمية التابعة للبلدية أو لوزارة المعارف، واستقبال الطلبة من المدارس الأهلية، والخاصة، ومدارس الأوقاف الإسلامية (النَّمَّري, ٢٠٠٨).

وحذر صوان (٢٠٠٦) رئيس اتحاد المعلمين الفلسطينيين في مقال له تحت عنوان "إسرائيل تحاول تهويد التعليم الفلسطيني في القدس بإغراء المعلمين واستقبال الطلبة في مدارسها" من انهيار المؤسسات التعليمية الفلسطينية في المدينة المقدسة، وسقوطها بين فكي سياسة التهويد الإسرائيلية والتي زاد خطرها مع استمرار إضراب المعلمين الفلسطينيين التابعين للسلطة الوطنية الفلسطينية عن التدريس، مما دفع أولياء أمور الطلبة إلى نقل أبنائهم إلى مدارس تابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية ولمدارس يديرها جهاز التعليم الإسرائيلي. وأكد صوان أن البلدية الإسرائيلية قامت مؤخرا بمحاولات لدى عديد من المدارس في المدينة المقدسة لبسط سيطرتها وهيمنتها عليها من خلال عروض مالية قدمت لإدارتها ولمعلميها، للانتقال والعمل تحت إشرافها، فيما جرت محاولات لاستقطاب عدد من العاملين والمعلمين من ذوي الكفاءة والخبرة لترك وظائفهم في جهاز التعليم الفلسطيني، والعمل في جهاز التعليم التابع للبلدية، مقابل رواتب عالية (صوان, ٢٠٠٦). ولعل اخطر ما في الأمر، هو خصخصة التعليم في المرحلة

الثانوية، وتسليمه إلى شركات تجارية ربحية، هدفها الأول والأخير تحقيق الربح، دون النظر إلى البعد التربوي ومصلحة الطلبة واحتياجاتهم، حيث تفتقر هذه المدارس لشروط ومبررات وجودها كمدارس، وأجهزة إدارية، معظمهما أكل الدهر عليها وشرب، فجلّهم من الذين تقاعدوا أو استقالوا من سلك التعليم. ولعل من المفيد تدعيم وجهة النظر هذه بالتقارير الحكومية الإسرائيلية، حيث كشف تقرير أعده مركز الأبحاث والمعلومات في البرلمان (الكنيست) الإسرائيلي أن (٥٠%) من طلبة المدارس الثانوية في القدس المحتلة يتسربون من مدارسهم ومؤسساتهم التعليمية، والكارثة أن عدد الطلبة الدارسين في هذه المدارس يصل نحو (٥٠٠٠٠) طالب من مجموع (٧٥٠٠٠) طالب تلقوا تعليمهم في مدارس القدس. وتتحمل مسؤولية هذه الحالة الإهمال الواسع للمدينة، ولهذا القطاع بالذات، من طرف السلطة والقوى الوطنية الفلسطينية، حين سلمت بسيطرة سلطات الاحتلال على هذا القطاع، ولم تضع أي حلول في هذا الجانب (عبيدات، ٢٠٠٧).

وفي أثناء المقابلات التي أجرتها الباحثة مع الطلبة والمعلمين، وزيارتها لعدد من هذه المدارس، وجدت أن معظم طلبة هذه المدارس يتسكعون في الشوارع خلال فترة الدوام الرسمي، أي أن دوامهم ينتهي قبل ثلاث أو أربع ساعات من الموعد الطبيعي. كما أن إحدى هذه المدارس لم يتواجد فيها حتى معلميها، وهو ما يؤكد سياسة الاحتلال الإسرائيلية المبرمجة، والرامية إلى تجهيل طلبة القدس، وتشجيعهم على التسرب من المدارس، فهي تفتح المدارس لا بهدف التعليم وإنما بقصد السيطرة وتمرير سياسة الاحتلال، ونشر الدمار، والفساد، والتخريب، والتجهيل، لدى أبناء القدس.

إن مجمل الممارسات الإسرائيلية تجاه العملية التعليمية ليست وليدة الساعة، وإنما بدأت سنة (١٩٦٧)، دون التفات إلى القوانين الدولية تجاه حق التعليم، بتطبيق التعليم الإلزامي، وحماية الطفل من جميع أشكال التمييز؛ بسبب المكانة، أو الأفكار والنشاطات، أو المسئولين عنه، أو أفراد عائلته، وحقه في أن يتسجّل بعد الولادة، وحقه في الجنسية، وحقه بأن يلتحق بالمدارس، ليحيا حياة حرة، له هويته، وثقافته، ومعتقداته، وقيمه، إلا أن هذه القوانين لا تُطبّق على القدس لأبعاد سياسية. وحسب لوبراني، مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي لشؤون العرب، حين قال: "العرب يتعلمون ليتخرجوا سقائين وحطابين". هذه النظرة الاستعلائية تعاملت بها إسرائيل مع العرب المقدسيين، كأقلية سكانية لا ترقى لشخصية الإسرائيلي المنتصر، سواء بسياسة التمييز العنصري في قبول الطلبة في المدارس، أم في الموازنات المالية المخصصة للتعليم، أم الأبنية المدرسية، أم حق الإقامة، وأدت جميعها إلى وجود عدد كبير من المشكلات الإدارية التي تعاني

منها المدارس في شرقي القدس، فما تواجهه هذه المدارس لا يُعدُّ مشكلات عابرة، بل نتاج مشكلات متراكمة عبر سنوات الاحتلال. فالمؤسسات التعليمية في القدس جزء من المؤسسات الوطنية التي تلعب دورا فاعلا في عمليات الصمود ومقاومة تهويد التعليم ...، ووضع العراقيل أمام بقائها واستمرارها هو المسمار الأول في نعش عروبة القدس. لذلك ترى الباحثة ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلية من ممارسات تجاه العملية التعليمية، يُوجِد كثيراً من المشكلات الإدارية المباشرة، أو ما يمكن تسميتها بالمشكلات السياسية (الموضوعية)، والمشكلات الإدارية غير المباشرة، وتسمى المشكلات الذاتية.

المشكلات السياسية:

١. عدم وجود مرجعية موحدة تشرف على شؤون التعليم في القدس:

تتعدد مرجعيات الإشراف على الشؤون التعليمية في القدس، نظراً لعدم خضوعها لسلطة مركزية أو سلطة موحدة وطنية التوجهات، أو مرجعية ملزمة للتخطيط، والإشراف، والمتابعة، والتنفيذ والتقييم، ويعود السبب في ذلك إلى الاحتلال الإسرائيلي واستمراريته في مدينة القدس (النمري ٢٠٠٨). إذ تتولى الإشراف على التعليم في مدينة القدس أربع جهات مختلفة، وهي: الأوقاف الإسلامية، والبلدية، والقطاع الخاص، ووكالة الغوث الدولية، مما يهيئ الظروف لتقطيع جسم المجتمع الفلسطيني العربي في القدس، وإضعاف تماسكه. فأغلب المدارس تخضع للسيطرة الإسرائيلية، وهناك (٣٦٧٧٠) طالبا في مدارس وزارة المعارف والبلدية، و(٢٤١٩) طالباً في مدارس المقاولة أي أن مجموع هؤلاء الطلبة يصل إلى (٣٩١٨٩) طالباً. ولعل مما يجدر ذكره أن هذه المدارس تتبنى فلسفة تربوية تختلف جذريا عن الفلسفة التي نتمناها لأجيالنا الفلسطينية، فهي لا تسمح بوجود أنشطة وأجواء في مدارسها تخالف غاياتها ومقاصدها، وهي عديمة الصلة تقريبا بغيرها من مدارس القدس العربية، رغم أنها تطبق مناهج مماثلة، فكأنها تعمل في واد، وغيرها في واد آخر. أما المدارس الخاصة، فهي تركز على البعد الطائفي، سواء المسيحي أو الإسلامي، مما يساعد على إيجاد مزيد من عوامل التفسّخ في جسم المجتمع العربي في بيت المقدس، وتخريج أجيال غير متجانسة فكريا ووطنيا، مما يصعب من تكاتفها من أجل المصلحة الوطنية العليا للفلسطينيين (كمال وزعبي, ١٩٩٦). ومن التحديات الناتجة عن تعدد مرجعيات التعليم في القدس، ما يأتي:

- عدم الالتزام بالمنهاج من جانب وزارة المعارف الإسرائيلية والبلدية، مثل حذف مباحث التربية الوطنية، وموضوعات الانتماء، والاعتزاز بالهوية الفلسطينية.

- صعوبة التخطيط، سواء كان لفترة قصيرة أو طويلة الأجل، لعدم توافر المعلومات اللازمة. للتخطيط؛ لتعدد مصادرها وحجبها بشكل مقصود من الطرف الآخر.
- النقص الواضح في عدد المدارس والصفوف في عدد من الإحياء المقدسية.
- التخطيط المنفرد الذي يؤدّي إلى تجاهات معاكسة ومتعارضه في بعض الأحيان.
- اختلاف التعليمات في عدد من المسائل، مثل: سنّ القبول، وأيام العطل، والنشاطات المختلفة، ومعايير النجاح، والرسوب.
- عدم التزام كل جهة وتحملها مسؤولية طلبتها في امتحان الثانوية العامة، سواء في المراقبة، أو التصحيح، مما يؤثر سلبا على سير الامتحانات، وتأخر صدور النتائج.
- استقطاب الكفاءات العلمية من خلال تقديم مغريات مادية ومعنوية.
- عدم الاهتمام بالتعليم المهني.
- ضبابية التخطيط للتعليم في القدس، كتوزيع الطلبة بشكل غير طبيعي في الصفوف، وتوزيع المدارس على الأحياء في المدينة. فالبلدية تجنبت قصدا إضافة أية مدارس جديدة في مركز المدينة، ويعود ذلك لأسباب سياسية (جبريل, ٢٠٠٨).
- تعدد جهات الإشراف على التعليم، والتي تتأثر بتجاهات القوى السياسية النافذة كسلطة الاحتلال الإسرائيلية، والأردن، والسلطة الوطنية الفلسطينية، والتنظيمات السياسية الفلسطينية على مختلف درجاتها ومستوياتها (النمري ,٢٠٠٨).
- غياب رؤية واستراتيجية تربوية واضحة مما يؤدي إلى حدوث التشتت والتشرذم (رزق الله وخضر, ٢٠٠٢).
- ضعف التنسيق والتعاون بين المدارس، مما يؤدي إلى سيادة النظرة الضيقة والفئوية الذاتية.

٢. ندرة الكفاءات العلمية من المعلمين:

تنتهك سلطات الاحتلال الإسرائيلية، حق المقدسيين في التعليم؛ بحرمان المدارس من جزء هام وحيوي من كادرها التعليمي من حملة هوية الضفة الغربية، برفض منحهم تصاريح خاصة بدخول القدس (وحدة شئون القدس، ٢٠٠٨). كما تعاني مدارس الأوقاف الإسلامية في القدس من نقص في عدد المعلمين من حملة هوية القدس، وذوي الاختصاصات العلمية والأدبية ومن أهمها اختصاصات: الرياضيات، والفيزياء، واللغة الانجليزية، والتاريخ، خاصة في مدارس الذكور، حيث لا يتجاوز عددهم (٥٠) معلما، وذلك بسبب تسربهم إلى مدارس البلدية والمعارف

لارتفاع الأجور فيها، والتي تعادل نحو ضعف رواتب معلمي المدارس التابعة لمديرية القدس، هذا بالإضافة إلى إحجام هؤلاء المعلمين عن الإقبال على الوظائف التعليمية في هذه المدارس (القدومي, ٢٠٠٨)؛ (دراسة القطاعات المتعددة في القدس الشرقية، ٢٠٠٣). وقد أظهرت دراسة رزق الله وخضر (٢٠٠٢) أن ثمة مدارس عديدة فقدت جزءاً من كادرها التعليمي في القدس الشرقية، بسبب تدني الرواتب، وغياب الحوافز التعليمية، وهدر حقوق العاملين، وبالتأكيد، فان لهذه القضايا انعكاسات عميقة وخطيرة على الطلبة، والتي يبدأ الطلبة معها بفقدان الحماس والرغبة في التعليم؛ مما يؤدي في النهاية إلى التسرب، وترك مقاعد الدراسة، والالتحاق بسوق العمل الإسرائيلي، بالإضافة إلى الضعف الواضح في مستوى الخريجين. ففي إحدى المقابلات التي أجرتها الباحثة مع عديد من المعلمين، أشاروا بكل مرارة وأسى إلى أن عديداً من طلبتهم يعملون بعد انتهاء الدوام المدرسي في مشاريع وأفران، أو مصانع إسرائيلية، ويتقاضى الواحد منهم نحو (٩٠٠) دينار أردني في الشهر، مقارنة مع راتب المعلم الذي قد لا يتجاوز في غالب الأحيان (٤٠٠) دينار أردني، بالرغم من انه يحمل الشهادة الجامعية، وله خبرة طويلة في التعليم.

٣. ضعف الاهتمام الفلسطيني والعربي بوضع القدس:

إن الاهتمام الفلسطيني والعربي بالقدس لم يكن على مستوى المشكلات والصعوبات التي تواجهها المدينة، أو على المستوى الذي يمكنه أن يحد من شدة حملات التهويد المتتالية والمكثفة التي تتعرض لها المدينة، فمستوى الاهتمام بالمدارس يبعث على الحزن والأسى، وعند الحديث عن الجانب الفلسطيني، الرسمي، والشعبي أيضا، لم يفعل سكان القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة شيئاً يُذكر من أجل مساعدة مدارس القدس، وبينهم الكثير من القادرين على البذل والعطاء. وكما أن على الدول، وبالذات الأردن والسعودية، واجب تجاه مدارس القدس، دون انتظار وفود الاستجداء، فالدعم المادي واجب وطني وقومي، والأوضاع التي تعيشها المدينة المقدسة لا تحتمل مزيدا من التأخير (كمال,٢٠٠٠).

المشكلات الاستراتيجية:

١. البنية التحتية:

أ. المباني المدرسية:

يعاني النظام التعليمي في القدس من نقص حاد في البناء المدرسي، وغالبية المدارس تحتاج إلى صيانة وإعادة تأهيل، وخاصة المدارس الواقعة داخل أسوار القدس القديمة، حيث تضع سلطات الاحتلال العراقيل لمنع البناء المدرسي، ومن هذه العراقيل:

- صعوبة الحصول على رخص بناء من اللجان المختصة.
- مصادرة الأراضي المخصصة للبناء العربي لمصلحة المستوطنات، كما في حي جبل الزيتون، حيث تمّت مصادرتها لمصلحة المستوطنين اليهود، كما صُودرت المباني المدرسية التي تم بناؤها في حي واد الجوز لمصلحة جمعية دينية يهودية تدعى "عطيرت كوهنيم".
- توسيع الأراضي الخضراء التي لا يُسمح بالبناء فيها (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٠).

ب. المباني المستأجرة:

نظراً لمشكلات البناء المدرسي، وعدم توافر الأرض؛ للبناء تلجأ الوزارة إلى استئجار مباني سكنية، وهي مبان غير مؤهلة لاستيعاب الطلبة بأعداد كبيرة، كما ويزيد معدل إيجاراتها السنوية عن (٦٠٠) ألف دولار أميريكي سنوياً، وهذا الأمر مكلف مالياً، حيث لا تستطيع الجهات المشرفة (الأوقاف، والقطاع الخاص، والوكالة) من تسديدها، مما يعرضها إلى تهديد أصحاب المنازل بالإخلاء، كما أن الصفوف غير ملائمة للعملية التعليمية من حيث المساحة، فمعدل الكثافة الصفية فيها يبلغ (٠,٥-٠,٩) متراً مربعا للطالب الواحد، وقد تصل في بعض المدارس إلى نصف متر مربع للطالب الواحد، بينما المعيار العالمي يبلغ (١,٢٥) متراً مربعاً للطالب الواحد، مما يؤدي إلى اكتظاظ الطلبة في الصفوف، وعدم الانضباط الطلبة، فما نسبته (٤٢%) من المدارس الحكومية، و(٣٤%) من المدارس الخاصة، و(٤٤%) من مدارس الوكالة هي مبانٍ سكنية مستأجرة (الائتلاف الأهلي, ٢٠٠٨).

ج. دوام الفترتين:

لجأ المسئولون إلى اعتماد دوام الفترتين كحل لمشكلة المباني المدرسية، حيث تقوم المدرسة بتدريس فوج من الطلبة في الفترة الصباحية، وفوج آخر في الفترة المسائية ضمن المبنى نفسه، وذلك بسبب زيادة عدد الطلبة، وعدم كفاية المباني المدرسية القائمة في أحياء

القدس، إذ تصل نسبة المدارس الحكومية التي تعمل بنظام الفترتين (١٠,٥%)، وفي مدارس وكالة الغوث(٤٤,٤%) (وزارة التربية والتعليم, ١٩٩٨).

د. الغرف المدرسية:

إن نقص الغرف في الأبنية المدرسية، وصغر مساحتها، سواء الغرف الصفية للطلبة، أم الغرف المخصصة للمدرسين أدى إلى اكتظاظ الطلبة والمعلمين فيها، حيث تتراوح نسبة الزيادة الطلبة من (٥-٨%)، مما أدى إلى معاناة أكثر من (٤١%) من المدارس من هذه المشكلة. ويُلاحظ بوضوح انخفاض معدل المساحة المخصصة للطالب في الغرفة الصفية، فهي لا تتجاوز (٠,٩) متر مربع في المرحلة الأساسية، و(١,١) متر مربع في مدارس المرحلة الثانوية. كما أن معدل مساحة غرفة المعلمين لا يتجاوز (٣٠) متراً مربعاً، إذ يبلغ متوسط عدد المعلمين في المدرسة الواحدة (٢١) معلما. إن هذا الاكتظاظ والنقص في الغرف يضر حتما بمستوى نشاطات المعلمين اليومية في المدرسة، كتحضير الدروس، أو تدقيق أعمال الطلبة ونشاطاتهم، وكذلك النقص في الغرف المخصصة للإدارة المدرسية، يؤثر بشكل سلبي على أداء المديرين لواجباتهم ولقاءاتهم بالمعلمين والطلبة، وأولياء الأمور (السلطة الوطنية الفلسطينية- الهيئة العامة للاستعلامات, ٢٠٠٨).

هـ. الصيانة والترميم:

تفتقر غالبية المدارس المقدسية إلى الترميم المستمر والصيانة الدورية، وخاصة المدارس الموجودة داخل البلدة القديمة، حيث أن غالبيتها قديمة وآيلة للسقوط، وتفتقر للتهوية والإنارة. وبالرغم من كل ذلك، فإن إقبال الطلبة عليها كبير، رغم أن صفوفها مكتظة بالطلبة، وهذا الأمر ذو دلالة واضحة، حيث تشبث وتمسك الأهالي بها، لوجودها داخل أسوار البلدة القديمة في القدس وذلك من اجل المحافظة على التجمع السكاني العربي داخلها.

و. المرافق العامة للمدارس والتقنيات التعليمية:

أشارت الدراسات حول وحدات المبنى في مدارس القدس إلى النقص الشديد في المختبرات العلمية فيها، ومختبرات الحاسوب، وكذلك افتقارها إلى غرف المكتبات، ونقص في كمية الكتب فيها ونوعيتها، والنقص في الأجهزة والتجهيزات المدرسية، والمقاصف. أما بالنسبة لقاعات المحاضرات أو الاجتماعات فلا توجد إلا في مدرسة واحدة من بين مدارس الأوقاف. وبالنسبة للغرف المخصصة للمكتبة، فإن نسب المدارس التي تتوافر فيها غرف للمكتبة تصل نحو (٤٣,٣%)، وباقي المدارس تحفظ الكتب في غرف صفية أو غرفة المدير أو المدرسين،

وبالتالي، لا تصلح لأن تكون غرفة مكتبية يستخدمها الطلبة في المطالعة الخارجية (الاسيسكو ١٩٩٧) (وزارة التربية والتعليم العالي, ٢٠٠٨). كما تفتقر المدارس إلى مختبرات العلوم المنزلية، فما نسبته (٧٦%) من مدارس الإناث في القدس (وكالة، وحكومة، وخاصة) ينقصها مختبر علوم منزلية، كما أن (٨٩%) من المدارس لا يتوافر فيها مقصف مدرسة، والمختبرات العلمية الموجودة عبارة عن غرفة واحدة ذات خزائن متعددة، وتُستخدم كمختبر للأحياء والكيمياء والعلوم العامة، وأغلبها ليست مختبرات متخصصة. وفي مجال الساحات والملاعب الرياضية والمظلات الواقية، فهي جميعها في حالة غير مرضية، فحوالي (٦٦,٧%) من مدارس القدس لا تتوافر فيها مظلات واقية، كما أن ما نسبته (١٧%) من الوحدات الصحية في المدارس حالتها سيئة ولا تصلح لاستعمال الطلبة (السلطة الوطنية الفلسطينية- الهيئة العامة للاستعلامات ٢٠٠٨).

٢. ندرة التعليم المهني:

لم تهتم سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتطوير التعليم المهني والتقني، بل قامت بتنظيم دورات قصيرة وغير مستمرة تراوحت مدتها ما بين (٥-١١) شهراً، وذلك لخدمة أغراضها السياسية والاقتصادية، وصممت هذا البرامج التدريبية لتلبية حاجات سوق العمل الإسرائيلية (نخلة وجرباوي، ٢٠٠٨)، فهذا النوع من التعليم يعاني من عدم الاهتمام والرعاية الكافيين من أجل تطويره، فسلطات الاحتلال الإسرائيلية أنشأت مراكز تعليم مهنية تجذب الطلبة تلبية لحاجات سوق العمل الإسرائيلية، وتحويل الطلبة من الدراسة الأكاديمية إلى عمال مأجورين، وهذه المراكز التدريبية تقبل في برامجها الطلبة الذين لم يكملوا الدراسة الإلزامية، مما يهدد الطلبة بالارتداد إلى الأمية الأبجدية (القدومي, ٢٠٠٨).

إن غياب الاستثمار، وقلة الموارد المالية المطلوبة لتطوير قطاع التعليم والتدريب المهني، يؤديان إلى بقائه كما هو دون تطوير وذلك بسبب التكاليف العالية المطلوبة لتشغيله، والحفاظ على بنيته التحتية، وتحديث كافة المعدات والمرافق الخاصة به، فمعظم المانحين للمجتمع الفلسطيني يخضعون لتأثير القرار الإسرائيلي بعدم منح أي فرصة لازدهار اقتصاد مقدسي محلي (غرفة, ٢٠٠٨). ومن الجدير ذكره، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية تقيم مراكز التدريب المهني لجذب الطلبة ونشر الثقافة اليهودية، إذ إن هذه المراكز لا تقوم بتدريس اللغة العربية، بل اللغة العبرية؛ من أجل ربط الطالب العربي منذ الصغر بسوق العمل الإسرائيلي، مستخدمة في ذلك شتى أنواع وسائل الإعلام والدعاية، وتقديم التسهيلات والمنح الدراسية للدراسة في هذه المراكز. لتسهيل العمل في المصانع والشركات الإسرائيلية. إن الأوضاع

الاقتصادية التي يعاني منها السكان العرب في مدينة القدس أجبرت عديد من الأسر على إرسال أبنائها للعمل في سوق العمل الإسرائيلية التي تغلب عليها الأجور المرتفعة.

٣. الضائقة المالية التي تعاني منها المدارس:

تعاني مدارس القدس من ضائقة مالية تتفاوت حدتها بين مدرسة وأخرى، فمعظم المدارس تعاني من عجز دائم في الموازنات، وهذا الوضع يؤثر على استمرارية المؤسسة التعليمية وتطورها، وكذلك على مستواها التعليمي. فثمة مدارس عدة فقدت جزءا هاما من كادرها التعليمي، مع غياب الحوافز المادية وحقوق العاملين (وحدة شؤون القدس, ٢٠٠٨). وقد أظهرت دراسة رزق الله وخضر (٢٠٠٢) أن معظم المدارس التي أجريت عليها الدراسة، وهي (١٥) مدرسة من أصل (١٧) مدرسة من المدارس داخل أسوار القدس كانت تعاني من ضائقة مالية تتفاوت حدتها من مدرسة لأخرى. لقد أدى هذا الوضع إلى تدني مقدرة المدارس على تطوير مرافقها التعليمية الأساسية وتحديثها، كما مُنعِت من إجراء عمليات الترميم الداخلية والخارجية التي تحتاجها، وتوقف بعضها عن تحقيق برامجها ومشاريعها التطويرية. وبالتأكيد فإن للضائقة المالية انعكاساتها على الطلبة، مما يؤدي في النهاية إلى التسرب وترك مقاعد الدراسة، والالتحاق بسوق العمل الإسرائيلية، كما أن بعض الطلبة –كما سبق وأشرنا– يعملون بعد انتهاء دوامهم المدرسي في مشاريع ومصانع إسرائيلية. لقد دفعت الضائقة المالية بعدد من المدارس الخاصة والأهلية إلى البحث عن الخلاص في مواجهة أزمتها المالية والحفاظ على كادرها البشري باللجوء إلى البلدية، وأخذت تتلقى منها دعما ماليا، مما اوجد أزمة ثقة فيما بينها، وهذا الأمر ليس طبيعيا في القدس، فالبلدية لا تمثل السكان بل تعلن عن نواياها بالسيطرة على المدارس وإخضاعها لإشرافها وشروطها، وبالتالي انتزاع استقلاليتها التي تحققت بالنضال طوال أكثر من (٣١) سنة خلت، وهذا ما دعا بعض المدارس إلى عدم التصريح بتلقي الدعم المالي من البلدية.

ومن أهم المشكلات التي تعاني منها مديرية التربية والتعليم في القدس والناجمة عن الضائقة المالية، ما يلي:

أ. إيجارات المباني المدرسية، والتي تصل إلى ما يزيد عن (٧٥٠ ألف دولار أمريكي) سنويا ولا تدفع في موعدها، مما يضع المديرية والمدارس المستأجرة تحت ضغط مراجعة المالكين، وما ينتج عنه من هدر للوقت والطاقات.

ب. فواتير المياه والهاتف للمديرية حيث أن (٢٨) مدرسة تدفع الفواتير لشركات إسرائيلية، ولا تتحمل هذه الشركات أي تأخير؛ مما يضطر تلك المدارس إلى تسديدها من أموال التبرعات

المدرسية، ولا تتحمل الوزارة الفلسطينية إلا جزءا بسيطا منها، وبدون تغطية قيمة الضريبة، مع العلم أن مديرية تربية القدس هي الوحيدة التي تدفع الجزء الأكبر من هذه الفواتير من التبرعات المدرسية.

ج. دفع أثمان المحروقات، إذ إن أصحاب محطات تزويد الوقود يرفضون التعامل مع أي عطاء للمديرية بهذا الخصوص، كما هو الحال في باقي مديريات التربية والتعليم في الضفة الغربية، مما يجعل المديرية مضطرة إلى دفع قيمة الفواتير مباشرة من التبرعات المدرسية، وكذلك الحال بالنسبة لصيانة السيارات.

د. تُدفع مخالفات وغرامات البناء التي تخص المدارس، وكذلك أتعاب وأجور المحامين من التبرعات المدرسية، وهذه الغرامات تعاني منها مديرية القدس فقط لأنها تقع تحت طائلة القوانين الإسرائيلية (انظر الملحق الذي يتناول نفقات ومصاريف مكتب التربية والتعليم ٢٠٠٧-٢٠٠٨).

هـ. التأخّر في صرف رواتب المعلمين والأذنة، مما يجعلها تفقد المصداقية معهم، ويضع المديرية تحت ضغط مطالباتهم، أو الاستقالة والبحث عن بدلاء لهم، الأمر الذي يؤدي إلى حصول نقص حاد في عدد الأذنة والمعلمين في مدارس القدس داخل جدار الفصل العنصري (مديرية التربية والتعليم، ٢٠٠٨).

و. فرض ضرائب البلدية الباهظة (ضريبة الأرنونة) على المدارس الفلسطينية في القدس حيث تصل قيمتها إلى (٣٠) مليون دينار، أي ما يزيد (٤٠ مليون) دولار أميريكي، مما يهدد الأبنية المدرسية بالإخلاء أو الحجز عليها، هذا عدا عن فرض مخالفات وغرامات دورية تتكفل المديرية بأتعاب المحاماة عنها، وقد يكون سبب القضية إضافة غرفة صفية دون الحصول على ترخيص من البلدية الإسرائيلية، من أجل التخفيف من الاكتظاظ الطلبة في الصفوف والشعب المدرسية، واستيعاب الطلبة الذين يريدون الالتحاق بهذه المدارس (القدومي،٢٠٠٨).

ومما يجدر ذكره أن الدعم المالي للتعليم يرتبط بسياسة الحكومات، ففي أثناء عدة مقابلات أجرتها الباحثة في الفترة ٢٠٠٨/٦/٥ إلى ٢٠٠٩/١١/٩ وفي الفترة ٢٠٠٩/١/١٥ إلى ٢٠٠٩/٣/٢٠ مع عدد من الوكلاء والمديرين في وزارة التربية والتعليم، وكذلك مقابلة عدد من الوزراء السابقين في تلك الفترة، أكدّ جميع من تمّت مقابلتهم أن المعونات المادية التي تُقدم لوزارة التربية قد توقفت أو لم تعد كما كانت عليه في سنة (٢٠٠٦) منذ استلام حكومة حماس لوزارة التربية والتعليم. كما أن الدول الداعمة تحدد النشاطات والمشاريع التي تقدم لها الدعم. وأكد احد الوزراء السابقين أنه تمّ اعتقاله، وفي أثناء التحقيق معه، سُئل عما يقوم به في وزارة التربية والتعليم من تقديم الدعم لمدارس القدس الشرقية، وقيل له إن ذلك الدعم يتنافى مع اتفاقية

السلام الفلسطينية الإسرائيلية، حيث كان ذلك الأمر أحد أسباب اعتقاله، وأكد ذلك القول العاملون والمسؤولون في "وحدة شئون القدس، والرئاسة الفلسطينية، والسلطة الوطنية الفلسطينية"، وقال عدد منهم أنه تم اعتقالهم بسبب ما يقدمونه من معونات للقدس الشرقية، لأن ذلك –حسب ادعاء سلطات الاحتلال الإسرائيلية– يتعارض مع الاتفاقيات المبرمة مع الفلسطينيين.

٤. مشكلة التسرب واستيعاب الطلبة:

تنتشر ظاهرة تسرب الطلبة من المدارس في كافة المراحل التعليمية، وفي معظم المدارس الفلسطينية، ويُعدُّ معدل التسرب من مدارس القدس الشرقية مرتفعا نسبيا، فهو يبلغ (٢%) في المرحلة الابتدائية، ويزيد في المراحل التعليمية اللاحقة، ومما يلفت الانتباه النسب العالية للتسرب من المدارس بين الطلبة الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين (١٢–١٤) سنة، إذ تصل هذه النسبة إلى (١٩,٢%). وتُعد نسبة تسرب الطلبة في مدينة القدس من أعلى النسب، قياسا إلى بقية المدن الفلسطينية، وهذا يعني أن نسبة الالتحاق بالتعليم العالي ستكون منخفضة بسبب ذلك (مشروع الدراسات القطاعية، ٢٠٠٣). وحسب البيانات الأخيرة لجمعية حقوق المواطن (أكري) بلغت نسبة التسرب من المدارس حوالي (٥٠%)، وهنالك تقديرات بوجود حوالي (٩٠٠٠) طفل فلسطيني في مدينة القدس ممن هم في سن التعليم خارج النظام التعليمي، وقد ارتفع العدد إلى (١٥) ألف طالب وطالبة في سنة (٢٠٠٨). فهؤلاء الأطفال لم يلتحقوا أو لم يُسجَّلوا في المدرسة نتيجة عدم مقدرة أولياء الأمور على تسجيل أبنائهم، أو بسبب تسربهم من المدرسة (النمري، ٢٠٠٨–٢٠٠٩).

ومن بين ما مجموعه (١٥) ألف طفل فلسطيني في القدس ممن هم في سن (٣–٤) سنوات، فإن ما نسبته (٩٠%) منهم غير منخرطين في التعليم ما قبل المدرسة، وقد اعترفت وزيرة التربية والتعليم الإسرائيلية (بولي نمير) في حديث خاص لموقع (بكرا) الاليكتروني بتاريخ(٢٠٠٨/٩/١٠) حول مشكلات التعليم في القدس الشرقية، وادعت أنه لا توجد أماكن لبناء مدارس في القدس، وهنالك العديد من الطلبة يريدون الدراسة في أماكن، سكناهم لكن المدارس لا تستطيع استيعاب أكثر من الحد الأعلى (قوس، ٢٠٠٨). ومما يدعو إلى الاستغراب أن البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، وقسم التعليم في بلدية القدس، اعترفاً بتاريخ (٢٠٠٦/١٠/١٦) بأن نسبة تسرب الطلبة في المدارس العربية في القدس وصل إلى (٥٠%) في المرحلة الثانوية (النمري، ٢٠٠٨). وبدوره، أقر رئيس بلدية الاحتلال في القـــدس (اوري لوبلينسكي) بوجود المشكلة منذ سنوات، وعن وجود فارق في المعاملة بين شطري المدينة، واعترف بأن كل ما يجري مخطط له سياسيا من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

ويمكن ردّ عملية التسرب المرتفعة إلى عديد من الأسباب الأخرى المتعلقة إما بالأسرة، أو بجدار الفصل العنصري، أو بالمدرسة. فنحو (٦٧%) من الأسر الفلسطينية في المدينة المقدسة تقع دون مستوى خط الفقر، الأمر الذي يدفع الأطفال إلى مغادرة مقاعد الدراسة للبحث عن عمل، بحيث تتلقفهم المصانع وأماكن العمل الإسرائيلية، ويأخذون على عاتقهم دور الأب لإعالة الأسرة (قوس، ٢٠٠٨). فتردّي الأوضاع الاقتصادية دفع كثيراً من الأطفال إلى عالم السرقة، والى العمل باعة متجولين في الطرقات، أو على الإشارات الضوئية، يحاولون إقناع المارة بشراء الصحف أو السجائر. إن هؤلاء الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (١٠-١٥) سنة قد دفعتهم ظروف الحياة القاسية ليكونوا فريسة لتجارة المخدرات ولعصابات النشالين. ففي دراسة الكالوتي (١٩٩٦) حول ظاهرة "الأطفال الباعة المتجولين" التي أجريت على عينة شملت ثمانين طفلاً، تبيّن أن الغالبية العظمى منهم قد جاءوا من القدس القديمة، وأن الوضع الاقتصادي السيئ لأسرهم كان السبب الرئيس وراء ترك هؤلاء الأطفال مقاعد الدراسة. وهناك ما يشبه الإجماع على أن ظاهرة عمل الأطفال أدت إلى انتشار المخدرات (خضر، رزق الله ٢٠٠٢).

لقد بينت الدراسات والإحصاءات التي صدرت عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تفاقم ظاهرة المخدرات، ففي إحصائية سنة (٢٠٠٧) تبين أن هنالك (٢٠) ألف متعاطٍ ومدمن على المخدرات في القدس وحدها، وينقسم هؤلاء إلى (٥) آلاف مدمن و(١٥) ألف متعاطٍ للمخدرات، وتكمن المشكلة في تدني أعمار المتعاطين، إذ لا تتجاوز أعمار بعضهم (١٤) سنة، وهم تحت سن (١٢) سنة. وأكد عصام جويحان، الخبير في علاج الإدمان، أن الوضع أصبح لا يُطاق في القدس؛ نتيجة الانتشار الواسع للمخدرات، وتدني أعمار المتعاطين إلى دون سن (١٤) سنة، إذ يوجد هنالك (٥٠٠٠) مدمن مخدرات و(١٥) متعاط مخدرات، وهذا يشكّل ثلاثة أضعاف النسبة العالمية (وكالة قدس نت للأنباء، ٢٠٠٨: أ، ب). وفي دراسة لجمعية الصديق الطيب (٢٠٠٨) تبين أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في قضايا المخدرات بين الشباب. وحسب دراسة الصايغ (٢٠٠١)، فإن عدد مدمني المخدرات في القدس وضواحيها يبلغ (٥٠٠٠) مدمن. وتشير دراسة لسلطة مكافحة المخدرات الإسرائيلية سنة (٢٠٠٨) إلى وجود (٦٠٠٠) مدمن مخدرات، كما وأشارت الدراسة التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة (٢٠٠٧) لحساب وزارة الداخلية والأمن الوطني موّلها مكتب مكافحة المخدرات في القاهرة التابع للام المتحدة، إلى وجود (٦٠٠٠) مدمن مخدرات في القدس. كما تشير التقارير الصادرة عن الإدارة العامة لمكافحة المخدرات الفلسطينية إلى تزايد عدد حالات التعاطي وعدد القضايا المضبوطة على

خلفية المخدرات، وأن الأعمار الأكثر استهدافا هي (١٧-٢٠) سنة، ومما يلفت الانتباه، تزايد حالات الأطفال المتعاطين للمخدرات في الأعمار (١٢-١٥) سنة.

أما كون المدرسة عاملاً مساعداً على التسرب المدرسي، فيعود إلى اضطراب انتظام الدوام المدرسي،و الذي يساعد على هذا التسرب تكرر إضرابات المعلمين الذين يتقاضون رواتبهم من السلطة الوطنية الفلسطينية، والذين يطالبون بتحسينها، نظراً لانخفاضها وفشلها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مما يساهم بلا شك في انقطاع المسيرة التعليمية، وفي دفع الطلبة إلى الشارع. فعلى سبيل المثال، بلغ عدد الطلبة في مدارس الأوقاف (١٣٩٥٦) طالباً وطالبة سنة (٢٠٠٧). ونتيجة لإضراب المعلمين بلغت نسبة التسرب من تلك المدارس (١٣,١٩%)، أي (١٨٤١) طالبا وطالبة (قوس، ٢٠٠٨). وجاء في دراسة أجراها شقير ونصر الله (٢٠٠٨) حول تسرب طلبة مدارس مديرية التربية والتعليم في القدس الشريف أن الإضرابات الطويلة للمعلمين أسهمت في ازدياد التسرب المدرسي، إضافة إلى عدم الاكتراث الحقيقي والموضوعي من السلطة الوطنية الفلسطينية أو لجنة القدس، وكانت المحصلة النهائية تشير إلى عوامل متعددة ساهمت بالتسرب، وبعض هذه العوامل كان خفيا ومجهولاً؛ لأن وضع التعليم في القدس يسير من سيئ إلى أسوأ. كما أشارت الدراسة إلى أن نسبة التسرب في المدارس الحكومية في القدس بلغت (١,٣%)، ويعود ذلك إلى أسباب تربوية واقتصادية.

٥. التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة (التعليم المبكر):

إن التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة أو ما يسمى برياض الأطفال ليس متوافراً بشكل عام إلا في المؤسسات الخاصة، والتي تشمل المدارس الأهلية والخاصة، وكذلك في مدارس بلدية القدس الغربية، ومدارس وكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (مشروع الدراسات القطاعية، ٢٠٠٢). إن نوعية التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة متذبذبة، وغير مضمونة، فالتعليم ما قبل المدرسة ليس جزءا من نظام التعليم الرسمي. وقد حددت الدراسة الميدانية المموّلة من الاتحاد الأوروبي التي قام بها مركز مصادر الطفولة معطيات حول التعليم ما قبل المدرسة في القدس سنة (٢٠٠٤). وأن هناك ضعفا في مستوى الخدمات الصحية والإرشادية المتوافرة في رياض الأطفال، ومعظمها يفتقر إلى قاعات النشاطات والألعاب واللوازم المساندة، كما أن أكثر رياض الأطفال غير صالحة كروضة، ومعظمها مستأجرة، ونصف عدد رياض الأطفال موجودة في الطابق الأرضي، والبقية إما في الطابق ما قبل الأرضي الأول فأعلى، ومعظم رياض الأطفال يعاني من شح التمويل (المجلس التشريعي الفلسطيني، ٢٠٠٨).

إن المشكلات الإدارية التي تعاني منها مدارس القدس الحكومية الناجمة عن ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية عديدة، وإن استمرار وجود هذه المشكلات يعيق العملية التربوية بمجملها. فالحكومة الإسرائيلية تشن حملة عنيفة ضد مؤسسات التعليم بشكل مستمر، وتتهمها بأنها (معامل للمخربين)، ومراكز تحريضية، كما صرح بذلك وزير الدفاع الإسرائيلي (رابين) حين قال إن المدارس ومؤسسات التعليم هي "بؤر للمظاهرات"، ومراكز شغب، وإن إغلاقها هو من ضروريات الحكم السليم، ولأمن اليهود في فلسطين، كما اعتبر الباحث الإسرائيلي (ستايل مارون) إن ما شهده المجتمع الفلسطيني من تطوّر في التعليم، كان أحد أهم الأسباب المباشرة لاندلاع الانتفاضة الأولى. ولذلك، حاولت السلطات الإسرائيلية طمس الطالب الفلسطيني وإخضاعه؛ بهدف ضرب الشعب الفلسطيني وأطره الفاعلة (سراحنة، ٢٠٠٤). وتعمل سلطات الاحتلال الإسرائيلية دائما على تحجيم العملية التعليمية؛ لأن التعليم يُعدُّ العامل المنشط لأي حركة تغيير، وهو ضرورة لازمة للمجتمعات التي تقع تحت الاحتلال، إذا ما أرادت التحرر، واللحاق بركب الحضارة والمعرفة، وانطلاقا من أهمية التعليم، تُعدُّ التربية في أي بلد من البلدان ذات أثر واضح في النظام التربوي. فالإدارة عملية تخطيط وتوجيه وتنظيم للأعمال والمسائل المتعلقة بشئون المؤسسات التعليمية، وتنبع أهميتها من إسهامها في تربية الفرد وإعداده للحياة، عن طريق ما تقوم به المدرسة من تنشئة للأجيال بوصفها إحدى القوى الرئيسة للتعليم في المجتمع. وهي لذلك، لا بد أن تحظى بأعلى مستويات الاهتمام والعناية.

وأخيراً، فإنّ الاستثمار في الإنسان الفلسطيني وبالتحديد في جيل المستقبل هو الضمان للوجود الفلسطيني في مدينة القدس. كما أن إعداد الطالب وتسليحه بالأدوات اللازمة لمواجهة تحديات العصر هو الضمان الوحيد أيضاً لدفعه نحو الوصول إلى مستقبل زاهر. ولعلّ ما سبق يؤكد ذلك ويوضح حال سكان القدس، الذين يشكلون حوالي سدس سكان الضفة الغربية، يعيشون في ظروف استثنائية صعبة؛ نتيجة السياسات والقوانين الإسرائيلية التي تعرقل مختلف جوانب حياتهم، إذ يضطر المقدسي أن يكافح للحصول على كل حق من حقوق المواطنة التي يمنحها القانون أصلاً. فقد اضطر حوالي ثلث سكان القدس إلى تغيير مكان إقامتهم نتيجة بناء جدار الضم والتوسع وتبعاته، كما تعرض حوالي خمس الأسر المقدسية إلى مصادرة الأراضي. هذا بالإضافة إلى الظروف الحياتية الصعبة بالمقارنة مع الإسرائيليين المقيمين في القدس؛ فكثافة المسكن تقريبا فردان لكل غرفة مقابل فرد واحد للغرفة للإسرائيليين، (٦٨,٦%) من الأطفال في القدس يعيشون دون خط الفقر مقارنة مع (٢٦,٧٪) من الأطفال الإسرائيليين، (٦١,٠٪) من

الأسر المقدسية يعيشون دون خط الفقـر مقارنـة مـع (١٧,٥٪) مـن الأسـر الإسـرائيلية (شبانة، ٢٠٠٧).

الإدارة المدرسية:

الإدارة هي أحد الأسس المهمة في تسيير دفة الحياة، منذ واجه الإنسان تحدّيات الحيـاة ومشكلاتها، وعمل على حلّها، في أبسط صورها، في صراعه من أجل البقاء، فالإدارة كانت موجودة منذ ظهور الإنسان على الأرض، فتنظـيم الإنـسان لحياتـه نـوع مـن الإدارة، فالمزارع، والتاجر، والراعي... مارسوا الإدارة منذ القدم فكانت بسيطة ومحـددة، ولكنهـا أصبحت معقدة في العصر الحديث لاتصالها بكثير من المجالات والتخصصات والأفـراد. ولذلك نرى تعدد تعريفاتها، المومني (٢٠٠٨)، مشعل (٢٠٠٨)، محامدة (٢٠٠٥)، عطوي (٢٠٠٤):

- تنظيم الموارد البشرية والمادية وتوجيهها لتحقيق أهداف مرغوبة.
- مجموعة من العمليات التنفذية والفنية التي يتم تنفيذها عن طريـق العمـل الإنـساني التعاوني، والذي يساعد على بعث الرغبة في العمل، وحل المشكلات لتحقيق الأهـداف التربوية والمدرسية.
- حصيلة العمليات التي تتم بواسطتها وضع الإمكانات المادية والبشرية في خدمة هـدف عمل من الأعمال من خلال التأثير في سلوك الأفراد.
- المقدرة على الإنجاز باستخدام الإمكانات المتاحة من أجل تحقيق هدف معين بأقل جهد وأسرع وقت وأفضل نتيجة.
- نشاط يعتمد على التفكير والعمل ويتعلق بإثارة وتحفيز العاملين لتحقيق أهداف مشتركة باستخدام الموارد والإمكانات المادية المتاحة وفقاً للأسس والقواعد العملية.

ويمكن القول أن مفهوم الإدارة بمنطق العصر الذي نعيش فيه أوسع ما تضمنه على حدة، فهو لم يعد قاصرا على اتخاذ القرار ومراقبة الأعمال، والقيادة الحازمة...، بل يتضمن عدة جوانب فيها اتخاذ القرار، والتعامل مع المروؤسين، وتهيئة جو من العلاقات الإنسانية لتحقيـق الأهـداف، بأقصى ما يمكن من وفرة في الوقت والجهد والمال. ويرى البعض أن الإدارة التعليمية جزء من الإدارة العامة باعتبار أن التعليم من الخدمات التي تقدمها الدولة وأجهزتهـا، وإذا كانـت إدارة التعليم تعتبر صورة من صور الإدارة العامة في المجتمع فإن الإدارة المدرسية تعتبر جزء مـن الإدرة التعليمية، وكلاهما تشتركان في مكونات الإدارة وعناصرها، وهنالـك عـدة تعريفـات

للادارة المدرسية من بينها ما يلي: محامــدة (٢٠٠٥)، البــدري (٢٠٠٥)، حــسين (٢٠٠٦)، العجمي (٢٠٠٧):

– جميع الجهود والأنشطة والعمليات التي يقوم بها المدير مع العاملين في المدرسة بغرض بناء وإعداد التلميذ من جميع النواحي ليساهم في بناء مجتمعه وتقدمه.

– الجهود المنسقة التي يقوم بها فريق من العمل في الحقل التعليمي بغية تحقيق الأهداف التربوية داخل المدرسة تحقيقا يتمشى مع ما تهدف إليه الدولة في تربية أبنائها.

– مجموعة من الفعاليات التي تقوم بها الإدارة التعلمية بما تحقق الأهداف التربوية والتعليميــة المرسومة للمدرسة.

– العملية التي تؤدي إلى تسهيل وتطوير النظام المدرسي.

– الوحدة القائمة بتنفيذ السياسة التعليمية وهي جزء من الإدارة التعليمية، التــي تنفــذ اللــوائح والقوانيين التي تصدر من الوزارة.

والإدارة المدرسية، مطالبة، مثلها مثل غيرها من الإدارات، بتحقيق أهــدافها العلميــة التربوية التعلّمية–التعليمية، انسجاماً مع عدد من الأسس والقيم، التي تتفاوت تفــاوت الظــروف والبيئات الاجتماعية–الاقتصادية، والثقافية، والروحية، وبحكم كمّ من تقدم لهم خدماتها (الطلبة، ومعهم المجتمع)، ونوعية تلك الخدمة، ممثلة في إعداد أجيال تعتمد علــيهم مــصائر الــشعوب ومستقبلها.

وهذا ما يجب ان يراعيه المتخصصون في مجال الإدارة التربوية – التعليمية من تأكيــد علــى أهمية الدور القيادي للإدارة التربوية للارتقاء بقدرتها على إحداث التغييرات، وتطوير أســاليب الاتصال والعمل والثقافة السائدة.

فالإدارة التربوية في جوهرها عملية قيادة، ومقدرة على التأثير في الآخــرين، ودفعهــم لإنجاز أهداف المؤسسة التربوية وتطويرها. والعمليات الإداريّة وحدها لا تغير ولا تطور، وإنما الناس هم الّذين يعلّمون ويتعلّمون، ويغيرون ويتغيرون. فالإدارة هــي عمليــة تعلــم تعاونيــة مشتركة، تسهم في دفع المؤسسة التربوية إلى الأمام. وهذا يحتّم إعادة الصياغة لهذه الإدارة بما ينسجم مع متطلبات العصر ومستجداته وتقنياته (جرادات ومؤتمن، ٢٠٠٠).

وتزداد صعوبة المهمّات والظّروف الّتي تواجهها الإدارة التّربويّة في المناطق المحتلّة، كون الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية يعيق عملية التقدم فيها، ويمثّل إحــدى العقبــات الرئيسة للتقدم العلمي وللحاق بركب الدول المتقدمة علميا، لذلك لا بد من إدارة تربوية فاعلــة،

تتشكل بها ملامح دور قيادات تربوية، لا على مستوى على قمة الهرم التنظيمي، بل على مستوى كل منديرية ومدرسة.

أهداف الإدارة المدرسيّة:

تتمثّل أهمّ أهداف الإدارة المدرسية في تنظيم وتسهيل نظام العمل وتطويره، وتوفير كل الظروف والإمكانيات التي تساعد على تحقيق الأهداف التربوية والاجتماعية المرغوبة. فتوافر الظروف والإمكانيات التي تساعد على نمو التلاميذ روحياً، وعقلياً، وبدنياً، وإعدادهم لتولي مسؤولياتهم في حياتهم الحاضرة والمستقبلية، بالإضافة إلى الارتفاع بمستوى أداء المدرسين لتنفيذ المناهج الموضوعية من أجل تحقيق الأهداف التربوية. كما أن الاستخدام الصحيح والموجه للموارد المادية والمعنوية الموجودة في داخل المدرسة، وفي البيئة المحلية، وتوظيفها لخدمة العملية التعليمية يعد الهدف الأساسي لأي إدارة مدرسية. لذا فإن قياس مدى نجاح إي إدارة مدرسية في مهامها يتوقف بالدرجة الأساس على مدى نجاحها في استغلال الموارد أعلاه لصالح العملية التعليمية (ربيع، ٢٠٠٨).

إن أهداف الإدارة المدرسية تختلف من مرحلة لأخرى، ومن إقليم لأخر، ومن مجتمع لأخر، ومن بين العوامل التي تؤثر على نمط وطبيعة أهداف الإدارة المدرسية: حجم المدرسة، ونوعية المرحلة التعليمية، ونوعية العاملين ومؤهلاتهم....، كما تختلف جميع الأهداف وجميع صياغتها من مفكر لأخر تبعا لاختلاف آراهم واهتماماتهم بمدى أهمية كل من أهداف الإدارة المدرسية. ومن بين التصنيفات الشائعة: الأهداف الثقافية والتربوية، والاقتصادية، والدينية، والأخلاقية، والاجتماعية، والعلمية، والتقليدية الروتينية، والتعليمية التطويرية، والحديثة. والتي يمكن استعراضها حسب ما وردت عند كل من: حمدان (٢٠٠٦)، الحربي (٢٠٠٦)، الحريري وآخرون (٢٠٠٧)، العجمي (٢٠٠٧):

١. العمل على كشف ميول التلاميذ وقدراتهم، واستعداداتهم الفطرية وتنميتها بما يفيد التلاميذ وينفع المجتمع.
٢. توفير الجو الملائم الصالح للعملية التعليمية.
٣. تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين.
٤. إعادة النظر في مناهج المدرسة وموادها، ونشاطاتها، ووسائل تعليمها...
٥. وضع خطط التطور والنمو اللازم للمدرسة في المستقبل.
٦. العمل على إيجاد العلاقات الحسنة بين المدرسة والبيئة الخارجية ...

٧. تربية الطالب تربية إسلامية، ليتشرب العقيدة الإسلامية ويمارسها.

٨. توافر الاتصالات الجيدة داخل المدرسة، والفصول المدرسية؛ لكي تسود روح التعاون والعلاقات الطيبة.

مما سبق يتبين أن أهداف الإدارة المدرسية الرئيسة هو الطالب، فبعد أن كان المعلم هو محور العملية التعليمية، أصبح الطالب هو محورها، لذلك فإن المفهوم الحديث للمدرسة لم يعد يقتصر على ضبط النظام، وتسيير شؤوون المدرسة وفقا للقواعد واالتعليمات واتقان وحفظ المقررات ... بل تسخير كل طاقاتها وإمكاناتها لخدمة الطالب، وتزويده بالمعرفة والعلم، والمعتقدات السليمة ليواكب الحضارة والتقدم.

مشكلات الإدارة المدرسيّة:

الإدارة المدرسية هي مجموعة من الفعاليات والنشاطات التي يقوم بها أكثر من فرد، (المدير، المدرسون، التلاميذ، الموظفون، أولياء الأمور)، بطريق المشاركة والتفاهم من أجل تحقيق أهداف المدرسة في التربية والتعليم. وهي عملية توجيه وتنسيق وتخطيط لكل عمل تعليمي أو تربوي يحدث داخل المدرسة من أجل تطوير وتقدم التعليم فيها (ربيع، ٢٠٠٨).

وهي حصيلة العمليات التي يتم بواسطتها وضع الإمكانيات البشرية والمادية في خدمة أهداف عمل من الأعمال، والإدارة تؤدي وظيفتها من خلال التأثير في سلوك الأفراد (نبهان، ٢٠٠٧).

وهنالك كثيراً مما يجب عمله لتحسين لإدارة المدرسية، في مجالات معينة عديدة. ولعل من أبرز تلك المفاهيم المغلوطة حول الإدارة (Protheroe, ٢٠٠٨):

١. أنها غير ضرورية ويجب تقليصها.

٢. هناك عدد زائد من الإداريين في أطقم الإدارات المدرسية.

٣. يتزايد عدد أفراد الأطقم الإدارية على حساب التدريس (التعليم).

٤. هناك مبالغة في الإنفاق على أعضاء الإدارة المدرسية.

٥. تزايد نسبة ما تحصل عليه الإدارات المدرسية في موازنات المدارس.

٦. جزء كبير من الأموال يُنفق على الإدارة المدرسية، وكان يمكن إنفاق تلك الأموال لأغراض أكثر جدوى.

وردّاً على ذلك، يتم الاستشهاد بالوقائع، في مواجهة ما وصفته الباحثة نانسي بروثيرو بالأوهام، في هذا المجال. فالإدارة المدرسية الناجحة هي من ضروريات تطوير عمليات المدارس

وفعاليتها، كما أن البحوث العملية برهنت وجود علاقة بين القيادة الفعالة وتطور مستوى تعلّم الطلبة، ففاعلية المدرسة ترتقي بارتقاء طاقم الإدارة المدرسية فيها... ومشكلات الإدارة المدرسية تنعكس سلباً على طلبة المدارس، بما يعني مزيداً من الصعوبات أمام تحقيق الهدف المركزي من مجمل الأنشطة والعمليات التي تقوم بها المدرسة عموماً. ويؤدي ذلك كله إلى تدني فاعلية المدرسة في بناء الطلبة وإعدادهم تربوياً وتعليمياً.

إن الإدارة المدرسية تتعامل مع الطلبة والمعلمين والعاملين بشكل مباشر أي وجها لوجه، من خلال اللقاءات، والندوات، وما إلى ذلك من الأساليب الإدارية؛ لذلك نرى أن أي إدارة لا تخلو من وجود صعوبات أو مشاكل أو معوقات تعترض سبيلها في أي مستوى من مستوياتها، ويمكن إجمالها فيما يلي: (ربيع، ٢٠٠٨)، (نبهان، ٢٠٠٧)، (الحريري، ٢٠٠٧)، (عابدين، ٢٠٠١)

١. توفيق مدير المدرسة ما بين النواحي الإدارية والنواحي الإشرافية المهنية والفنية.
٢. العملية التدريسية أو التعليمية، وتتمثل في:
   - النقص في عدد المدرسين.
   - النقص في الاختصاصات.
   - انخفاض المستوى العلمي والأدائي لبعض المدرسين.
   - تنوع واختلاف سلوكيات المدرسين.
   - وجود بعض الطلبة الشواذ.
   - انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وأثرها على العمل المدرسي.
   - عدم استقرار الجدول المدرسي نتيجة كثرة انتقالات المدرسين أو نقص عددهم.
   - عدم توفير الإمكانيات المادية لتلبية متطلبات المدرسة.
٣. العمل المدرسي اليومي، ويتمثل في:
   - تجاوز نسبة قبول الطلبة حدود قدرات المدرسة.
   - تجاوز كثافة الفصول المناسبة.
   - ضغوط أولياء الأمور حول مشاكل أبنائهم.
   - قصر العام الدراسي، وعدم اتباع اليوم المدرسي الكامل.

- المشكلات السلوكية للتلاميذ، والمتمثلة بمشكلات الهروب من المدرسة، والتّغيب عن الدراسة والتسرب الذهني، والغش في الامتحانات، ومشكلة التحدث داخل الفصول الدراسية، ومشاكل التلاميذ مع بعضهم البعض ومع مدرسيهم ومع الإدارة.

٤. الجانب الإداري والفني:

- حاجتها إلى الإعداد والتأهيل، وارتباطها بميادين واسعة يحتاج المدير إلى التعرّف إليها، والإلمام بها، نحو: التخطيط، والتدريس، والتعلّم، والإشراف، والتقويم، وما تتضمنه هذه العمليات من مهارات وكفايات.
- اتساع توقعات المجتمع والسلطات التعليمية من دور المدير.
- حاجتها إلى التوفيق بين المهام الإدارية والفنية وما يتطلبه ذلك من مهارات دقيقة في التنظيم والتفويض وإدارة الوقت.
- ضرورة متابعة الدراسات والأبحاث النفسية والتربوية لتحقيق النمو الشخصي والمهني للمدير.
- حاجتها إلى الوقت الطويل أكثر مما يتيحه اليوم المدرسي.
- حاجتها إلى الكثير من سعة الصدر والحلم والحزم في معالجة أمور التلاميذ والمرؤوسين في التعامل مع أفراد المجتمع.
- كثرة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المدرسة، بل التربية عموماً، وإشكالية تحديد أولويات حلّها، وما يتطلبه ذلك من تعاون مع المؤسسات غير التعليمية ونظم المجتمع الأخرى.

كما يمكن تصنيف المعوقات التي تواجه الإدارة المدرسية في عملها إلى ثلاث فئات:

أ. المعوقات التي ترتبط بالعملية التعليمية (المعوقات الفنية):

١. انخفاض مستوى أداء بعض المعلمين لأسباب مهنية، أو شخصية، أو نفسية.
٢. النقص في أعداد المعلمين وفي مستوى تأهيلهم.
٣. تباين سلوكيات المعلمين المهنية، وقلة التعاون والتنسيق فيما بينهم.
٤. تفشي بعض الظواهر التعليمية–التعلّمية السلبية في المدرسة، مثل: استخدام ما يعرف بالكتب المساعدة، أو التشجيع عليها من قبل المعلمين، أو لجوء بعض المعلمين والتلاميذ إلى الدروس الخصوصية، أو إهمال الكتاب المقرر والاستعاضة عنه بالتخلص.
٥. غياب الخدمات الطلبة أو عدم كفايتها.

٦. افتقار بعض المديرين إلى المهارات والكفايات الإشرافية من أجل ممارسة أدوارهم كقادة تربويين.

ب. المعوقات التي ترتبط بالعمل الإداري (المعوقات الإدارية):

١. عدم توافر الإمكانيات والأموال اللازمة للقيام بمجمل المهام والمسؤوليات المتوقعة من المدير.
٢. عدم توافر الأبنية والمرافق اللازمة، أو عدم صلاحيتها.
٣. عدم وجود مساعد للمدير أو نائب له يمكن تفويضه جزءاً من الأعمال، وبخاصة الأعمال غير الفنية.
٤. اكتظاظ الصفوف وتجاوز نسبة القبول المعقولة في المدرسة.
٥. سوء توزيع الوقت المتاح للمدير على الأعمال والمهام المدرسية.

جـ. المعوقات التي ترتبط بالنظام التربوي (المعوقات التنظيمية):

١. المركزية في الإدارة التعليمية، وفي اتخاذ القرار، وسيادة الروتين والتشدّد في البيروقراطية في العمل.
٢. غياب الدعم والحوافز لمدير المدارس من جانب السلطات التعليمية.
٣. مجانية التعليم والزاميته مما يدفع بعض الطلبة وأولياء الأمور إلى سوء استغلال هذا المبدأ والتقاعس عن التعاون مع الإدارة المدرسية.
٤. غياب النظر إلى الإدارة المدرسية كمهنة، وغياب الدستور الأخلاقي لها.

الاستراتيجيات الإداريّة لمعالجة المشكلات المدرسيّة:

يُقصد بالاستراتيجيات، مجموعة الأنشطة والإجراءات التي يجب أن يقوم بها أفراد مجتمع المدرسة (الإدارة، والمعلمون، وأعضاء مجلس الأمناء، وأولياء الأمور، والتلاميذ...) كل حسب موقعه، لتحقيق أهداف الخطة، وعلى هذا الأساس فالاستراتيجيات تعد بمثابة جسور لتجاوز فجوات الأداء، فمن خلالها يتم الانتقال بالوضع الراهن، في المجال المعني، للوصول به إلى الوضع المرغوب، كما يحدده الهدف العام المنشود. وفي هذا الشأن، لابد من ملاحظة أن الاستراتيجيات تختلف وتتنوع حسب اختلاف وتنوع الأهداف، بمعنى أن الأنشطة والإجراءات التي يمكن أن يتحقق بها هدف معين ليس بالضرورة أن تصلح لتحقيق هدف آخر (سليمان وعبد العزيز، ٢٠٠٦).

ومن الاستراتيجيات الخاصة بالإدارة المدرسية منحى الفاعلية (effectiveness approach)، المستند إلى فاعلية المدرسة، باعتبارها العنصر الرئيسي فيما يتصل بالمدرسة. وخاصة ما يتصل منها بفاعلية مدير المدرسة، والمعلمين، والطلبة، والسياق الإداري المعمول به كعمليتي التعليم والتعلُّم. واستناداً إلى هذه البنية، تنشأ أربع مجموعات من الاستراتيجيات الخاصة بالبحث في مجال الإدارة المدرسية، وهي: الاستراتيجيات التي تدخل في الفئة الفردية (أي تلك الخاصة بالأفراد، أو العناصر كلاً على حدة)، واستراتيجيات العلاقات، واستراتيجيات التفاعل العامة، التي تشمل مختلف العناصر والمركبات (Cheng, ١٩٩١).

وفي فترات لاحقة، برزت الاستراتيجيات المستندة إلى اللامركزية في الإدارة التربوية والإدارة المدرسية. والتي اعتمدتها عدد من بلدان العالم، حيث تمكنت من إحداث تغييرات وتجديدات هامة في النظام التربوي التعليمي من تعزيز مبادئ الممارسة النزيهة ذات الجودة العالية، وفي تكامل أدوار الأطراف الفاعلية في تلك الإدارات، وإصلاح نظام الإشراف في المدارس، وتعزيز المصداقية والاستقلالية ... ومن الجدير ذكره أن اللامركزية لا تعني أن تتخلى الدولة عن دورها الرقابي، ودورها في مجمل العملية التربوية–التعليمية، ولكن اللامركزية تعني تغييراً في دور الدولة ومؤسساتها تجاه النظام التربوي التعليمي عموماً، بما يشمل بالطبع الإدارة المدرسية خاصة من منظور التركيز على أن المدرسة تمثل وحدة مؤسسية، وهي تمثل محوراً أساسياً في تأمين مستويات أعلى في جودة التعليم. وأظهرت دراسات عديدة أن إدارة المدرسة، والعلاقة بين العناصر الفاعلة فيها، مثل المدير، والمعلّمين، وأولياء الأمور، والمجتمع المحلي، وكذلك تحمل المدرسة مسؤوليات التقدم الذي تحققه، كان ذو أثر أساسي في الارتقاء بنوعية التعليم، (De Grauwe, ٢٠٠٥).

ومن النّماذج البارزة في استراتيجيات التّخطيط للارتقاء بقطاع التّعليم، "أنموذج التحليل والتوقع" الّذي قدّمته اليونسكو ليكون أداة عملية لتحليل البيانات واستقرائها، ويطلق عليه (ANPRO) اختصاراً لكلمة(Analysis)، وكلمة (Projection). وقد انطلقت المنظّمة في هذا الأنموذج، من أن التخطيط الحديث للتعليم يتأسس على توافر البيانات، إذ لا يمكن القيام بالتخطيط دون توافرها. ويتطلب ذلك وجود معلومات تحليلية واسقرائية في كافة مراحل العملية التخطيطية. فالمعلومات ضرورية بالنسبة لتحليل الوضع الحالي، وعملية وضع الأهداف، وصياغة برامج العمل، ومتابعة التنفيذ، وصياغة خطة التعليم. وللحصول على بيانات التحليل وإعداد التوقعات التي تعد جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط، فيحتاج المخطط إلى أداة لإدارة

البيانـــــــات. ويشتمل مفهـــــوم التخطيط الوارد في هذا الـــــدليل على أداة التخطيط تلـــك، وهي نموذج التحليل والتوقع (Analysis and Projection- ANPRO) (اليونسكو، ٢٠٠٩).

إن البدء الصحيح في عمليات التخطيط العلمي يتمثّل في (تشخيص الواقع) والتي تعتمد في الأساس على دراسة واقع العملية التعليمية وتحديد ما تتميز به من نقاط قوة ونقاط الضعف، كذلك فإن العملية التشخيصية تساعد هذا النظام على معرفة وتحديد التحديات التـــي يواجههـــا، والتي تسهم في الوقوف أمام تطور العملية التعليمية وإعاقتها بالشكل الذي لا يساعد على سيرها بشكل انسيابي إلى تحديد الفرص التي يمكن للنظام التعليمي أن يستثمرها فـــي دعـــم العمليـــة التعليمية للوصول إلى النتائج المرجوة بدعم قوي من العناصر والعوامل الخارجيـــة المحيطـــة بالبيئة التعليمية وتفعيل دورها بشكل كبير مما يقف حاجزًا أمام عزلة النظـــام التعليمـــي عـــن الظروف المحيطة به (وزارة التربية والتعليم العالي، ٢٠٠٧).

وتستند عمليّات بناء الخطة في مسائل القطاع التّربوي–التّعليمي، ومنها مواجهة المشكلات فـــي هذا القطاع، إلى عددٍ من الخطوات المنظّمة، واحدة تلو الأخرى، على النّـــحو التّالي (اليونسكو، ٢٠٠٩):

١. التّخطيط والتنفيذ، ويشمل عمليّات التّخطيط عدداً من المحاور والمهمّات الرّئيسة، وأبرزها: وضع الأهداف، ويعني وضع الأهداف التي يتعين بلوغها في أثناء فترة التخطيط، لكل مما يلي:

- إتاحة الالتحاق بالتعليم (القيد).
- الجودة (الكفاءة الداخلية، النجاح في الامتحانات، نسبة التلاميذ للمدرسين، مواد التدريس والتعليم، المعايير الأساسية لجودة المدرسة...).
- الإدارة (اللامركزية، مهنة التدريس، الاستغلال الكفء للموارد...)
- دراسة الموارد المطلوبة للأهداف المقترحة (أي تقدير العدد المطلوب مـــن المدرســـين، والفصول، والمرافق الأخرى، ومواد التـــدريس والتعلـــيم، والتـــدريب أثنـــاء الخدمـــة للمدرسين، والموارد المالية).

٢. تقييم جدوى الأهداف المقترحة: ويتطلّب دراسة جدوى الأهداف المقترحة في ظل:

- الموارد المحتمل توافرها.
- القدرة الإدارية المطلوبة والقدرة المحتمل توافرها.
- احتمالية القبول بها من جانب الأطراف المعنية الرئيسية لها.

وفي الحالات التي تبدو فيها جدوى الأهداف المقترحة غير مؤكدة، لا بد من تحديد الإجراءات التي يحتمل أن تتضمن جدوى تلك الأهداف. ومن الممكن أن تتضمن هذه الإجراءات ما يلي:

- تغيير الأولويات.
- تغيير الأهداف.
- تخفيض التكلفة.
- تعبئة موارد إضافية

٣. تحديد برامج العمل الرئيسية، لوضع برامج التنفيذ في إطارها.

٤. إعداد خطة التمويل، أي تحديد مصادر التمويل لتنفيذ الخطة.

٥. تحديد مؤشرات متابعة التنفيذ: وذلك لتقييم التقدم الذي تحقق أثناء تنفيذ الخطة، وتوفير المعلومات لمراجعة الأهداف، وتحديث الخطة.

٦. صياغة الخطة: أي كتابة وثيقة الخطة وإعطاؤها الشكل الملائم.

وظائف الإدارة المدرسية:

المدرسة هي المؤسسة التربوية التي تتبلور فيها النواحي العلمية،و الفنية، والإدارية، ونجاح المدسة وفشلها، يحدد نوعية التعليم ومستواه، وعلى ذلك فإن نجاح أي نظام تعليمي مرتبط بشكل أساسي بوجود إدارات مدرسية قادرة على القيام بما هو مطلوب منها. فلم تعد وظائف الإداة المدرسية مقتصرة على الأعمال الروتينية، وتنفيذ القواعد والتعليمات، وما إلى ذلك من أمور شكلية...، بل تعدتها إلى النواحي الإنسانية، والفنية، والمالية، ...وتعددت بتعدد مجالات العملية التعليمية لاتمامها على خير وجه وأقصى كفاءة، كما ظهر مفهوم جديد لها وهو ضروة عنايتها بدراسة المجتمع وحل مشاكله. ويمكن تصنيف وظائف الإدارة المدرسية كما يلي: (المومني، ٢٠٠٨)، (الحريري وآخرون، ٢٠٠٧)، (الحربي، ٢٠٠٦)، (ربيع، ٢٠٠٦)، (عطوي، ٢٠٠٤):

١. **التخطيط:**

هو رسم طريق الوصول إلى الغاية المراد تحقيقها والذي ينتهي باتخاذ القرارات المتعلقة بما يجب عمله، ومتى يعمل، وكيف يعمل، أي التنبؤ بما يجب عمله في المستقبل، وما هي الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لتنفيذه، ثم وضع خطة تبين الأهداف وتحدد المشكلات وحلها بالسرعة الممكنة، وجمع المعلومات التي تساعد في الوصول إلى الأهداف والبحث

عن الموارد والزمن اللازم لتوفيرها ورسم السياسات والإجراءات التي ترشد المرؤوسين في إتمام أعمالهم. ومن أسباب فشل التخطيط:

- عدم مشاركة كل الأفراد في عملية التخطيط.
- الخلط بين الدراسات التي أجريت في التخطيط وبين الخطط نفسها.
- الفشل في وضع وتطبيق الاستراتيجيات الفعالة.
- عدم توافر الأهداف والإغراض المحددة.
- الفشل في القدرة على الوقوف على أهمية الغرض من الخطة.
- عدم توافر الدعم الكامل من فريق الإدارة.

٢. التنظيم المدرسي:

هو توزيع الأعمال المختلفة على العاملين، كل في مجال تخصصه، وإعطائه الصلاحيات لإنجاز ما أسند إليهم من أعمال في أقصر وقت وأقل تكلفة وبأعلى مستوى للأداء. ويشمل التنظيم: تقسيم العمل وتحديد المسؤوليات وتنمية الهيئة الإدارية.

٣. التوجيه:

هو إصدار التوجيهات للمرؤوسين وتشجيعهم على أداء العمل بثقة وحماس لكي يحققوا النتائج المرغوبة، حيث يهيئ التوجيه الجو المناسب لعملية التنفيذ وملاحظتها باستمرار، ويشجِّع على التعاون بين الأفراد لتحقيق الأهداف وتنفيذها ويشمل التوجيه الاتصال بالمرؤوسين وارشادهم إلى كيفية اتمام الأعمال والالتزام بمفاهيم القيادة، والحصول على تعاونهم الاختياري في تنفيذ الأعمال.

٤. الرقابة:

هي تحديد المعايير الرقابية وقياس الأداء وتشخيصه والذي يتضمن الخطط والعمليات التي تجعل المدير يتأكد من أن الموظفين يقومون بأداء مسؤولياتهم، ويحققون الأهداف بأعلى قدر من الكفاية وبأقل جهد وتكلفة.

وتشمل الرقابة: تحديد المقاييس والمعايير الرقابية ومقارنة الأداء، ودراسة أسباب انحرافات التنفيذ عن التخطيط والعمل على تلاشيها.

٥. المتابعة:

وهي العملية التي يتم من خلالها الإشراف على تنفيذ ما تم التخطيط والتنظيم له، والتأكد من تنفيذ الأهداف حسب الخطة المرسومة، ويسمل ذلك كل ما يتعلق بالدراسة، والأنشطة أو

الأعمال الإدارية. ولكي تحقق المتابعة أهدافها ينبغي استمرار الاتصال بمجـــالات العمـــل، وتهيئة الجو المناسب للعمل، واتخاذ القرارات.

٦. **التقويم:**

وهو من أهم عناصر الإدارة المدرسية فبواسطته يمكن القول بنجاح الإدارة المدسية في تحقيـــق الأهداف التربوية المناطة بها أو فشلها. ومن أهم مجـــالات التقـــويم: التنظـــيم المدرســـي، والعلاقة بين المجتمع والمدرسة، وخطة المباني، وأداء المعلمين، ...

أنماط الإدارة المدرسية:

إن المفاهيم العديدة للإدارة أوجدت أساليب متعددة وأنماطاً إدارية، فمديري المدراس لا يتبعـــون نمطا واحدا، بل يتبعون أنماطا مختلفة يتميز كل واحد فيها عن الأخر بمميزات معينة، ومن هذه الأنماط (المومني، ٢٠٠٨)، (ربيع، ٢٠٠٨)، (العجمي، ٢٠٠٧)، (العطوي، ٢٠٠٤):

١. **النمط الأوتوقراطي: (الديكتاتوري أو التسلطي):**

تعتبر الإدارة الأوتوقراطية أن السلطة الإدارية مفوضة إليها من سلطة أعلى منها مستوى، وأن المسؤولية الضمنية قد منحت لها وحدها، ولم تفوض لغيرها. ويضع مدير المدرسة من هذا النمط في ذهنه صورة معينة لمدرسته، ولذلك يضع من الخطط والسّياسات ما يحقّق هذه الصّورة، ولا يحيد عنها، ويقدِّر ما يجب أن يُعمل.

٢. **النمط الديمقراطي:**

هذا النمط يأخذ مبدأ المشاركة الجماعية في اتخاذ القرار وتنفيذه، ويقوم المدير قبـــل اتخـــاذ القرار بتزويد العاملين معه بالمعلومات الأساسية التي تساعدهم على دراسة القرار واتّخاذه بطريقة حكيمة، كما أنه يقوم بتوزيع كلّ جزء من أجزاء العمل على العاملين، مـــع تحديـــد المسؤوليّة. ويهتم المدير الديمقراطي بالعاملين أكثر من اهتمامه بالعمل، فالديمقراطي يقـــود المعلمين في جو من الأمن والطمأنينة.

٣. **النمط المتساهل:**

يتميّز المدير في هذا النمط من الإدارة بشخصيته المرحة المتواضعة، وبمعلوماته الغنية في المجالات المتعلقة بمهنته، وتظهر شخصيته على طبيعتها في معظم الأوقات، ويتحدث مـــع كل فرد من أفراد أسرة المدرسة باهتمام واحترام ... ويتجنب تعريف المدرّســـين بوجهـــة نظره؛ وذلك لعدم رغبته تقييد حريتهم أو فرض نمط ما عليهم، وبذلك تنعدم السيطرة على المرؤوسين، وهنا تنعدم القيادة، وتنعدم روح العمل.. وذلك يجعل المدرسة في حالـــة مـــن الفوضى والتسيُّب.

ثانياً: الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة **صبري (١٩٩٤)** بعنوان: "التعرف على المشكلات التي واجهت العملية التعليمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أثناء الانتفاضة الشعبية للشعب الفلسطيني من وجهة نظر المعلم". واعتمدت الدّراسة على آراء (٢٤٠) معلماً ومعلّمة من مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. وأوضحت الدراسة أن هناك مشكلات تربوية تُعدُّ، من حيث الأهمية، مشتركة بين جميع أنواع المدارس الفلسطينية، وأخرى تتفاوت أهميتها. كما أظهرت الدّراسة أن أكثر المشكلات التعليمية أهمية هي تلك المتعلقة بالإغلاقات المستمرة للمدارس، وعدم إمكانية تغطية المنهاج المقرّر، في حين أن أقل المشكلات أهمية، تلك المتعلقة بعدم توافر المختبرات، والوسائل التعليمية، والأجهزة.

ودراسة **محمود (١٩٩٦)** بعنوان: "الصعوبات التي تواجه مديري المدارس الأساسية الحكومية في محافظة الخليل" هدفت إلى التعرُّف على الصعوبات التي يواجهها مديرو ومديرات المدارس الأساسية الحكومية في محافظة الخليل، من وجهة نظرهم. وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة. وشملت عينة الدّراسة جميع أفراد المجتمع، والبالغ عددهم (١٧٣) مديراً ومديرة. واستخدم الباحث الاستبانة أداةً للدراسة. أشارت النتائج إلى وجود صعوبات تواجه مديري ومديرات المدارس كافة، أكثرها صعوبة تلك التي مصدرها السلطات التعليمية العليا، ثم الصعوبات المتعلقة بالأبنية والتجهيزات المدرسية، ثم الصعوبات المتعلقة بأولياء أمور الطلبة، ويلي ذلك تلك المتعلقة بالهيئة التدريسية، والأقل الصعوبات كانت تلك المتعلقة بالطلبة. كما أشارت النتائج إلى وجود فروق في درجة الصعوبات التي تواجه مديري ومديرات المدارس تُعزى لمتغير الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في الإدارة المدرسية، وموقع الخبرة. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات، أهمّها: توفير الخدمات الإرشادية، وتخفيف نصاب المعلّم من الحصص، وتجنب إرغام المعلمين على تدريس مواد غير تخصصهم، والعمل على رفع كفاية المعلمين؛ عن طريق توفير برامج التدريب أثناء الخدمة، وتوفير الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين البارزين في العمل، وزيادة الدعم المادي المخصص للأبنية والتجهيزات المدرسية، وتوفير الكتب المدرسية.

دراسة **يونس (١٩٩٦)**، بعنوان: "الصعوبات التي يواجهها مديرو ومديرات المدارس الأساسية الحكومية في محافظة الخليل من وجهة نظرهم"، هدفت إلى التعرف على الصعوبات

الإدارية بشكل عام، والصعوبات التي يواجهها مديرو ومديرات المدارس الأساسية الحكومية في محافظة الخليل حسب متغير الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة وموقع المدرسة. وقد شملت الدراسة جميع أفراد المجتمع البالغ عددهم (١٧٣) مديراً ومديرة. واستخدمت الدراسة استبياناً خاصاً طوّره الباحث لهذا الغرض، وأشارت النتائج إلى وجود صعوبات تواجه مديري ومديرات المدارس كافة، وأكثرها تلك الصعوبات المتعلقة بالأبنية، والتجهيزات المدرسية، ثم الصعوبات المتعلقة بأولياء الأمور والهيئة التدريسية. أمّا أقل الصعوبات، فكانت تلك المتعلقة بالطلبة. وأشارت نتائج الدّراسة إلى وجود فروق في درجات الصعوبة التي تواجه مديري ومديرات المدارس تُعزى لمتغير الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في الإدارة المدرسية، وموقع المدرسة.

ودراسة **الحركة العالمية للدفاع عن أطفال فلسطين (١٩٩٩)** بعنوان "الأطفال ضحايا العنف الإسرائيلي في المدارس" هدف إلى التعرُّف على واقع الأطفال الفلسطينيين من ضحايا العنف الإسرائيلي في مدارس محافظة الخليل (اليعقوبية، وقرطبة، وعمر بن عبد العزيز)، الّذين يعانون من الاعتداءات المستمرة من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين. وقد استخدمت الدراسة أسلوب المسح الميداني عن طريق أخذ عينة من المدارس، تم توزيع الاستبانة فيها على كل الأطفال، وأهاليهم، والمعلّمين، وذلك ذلك بالتنسيق مع مدير التربية ومديري المدارس، وتم مقابلة مديري المدارس، و(١٨) عائلة تم الاعتداء عليها، وستّة من الأطفال الّذين تمّ الاعتداء عليهم من كل مدرسة، وستّة أطفال يعانون من صعوبة في التركيز الذهني من كل مدرسة، و(٢٠%) ممّن يعانون من الاضطرابات الانفعالية والعدوانية. وأشارت النتائج إلى أن (٧٧,٦%) من الأطفال ما بين سن (١٠–١٥) سنة هم الأكثر عرضة للعنف، وبأن أعلى نسبة للاعتداء كانت أثناء طريقهم إلى المدرسة، حيث بلغت النسبة (٧٢,٢%)، مما أدى إلى ظهور أعراض نفسية كالقلق، والتوتر، والخوف، وظهور مشكلات تعليمية، كالتّأخّر عن الدّوام، والتسرب من المدارس، والعصبية الزائدة، والتشتت، وضعف المقدرة على الاستيعاب والتركيز.

ودراسة **سليمان (١٩٩٩)**، بعنوان: "معوقات العمل في الإدارة المدرسية من وجهة نظر مديري ومديرات المدارس الأساسية والثانوية الحكومية في محافظتي نابلس وطولكرم" هدفت إلى التعرف على معوِّقات العمل في الإدارة المدرسية من وجهة نظر مديري المدارس الأساسية والثانوية، ودرجة هذه المعوقات التي تحد من فعاليتهم للقيام بالأعمال الإدارية والفنية الموكلة إليهم. واستُخدِمت لأغراض الدراسة استبانة تم إعدادها لهذا الغرض، وتكونت عينة الدراسة من

جميع أفراد مجتمع الدراسة، والبالغ عددهم (٢٣٣). وأظهرت نتائج هـذه الدراسـة أن موقـع المدرسة وأولياء الأمور، والبناء المدرسي، والتجهيزات، والوسائل التعليمية، والطلبة، وشخصية المدير هي أهم المجالات التي تشكل في جوهرها معوقات أمام الكفاية الإدارية. كما أظهرت أن الخبرة الطويلة في الإدارة المدرسية والمؤهل العلمي ومستوى المدرسة وموقعها الملائم عوامل ذات أثر إيجابي في أداء الواجبات وتفادي المشكلات.

ودراسة **كمال** (٢٠٠٠)، بعنوان: "احتياجات القدس عام (٢٠٠٠) في مجـال التربيـة والتعليم"، هدفت إلى وضع تصور لما ستكون عليه احتياجات سكان القدس الشرقية الفلـسطينية عام (٢٠٠٠)، في مجال التربية والتعليم من حيث المعلمين والمـدرَّبين، والمنـاهج والأبنيـة، والتجهيزات، والخدمات. وقد شملت الدراسة جميع المدارس الأكاديمية والمهنية التي بلغ عددها (٤٩ مدرسة). وأظهرت نتائج الدراسة عدم كفاية المدارس القائمة في أحياء شرقي القدس، وأن أكثر المشكلات انتشاراً مشكلة النقص في غرف الدراسة، والقاعات التي تُـستعمل للنـشاطات. وأظهرت الدراسة أن أكثر من ثلث المدارس يشكو من نقص الأجهزة والوسائل؛ مما يؤثر سلباً على تحصيل الطلبة. كما أظهرت الدراسة ضعف القدرات العلمية والمهنية للمعلمين والمعلمات، وأن هناك نقصاً واضحاً في الكفاءة الإدارية في مدارس القدس؛ لأن تعيين المدير يأتي حـسب الأقدمية، وليس حسب الكفاءة.

ودراسة **صوان** (٢٠٠٢)، بعنوان: "المشكلات التي تواجه التعليم المدرسي في القـدس المحتلة من وجهة نظر المعلمين والمدراء والمشرفين التربويين" هدفت إلى تحديد المشكلات التي تواجه التعليم المدرسي في القدس المحتلة من وجهة نظر المعلمـين، وقـد حـدّدت الدّراسـة المشكلات المرتبطة بالطلبة والمعلم والنظـام التعليمـي، والإمكانيـات، والأهـل والاحـتلال الإسرائيلي. وفيما يتّصل بأفراد عيّنة الدّراسة، فقد اشتملت معلمين ومعلمات مـدارس القـدس المحتلة، والمدارس الخاصة، ومدارس وكالة غوث الّلاجئين الفلسطينيّين، وبلغت نـسبة العينـة (١٢%)، من مجتمع الدراسة المكونة من (١٣٠٥) معلماً ومعلمة.

أظهرت نتائج الدراسة أن المشكلات التي تواجه التعليم المدرسي في القـدس المحتلـة، تتّصل بالمشكلات المرتبطة بوجود الاحتلال في القدس وبدرجة كبيرة. وقد أوصـت الدراسـة بضرورة توجيه اهتمام المسؤولين في مدارس القدس المحتلة إلى معالجة المشكلات التي تواجه التعليم المدرسي وتأتي في دائرة مسئولياتهم.

ودراسة **أبو عودة (٢٠٠٤)**، بعنوان: "المشكلات والصعوبات التـي تواجـه مـديري المدرسة الثانوية في محافظة غزة"، وهدفت إلى التعرف على الأبعـاد التاريخيـة للمـشكلات والصعوبات التي تواجه مديري المدرسة الثانوية في محافظة غزة، مع تحديد أثـر لكـلٍّ مـن متغيرات: الجنس، والمؤهل الأكاديمي والتربوي، وسنوات الخدمة، لكلٍّ من مـدير المدرسـة، والمعلم، وموقع المدرسة، وحجم المدرسة، في تقدير المشكلات، وتقديم تصوّر مقترح للحدّ مـن المشكلات. ولهذا الغرض، قام الباحث ببناء استبانة تعبّر عن المشكلات، وتم تطبيقها على جميع مديري المدارس الثانوية والبالغ عددهم (٧٤) مدير، أي بنسبة (١٥%) من المجتمع الأصـلي. وأظهرت الدراسة أن أكثر المشكلات هي قلّة تعاون المعلمين بسبب تدنّي رواتبهم، وقلة الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين، كما أظهرت الدراسة فروقاً ذات دلالة لمصلحة المعلمين في مجالات الدراسة عامة، وعدم وجود فروق ذات دلالة لتقديرات مديري المداس للمشكلات تُعزى لمتغيـر المؤهّل العلمي والتربوي. وأوصت الدراسة بضرورة إعداد مديري المـدارس قبـل الخدمـة، وزيادة المخصصات المالية للمدارس، وتوفير التكنولوجيا لعملية التربية والتعليم.

ودراسة **دعوس (٢٠٠٥)** بعنوان "التعليم الفلسطيني العام في الضفة الغربية وقطاع غزة من الانتداب البريطاني إلى عهد السلطة الوطنية الفلسطينية" هدفت إلى تقصّي واقع التعليم في فلسطين، ابتداءً من فترة الانتداب البريطاني، وانتهاءً بعهد السلطة الوطنية الفلسطينية، للكشف عن مميزات التعليم في كل فترة من الفترات. كما حاول الباحث وصف حقبة تاريخية مهمة من تاريخ التربية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكشف السياسة التي اتبعتها حكومة الانتداب البريطاني، والاحتلال الإسرائيلي، تجاه التعليم الفلسطيني، محاولاً إثبات أن كلا منهما لم يسعَ لتطوير التعليم الفلسطيني، بل حاول تدميره عن طريق محاولة تسخيره لخدمة مصالحه الاستعمارية، من خلال الممارسات التي قام بها تجاه المدارس والمعلمين والطلبة والمناهج.

وقد توصّل الباحث إلى عديد من النتائج، أهمّها: أن الحكومة البريطانية مارست سياسة التجهيل تجاه أبناء الشعب الفلسطيني، حيث اعتمدت مناهج غريبة للطلبة، ولم تهتم بفتح المدارس، كما أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية حاولت تسخير التعليم الفلسطيني لخدمة أهدافها ومصالحها الاستعمارية عن طريق التلاعب بالمناهج، ومارست الإرهاب بحق المدارس والمعلمين والطلبة، وأن التعليم الفلسطيني على مدار الفترات التاريخية السابقة شهد أبشع الممارسات، خاصة في فترة الاحتلال الإسرائيلي، وأن النّظام التّعليمي الفلسطيني ما زال يتعرض لأبشع الممارسات من جانب العدو الصهيوني، من تدمير وإغلاق وقتل واعتقال للطلبة والمعلمين.

ودراسة **بلبيسي (٢٠٠٥)** بعنوان: "التنشئة الاجتماعية والبناء المتكامل لشخصية الطفل الفلسطيني" هدفت إلى بيان الظروف والأوضاع الصعبة التي يعيشها الطفل الفلسطيني على كافة الأصعدة (سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً) وإلى تقصي مدى تأثير التنشئة الاجتماعية على شخصية الطفل الفلسطيني، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما هو تأثير الأوضاع السياسية والأمنية السائدة في فلسطين على الطفل الفلسطيني؟

٢. ما هي أكثر المشكلات النفسية والتربوية والاجتماعية لدى الطفل الفلسطيني؟

وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم تطبيق استبانة- أعدتها الباحثة- على عينة تكونت من(٦٠) طالبة من المرحلة الأساسية الدنيا (الصفوف ١-٣) و(٢٤) معلمة من مربيات هذه الصفوف و(٢٤) أماً من أمهات طالبات العينة.

وبيّنت الدّراسة أن الأوضاع الصعبة التي يعيشها الطفل الفلسطيني مليئة بالمتناقضات، سواء أكانت على الصعيد السياسي أم الأمني أم الاقتصادي أم الاجتماعي، مما قد يضع الطفل في دوائر ومحطات صراع مختلفة في أكثر من مرحلة من مراحل حياته ما قد ينشأ عنها انعكاسات سلبية على كافة جوانب شخصيته عقليًا وانفعاليًا واجتماعيًا وجسميًا، وظهور نواتج سلوكية غير مرغوبة لديه كالمشكلات السلوكية والتربوية والانفعالية.

كما أشارت النتائج وبنسبة (٩٨%) على أن الأوضاع السياسية والأمنية السائدة حاليًا في فلسطين تطال كافة المناطق الفلسطينية إلا أنها توجد أحيانًا في منطقة بشكل أقوى من الأخرى، فالصور والمآسي نفسها، من سقوط الشهداء، وصور الدمار، ووجود الجندي المتعطش للدماء، وتجوّل المجنزرات والدبابات وفوهاتها المصوبة إلى صدور من أفراد أسرة الطفل، كالأب أو الأخ، وصورة الطفلة في الشارع راكضة وهي تفر من صوت أزيزر صاص العدو، وقد حُرمت من الوصول للمدرسة الحواجز العسكرية، وعدم مقدرة معلمتها على اختراق تلك الحواجز.

وكل هذا بنظر المعلمات يفرز الخوف لدى الطالبة، وسرعة الانفعال وشدته، والتبوّل اللاإرادي، خاصة لدى طالبات الصف الأول، والبكاء دون سبب أو لأتفه الأسباب، ونسيان للمادة الدراسية، خاصة إذا كانت الإجابة شفهية، ومحاولة الالتصاق بشخص كبير كالأخت أو المعلمة أو ببنت الجيران أثناء الحضور إلى المدرسة أو مغادرتها.

ودراسة **جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني (٢٠٠٥)** عن **سراحنة (٢٠٠٤)** بعنوان: "الأطفال المعرضون للعنف" هدفت إلى تقصّي أشكال العنف أثناء انتفاضة الأقصى على فئة من المراهقين في المدارس الحكومية باختيار المدارس عشوائيا من شمال قطاع غزة إلى جنوبه، حيث بلغ عدد المدارس في المخيمات (٦) مدارس، و(٨) مدارس في المدينة، وبلغ عدد

المراهقين (١٠٠) مراهقا، وقد استخدم الباحث استبانة غطّت عنف الانتفاضة، والعنف العائلي، والعنف عبر مشاهدة التلفاز. وبيّنت نتائج الدراسة تعرُّض الفلسطينيين لعديد من أشكال العنف، وفقدان حرية الحركة منذ سنة (١٩٩٢)، والإذلال، والحجز في الشوارع، وتحويل البيوت إلى نقاط مراقبة (منذ سنة ١٩٨٧)، وسجن الآلاف سنة (١٩٩٠)، واستنشاق الغاز، وما بين سنتي (١٩٩٠–١٩٩١)، استُشهد (٨٩) فلسطينيّاً نتيجة تعرضهم لاستنشاق الغاز، واستُشهد (٦٢) فلسطينيا نتيجة الضرب في السنوات (١٩٨٧–١٩٩٠)، كما هُدم (٤٩٠) بيتاً حتى سنة (١٩٩٢)، واستُشهد (١١٩١) فلسطينيا في الانتفاضة الأولى في السنوات (١٩٨٧–١٩٩٣). كما بينت النتائج أن النسبة العالية كانت نتيجة عنف الانتفاضة، فنحو (٦٨%) تأثروا بسبب العنف والغارات الليلة، و(٦٥%) تأثروا بسبب إذلال العائلة، و(٥٠%) شاهدوا أفراد العائلة المقربين وقد تعرضوا للجرح من قوات الاحتلال الإسرائيلية. كما أظهرت الدراسة أن ما نسبته (٨٧,٦%) تعرضوا لعنف عائلي من أحد الوالدين، وذلك مرتبط بالأوضاع الاقتصادية والسياسية.

ودراسة **الصوباني (٢٠٠٧)**، بعنوان: "التعليم الفلسطيني في القدس – الماضي والحاضر" هدفت إلى بيان الممارسات الإسرائيلية في قطاع التربية والتعليم في ظل الاحتلال، واستهداف سلطات الاحتلال مدخلات العملية التعليمية: المنهاج، والطالب، والمعلم، للتأثير على المخرجات؛ لكي تتماشى مع برامج الاحتلال المستقبلية في الأراضي المحتلة، وما تقوم به إسرائيل بشكل دؤوب وممنهج لتهويد المدينة وطمس معالمها العربية، وتهويد التعليم متجاهلة الأعراف والقوانين الإسرائيلية ومقررات الأمم المتحدة. ثم بيّن الباحث ما لحق بالتعليم من آثار سلبية بعد أكثر من أربعين عاماً على الاحتلال، من قبيل ضعف المؤهلات التربوية للمعلمين، وتفشي ظاهرة التسرب في المدارس، وتطبيق المنهاج الإسرائيلي المطبق في المدارس التابعة لوزارة المعارف والبلدية، وتقديم امتحان (البجروت)، ثم رأى الباحث أن أهم المشاكل الأساسية هي المتعلقة بالأبنية والغرف الصفية وتقنيات التعليم وصعوبة توفير الأراضي لبناء المدارس أو توفير الرخص لصيانة المباني مما أدى إلى ارتفاع مستوى الاكتظاظ الطلبة، وعدم توافر البيئة الآمنة والصحية.

ودراسة **كيفوركيان (٢٠٠٧)** بعنوان: "بين الدافعية للتعلم والحرمان منه في الأراضي الفلسطينية المحتلة: تأثير الحواجز، جدار الفصل العنصري، وعسكرة الطرق على الفتيات" هدفت إلى التعرُّف على تأثير عسكرة الطرق ومعوقات الحواجز العسكرية وجدار الفصل العنصري على تعليم الفتيات. وقد رأت الباحثة أن المنهجيات النوعية، وخاصة فتح النقاش مع

مجموعات التركيز (البؤرية) تُعدّ وسائل للحصول على معلومات معمّقة حول ما تعتقده الفتيات عن معاناتهن جرّاء الحواجز، وجدار الفصل العنصري، ولمعرفة منظورهن حول عسكرة الطرق، والمعوّقات الناشئة عن هيمنة الاحتلال الإسرائيلي، فيما يخصّ سبل التنقل، وتأثير ذلك على مفهوم الفتيات للتعلّم، وما يحدث لهن عند الحواجز، وتأثير الجدار الفاصل.

تمّت هذه الدراسة في الفترة الممتدة بين شهر تموز من سنة (٢٠٠٥)، حتى شهر تموز من سنة (٢٠٠٦)، وذلك باختيار عينة طبقية عشوائية ممثّلة للمناطق الجغرافية المختلفة في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة تألفت من (٢٧٤) فتاة شملت مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة وقراهما ومدنهما. وأكدت النتائج التي تم التوصل إليها أهمية النظر إلى معاناة الفتيات من تأثير الحواجز والجدار وعسكرة الطرق في تجاهين: التجاه الأول، يؤكّد التأثير السّلبي للحواجز والجدار على طرق الوصول إلى المؤسسات التعليمية؛ مما يؤدي إلى التسرّب، واستحالة الاستمرار في التعليم؛ بسبب عدم القدرة على تغطية نفقات التنقل والتعليم. كما أبرزت الدّراسة الأثر النفسي للإهانة اليومية والخوف من الاعتداء النفسي والجنسي، وعدم المقدرة على عودة الفتيات إلى بيوتهن سالمات، وعلى استمرار تعليمهن. أما التجاه الثاني فيؤكد على التأثير الإيجابي بالرغم من المعاناة الكبيرة في التنقل، والمخاوف الجمّة التي تحيط بالفتيات في تنقلهن، ممّا زاد من تصميمهن على التعلّم، ورفع درجة دافعتيهن تجاه الالتزام بالمسيرة التعليمية. كما أكدت الدراسة تعرُّض السلامة النفسية الاجتماعية إلى ضغط شديد نتيجة عسكرة الطرق، وما يصاحبها من إحساس دائم بالخطر الذي يهدد الحياة، والشعور بالإهانة المستمرة، والحصار الدائم، وفقدان المقدرة على السيطرة على زمام الأمور. وعلاوة على ما سبق، رأت الدّراسة أن عسكرة الطرق رسّخت أهمية المؤسسات التعليمية كمنبر سياسي واجتماعي للحراك، ولمقاومة سياسة التجهيل الإسرائيلية، وإيجاد طرق بديلة للتعامل مع الإهانات اليومية، وعدم الاستسلام لسياسة الإذلال، والاستمرار في السعي للوصول إلى المؤسسات التعليمية.

ودراسة **ناصيف** (٢٠٠٧) بعنوان: "إدراك التهديدات الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي، وعلاقته بأساليب التعلم ومهارات التفكير العليا لدى الطلبة الفلسطينيين في المرحلة الأساسية في الضفة الغربية"، هدفت إلى التعرُّف على مستويات إدراك التهديدات الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي، وعلاقته بأساليب التعلُّم، ومهارات التفكير العليا، لدى الطلبة الفلسطينيين، من الصفين: الخامس، والعاشر، في الضفة الغربية/ فلسطين. ومن أجل تحقيق ذلك، تمّ أخذ عينة قصدية من (٩٨١) طالباً وطالبة من المرحلة الأساسية للسنة الدراسية (٢٠٠٦/٢٠٠٧)، وقد استخدم الباحث أداةً للدراسة، استبانة لمعرفة مستويات إدراك التهديدات الناتجة عن الاحتلال

الإسرائيلي، ومقياس أساليب التعلم، ومقياس مهارات التفكير العليا. وقد أظهرت النتائج أن هنالك فروقا ذات دلالة إحصائية بين إدراك الأطفال الفلسطينيين للتهديدات الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي تبعا للجنس لصالح الذكور، وتبعا للصف، ولصالح طلبة الصف العاشر، وأن مستوى إدراك طلبة الصفين: العاشر والخامس، كان متوسطاً. كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين إدراك التهديدات وأسلوب التعلم البصري لدى طلبة الصف الخامس والصف العاشر، ووجود فروق في هذه العلاقة تبعا للصف، لصالح الصف العاشر، وتبعا للجنس، لصالح الذكور. وكشفت الدراسة أيضا عن وجود علاقة عكسية بين إدراك التهديدات وأسلوب التعلم السمعي لدى ذكور الصف العاشر فقط، كما وجدت علاقة طردية بين إدراك التهديدات وأسلوب التعلم الحسّ حركي لدى الطلبة الفلسطينيين من الصفين الخامس والعاشر، كما وُجدت علاقة طردية بين إدراك التهديدات وأسلوب التعلم الحس حركي لدى الطلبة الفلسطينيين من الصفين الخامس والعاشر. وفيما يتعلق بمهارات التفكير العليا، كشفت الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين إدراك التهديدات ومهارات التفكير العليا، كما وكشفت الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين إدراك التهديدات ومهارات التفكير العليا لدى طلبة الصف العاشر (ذكورا وإناثا) وذلك على الدرجة الكلية، وعلى الأبعاد الثلاثة (التحليل والتركيب والتقويم).

ودراسة **عسالي (٢٠٠٧)**، بعنوان: "قراءة في أثر الاحتلال الإسرائيلي على واقع التعليم في المجتمع الفلسطيني" هدفت إلى إظهار معاناة الفلسطينيين في شتى مناحي حياتهم من الاحتلال، ابتداءً من عهد الانتداب البريطاني (١٩١٧-١٩٤٨)، وانتهاءً بالاحتلال الإسرائيلي عام (١٩٦٧). وبيّنت الباحثة كيف كان نظام التعليم الفلسطيني هدفاً لسياسات الاحتلال التدميرية، بإعاقة وإبطاء حركة التطور الطبيعي لمجمل قطاعات التعليم الفلسطيني، عبر فصله عن محيطه العربي والفلسطيني، وسياسات الإغلاقات المستمرة لمراكز التعليم، وتخفيض الموازنات التطويرية، وقطع الطرق، والممارسات الإسرائيلية التعسفية، وذروة سياسة التجهيل مع بداية الانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٧-١٩٩٤)، وما كان لها من أثر تربوي ونفسي على الطلبة والمعلمين، وما تعرض له المعلمون من الإحالة القسرية على التقاعد؛ لإبعادهم عن العملية التعليمية، أو الفصل التعسفي، والتوقيف عن العمل، والاعتقالات، وما تعرض له قطاع الطلبة من الخطف والملاحقة، وفرض الغرامات والإصابات الجسدية، والاستدعاء للمخابرات. ثم بينت الدراسة خلاصة الخسائر البشرية من عام (٢٠٠٤) إلى (٢٠٠٦)، إذ بلغ عدد الشهداء من المعلمين (٣٦٥)، ومن طلبة المدارس (٦٢٢)، وعدد الجرحى من طلبة المدارس (٣٥١٤) و (٥٤) معلماً. أما خلاصة التكاليف التقديرية للتدمير الإسرائيلي في فلسطين، فبلغت (٢٣) مليون

دولار أمريكي. وقد أكدت الباحثة في دراستها على تدخل السلطات الإسرائيلية في المناهج الفلسطينية بعد عام (١٩٩٤)، وتجنب وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في مناهجها التعرض لقضايا سياسية لم يتمّ التوصّل بشأنها إلى تسوية، مع أن الحق في التعليم من الحقوق الأساسية التي تنص عليه الاتفاقات الدولية.

ودراسة **شبانة (٢٠٠٧)** بعنوان: "قراءة إحصائية في واقع القدس وموضوع التحول الديمغرافي والاجتماعي" وهدفت إلى التعرف على منظور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئيّة لسكّان المدينة؛ من خلال مقارنة الواقع في الضفة الغربية، وكذلك واقع الإسرائيليين في المدينة نفسها. ورأى الباحث أن الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، وفي القدس بشكل خاص، مرّوا بتحولات جيوسياسية مفروضة من الاحتلال الإسرائيلي، أدت إلى تحولات ديمغرافية قسرية، وتداخلت مع التحول الديمغرافي الطبيعي الناجم عن الزيادة الطبيعية والخصوبة والوفيات والهجرة غير القسرية، مما أدى إلى بروز مجموعة من التحديات في مجالات الحياة المختلفة، منها المباشرة، ومنها غير المباشرة. فكثافة السكان المرتفعة، ومحدودية الفرص في سوق العمل، وقلة الاستثمارات، ونقصان الخدمات وتدني مستواها، وعدم القدرة على الإيفاء بالمتطلبات الخدمية المصاحبة للزيادة الطبيعية، من مدارس، وخدمات صحية واجتماعية، وبنى تحتية، يفاقم من ظروف المعيشة، ويُفقِد المجتمع فرص التنمية والاستقرار، ويُسهم في فقدان الأمن الاجتماعي والمجتمعي، إذ يعيش معظم سكان القدس، الذين يشكلون حوالي سدس سكان الضفة الغربية، في ظروف استثنائية صعبة؛ نتيجة السياسات والقوانين الإسرائيلية التي تعرقل مختلف جوانب حياتهم، ممّا يضطر المقدسيّ أن يكافح للحصول على كل حق من حقوق المواطنة التي يمنحها القانون أصلاً.

وتؤكّد الدّراسة أن ثلث سكان القدس اضطرّوا إلى تغيير مكان إقامتهم نتيجة بناء جدار الضم والتوسّع وتبعاته، كما تعرّض حوالي خمس الأسر المقدسية إلى مصادرة الأراضي. هذا بالإضافة إلى الظروف الحياتية الصعبة بالمقارنة مع الإسرائيليين المقيمين في القدس؛ فكثافة المسكن تقريبا فردان لكل غرفة مقابل فرد واحد للغرفة للإسرائيليين، و٦٨,٦٪ من الأطفال في القدس يعيشون دون خط الفقر مقارنة مع ٢٦,٧٪ للأطفال الإسرائيليين، كما أن ٦١٪ من الأسر يعيش دون خط الفقر، مقارنة مع ١٧,٧٪ للأسر الإسرائيلية، و٤٣,٥٪ من العاملين الفلسطينيين.

ودراسة **مكاوي (٢٠٠٩)**، بعنوان: "الحركة الطلبة الفلسطينية في الداخل كمدرسة لبلورة الهوية القومية" هدفت إلى تسلط الضوء على تجربة الطلبة الجامعيين الفلسطينيين في منطقة

(١٩٤٨) ودور الحركة الطلبة الفلسطينية وانخراط الطّلبة في نشاطاتها، كعامل يسهم في صقل وعيهم الجماعي وهويتهم القومية وبلورتهما. وتهدف الدراسة إلى استكشاف استكشاف تطور الهوية القومية الجماعية والعوامل الاجتماعية والنفسية ذات العلاقة بها، لدى الطلبة الجامعيين الفلسطينيين، وفحص علاقة ذلك مع درجة ضلوعهم في النشاط الطلبة السياسي. واستكشاف مضمون الهوية القومية الجماعية والقومية.

اعتمدت هذه الدراسة منهج البحث (الكيفي والكمي)، حيث تم استخدام مقابلات شخصية كأداة أولية لجمع المعطيات الكيفية، مدعّمة بمنهج المشاهدة المشاركة وتحليل الوثائق مع طلاب قياديين في الحركة الطلبة الفلسطينية في الداخل في جولتين مختلفتين. الجولة الأولى كانت استكشافية في طبيعتها، وقد شملت مقابلات كيفية مفتوحة مع (٣٤) طالباً وطالبة. وفي القسم الثاني من البحث تم توزيع استمارة على عينة شملت ٢٦١ طالباً وطالبة في خمس جامعات إسرائيلية تتعلق بمفهوم الهوية الجماعية القومية والتوافق النفسي. ولقد أظهرت نتائج الدّراسة فيما يخصّ الهوية الجماعية القومية أن مفهوم الهوية القومية أعمق وأشمل بكثير من مجرد التعريف الذاتي، أو اختيار لقب "أنا عربي فلسطيني" كما ورد في الكثير من الأبحاث التي اهتمت بموضوع الهوية الجماعية لدى فلسطينيي الداخل، فقد شمل مفهوم الهوية الجماعية القومية إحساساً قوياً بالوعي القومي، سلوكاً يومياً ينتهجه الفرد، والمشاركة في نشاطات جماعية من أجل القضية القومية والوطنية، وشعوراً قوياً بالاعتزاز القومي، وإدراك كون الهوية القومية تشكل جزءاً أساسيّاً من المفهوم الذاتي للفرد.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة **فرانكس** (**Franks, ١٩٨٧**) بإجراء دراسة بعنوان: "إسرائيل والمناطق المحتلة" هدفت إلى التركيز على قضايا التعليم في إسرائيل والمناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس، حيث بيّن عديداً من الممارسات والانتهاكات الإسرائيليّة في قطاع التعليم الفلسطيني، مثل منع المعلمين من المشاركة في دورات تدريبية أو مؤتمرات متخصصة تُعقد خارج الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ تُطلب موافقة السلطات العسكرية الإسرائيلية للمشاركة، ولا يتم في غالب الأحيان إعطاء الإذن بالسفر، في مثل هذه الحالات. كما أن إجراءات تعيين المعلمين وباقي الإداريين في المدارس الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة تتطلّب الحصول على تصريح عمل للموافقة على هذا التعيين، بما يشمل الموافقات الأمنية من المخابرات الإسرائيلية (الشين بيت)، ويخضع ذلك التعيين إلى اعتبارات أمنية، دون الأخذ بالحسبان الاعتبارات الأكاديمية، وحاجة هذه المدارس الحكومية إلى هذه التخصصات التعليمية للعمل

كمعلمين أو إداريين فيها. كما أن هذه الموافقة، لو تمّت، فان بقاء المعلم في وظيفته يبقى خاضعا للإجراءات الأمنية، والتي تعني الاستغناء عن خدماته متى ارتأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ذلك. أما الفلسطينيون المقيمون خارج فلسطين، ولا يحملون بطاقة هوية، ويرغبون العمل في مختلف المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيُطلب منهم الحصول على الموافقات الأمنية المسبقة، والحصول على إذن بالدخول، هذا بالإضافة إلى تصريح عمل مدته قصيرة، ويجب تجديده بشكل دوري.

ودراسة **وول وراينهارت (Wall & Rinehart, ١٩٩٧)**، بعنوان: "اتخاذ القرار المستند إلى المدرسة وتمكين المعلمين في المدارس الثانوية في ولاية كينتكي، في الولايات المتّحدة الأميركيّة" تبحث وجود مجالس إدارة للمدارس، وبعدم وجودها، استناداً إلى توجهات تلك الولاية بأن تقوم المدارس بتبني أنموذج اتخاذ القرار استناداً إلى المدرسة.

استُخدمت في الدراسة استبانة وُزِّعت على (٩٣) مدرسة ثانوية في الولاية، وشملت العيّنة (١٢٠) مدرسة. وغطّت الدراسة عدداً من العوامل الدّافعة في تمكين المعلم، وهي: اتخاذ القرار، وحالة المعلم عموماً، والتّطوّر الوظيفي والمهني للمعلم، واحترام الذات، ومدى استقلالية المعلّم. وتوصلت الدراسة إلى وجود حاجة حقيقية لتحفيز المعلمين للإسهام بالجهد الجماعي للمدرسة التي يعلمون فيها. وغني عن التنويه ربّما، وفيما يتّصل بالدّراسة الحاليّة، أن هناك خللاً كبيراً في تمكين المعلّم الفلسطيني تحت الاحتلال، وهو بدلاً من ذلك يتعرّض لشتّى صنوف الإهانة، والإذلال، من أجل إفقاده أبسط مقوّمات مقدرته على القيام بدوره التّربوي–التّعليمي.

ودراسة **بروس (Bruce, ١٩٩٩)**، بعنوان: "التجاهات والمناحي التربوية– التعليمية في فلسطين" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أمنيات وطموحات التعليم في فلسطين بعد معاهدة السلام وأثر الانتفاضة الفلسطينية والتمرد الشعبي على اتفاقية أوسلو وبيان أداء المدارس الحكومية الفلسطينية، مع وضع الاقتراحات اللازمة لتقوية نظام الإدارة المدرسية في فلسطين نتيجة الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة والمعلمين ولهذا الغرض قام الباحث ببناء استبانة ثم تطبيقها على عينة تتألف من (٢٠٠٠) طالب وطالبة من طلبة الصف التاسع في مدارس وكالة الغوث الدولية في غزة وكانت نسبة الاستجابة (٩٥%) على الاستبانة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الطلبة الفلسطينيين عندهم طموحات عالية نحو التعليم بالرغم من الفقر الذي يعيشونه، والمضايقات التي يتعرضون لها يومياً من الاحتلال وبينت الدراسة أن أكثر التحديات التي واجهتها الإدارات المدرسية أثناء الانتفاضة هي الإغلاق المستمر للمدارس وتحويلها إلى

ثكنات عسكرية، حيث تم إغلاق (٩٠٠) مؤسسة تعليمية خلال الأشهر الأولى من الانتفاضة، وأن نسبة الدوام الرسمي لم تتجاوز ثلثي الدوام الأصلي، كما أشارت الدراسة إلى صعوبة وصول المعلمين إلى المدارس بسبب الحواجز العسكرية، ولكن بالرغم من ذلك كان المعلمون ملتزمون ويقاومون الاحتلال. كما أظهرت الدراسة إلى مشكلة الاكتظاظ في الصفوف لقلة الأبنية المدرسية.

ودراسة **دير برغ (Der Berg, ١٩٩٩)** بعنوان "تركة الفصل العنصري الدائم: عدم المساواة في مجال التعليم" هدفت إلى تقديم نظرة عامّة حول الوضع التربوي في جنوب أفريقيا أثناء عشر سنوات من التحوّل السياسي، وبعدها، عبر تحليل أثر التحول السياسي على مجال التعليم. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على أبرز ملامح الوضع التعليمي في دولة جنوب أفريقيا، باستخدام المسح الميداني في المدارس من خلال اختيار عينية. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك فرقاً كبيرة في مستويات التعليم في أثناء نظام الفصل العنصري، وتحسّنت أوضاع التّعليم بشكل ملموس بعد مضي عشر سنوات على الانتهاء من ذلك النّظام البغيض، حيث ازدادت الموارد للمدارس، وخاصة لمدارس السود، بعدما كانت منخفضة جداً، كما تحسّنت مستويات النجاح، وتراجعت معدلات تسرّب الطلبة من المدارس، وانخفضت نِسَب الطلبة إلى المعلمين، وتوصّلت الدراسة كذلك، إلى أنه حصل تحسّن بسيط في مناهج التعليم.

ودراسة **كلايتون (Clayton, ١٩٩٩)**، بعنوان: "العنف السياسي والتدريس، والاستجابة في كمبوديا (١٩٧٩-١٩٨٩)" هدفت إلى تعرف الواقع التعليمي في كمبوديا خلال الفترة من (١٩٧٩-١٩٨٩)، وهي الفترة التي تمثل فترة الاحتلال والتي استمرت ما يقارب عشر سنوات. ولهذا الغرض قام الباحث بإجراء مقابلات مع أكثر من خمسين مديراً ومعلماً عملوا في قطاع التعليم سنة (١٩٨٠)، في مدينة (فنوم بنه) بالإضافة إلى ما تم جمعه من بيانات ووثائق خلال ثلاثة عشر شهراً في الأعوام من (١٩٩١-١٩٩٤)، وأظهرت النتائج أن أكثر المشاكل التي واجهت الإدارة المدرسية غياب التلاميذ وعدم التحاقهم بمدارسهم، كما أن كثيراً من المعلمين لا يحضرون إلى المدرسة، ويعملون في قطاعات مختلفة كالزراعة مثلاً. كما أشارت الدراسة أن (٩٠%) من المدارس قد تم تدميرها و(٧٠%) من المعلمين تم قتلهم مما أدى إلى ندرة المتعلمين المتخصصين وذوي الكفاءة، أما باقي المدارس فقد استخدمت كمأوى للنوم من العائلات والطلبة مما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل.

ودراسة **آزرا خان (Azra Khan, ٢٠٠٠)**، بعنوان: "الأطفال الفلسطينيون المقدسيوّن يدفعون ثمن سياسات الصراع والممارسات السياسية التي تحد من الحق في التعليم في القدس الشرقية" هدفت إلى بيان تعارض تلك السياسات والممارسات مع عديد من القوانين والأعراف الدولية، ومع ما تطالب به المؤسسات الدولية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

واستعرضت الدّراسة عدداً من الممارسات الإسرائيليّة التي تمسّ الأطفال المقدسيّين، مثل ضرورة إثبات إقامة الطّفل بشكل دائم في المدينة، فيما تستطيع سلطات الاحتلال سحب حق الإقامة من ذوي الطّفل بسبب غيابه عن المدينة فترة من الزّمن. كما أن سلسلة من التّعقيدات تواجه الطّفل لتسجيله كمقدسي، إذا كانت الأمّ فقط تحمل هويّة سكّان القدس، ممّا يحرمه من عديد من فرص التّعليم. واستشهدت الدّراسة بعدد من شهادات إسرائيليّين أقرّوا أن النّظام التعليمي الذي تعمل السّلطات الإسرائيلية استناداً إليه تجاه العرب المقدسيّين "مخزٍ ومعيب" و"يُمارس عبره التّمييز"، وأشكال عديدة أخرى من الظّلم والإجحاف.

واستخلصت الدراسة أن هنالك عدداً من خطوات العمل غير المكتوبة، والتي توجه السياسات الإسرائيلية تجاه تعليم الأطفال في القدس المحتلة، وتبين أن هناك سياسة تمييز إسرائيلية في هذا المجال.

ودراسة **مؤسسة أوميغا في المملكة المتحدة (OMEGA Foundation, ٢٠٠٠)**، بعنوان: "تقنيات ضبط الجماهير – تقدير التقنيات الهادفة إلى الضبط السياسي" التي نشرها الاتحاد الأوروبي وبرنامج (STOA) (Chambers Ed.,٢٠٠٠)، هدف إلى البحث في تكنولوجيا قمع الجماهير (الأسلحة المستخدمة لضبط الجمهور)، يهدف تقويم آثار استخدام تلك التكنولوجيات في الضبط السياسي وتحليل آثار استخدام تلك التقنيات بيولوجياً (من منظور طبي)، ومن منظور اجتماعي وسياسي، فيما يخص الأسلحة المتاحة في أوروبا. كما هدفت الدراسة تقصي التجاهات والتطورات العالمية. وتقدم الدراسة عرضاً للأسلحة المتاحة، والمستويات التشريعية الخاصة باستخدام تلك الأسلحة، على مستوى الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وفاعلية تلك الأسلحة، وآثارها الجسمية والفعلية (النفسية) على الأفراد، والاستخدام غير المشروع أو سوء استخدام تلك الأسلحة أو الأسلحة الأقل ضررا على مناطق مثل ايرلندا الشمالية، والمناطق الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى حالات أخرى من دول مختلفة مثل جنوب أفريقيا، لبيان الآثار التي سببتها تلك الأسلحة، نظراً لاستخدامها على نطاق واسع.

وبينت الدراسة أن حالات الوفاة والإصابة بجروح خطيرة سُجلت في المناطق المحتلة، من استخدام الرصاص المطاطي، والذخيرة الحية والأسلحة الحديثة. كما قدمت أرقاماً لأعداد من القتلى، كمقتل نسبة كبيرة من الأطفال دون الثالثة عشرة ودون السابعة عشرة، حيث تم تسجيل (١٧) حالة وفاة بين الفلسطينيّين نتيجة استخدام قوات الاحتلال الرّصاص المطّاطي، ومعظمهم من الأطفال (المراهقين)، حيث تمّ إطلاق الرّصاص على الرّأس أو الصّدر وتشتمل الإصابات الرّئتين والقلب. ونقلت الدّراسة عن مؤسّسة بيتسيلم الإسرائيليّة أنه بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٨ تم قتل ٥٨ فلسطينيّاً باستخدام الرّصاص المطّاطي، منهم (٢٨) طفلاً تقلّ أعمارهم عن (١٧) عاماً، ومنهم (١٣) طفلاً لم تتجاوز أعمارهم (١٣) عاماً، كما بيّنت الدّراسة أن الهدف الأبعد لاستخدام أسلحة القمع، هو تحقيق أغراض سياسية، باعتبار القمع وسيلة لكسر إرادة الجماهير، وإرغامها على الخضوع لإرادة السّلطة، وهو ما يتجلّى بوضوح في المناطق المحتلة، حيث يطغى بُعد الصّراع السّياسي على عمليّات القمع.

ودراسة **بولينز (Bollens, ٢٠٠١)** بعنوان: "الروح والمدينة: سراييفو، وجاهانسبرغ، والقدس، ونيقوسيا" بينت حالة تلك المدن من منظور أن ما جمعها هو حالات صراع قومي- ديني، وجمعها عامل مشترك، هو الصراع حول مشروعية الدول المسيطرة، في محاولة لتحليل الصراعات "القومية"، والعمل على بناء السلام. واستند الباحث إلى زيارات قام بها إلى تلك المدن، في السنوات (١٩٩٤ و١٩٩٥ و١٩٩٩)، قام خلالها بإجراء أكثر من (١٠٠) مقابلة، شملت صناع القرار، وقادة المجتمع، ومواطنين من سكان تلك المدن. واستعرضت الدّراسة المسيرة التي عاشتها مدينة القدس، منذ حقبة الانتداب البريطاني، حتّى ضمّ جزئها الشّرقي إلى المملكة الأردنيّة الهاشمية بعد (١٩٤٨)، تمّ احتلال إسرائيل لها، وتهويد جزء كبير منها منذ ضمّ إسرائيل لها بعد حرب عام (١٩٦٧). وتصف الدّراسة حالة التّوتر في القدس، ولكن ترى أن في الأفق إمكانيّة قيام سلام وتفاهم في نهاية المطاف.

واستخلصت الدراسة، استناداً إلى التجارب التي اختفت فيها مظاهر الصراع، أو كادت، مثل جوهانسبرغ، وسراييفو، أن بالإمكان بناء السلام المدني، رغم الصراع السياسي، إذا توافرت الشروط المحلية، وجرى الابتعاد عن روح التمييز.

ودراسة **سيلفي (Selvie, ٢٠٠٢)** بعنوان "جيل الانتفاضة" هدفت إلى التعرُّف على أطفال الانتفاضة، ومشاريعهم المستقبلية، وطموحاتهم، وفهم الحياة القِيَميَّة والانفعالية التي يعيشونها في ظل الانتفاضة. وقد استخدمت الباحثة أسلوب المقابلات الفردية مع الأطفال من سن

(٨-١٣) سنة، والمقابلات الجماعية مع أمهات الأطفال، كما تم توزيع استبانة في مدارس عين السلطان، وعقبة جبر، ورام الله، شملت (١٠٠) طالبا وطالبة من عمر (١٣-١٨) سنة، منهم (٥٨) طالبا و(٤٢) طالبه. أشارت النتائج إلى صعوبة الدخول إلى القدس، فالسيارات التي تحمل اللوحة الزرقاء (لوحة الضفة الغربية) تُمنع من الوصول إلى القدس، وتتمّ مخالفتها واعتقال ركابها، بالإضافة إلى كثرة الحواجز، وفرض منع التجول على المواطنين، ومداهمة المنازل واعتقال الأطفال، ومداهمة المدارس، وتحويلها إلى ثكنات عسكرية. كما أشارت النتائج إلى أن ما نسبته (٤٥%) من الأطفال الفلسطينيين يعانون من مشكلات نفسية، واضطرابات عصبية، كالتبول في الفراش، وفقدان الشهية، والكوابيس الليلية في أثناء النوم، وأن (٤٠) ألف طفل تعرضوا للإصابة، منهم (١٣) ألفا عانوا من إعاقات جزئية أو كلية، وإلى أن ما نسبته (٩٤,٧%) تعرضوا لإجراءات عنيفة، وان الأوضاع الاقتصادية والمعيشية تزيد من عوامل الاضطرابات النفسية لدى أولئك الأطفال؛ مما يؤثر سلباً على نمائهم وتعليمهم.

ودراسة **كنعان (Kanan, ٢٠٠٢)** بعنوان: "تقييم الأدوار والاحتياجات الخاصة بالمديرين في الدول الناشئة: فلسطين من حيث كونها دراسة حالة". هدفت إلى الوقوف على الحاجات التدريبية والأدوار لمدراء المدارس في فلسطين بعد توقيع المعاهدة، وتأسيس وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. وقد اعتمد الباحث في دراسته على البيانات والمعلومات في أرشيف وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع (١٢٠) مديراً ومديرة، وقد عبر هؤلاء المديرون عن أهم الصعوبات التي يواجهونها، إذ وصفوا عملهم بأنه لا يمكن التنبؤ به وأطلقوا عليه ما يسمى (بإدارة التدخل في أزمة) وذلك للإشارة إلى استمرار السيطرة المستمرة لإسرائيل على التعليم، وصعوبة تنقل المعلمين بين المدارس، وإقامة الحواجز العسكرية، وفرض حظر التجوال، والحصار الإسرائيلي الذي يعيق النظام التعليمي. كما أشاروا إلى عدم المقدرة على التخطيط والتنظيم الجيد في ظل عدم معرفة إمكانية الوصول إلى مكاتبهم اليوم التالي.

ودراسة **زيف (Ziv, ٢٠٠٣)**، بعنوان: "بناءً على رغبة إسرائيل: سياسة تصاريح الدخول في الضفة الغربية"، هدفت إلى مناقشة طلب استصدار تصاريح دخول المواطنين الفلسطينيين، وسياسات منع الدخول إلى القدس الشرقية، وما إليها من السياسات الإسرائيلية التي تحد من حرية تنقل الفلسطينيين، أو تمنعها تماماً، وما لها من أثر مباشر على النظام التعليمي،

وعلى حياة الفلسطينيين تحت الاحتلال. وتم تقديم عديد من الأمثلة على تلك الممارسات في القدس الشرقية، وغيرها من المناطق الفلسطينية المحتلة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أن إسرائيل لن تتراجع عن سياسة الاجتياح ومنع إصدار التصاريح والإغلاقات، وأنه من المستبعد أن تتراجع الحكومة الإسرائيلية عن سياساتها وممارساتها في هذا الخصوص. وبالمقابل، فإن حث المجتمع الدولي على رفض السياسات الإسرائيلية بشكل كلي قد يكون مجدياً أكثر، كما أن المجتمع الدولي يجب أن يطالب إسرائيل بضمان حرية التنقل بالأراضي المحتلة.

ودراسة **مؤسسة راند (RAND, ٢٠٠٥)**، بعنوان: "بناء دولة فلسطينية ناجحة". قامت فرق بحثية متعددة بدراسة عدد من المسائل الخاصة ببناء ناجح للدولة الفلسطينية، في عدد من المحاور، أهمها الحاكمية، والمسائل الأمنية، والسكانية، والاقتصادية، ومشكلات المياه، والصحة، والتعليم (RAND, ٢٠٠٥)، بالإضافة إلى مديري الدراسة (Steven et al., ٢٠٠٥)، قام عدد من الباحثين بدراسة مسائل التعليم (Goldman et al., ٢٠٠٥) فقدم الباحثون أسس بناء نظام تعليمي ناجح في القرن الحادي والعشرين، من حيث نوعية التعليم والتشابك بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الأخرى.

واستعرضت الدراسة، بعد عرض تاريخي موسع لتطور المؤسسات التعليمية الفلسطينية، وخاصةً العملية التعليمية في ظروف الانتفاضة الأولى (١٩٨٧–١٩٩٣)، ورحلة "الحكم الذاتي" (١٩٩٤–١٩٩٩)، مروراً بانتفاضة الأقصى (٢٠٠٠–٢٠٠٤)، وصولاً إلى مرحلة ما بعد انتفاضة الأقصى، وعدداً كبيراً من المشكلات التي تواجهها المؤسسات التعليمية الفلسطينية، انطلاقاً من معطيات إحصائية ملموسة، وخاصةً فيما يتصل ببنية المؤسسات التعليمية الفلسطينية، والحاكمية، والخدمات، ومسائل خاصة بالمعلمين، والتمويل، والتحديات وقد خصّت الدراسة القدس الشرقية المحتلة باهتمام خاص في مجمل معالجتها.

ورأت الدّراسة، فيما يخصّ القطاع التّعليمي تحديداً، أن المطلوب لقيام النّظام التّربوي في المناطق المحتّلة بدوره، تحتاج إلى مليار ونصف المليار سنويّاً. كما أكدت على ضرورة عدم عزل القدس وضرورة الارتقاء بالمؤسسات التعليمية والنوعية فيها.

ودراسة **سانتستبان (Santisteban, ٢٠٠٥)**، بعنوان: "الحضر، والحرب، والاحتلال، وتطور التعليم في العراق" هدفت إلى بيان أثر الحرب على النظام التعليمي في العراق والمشاكل التي واجهت الإدارات المدرسية أثناء فترة الحرب، حيث أشار الباحث من خلال دراسته لواقع

التعليم في العراق تحت الاحتلال، أن النظام التعليمي في العراق كان الأفضل بين الدول العربية خلال الخمسة عشر سنة الماضية، وأصبح عاجزاً عن أداء رسالته خلال الحرب. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الصعوبات المالية كان لها الدور الأكبر في ضعف النظام التعليمي أثناء الحرب، وعدم المقدرة على إلحاق المعلمين بدورات تدريبية لرفع الكفاءة العلمية، كما أظهرت الدراسة أن ثلثي نسبة المعلمين قد غادروا البلاد متوجيهن إلى بلدان أخرى عربية وأجنبية، وأن كثيراً منهم كانت تستهدفهم القوات الأمريكية عن قصد. كما أشارت الدراسة أن أحد الحلول محاولة إيقاف الحرب وتقديم الدعم المادي من جهات دولية، وفي خلاصة الدراسة ذكر الباحث أن العراقيين هم المسؤولون عن هذه الفاجعة في القانون الدولي ووظيفة بناء النظام التعليمي هي من مهمة العراقيين ولكن في الوقت الحاضر هذه القضية غير مطروحة والعراق يسيطر عليه الاحتلال.

ودراسة **ريكس (Ricks, ٢٠٠٦)** بعنوان: "بصوتهنّ: طالبات المدارس الثانوية الفلسطينية وذكرياتهن عن الانتفاضة والمقاومة السلمية للاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٨٧ إلى عام ٢٠٠٤" هدفت إلى تحليل آثار الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة السلمية للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية في فلسطين خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٧-٢٠٠٤، وقد طُبِّقت الدراسة على عينة من الطالبات في بيت لحم ورام الله وغزة، من خلال إجراء مقابلات شخصية مع طالبات أعمارهن من ١٧ إلى ١٨ عاماً، إلى جانب سجلات يوميات المدارس. وقد أشارت النتائج إلى أن أكثر الصور إيلاماً لدى الطالبات كانت الاعتداءات عليهنّ وعلى زميلاتهن في أثناء ذهابهن إلى المدارس أو عودتهن منها، والاعتداء على منازلهن ومدارسهن، هذا إلى جانب انتشار نقاط التفتيش والحواجز على الطرق في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

ودراسة **نافع ورعد (Nafi and Raad, ٢٠٠٧)** بعنوان "جغرافية الاحتلال: التعليم الفلسطيني اليوم" هدفت إلى تحليل العوامل التي تؤثر على واقع التعليم الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي القائم على إجراء مقابلات معمقة مع أصحاب الاختصاص من التربويّين. وقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك مجموعة من العوامل التي أدت إلى تراجع مستويات التعليم الفلسطيني وأعاقت تقدمه، وهي تتمثل في: سياسة الإغلاق، وحظر التجول، ومئات حواجز التفتيش العسكرية الإسرائيلية المنتشرة في مختلف المدن والقرى الفلسطينية، وإلى القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على عمليات التنقل بين المدن والقرى الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب شبكة الطرق المؤدية

إلى المستوطنات والمواقع العسكرية، وكذلك عدم مقدرة الهيئات التدريسية والطلبة من الدخول إلى فلسطين المحتلة سنة (١٩٤٨) ومدينة القدس.

ودراسة **هوروفيتس** (**Horowitz, ٢٠٠٧**) بعنوان: "الحق في التعليم في الأراضي المحتلة" هدفت إلى الكشف عن التوافق والتنافر بين حق الإنسان في التعلم وقانون الاحتلال، وقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل النصوص القانونية في القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والقوانين الدولية المتعلقة بالاحتلال. وقد توصلت الدراسة إلى أن القوانين الدولية والإنسانية ذات العلاقة تفرض على قوات الاحتلال توفير مستوى جيد للتعليم للشعوب الخاضعة لها، سواء من حيث توفير بنى تحتية لتقديم هذه الخدمات التعليمية، أو بتوقير أطقم بشرية مؤهلة لتقديم خدمة التعليم على مختلف المستويات الأكاديمية، وخاصة التعليم الأساسي. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن سلطات الاحتلال المختلفة، منذ الحرب العالمية الثانية، لم تلتزم بمضامين هذه القوانين.

ودراسة **سوزان نيكولاي** (**Nicolai, ٢٠٠٧**) المسحيّة-التّحليليّة بعنوان: "الأسس المشتتة: التعليم والأزمة المستعصية في المناطق الفلسطينية المحتلة"، وهدفت إلى وصف واقع التعليم ومؤسساته، في المناطق الفلسطينية المحتلة، وبنظرة خاصة إلى وضع تلك المؤسسات في مدينة القدس. وقد قدمت الباحثة مسحاً تاريخياً موسعاً لهذه المسألة، ولكن مركز اهتمام الدراسة كان بصورة أكثر تفصيلية للفترة منذ عام ١٩٩٤ حتى نهاية عام ٢٠٠٥، أي أنها غطّت أحد عشر عاماً.

وأكدت نتائج الدراسة على أهمية المساواة، وأبرزت أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات التعليمية الفلسطينية في المناطق الفلسطينية المحتلة، وأهمّ الصّعوبات التي يواجهها النّظام التّعليمي في المناطق المحتلّة، مثل ضرورة تطوير إدارة وزارة التّربية، ومواجهة المشكلات الماليّة التي يعاني قطاع التّعليم في ظلّ الاحتلال، والتنسيق مع الدوّل المانحة وبناء المدارس وترميمها، وتطوير المناهج الدّراسيّة، والارتقاء المدرّسين مهنيّاً وأكاديميّاً، وربطت الدّراسة هذه الصعوبات بالاحتلال والظّروف الاستثنائيّة التي يعيشها النّظام التّربوي الفلسطيني.

ودراسة **هيفر** (**Hever, ٢٠٠٧**)، بعنوان: "تقرير حول النظام التربوي في القدس الشرقية". هدفت الدراسة إلى تقديم صورة واضحة عن النظام التعليمي في القدس، في إطار سياسة التميز العنصري بين المدارس العربية واليهودية، وقد بينت الدراسة أنه منذ الضم غير الشرعي الذي قامت به قوات الاحتلال الإسرائيلي للقدس، فإن النظام التربوي يسير من سيء إلى أسوء، ولكن ذلك لا يعفيها من تحمل مسؤليتها تجاه التعليم وفق أحكام القانون الدولي من

تقيم الخدمات للمواطنين باعتبار القدس مدينة محتلة، تسري عليها قوانين الاحتلال. قد أظهـرت الدراسة أن وزارة التعليم الإسرائيلية لم تقدم ما هي ملزمة به تجاه التعليم في القدس الشرقية من تأهيل وتدريب للمعلمين، واستيعاب للطلبة، وبناء المدارس، وكل ما يتصل بالعملية التعليميـة. كما أن سلطات الاحتلال تضع كثيرا من العراقيل أمام النظام التربوي وآخرها بنـاء الجـدار الفاصل وما كان لذلك من أثر سيء على تنقل المعلمين والطلبة.

ودراسة **(Affouneh, ٢٠٠٨)** بعنوان: "التعليم تحت الاحتلال: الاستماع إلى قصص الفتيات" هدفت إلى تحليل انطباعات الفتيات الفلسـطينيات تجاه أثر الاحتلال الإسرائيلي على تعليمهن وحياتهن، وأثر اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي على حقهن في التعليم. واستخدم الباحث أسلوب جمع البيانات من خلال مناقشات المجموعات المركّزة (Focus Group Discussions)، والتي ضمت عديداً من الفئات الاجتماعية ذات العلاقة بالعملية التعليمية، مثل الطالبات، والمعلمات، والمعلمين، والآباء، والأمهات، في كل من نابلس ورام الله والخليل، بالإضافة إلى الاستبانة والمقابلات الشخصية في المناطق ذاتها. وتوصلت الدراسة إلى أن آثار الاحتلال على حق الطّالبات في التعليم واضحة بمنعهن من ممارسة حقهن في التعليم بسبب الإغلاقات الدائمة للطرق، وانتشار الحواجز، وتضييق الاحتلال على المواطنين، ومشكلات نفسية عميقة تؤدي إلى تدني مستوى التفاؤل والطموحات المستقبلية. وأشارت النتائج كذلك إلى أن الفتيات يتأثرن سلبياً بشكل أكبر من الفتيان، إذ يزداد لديهن الإحساس بالإحباط.

ودراسة **براوننغ (Browning, ٢٠٠٨)** بعنوان "جلب الضوء إلى أرضنا عندما كانت مظلمة كالليل: الشّماليّون، المحرَّرون، والتعليم، في ولاية نورث كارولينا أثناء الاحتلال العسكري (١٨٦٢-١٨٦٥)" وهدفت إلى الوقوف على ظروف العملية التعليمية التي واجهها سكان ولاية كارولينا الشّماليّة الأمريكية أثناء الاحتلال العسكري، في خضم الحرب الأهلية الأمريكية، في السنوات (١٨٦٢-١٨٦٥)، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي بالرجوع إلى الوثائق التي أرّخت لتلك الحقبة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الأجواء التعليمية في المؤسسات التعليمية آنذاك، اتّسمت بوجود صراعات بين أفراد المجتمع؛ بسبب اختلاف ثقافات القوة المستعمِرة وثقافات أبناء الولاية، وكذلك وجود عديد من المشاحنات فيما بينهم، وشيوع روح الانتقام، والشتائم، والسلوكات الهمجية. وكذلك، كانت عملية التدريس تتم أحيانا في حظائر

الحيوانات، والبيوت المهجورة، والمزارع، وبعض الصفوف كانت تحوي أربعة مقاعد فقط، بينما يدرس فيها عشرات الطلبة.

ودراسة **براون وآخرين (Brown *et* al., ٢٠٠٨)**، بعنوان: "تقرير ميداني حول إسرائيل وفلسطين" اعتمدت على أسلوب المقابلة لجمع البيانات من عينة قوامها (٧٠) فرداً تشكلت من المحاميين، والنقابيين، وأساتذة الجامعات، وشخصيات دينية، وناشطين في مجالات حقوق الإنسان. وتبرز الدراسة دور عدد من منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية في مجال التصدي للانتهاكات الإسرائيلية، مثل الدعاوى التي قدمتها رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل (The Association of Civil Rights in Israel –ACRI) والمتعلقة بالانتهاكات الإسرائيلية مثل منع الفلسطينيين من السير على طرق معينة، وجدار الفصل، وسياسات التمييز في النظام التعليمي، بما في ذلك الدعوى ضد بلدية القدس، لعدم تقديمها مساحات كافية للمدارس الحكومية في القدس، وما يسببه ذلك من مشكلات للطلبة الفلسطينيين، خاصّة فيما يخصّ الاكتظاظ، وعدم توافر المرافق الأساسيّة للأنشطة، وما يعكسه كلّ ذلك على رغبة الطّلبة في تلقي العلم تحت هذه الظّروف.

وقدمت هذه الدراسة خلاصات خاصة بمنظمات المجتمع المدني، وضرورة تعزيز دورها في كل من إسرائيل والمناطق المحتلة، كما تلقي نتائج الدراسة الضوء على البعد الأمني المسيطر في الممارسات الإسرائيلية، باعتبار المؤسسات الأمنية الإسرائيلية، والمسائل الأمنية، كانت ذات بعد طاغ على إسرائيل، منذ تأسيسها.

كما بينت الدراسة في خلاصتها دور الجيش الإسرائيلي أيضاً، وخصوصاً في المناطق المحتلة. وطالبت الدراسة منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية والفلسطينية بمواجهة سياسات الحصار، والجدار، وغيرها من الممارسات التمييزية الإسرائيلية.

ودراسة **مجلس بحوث العلوم الإنسانية في جنوب أفريقيا** أواسط العام ٢٠٠٨ **(Human Sciences Research Council, ٢٠٠٩)**، بعنوان: "احتلال، استعمار (كولونيالية)، تمييز عنصري؟، إعادة تقرير للممارسات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة من منظور القانون الدولي"، والتي أسهم فيها نحو (٢٠) باحثاً، وعدداً من مراكز الدراسات، انطلقت من فرضية طرحها البروفيسور جون دوغارد (Jon Dugard)، وذلك في تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، في كانون الثاني عام (٢٠٠٧)، كونه مقرر الأمم المتحدة في شأن وضع حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة)، حيث طرح البروفيسور

دوغارد سؤالاً، نصه: واضح أن إسرائيل قوة عسكرية محتلة لمناطق السلطة الفلسطينية (بمـا فيها القدس)، وفي الوقت نفسه، فإن عناصر هذا الاحتلال تتألف من الكولونيالية (اسـتعمارية)، والتمييز العنصري، وهما يتعارضان مع القانون الدولي، وعليه: ما هي العواقب القانونية علـى نظام يقوم باحتلال مطوّل، مع سمات استعمارية والتفرقة العنصرية للمواطنين تحت الاحتلال؟

وللإجابة عن السؤال، قام الباحثون بدراسة شاملة موسعة للممارسات الإسرائيلية، خاصة بالنظر إلى التجربة المرّة الطويلة التي عاشها سكان جنوب أفريقيا والسود، طـوال خـضوعهم لنظام التفرقة العنصرية.

واستخلصت الدراسة بأن الاحتلال الإسرائيلي هو استعماري (كولونيالي) وضم مدينـة القدس أحد الأمثلة البارزة على ذلك. كما استذكرت الدراسة نظام الفصل العنصري في جنـوب إفريقيا، والاحتلال الإسرائيلي، فقدمت الشواهد الواقعية والقانونية على أن الاحتلال الإسـرائيلي هو نظام فصل عنصري. فكانت الممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية (بما فيهـا القـدس) وقطاع غزة، أحد الأسس التي ارتكزت إليها الدراسة للوصول إلى أن إسرائيل دولة كولونياليـة عنصرية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

في ضوء ما جاء في الدراسات السابقة المتعلقة بهذه الدراسة، يُلاحظ أن جلّ الدراسات في فلسطين، أكدت على المشكلات التي تواجه الإدارة من الناحية: الإدارية والفنيـة، باسـتثناء دراسة صوان (٢٠٠٢)، التي أضافت بعداً آخر، وهو بيان أثر الاحتلال على التعليم في القدس، والتي تتفق مع هذه الدراسة في كشف الصعوبات التي تواجه الإدارة المدرسية في القدس تحـت الاحتلال. كما أن أكثر الدراسات قد تطرقت للحديث عن المشكلات في مناطق الضفة الغربيـة، وقليل منها تناول المشكلات في القدس، وقد كشفت هذه الدراسات عـن أنـواع متعـددة مـن المشكلات، منها ما يتعلق بالأبنية، والمعلمين، والإمكانيات...الخ، وتقديم تصور مقترح للحد من المشكلات والصعوبات، وأوضحت ما يعانيه التعليم من مشكلات تحت الاحـتلال، واسـتهداف الاحتلال لمدخلات العملية التعليمية، والمنهاج والمعلم، للتأثير على المخرجات،وبيـان الآثـار السلبية التي لحقت بالتعليم نتيجة له. ولقد تبين أن معظم الدراسات السابقة اعتمـدت أسـاليب متنوعة، للكشف عن المشكلات الإدارية، منها: الاسـتبانة والمقابلـة الشخـصية والـسجلات والوثائق. وتجدر الإشارة بان هذه الدراسة استفادت من الدراسات السابقة في منهجية البحث، إلا أنها اختلفت عن الدراسات السابق في أمور عدة منها:

- اختصت هذه الدارسة بدراسة المشكلات الإدارية في المدارس الحكومية في القـدس تحـت الاحتلال.
- وضع خطة مقترحة لمواجهة المشكلات الإدارية التي تواجه المدرس الحكومية فـي مدينـة القدس
- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في بعض مجالاتها، وعينة الدراسة وحجمها.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي التطويري لدراسة المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال كما تراها عينات مختلفة من قطاعات تربوية وغير تربوية في مجتمع الدراسة، ووضع خطة لمواجهة هذه المشكلات، ولتحقيق أهدافها؛ تم تطوير الخطة، حسب المراحل الآتية:

مرحلة تحديد الممارسات الإسرائيلية التي تواجه المدارس الحكومية في مدينة القدس تحت الاحتلال

تم في هذه المرحلة دراسة الأدبيات ذات العلاقة بالاحتلال الإسرائيلي وممارساته في الأراضي الفلسطينية المحتلة في مدينة القدس، والمتعلقة بقطاع التعليم. كما تم الاستناد إلى المقابلات التي أجريت مع ممثلين عن القطاعين التربوي وغير التربوي الذين عاصروا الاحتلال الإسرائيلي منذ سنة (١٩٦٧) وحتى وقت تنفيذ الدراسة، حيث تم إجراء مقابلات فردية وجماعية مع (١٣٣) شخصا، وتركّزت الأسئلة حول أكثر الممارسات الاسرائيلية حدة تجاه المدارس الحكومية من وجهة نظرهم. وتم تبوب الإجابات في ستة مجالات، هي: الطلبة، والمعلمين، والمديرين، والبنية التحتية، والنظام التربوي، والمجتمع المحلي وأولياء الأمور، كما تم تحديد أكثر الممارسات الإسرائيلية تجاه المدارس الحكومية، والبالغ عددها (١٩) ممارسة، كما هو موضح في الملحق (٤).

مرحلة تحديد المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية التي تواجه المدارس الحكومية في مدينة القدس تحت الاحتلال

تمّ في هذه المرحلة تحليل الواقع الذي تعيشه مدينة القدس، سياسيا واجتماعيا، وما لذلك الواقع من أثر على الجانب التعليمي، على تجربة الباحثة في ميدان العمل التربوي في القدس، وبالاستناد إلى المقابلات التي أُجريت مع ممثلين عن القطاعين التربوي وغير التربوي، ممّن عاصروا الاحتلال الإسرائيلي منذ سنة (١٩٦٧)، حتى وقت تنفيذ الدراسة، والبالغ عددهم (٨٥) شخصا، بالإضافة إلى أدبيات الإدارة المدرسية ومشكلاتها. ولقد تمّ الاجتهاد في تحديد أهمّ المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال، فبلغ عددها (٨٠) مشكلة، حيث رُبطت كل مجموعة من المشكلات بأحد المجالات التي تم التوصل إليها في المرحلة السابقة مثل مشكلة غياب الطلبة عن الدوام المدرسي، وضعف الانتماء للمدرسة، وفقدان الشعور بالأمان

والأمن الشخصي، وعدم المقدرة على ضبط النظام في المدرسة، متابعته، وصعوبة تطوير البناء المدرسي، وغيرها. و يبيّن الملحق (٤) هذه المشكلات، والممارسات المُسبّبة لها، والّتي تمّ بناء الاستبانة استناداً إليها، في صيغتها النهائية.

مرحلة جمع المعلومات والبيانات عن مجتمع الدراسة:

١. مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة في القطاع التربوي من المديرين والمديرات والمعلمين والمعلمات والمرشدين والمرشدات في جميع المدارس الحكومية التابعة لمديرية التربية والتعليم في مدينة القدس المحتلة، وكذلك من رؤساء الأقسام والمشرفين والمشرفات ومن أعضاء اتحاد المعلمين في لواء القدس.

جدول ٧. توزيع مجتمع الدراسة حسب فئات القطاع التربوي

الفئة	العدد
المديرون والمديرات	٣٧
المعلمون والمعلمات	٧٠٤
المرشدون والمرشدات	٢٩
رؤساء الأقسام	١٨
المشرفون والمشرفات	٢١
اتحاد المعلمين (لجنة القدس)	٢٠
المجموع	**٨٢٩**

أما مجتمع الدراسة من القطاع غير التربوي فتكون من المجلس التشريعي الفلسطيني ممثلا بلجنتي القدس والتربية فيه، ودائرة الأوقاف الإسلامية، ومؤسسة القدس للحقوق الاجتماعية، والملتقى الفكري العربي، ومؤسسة التعاون، وشخصيات فلسطينية ممثلة للفصائل الفلسطينية.

جدول ٨. توزيع مجتمع الدراسة من القطاع غير التربوي

المؤسسة المستهدفة	عدد الأعضاء
المجلس التشريعي الفلسطيني	٢١
دائرة الأوقاف الإسلامية	١٥
القدس للحقوق الاجتماعية	٧
الملتقى الفكري العربي	١٣
التعاون	١٢
شخصيات وطنية ممثلة للفصائل الفلسطينية	٢٠
المجموع	٨٨

٢. عينة الدراسة:

تم اختيار عينة طبقية عشوائية تكونت من (٥٠%) من مجتمع القطاع التربوي، وبالنظر لعدم تجانس المدارس الثانوية عمدت الباحثة إلى تقسيم المجتمع إلى فئات هي فئة المدارس الثانوية للذكور(٥) مدارس، وفئة المدارس الثانوية للإناث (١٥) مدرسة، وفئة المدارس الأساسية للذكور (٨) مدارس، وفئة المدارس الأساسية للإناث (١٤) مدرسة. وتم اختيار (٥٠%) من العينة، أما عينة مديرية التربية والتعليم فشملت جميع أفراد المجتمع وهم رؤساء الأقسام، والمشرفون والمشرفات، واتحاد المعلمين (لجنة القدس).

جدول ٩. توزيع عينة الدراسة من القطاع التربوي حسب الفئة

الفئة	العدد
المديرون والمديرات	١٩
المرشدون والمرشدات	١٧
المعلمون والمعلمات	١٨٦
رؤساء الأقسام	١٨
المشرفون والمشرفات	٢١
اتحاد المعلمين (لجنة القدس)	٢٠
المجموع	٢٨١

أما عينة الدراسة من القطاع غير التربوي فتكونت من مجتمع الدراسة نفسه وذلك كما هو موضح في الجدول (١٠).

جدول ١٠. توزيع عينة الدراسة من القطاع غير التربوي

المؤسسة المستهدفة	عدد الأعضاء
المجلس التشريعي الفلسطيني	٢١
دائرة الأوقاف الإسلامية	١٥
القدس للحقوق الاجتماعية	٧
الملتقى الفكري العربي	١٣
التعاون	١٢
شخصيات وطنية ممثلة للفصائل الفلسطينية	٢٠
المجموع	٨٨

٣. أداة الدراسة:

تم بناء أداة الدراسة (الاستبانة) حول المشكلات الإدارية في المدارس الحكومية في القدس تحت الاحتلال ضمن الخطوات التالية:

الخطوة الأولى:

المقابلات الأولية التي تم إجراؤها مع عدد من العاملين في القطاعين التربوي وغير التربوي البالغ عددهم (١٣٣) شخصا بغرض التعرف على ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس تجاه التعليم لتحديد المشكلات الإدارية الأكثر حدة، وشملت المؤسسات التربوية وغير التربوية التالية:

أ. وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ممثلة بوزراء سابقين ووكلاء الوزارة، والمديرين العامين، ورؤساء الأقسام، ووحدة شؤون القدس البالغ عددهم (١٤).

ب. مديرية التربية والتعليم في مدينة القدس ممثلة بمدير التربية ونائبيه، ورؤساء الأقسام بالمديرية وعدد من المشرفين التربويين والمرشدين، والمديرين البالغ عددهم (٣٥).

ج. طلبة المدارس الثانوية البالغ عددهم (٤٠).

د. رئيس اتحاد المعلمين الفلسطينيين وعدد من أعضاء اتحاد المعلمين البالغ عددهم (٨).

هـ. المديرون المتقاعدون الذين عاصروا الاحتلال البالغ عددهم (٤).

و. ديوان الرئاسة (منظمة التحرير الفلسطينية) ممثلة بعدد من الرؤساء بديوان الرئاسة ووحدة شؤون القدس البالغ عددهم (٧).

ز. رئيس المجلس التشريعي وعدد من نواب المجلس التشريعي والبالغ عددهم (١٠)

ح. شخصيات تربوية وسياسية عربية بلغ عددهم (١٥).

وقد تمت المقابلات:

أ. بشكل فردي، حيث استمرت المقابلة ما بين (٤٥-٦٠) دقيقة.

ب. بشكل جماعي، حيث تم استخدام العصف الذهني عن طريق عرض بعض الأسئلة المكتوبة على مجموعات تتكون من (٤-٦) أشخاص.

الخطوة الثانية:

تم توزيع الأسئلة المكتوبة على (٣٠) معلما ومعلمة، و(١٠) من مديري ومديرات من المدارس الحكومية بمديرية التربية، و(٣٠) طالبا وطالبة من المدارس الحكومية في مدينة القدس، وكذلك على (١٥) شخصا من القطاع غير التربوي، وهي تطلب استجاباتهم عن المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات، وبعدها تم تصنيف الاستجابات وتبويبها وبالاستعانة بالأدب التربوي والخبرة الميدانية للباحثة تم تحديد المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية الأكثر حدة في التأثير على المدارس الحكومية في القدس وكانت على النحو التالي:

المجال الأول: الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة ويتضمن أربع ممارسات (١-٤) والمشكلات الإدارية الناتجة عن كل ممارسة من ١-١٨.

المجال الثاني: الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين، ويتضمن أربع ممارسات (٥-٨) والمشكلات الإدارية الناتجة عن كل ممارسة من ١٩-٣١.

المجال الثالث: الممارسات الإسرائيلية تجاه المدير، ويتضمن أربع ممارسات(٩-١٢) والمشكلات الإدارية الناتجة عن كل ممارسة من ٣٢-٤٨.

المجال الرابع: الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور، ويتضمن ثلاث ممارسات (١٣-١٥) والمشكلات الإدارية الناتجة عن كل ممارسة من٤٩-٥٩.

المجال الخامس: الممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربوي، ويتضمن ممارستين (١٦-١٧) والمشكلات الإدارية الناتجة عن كل ممارسة من ٦٠-٦٨.

المجال السادس: الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية، ويتضمن ممارستين (١٨-١٩) والمشكلات الإدارية الناتجة عن كل ممارسة من٦٩-٨٠.

وقد تكونت أداة الدراسة من قسمين، هما:

القسم الأول: يتضمن بيانات شخصية تتعلق بأفراد العينة (القطاع التربوي وغير التربوي)، والمسمى الوظيفي.

القسم الثاني: يتضمن ٨٠ فقرة تعبر عن المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية.

جدول ١١. توزيع الممارسات الإسرائيلية الأكثر حدة في التأثير على المدارس الحكومية في القدس والمشكلات الإدارية الناجمة عنها حسب المجال

رقم المجال	اسم المجال	الممارسات الإسرائيلية الأكثر حدة		المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات	
		عددها	فقراتها	عددها	فقراتها
١	الطلبة	٤	١–٤	١٨	١–١٨
٢	المعلمون والمعلمات	٤	٥–٨	١٣	١٩–٣١
٣	المديرون والمديرات	٤	٩–١٢	١٧	٣٢–٤٨
٤	المجتمع المحلي وأولياء الأمور	٣	١٣–١٥	١١	٤٩–٥٩
٥	النظام التربوي	٢	١٦–١٧	٩	٦٠–٦٨
٦	البنية التحتية	٢	١٨–١٩	١٢	٦٩–٨٠
المجموع الكلي		١٩		٨٠	

صدق الأداة:

تمّ عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال؛ لبيان ملاءمتها لمحتوى موضوع الدراسة، ومدى ارتباطها ككل بالفقرات المعبرة عنها، والتحقق من صدق ودرجة صلاحية العبارة من حيث الصياغة اللغوية والوضوح، ومدى توافق المشكلات الإدارية مع كل ممارسة؛ من أجل القيام بالتعديلات المناسبة. وقد بلغ عدد المحكمين من التربويين وغير التربويين ٢٥ محكماً، منهم من يُدرِّسون في الجامعة الأردنية وجامعتي القدس وبير زيت، أو يعملون في مؤسسات حكومية وغير حكومية (الملحق ١). وبعد الأخذ برأي المحكمين تم تعديل بعض العبارات وحذف البعض الآخر، وتم دمج الممارسات لتصبح (١٩) ممارسة بدلا من (٢١) ممارسة، وتم ما بين دمج وحذف ل (٢٠ فقرة) من المشكلات الإدارية لتصبح (٨٠) فقرة، يقابل كلاً منها خمس خيارات (عالية جداً، عالية، متوسطة، ضعيفة، ضعيفة جداً).

ثبات أداة الدراسة:

حُسِبت معاملات ثبات الاتّساق الداخلي بطريقتي كرونباخ الفا والطريقة النصفية، كما حُسبت معاملات الثبات بطريقة الإعادة، والنتائج مبينة في الجدول (١٢).

جدول ١٢. معاملات الثبات لمجالات المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية

مجالات المشكلات الادارية	الثبات بالإعادة	كرونباخ الفا	النصفي
المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة	٠,٨٨	٠,٩٠	٠,٨٤
المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين	٠,٨٤	٠,٨٨	٠,٨٩
المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المدير	٠,٩٠	٠,٩٠	٠,٨٥
المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور	٠,٨٩	٠,٨٦	٠,٨٥
المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربوي	٠,٨٢	٠,٨٥	٠,٨٠
المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية	٠,٨٣	٠,٩١	٠,٨٤
المشكلات الإدارية الناتجة عن الممارسات الإسرائيلية بشكل عام	**٠,٩١**	**٠,٩٦**	**٠,٨٨**

بلغت قيمة الثبات للدرجة الكلية للاستبانة بطريقة الإعادة ٠,٩١ وبطريقة كرونباخ الفا ٠,٩٦، وبالطريقة النصفية ٠,٨٨، وتراوحت قيم الثبات بالإعادة للمجالات الإدارية بين ٠,٨٢ لمجال النظام التربوي، وبين ٠,٩٠ لمجال المدير، كما وتراوحت قيم الثبات بطريقة كرونباخ ألفا للمجالات الإدارية بين ٠,٨٥ لمجال النظام التربوي، وبين ٠,٩١ لمجال البنية التحتية، كما وتراوحت قيم الثبات النصفي للمجالات الإدارية بين ٠,٨٠ لمجال النظام التربوي، وبين ٠,٨٩ لمجال المعلمين، ويظهر من ذلك أن جميع معاملات الثبات بطرقها المختلفة قد كانت مرتفعة، وتعد مقبولة لأغراض الدراسة.

(٤) متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل الأول: القطاع التربوي، والقطاع غير التربوي.

المتغير التابع الأول: الدرجات الكلية لتقديرات المستجيبين على أداة الدراسة.

المتغير المستقل الثاني: مجالات المشكلة :الطلبة, والمعلمون, والمديرون، وأولياء الأمور، والمجتمع المحلي، والنّظام التّربوي، والبنية التّحتيّة.

المتغير التابع للمتغير المستقل الثاني: الدرجة الكلية لتقديرات المستجيبين على كل مجال من مجالات المشكلة.

(٥) المعالجة الإحصائية:

صممت الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت خماسي الأبعاد (عالية جداً، عالية، متوسطة، ضعيفة، ضعيفة جداً).ولأغراض التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة فقد أُعطيت الدرجات التالية لفقرات الاستبانة":

درجة واحدة للإجابة "ضعيفة جدا"

درجتين للإجابة "ضعيفة"

ثلاث درجات للإجابة "متوسطة"

أربع درجات للإجابة "عالية"

خمس درجات للإجابة "عالية جدا"

وللإجابة عن أسئلة الدراسة حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة والمديرين والمعلمين والمجتمع المحلي والنظام التربوي، كما تم تحديد رتب هذه المتوسطات وتم تحديد درجاتها حسب المعيار التالي:

تم تقسيم مدى الاستجابة (١-٥) إلى ٣ فئات متساوية الطول أي بطول ١,٣٣ وبذلك:

اعتُبر المتوسط الحسابي ذو درجة منخفضة إذا قل عن ٢,٣٣

واعتُبر المتوسط الحسابي ذو درجة متوسطة إذا تراوح بين ٢,٣٣-٣,٦٦

واعتُبر المتوسط الحسابي ذو درجة مرتفعة إذا زاد عن ٣,٦٦.

بعدها، تم إدخال البيانات إلى الحاسوب باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، واستُخرجت النتائج، كما يأتي:

للإجابة عن هذا السؤال الأول، والثالث حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية لكل مجال ولكل ممارسة، كما تم تحديد رتب المتوسطات وتحديد درجاتها.

وللإجابة عن هذا السؤال الثاني، والرابع حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات المشكلات الإدارية في المدارس الحكومية في القدس تحت الاحتلال، كما يراها القطاع التربوي. ولفحص الفروق بين فئات القطاع التربوي استخدم تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance)، ولمعرفة مصادر هذه الفروق، تم استخدام اختبار توكي للمقارنات البعدية.

وللإجابة عن السؤال الخامس تم استخدم اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent Samples t-test) حسب القطاع التربوي وغير التربوي.

وللإجابة عن هذا السؤال السادس، تمّ استثمار الأدب النّظري والتّجريبي، ونتائج المقابلات، ونتائج البحث الميداني، لتقديم الخطّة المُقتَرَحة، في مراحل مكمّلة للمراحل التي تمّ عرضها آنفاً، وعلى النحو الآتي:

مرحلة بناء الخطة وتصديقها

بالاستناد إلى ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، وفي ضوء مراجعة الأدب النظري تم تحديد أهم المشكلات الإدارية التي تواجه المدارس الحكومية تحت الاحتلال في مدينة القدس، وقد اتُّبِعت الخطوات الآتية لبناء الخطة:

الخطوة الأولى: تحديد الإطار النظري:

تم مراجعة الأدب النظري المتعلق بالممارسات الإسرائيلية تجاه التعليم في مدينة القدس تحت الاحتلال بعد سنة(١٩٦٧) وتشخيص أهم المشكلات التعليمة الناجمة عن هذه الممارسات، كما تم إجراء الدراسة الميدانية لتحديد هذه المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية الأكثر حدة تجاه المدارس الحكومية.

الخطوة الثانية: مرحلة تشخيص المشكلات الإدارية:

تم تشخيص المشكلات الإدارية التي تواجه الإدارة المدرسية والناجمة عن الممارسات الإسرائيلية، وثم تصنيف وتبويب هذه الممارسات في ستة مجالات رئيسة كما بينتها الدراسة الميدانية وذلك من وجهة نظر القطاعين التربوي وغير التربوي. وتمت معالجة المشكلات الأكثر

حدة التي بلغ متوسطها الحسابي درجة أكثر من (٣,٦٦)، والبالغ عددها (٥٥) مشكلة من أصل (٨٠) مشكلة.

الخطوة الثالثة: مجال الخطة المقترحة:

تم في هذه الخطوة تصنيف الممارسات الإسرائيلية التي وردت في الاستابنة إلى ستة مجالات، و تم بناء الخطة التفصيلية على هذه المجالات الستة، وهي:

المجال الأول: الطلبة.

المجال الثاني: المعلمون.

المجال الثالث: مديرو المدارس.

المجال الرابع: المجتمع المحلي وأولياء الأمور.

المجال الخامس: النظام التربوي.

المجال السادس: البنية التحتية.

ويتضمن كل مجال من هذه المجالات، العناصر التالية:

أ. تحديد المشكلات الرئيسة

ب. اشتقاق الأهداف الخاصة بالخطة المقترحة لحل كل مشكلة.

ج. تحديد آليات التنفيذ والحلول المقترحة لكل مشكلة من هذه المشكلات، وذلك كما بينتها الحلول المقترحة من وجهة نظر أفراد العينة من جهة، وكما تراها الباحثة من جهة أخرى وذلك في ضوء الأدب النظري والدراسات السابقة.

د. تحديد الجهات المسئولة عن تنفيذ الآليات والبرامج المقترحة لمواجهة هذه المشكلات مثل المدرسة، والمعلمين، والطلبة، وأولياء الأمور، والوزارات المعنية، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها.

هـ. تحديد وسائل (مصادر) التنفيذ المادية، وغير المادية.

و. وضع مؤشرات الأداء الخاصة بكل مجال، ويقصد بالمؤشرات هنا أدوات القياس الكمية والنوعية التي يمكن استخدامها لمعرفة المستوى الذي وصلت إليه عملية التنفيذ في تحقيق الأهداف المرسومة، وتهدف هذه المؤشرات أساسا إلى المتابعة والتقييم والتعديل على الخطة، قبل عملية التنفيذ، وفي أثنائها، وبعدها، مثل معرفة معدلات التسرُّب المدرسي في ضوء التنفيذ، ومستوى التحصيل العلمي للطلبة، وما إلى ذلك من مؤشرات.

ز. المخاطر ويقصد بها العقبات المتوقعة والتي يمكن أن تؤثر في سير عملية التنفيذ.

الخطوة الرابعة: تصديق الخطة:

بعد الانتهاء من محاور الخطة بمسودتها الأولى تم عرض الخطة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، كما هو مبيّن في الملحق (٢) ويوضح الجدول (١٣) تقويم المحكّمين للخطّة.

جدول ١٣. تقويم المحكّمين للخطّة، من حيث درجة وضوحها، وواقعيّتها، وقابليّتها للتطبيق

الفقرة	الدرجة		
	عالية%	متوسطة%	ضعيفة%
درجة وضوح الخطة	١٠٠%		
درجة واقعية الخطة	٩٠%	١٠%	
درجة قابلية الخطة للتطبيق	٧٠%	٣٠%	

الخطوة الخامسة: الصياغة النهائية للخطة:

تم في هذه المرحلة وضع الخطة بشكلها النهائي في ضوء ملاحظات المحكمين.

الخطوة السادسة: اعتماد الخطة بشكلها النهائي.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية حسب أسئلتها:

السؤال الأول

ما المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال كما يراها القطاع التربـــوي الذي يتمثل في المعلمين والمديرين والمشرفين والمرشدين ورؤساء الأقسام واتحاد المعلمين؟

تبين الجداول من (١٤) إلى (٣٩) إجابات أفراد العينة وتوضح المشكلات الإدارية بشكل عام والمشكلات الناجمة عن الممارسات موزعة على كل مجال وكل ممارسة. وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

جدول ١٤. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات المشكلات الإدارية كما يراها القطاع التربوي مرتبة تنازلياً

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
مشكلات البنية التحتية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية	٤,٢٣	٠,٦٠	١	مرتفعة
مشكلات النظام التربوي الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية	٤,١١	٠,٥٨	٢	مرتفعة
مشكلات المعلمين الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية	٣,٧٦	٠,٦٦	٣	مرتفعة
مشكلات المدير الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية	٣,٧٣	٠,٦٠	٤	مرتفعة
مشكلات المجتمع المحلي وأولياء الأمور الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية	٣,٦٧	٠,٦٤	٥	مرتفعة
مشكلات الطلبة الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية	٣,٥٣	٠,٦١	٦	متوسطة
المشكلات الإدارية الناتجة عن الممارسات الإسرائيلية بشكل عام	**٣,٧٢**	**٠,٥٥**	–	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (١٤) أن المتوسط الحسابي الكلي للمشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية كان (٣,٧٢) وهو بدرجة مرتفعة. ويتبين من المتوسطات الحسابية للمجالات المختلفة أن جميعها قد كانت ذات درجات مرتفعة باستثناء مجال مشكلات الطلبة الذي كان بدرجة متوسطة (٣,٥٣). وكما يبيّن الجدول أن أعلى المشكلات جاءت أولا في مجال "البنية التحتية" بمتوسط حسابي(٤,٢٣)، وجاء في المرتبة الثانية مجال المشكلات المتعلقة بالنظام التربوي بمتوسط حسابي (٤,١١)، وثالثا مجال مشكلات المعلمين بمتوسط حسابي (٣,٧٦)، ثم

رابعا مجال مشكلات المديرين بمتوسط حسابي (٣,٧٣)، ثم جاءت مشكلات مجال المجتمع المحلي بمتوسط حسابي (٣,٦٧). وفيما يلي عرض لنتائج لكل مجال على حدة:

المجال الأول: الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة:

يبيّن الجدول (١٥) درجات المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة من وجهة نظر القطاع التربوي.

جدول ١٥. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الأول من وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
(٢) إغراء الأطفال المقدسين بالأموال للعمل في السوق الإسرائيلي.	٣,٧٦	٠,٨٢	١	مرتفعة
(٣) سياسة الاحتلال المستمرة في زعزعة المواطنة والهوية عند الطالب المقدسي.	٣,٦٦	٠,٧٧	٢	متوسطة
(١) تعرض الطلبة للاعتداء وعمليات القمع المستمرة من الاحتلال الإسرائيلي (الضرب المبرح، الحجز، الاعتقال والسجن، الإهانة على الحواجز والمعابر، الإسقاط، التحرش الجنسي، نشر المخدرات والمنشطات، إطلاق الرصاص، والغازات المسيلة للدموع، تفتيش الحقائب من الكلاب.....	٣,٣٩	٠,٧٢	٣	متوسطة
(٤) عرقلة عقد امتحانات الثانوية العامة "التوجيهي".	٣,٢٤	٠,٧٣	٤	متوسطة
المجال الأول: "الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة"	**٣,٥٣**	**٠,٦١**	–	**متوسطة**

يبيّن الجدول (١٥) أن المتوسط الحسابي للمجال الأول "الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة" كان (٣,٥٣) وهو بدرجة متوسطة. وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلات الناجمة عن الممارسة (٢) "إغراء الأطفال المقدسين بالأموال للعمل في السوق الإسرائيلي"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلات (٣,٧٦) وهو بدرجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية المشكلات الناجمة عن الممارسة (٣) " سياسة الاحتلال المستمرة في زعزعة المواطنة والهوية عند الطالب المقدسي"، وهو بدرجة متوسطة (٣,٦٦)، وجاء في المرتبة الأخيرة المشكلات الناجمة عن الممارسة (٤) " عرقلة عقد امتحانات الثانوية العامة "التوجيهي" بدرجة متوسطة (٣,٢٤).

وفيما يأتي عرض لنتائج المتوسطات الحسابية للمشكلات الناجمة عن كل ممارسة على حدة كما تبينه الجداول من (١٦) إلى (١٩).

١. تعرض الطلبة للاعتداء وعمليات القمع المستمرة من الاحتلال الإسرائيلي (للضرب المبرح .....):

جدول ١٦. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١) من وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٢. تفشي الظواهر السلبية بين الطلبة (العدوانية، العنف، الألفاظ النابية...).	٣,٨٣	١,٠٥	١	مرتفعة
٤ . الشعور بالقهر مما يؤثر على دافعية التعلم لدى الطلبة.	٣,٦٥	١,٠١	٢	متوسطة
٣ . ضعف الاستيعاب عند الطلبة.	٣,٦٥	٠,٨٨	٣	متوسطة
١. غياب الطلبة عن الدوام المدرسي.	٣,١١	٠,٩٢	٤	متوسطة
٥. تعرض الطلبة لإصابات جسدية تؤثر على تحصيلهم الدراسي.	٢,٦٨	١,١٤	٥	متوسطة
(١) تعرض الطلبة للاعتداء وعمليات القمع المستمرة من الاحتلال الإسرائيلي (للضرب المبرح والحجز و .....)	**٣,٣٩**	**٠,٧٢**	–	**متوسطة**

يبيّن الجدول (١٦) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١) "تعرض الطلبة للاعتداء وعمليات القمع المستمرة من الاحتلال الإسرائيلي (الضرب المبرح، والحجز، والاعتقال والسجن...)" كان (٣,٣٩) وهو درجة متوسطة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٢) "تفشي الظواهر السلبية بين الطلبة (العدوانية، العنف، الألفاظ النابية...)"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة(٣,٨٣) وهو بدرجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (٤) "الشعور بالقهر مما يؤثر على دافعية التعلم لدى الطلبة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٣,٦٥) وهو بدرجة متوسطة، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (٥) "تعرض الطلبة لإصابات جسدية تؤثر على تحصيلهم الدراسي"، بدرجة متوسطة (٢,٦٨).

٢. إغراء الأطفال المقدسيين بالأموال للعمل في السوق الإسرائيلي:

جدول ١٧. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (٢) من وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٩. ظهور عادات سلوكية سلبية بين الطلبة (التدخين، الهواتف المحمولة وما تحمله من تسجيلات وصور....)	٤,٠١	١,١٨	١	مرتفعة
١٠. تدني المستوى العلمي للطلبة.	٣,٩١	٠,٨١	٢	مرتفعة
٨. ضعف الالتزام بالأنظمة والقوانين المدرسية.	٣,٧٤	١,٠١	٣	مرتفعة
٦. تسرب الطلبة من المدارس.	٣,٦٤	١,١٩	٤	متوسطة
٧. ضعف المشاركة بالأنشطة اللاصفية.	٣,٥٣	٠,٩٧	٥	متوسطة
(٢) إغراء الأطفال المقدسين بالأموال للعمل في سوق العمل الإسرائيلية.	**٣,٧٦**	**٠,٨٢**	_	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (١٧) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (٢) "إغراء الأطفال المقدسين بالأموال للعمل في سوق العمل الإسرائيلية" كان (٣,٧٦) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٩) "ظهور عادات سلوكية سلبية بين الطلبة (التدخين، الهواتف المحمولة وما تحمله من تسجيلات وصور....)" حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٤,٠١) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (١٠) "تدني المستوى العلمي للطلبة" بدرجة مرتفعة (٣,٩١) وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (٧) "ضعف المشاركة بالأنشطة اللاصفية"، بدرجة متوسطة (٣,٥٣).

٣. سياسة الاحتلال المستمرة في زعزعة المواطنة والهوية عند الطالب المقدسي.

جدول ١٨. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (٣) من وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١٢. اللامبالاة وتدني الدافعية للدراسة.	٣,٨٤	٠,٨٦	١	مرتفعة
١٣. زعزعة الثقة بالانتماء للقيم والأخلاق العربية الإسلامية مما يؤدي إلى تفشي الظواهر السلبية بين الطلبة.	٣,٧٩	٠,٩١	٢	مرتفعة
١١. ضعف الانتماء للمدرسة.	٣,٧٦	٠,٩٠	٣	مرتفعة
١٤. الشعور بالدونية والعجز.	٣,٢٢	٠,٩٦	٤	متوسطة
(٣) سياسة الاحتلال المستمرة في زعزعة المواطنة والهوية عند الطالب المقدسي.	**٣,٦٦**	٠,٧٧	_	**متوسطة**

يبيّن الجدول (١٨) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (٣) "سياسة الاحتلال المستمرة في زعزعة المواطنة والهوية عند الطالب المقدسي" كان (٣,٦٦) وهو درجة متوسطة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (١٢) "اللامبالاة وتدني الدافعية للدراسة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٣,٨٤) وهو بدرجة مرتفعة، وجاءت في المرتبة الثانية مشكلة (١٣) "زعزعة الثقة بالانتماء للقيم والأخلاق العربية الإسلامية مما يؤدي إلى تفشي الظواهر السلبية بين الطلبة" بدرجة مرتفعة (٣,٧٩)، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (١٤) "الشعور بالدونية والعجز" بدرجة متوسطة (٣,٢٢).

٤. عرقلة عقد امتحانات الثانوية العامة "التوجيهي":

جدول ١٩. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (٤) من وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١٦. تدني مستوى نتائج الثانوية العامة	٣,٥٣	٠,٧٩	١	متوسطة
١٧. ازدياد الخوف والقلق الشديدين عند الطلبة مما يؤثر على أداء الطلبة في الامتحانات	٣,٤٥	٠,٨٦	٢	متوسطة
١٥. إعاقة وصول الطلبة لتقديم امتحان الثانوية نتيجة الحجز	٣,١٢	١,٠٣	٣	متوسطة
١٨. تأخر موعد عقد جلسات الامتحان صباحاً وتأجيله	٢,٨١	١,٠٤	٤	متوسطة
(٤) عرقلة عقد امتحانات الثانوية العامة "التوجيهي"	**٣,٢٤**	**٠,٧٣**	_	**متوسطة**

يبيّن الجدول (١٩) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (٤) "عرقلة عقد امتحانات الثانوية العامة "التوجيهي" كان (٣,٢٤) وهو بدرجة متوسطة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (١٦) "تدني مستوى نتائج الثانوية العامة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٣,٥٣) وهو بدرجة متوسطة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (١٧) "ازدياد الخوف والقلق الشديدين عند الطلبة مما يؤثر على أداء الطلبة في الامتحانات" بدرجة متوسطة (٣,٤٥)، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (١٨) "تأخر موعد عقد جلسات الامتحان صباحاً وتأجيلها" بدرجة متوسطة (٢,٨١).

المجال الثاني: الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين:

يبيّن الجدول (٢٠) درجات المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين من وجهة نظر القطاع التربوي

جدول ٢٠. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية " الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين" من وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
(٨) التهديد بفقد الهوية المقدسية لعدم الانصياع للقوانين الإسرائيلية (دفع الضرائب، التأمين الوطني والصحي...).	٤,٠٨	٠,٨٠	١	مرتفعة
(٧) استخدام استراتيجية الإقلاق المستمر لإرهاب المعلمين وأخافتهم مثل (الحواجز الطيّارة، الكمين ...).	٣,٨٠	٠,٧٩	٢	مرتفعة
(٥) تضييق الخناق على معلمي هوية الضفة الغربية لمنعهم من دخول القدس والوصول إلى أماكن عملهم (فرض الغرامات المالية ...	٣,٨٠	٠,٧٢	٢	مرتفعة
(٦) استخدام شتى أشكال الإرهاب لإهانة المعلمين وإيذائهم (إهانة القيم الدينية	٣,٣٧	٠,٨٩	٤	متوسطة
المجال الثاني" الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين"	**٣,٧٦**	**٠,٦٦**	**–**	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٢٠) أن المتوسط الحسابي للمجال الثاني "الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين" كان (٣,٧٦) وهو بدرجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (٨) "التهديد بفقد الهوية المقدسية لعدم الانصياع للقوانين الإسرائيلية (دفع الضرائب، التأمين الوطني والصحي...)"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلات (٤,٠٨) وهو بدرجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية المشكلات الناجمة عن ممارسة (٧) "استخدام استراتيجية الإقلاق المستمر لإرهاب المعلمين وأخافتهم مثل (الحواجز الطيّارة، الكمين، الدوريات المستمرة، اقتحام المدارس المفاجئ، الابتزاز للعمل مع الاحتلال مقابل منح التصاريح)"، بدرجة مرتفعة (٣,٨)، وجاء في المرتبة الأخيرة المشكلات الناجمة عن ممارسة (٦) "استخدام شتى أشكال الإرهاب لإهانة المعلمين وإيذائهم (إهانة القيم الدينية والعربية، واستخدام الألفاظ النابية والشتائم، والتفتيش الجسدي المهين، وانتزاع غطاء الرأس، وتعرية الجزء العلوي من الجسد على الحواجز، والصّلب (ضم اليدين وربطهما معاً من الأمام أو الخلف)" بدرجة متوسطة (٣,٣٧).

وفيما يأتي عرض لمتوسطات المشكلات الناجمة عن كل ممارسة على حدة كما تبينه الجداول من (٢١) إلى (٢٥):

جدول ٢١. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (٥)

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٢٠. ازدياد العبء المادي على المعلمين.	٤,٣٢	٠,٨٤	١	مرتفعة
٢١. تعرض حياة المعلمين للخطر والإيذاء لإصرارهم على الوصول إلى مدارسهم عبر طرق وعرة (الصرف الصحي، الأسلاك الشائكة...)	٤,١٤	٠,٩١	٢	مرتفعة
٢٢. شعور المعلمين بالخوف والارتباك مما يؤثر سلباً على أدائهم الأكاديمي.	٣,٦٤	١,٠١	٣	متوسطة
١٩. استخدام المدارس كمأوى للسكن والمبيت للمعلمين مما يؤثر على المناخ التعليمي.	٣,٠٥	١,٣٧	٤	متوسطة
(٥) تضييق الخناق على معلمي هوية الضفة الغربية لمنعهم من دخول القدس والوصول إلى أماكن عملهم (فرض الغرامات المالية ...)	**٣,٨٠**	**٠,٧٢**	–	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٢١) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (٥) "تضييق الخناق على معلمي هوية الضفة الغربية لمنعهم من دخول القدس والوصول إلى أماكن عملهم (فرض الغرامات المالية الباهظة، والتوقيع على تعهدات، ومنع ركوب الحافلات ذوات الأرقام الصفراء، وإطلاق الكلاب على الطرق الالتفافية، وحجز السيارات واعتقال سائقيها، وإطلاق النار..)" (٣,٨) وهو بدرجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٢٠) "ازدياد العبء المادي على المعلمين"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٤,٣٢) وهو بدرجة مرتفعة، وجاءت في المرتبة الثانية مشكلة (٢١) "تعرض حياة المعلمين للخطر والإيذاء لإصرارهم على الوصول إلى مدارسهم عبر طرق وعرة (الصرف الصحي، والأسلاك الشائكة...)" بدرجة مرتفعة (٤,١٤)، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (١٩) "استخدام المدارس كمأوى للسكن والمبيت للمعلمين مما يؤثر على المناخ التعليمي" بدرجة متوسطة (٣,٠٥).

٦. استخدام شتى أشكال الإرهاب لإهانة المعلمين وإيذائهم (إهانة القيم الدينية والعربية، ...)

جدول ٢٢. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (٦) وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٢٥. الشعور بالإحباط والإرهاق النفسي مما يعيق عملهم الأكاديمي والاجتماعي للطلبة.	٣,٦٠	١,٠١	١	متوسطة
٢٣. تدني الدافعية للعمل بسبب الشعور بالقهر والإذلال.	٣,٥٦	١,٠٩	٢	متوسطة
٢٤. ازدياد عنف المعلمين تجاه المدير والطلبة.	٢,٩٥	١,٠٧	٣	متوسطة
(٦) استخدام شتى أشكال الإرهاب لإهانة المعلمين وإيذائهم (إهانة القيم الدينية ....)،	**٣,٣٧**	**٠,٨٩**	–	**متوسطة**

يبيّن الجدول (٢٢) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (٦) "استخدام شتى أشكال الإرهاب لإهانة المعلمين وإيذائهم (إهانة القيم الدينية ...)" كان (٣,٣٧) وهو درجة متوسطة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة(٢٥) "الشعور بالإحباط والإرهاق النفسي مما يعيق عملهم الأكاديمي والاجتماعي للطلبة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٣,٦) وهو درجة متوسطة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (٢٣) "تدني الدافعية للعمل بسبب الشعور بالقهر والإذلال"، بدرجة متوسطة (٣,٥٦) ، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (٢٤) "ازدياد عنف المعلمين تجاه المدير والطلبة" بدرجة متوسطة (٢,٩٥).

٧. استخدام استراتيجية الإقلاق المستمر لإرهاب المعلمين مثل (الحواجز الطيّارة، الكمين..)

جدول ٢٣.المتوسطات الحسابية والانحـــــرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (٧) من وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٢٩. خلخلة النظام المدرسي لعدم المقدرة على توفير التصاريح للمعلمين.	٤,٠٠	١,٠٨	١	مرتفعة
٢٨. فقدان الشعور بالأمان والأمن الشخصي.	٣,٨٢	٠,٩٤	٢	مرتفعة
٢٧. عدم المقدرة على توفير إجراءات إدارية كافية لمنع اقتحام المدارس من قبل السلطات الإسرائيلية.	٣,٧٢	١,٠٨	٣	مرتفعة
٢٦(ظهور ضغوطات نفسية	٣,٦٧	٠,٩١	٤	مرتفعة
(٧) استخدام استراتيجية الإقلاق المستمر لإرهاب المعلمين وأخافتهم مثل (الحواجز الطيّارة، الكمين...)	**٣,٨٠**	**٠,٧٩**	–	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٢٣) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (٧) "استخدام استراتيجية الإقلاق المستمر لإرهاب المعلمين وأخافتهم مثل (الحواجز الطيّارة، الكمين ...)" كان (٣,٨) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٢٩) "خلخلة النظام المدرسي لعدم المقدرة على توفير التصاريح للمعلمين"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٤) وهو درجة مرتفعة، وجاءت في المرتبة الثانية مشكلة (٢٨) "فقدان الشعور بالأمان والأمن الشخصي،" بدرجة مرتفعة (٣,٨٢)، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (٢٦) "ظهور ضغوطات نفسية (التوتر، القلق..." مما يؤثر على العمل الأكاديمي)" بدرجة مرتفعة (٣,٦٧).

٨. التهديد بفقد الهوية المقدسية لعدم الانصياع للقوانين الإسرائيلية (دفـــع الـــضرائب، التـــأمين الوطني والصحي...)

جدول ٢٤. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (٨) من وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٣١. التسرب للعمل بمدارس أخرى (تلتزم بتسديد التأمينات الإجبارية)	٤,١٥	٠,٩٨	١	مرتفعة
٣٠. عدم الشعور بالأمن الوظيفي.	٤,٠٣	٠,٨٨	٢	مرتفعة
(٨) التهديد بفقد الهوية المقدسية لعدم الانصياع للقوانين الإسرائيلية (الضرائب، التأمين والصحي...)	**٤,٠٨**	**٠,٨٠**	**_**	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٢٤) إن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (٨) "التهديد بفقد الهوية المقدسية لعدم الانصياع للقوانين الإسرائيلية (دفع الضرائب، التأمين الوطني والصحي...)" كان (٤,٠٨) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٣١) "التسرب للعمل بمدارس أخرى (تلتزم بتسديد التأمينات الإجبارية)" حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٤,١٥) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (٣٠) "عدم الشعور بالأمن الوظيفي" بدرجة مرتفعة (٤,٠٣).

المجال الثالث: الممارسات الإسرائيلية تجاه المدير:

يبيّن الجدول (٢٥) درجات المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المدير حسب الممارسات من وجهة نظر القطاع التربوي.

جدول ٢٥. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية "الممارسات الإسرائيلية تجاه المدير" من وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
(١٠) إغراء المعلمين من حملة الهوية المقدسية للعمل بمدارس المعارف والبلدية للامتيازات المادية والمعنوية الممنوحة لهم.	٤,٠٧	٠,٧٥	١	مرتفعة
(١١) عدم منح تصاريح للعمل أو تجديدها.	٣,٩٤	٠,٧٠	٢	مرتفعة
(٩) التعرض لأوامر وتعليمات عسكرية تعرقل العمل الإداري (التعرض للاعتداء من الاحتلال،....).	٣,٤٠	٠,٧٦	٣	متوسطة
(١٢) الاستدعاء المتكرر لمراكز الشرطة الإسرائيلية.	٣,٢٥	٠,٩١	٤	متوسطة
المجال الثالث" الممارسات الإسرائيلية تجاه المدير"	**٣,٧٣**	**٠,٦٠**	–	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٢٥) أن المتوسط الحسابي للمجال الثالث" الممارسات الإسرائيلية تجاه المدير" كان (٣,٧٣) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٠) "إغراء المعلمين من حملة الهوية المقدسية للعمل بمدارس المعارف والبلدية للامتيازات المادية والمعنوية الممنوحة لهم"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلات (٤,٠٧) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية المشكلات الناجمة عن ممارسة (١١) "عدم منح تصاريح للعمل آو تجديدها" بدرجة مرتفعة (٣,٩٤) ، وجاءت في المرتبة الأخيرة مشكلة (١٢) "الاستدعاء المتكرر لمراكز الشرطة الإسرائيلية بدرجة متوسطة (٣,٤).

وفيما يأتي عرض لمتوسطات المشكلات الناجمة عن كل ممارسة على حدة كما تبينه الجداول من (٢٦) إلى (٢٩).

٩. التعرض لأوامر وتعليمات عسكرية تعرقل العمل الإداري (التعرض للاعتداء من المستوطنين....

جدول ٢٦. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (٩) من وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٣٢. عدم امتلاك الإجراءات الأمنية لحماية المدرسة (أمن، قوانين، أسوار...).	٣,٩٤	٠,٩٣	١	مرتفعة
٣٣. إعاقة عمل المدير التربوي.	٣,٤٤	١,٠٢	٢	متوسطة
٣٦. عدم مواكبة التطور التكنولوجي في التعليم.	٣,٣٩	٠,٩٩	٣	متوسطة
٣٥. ضعف التواصل مع المجتمع المحلي.	٣,٣٦	٠,٩٤	٤	متوسطة
٣٤ . عدم مقدرة المدير على تطوير ذاته.	٣,١٣	١,٠٧	٥	متوسطة
٣٧. عدم المقدرة على ضبط ومتابعة النظام في المدرسة	٣,١٢	٠,٩٧	٦	متوسطة
(٩) التعرض لأوامر وتعليمات عسكرية تعرقل العمل الإداري (التعرض للإعتداء من المستوطنين ....).	**٣,٤٠**	٠,٧٦	–	**متوسطة**

يبيّن الجدول (٢٦) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (٩) "التعرض لأوامر وتعليمات عسكرية تعرقل العمل الإداري (التعرض للاعتداء من قبل المستوطنين والاحتلال، ومحاصرة النشاطات الطلبة، وحجز اللوازم المدرسية والتقنيات التعليمية على المعابر ومصادرتها، وفرض أسلوب العقاب الجماعي منع دخول المطاعيم لطلبة المدارس......)" كان (٣,٤) وهي درجة متوسطة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٣٢) "عدم امتلاك الإجراءات الأمنية لحماية المدرسة (أمن، قوانين، أسوار...)"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٣,٩٤) وهي درجة مرتفعة، وجاءت في المرتبة الثانية مشكلة(٣٣) "إعاقة عمل المدير التربوي" بدرجة متوسطة (٣,٤٤)، وجاءت في المرتبة الأخيرة مشكلة (٣٧) "عدم المقدرة على ضبط ومتابعة النظام في المدرسة" بدرجة متوسطة (٣,١٢).

١٠. إغراء المعلمين من حملة الهوية المقدسية للعمل بمدارس المعارف والبلدية للامتيازات المادية والمعنوية الممنوحة لهم

جدول ٢٧. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١٠) من وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٤٠. النقص في إعداد المعلمين خاصة من الذكور.	٤,٢٢	٠,٩٤	١	مرتفعة
٣٨. تسرب المعلمين إلى مدارس البلدية والمعارف.	٤,٢٠	١,٠١	٢	مرتفعة
٣٩. هجرة المتخصصين مما يؤدي إلى عمل المعلم في غير تخصصه.	٤,١١	٠,٨٨	٣	مرتفعة
٤٢. شعور المعلمين بالمدارس الحكومية بالانطفاء الوظيفي.	٤,٠٩	٠,٩١	٤	مرتفعة
٤١. تدني الكفاءات العلمية وذوي الخبرة من المعلمين.	٣,٧٢	١,٠٥	٥	مرتفعة
(١٠) إغراء المعلمين من حملة الهوية المقدسية للعمل بمدارس المعارف والبلدية للامتيازات المادية والمعنوية الممنوحة لهم.	٤,٠٧	٠,٧٥	_	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٢٧) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٠) "إغراء المعلمين من حملة الهوية المقدسية للعمل بمدارس المعارف والبلدية للامتيازات المادية والمعنوية الممنوحة لهم" كان (٤,٠٧) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٤٠) "النقص في إعداد المعلمين خاصة من الذكور"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٤,٢٢) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (٣٨) "تسرب المعلمين إلى مدارس البلدية والمعارف" بدرجة مرتفعة (٤,٢)، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (٤١) "تدني الكفاءات العلمية وذوي الخبرة من المعلمين"، بدرجة مرتفعة (٣,٧٢).

١١. عدم منح تصاريح للعمل أو تجديدها:

جدول ٢٨. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١١) من وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٤٣. التأخر في سد الشواغر في بداية العام الدراسي.	٤,١٨	٠,٨٤	١	مرتفعة
٤٦. صعوبة ضبط النظام من المعلمات الإناث العاملات في مدارس الذكور.	٤,٠٦	٠,٩٢	٢	مرتفعة
٤٥. ازدياد العبء الوظيفي للمعلم.	٣,٩٧	٠,٩٢	٣	مرتفعة
٤٤. عدم انتظام الحصص الدراسية.	٣,٤٧	١,٠١	٤	متوسطة
(١١) عدم منح تصاريح للعمل أو تجديدها.	**٣,٩٤**	**٠,٧٠**	–	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٢٨) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١١) "عدم منح تصاريح للعمل أو تجديدها" (٣,٩٤) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٤٣) "التأخر في سد الشواغر في بداية العام الدراسي"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة(٤,١٨) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (٤٦) "صعوبة ضبط النظام من المعلمات الإناث العاملات في مدارس الذكور"، بدرجة مرتفعة (٤,٠٦)، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (٤٤) "عدم انتظام الحصص الدراسية" بدرجة متوسطة (٣,٤٧).

١٢. الاستدعاء المتكرر لمراكز الشرطة الإسرائيلية:

جدول ٢٩. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١٢) من وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٤٨. الصعوبة بالقيام بالأعمال الإشرافية.	٣,٢٦	٠,٩٤	١	متوسطة
٤٧. الصعوبة في إدارة الوقت وتنظيمه.	٣,٢٥	٠,٩٩	٢	متوسطة
(١٢) الاستدعاء المتكرر لمراكز الشرطة الإسرائيلية.	**٣,٢٥**	**٠,٩١**	–	**متوسطة**

يبيّن الجدول (٢٩) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة(١٢) "الاستدعاء المتكرر لمراكز الشرطة الإسرائيلية" (٣,٢٥) وهو درجة متوسطة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٤٨) "الصعوبة بالقيام بالأعمال الإشرافية"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه

المشكلة (٣,٢٦) وهو درجة متوسطة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (٤٧) "الصعوبة في إدارة الوقت وتنظيمه" بدرجة متوسطة (٣,٢٥).

المجال الرابع: الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور:

يبيّن الجدول (٣٠) درجات المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع وأولياء الأمور، من وجهة نظر القطاع التربوي:

جدول ٣٠. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية " الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور" من وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
(١٥) ممارسة الضغوطات والحرب النفسية (هدم البيوت ...).	٣,٧٣	٠,٦٨	١	مرتفعة
(١٤) نشر الثقافة الإسرائيلية في المجتمع المقدسي وطغيانها.	٣,٧٢	٠,٩٠	٢	مرتفعة
(١٣) فرض الحصار الاقتصادي على المجتمع المقدسي (فرض الضرائب ...).	٣,٥٥	٠,٧٣	٣	متوسطة
المجال الرابع "الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور"	**٣,٦٧**	**٠,٦٤**	–	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٣٠) أن المتوسط الحسابي للمجال الرابع" الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور" كان (٣,٦٧) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٥) "ممارسة الضغوطات والحرب النفسية (هدم البيوت، إغلاق المعابر والطرق، فرض الغرامات المالية والضرائب الباهظة، الحجز لساعات طويلة على المعابر والحواجز، التعرض لاعتداءات المستوطنين، نصب الحواجز، التنكيل...)"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلات (٣,٧٣) وهي درجة مرتفعة، وجاءت في المرتبة الثانية المشكلات الناجمة عن ممارسة (١٤) "نشر الثقافة الإسرائيلية في المجتمع المقدسي وطغيانها" بدرجة مرتفعة (٣,٧٢)، وجاء في المرتبة الأخيرة المشكلات الناجمة عن ممارسة (١٣) "فرض الحصار الاقتصادي على المجتمع المقدسي (فرض الضرائب الباهظة، نشر البطالة، ربط المجتمع المقدسي بسوق العمل الإسرائيلي، منع الاستيراد من مناطق السلطة الوطنية، التكاليف الباهظة لرخص البناء)" بدرجة متوسطة (٣,٥٥).

وفيما يأتي عرض لمتوسطات المشكلات الناجمة عن كل ممارسة على حدة كما بينته الجداول من (٣١) إلى (٣٣):

١٣. فرض الحصار الاقتصادي على المجتمع المقدسي (فرض الضرائب الباهظة،...).

جدول ٣١. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١٣) من وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٤٩. قلة الدعم المادي من الأهل للمدارس.	٤,٠٩	٠,٨٥	١	مرتفعة
٥٢. ضعف التواصل بين الأهل والمدرسة.	٣,٦٤	٠,٩٧	٢	متوسطة
٥٠. عدم مقدرة بعض الطلبة على دفع الرسوم المدرسية.	٣,٤٢	١,٠٠	٣	متوسطة
٥١. حرمان بعض الطلبة من التعليم.	٣,٠٩	١,٠٧	٤	متوسطة
(١٣) فرض الحصار الاقتصادي على المجتمع المقدسي (فرض الضرائب الباهظة...).	**٣,٥٥**	**٠,٧٣**	–	**متوسطة**

يبيّن الجدول (٣١) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٣) "فرض الحصار الاقتصادي على المجتمع المقدسي (فرض الضرائب الباهظة، ونشر البطالة، وربط المجتمع المقدسي بسوق العمل الإسرائيلي، ومنع الاستيراد من مناطق السلطة الوطنية، والتكاليف الباهظة لرخص البناء...)" كان (٣,٥٥) وهو درجة متوسطة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٤٩) "قلة الدعم المادي من الأهل للمدارس"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٤,٠٩) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (٥٢) "ضعف التواصل بين الأهل والمدرسة" بدرجة متوسطة (٣,٦٤)، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (٥١) "حرمان بعض الطلبة من التعليم" بدرجة متوسطة (٣,٠٩).

١٤. نشر الثقافة الإسرائيلية في المجتمع المقدسي وطغيانها

جدول ٣٢. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١٤) من وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٥٥. عدم الوعي بخطورة تهويد التعليم في القدس وذلك بإلحاق أبنائهم للعمل أو الدراسة في القطاع التعليمي الإسرائيلي.	٤,١١	٠,٩٢	١	مرتفعة
٥٤. تساهل أولياء الأمور باستغلال الاحتلال لأبنائهم للعمل كأيدي عاملة رخيصة في الأسواق الإسرائيلية.	٣,٨٧	١,٠٠	٢	مرتفعة
٥٦. ازدياد المشاكل السلوكية للأبناء لعدم المقدرة على ضبط الأبناء من الآباء بتقديم الشكاوي ضدهم إلى الشرطة الإسرائيلية.	٣,٦٢	١,٠٩	٣	متوسطة
٥٣. عدم احترام المعلمين والمديرين من قبل بعض أولياء الأمور بتقديم الشكاوي إلى الشرطة الإسرائيلية ضدهم.	٣,٣٠	١,٢٢	٤	متوسطة
(١٤) نشر الثقافة الإسرائيلية في المجتمع المقدسي	٣,٧٢	٠,٩٠	–	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٣٢) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٤) "نشر الثقافة الإسرائيلية في المجتمع المقدسي وطغيانها" كان (٣,٧٢) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٥٥) "عدم الوعي بخطورة تهويد التعليم في القدس وذلك بإلحاق أبنائهم للعمل أو الدراسة في القطاع التعليمي الإسرائيلي"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٤,١١) وهو درجة مرتفعة، وجاءت في المرتبة الثانية مشكلة (٥٤) "تساهل أولياء الأمور باستغلال الاحتلال لأبنائهم للعمل كأيدي عاملة رخيصة في الأسواق الإسرائيلية" بدرجة مرتفعة (٣,٨٧)، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (٥٣) "عدم احترام المعلمين والمديرين من قبل بعض أولياء الأمور بتقديم الشكاوي إلى الشرطة الإسرائيلية ضدهم" بدرجة متوسطة (٣,٣).

١٥. ممارسة الضغوطات والحرب النفسية (هدم البيوت، إغلاق المعابر والطرق...)

جدول ٣٣. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١٥) ممارسة الضغوطات والحرب النفسية (هدم البيوت، إغلاق المعابر والطرق...) من وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٥٨. قلة متابعة الأهل لشئون أبنائهم الأكاديمية والسلوكية.	٤,٠٨	٠,٧٣	١	مرتفعة
٥٧. ازدياد العنف الأسري.	٣,٧٢	٠,٨٣	٢	مرتفعة
٥٩. عدم السماح للأبناء بالمشاركة بالأنشطة اللامنهجية.	٣,٣٩	٠,٩٦	٣	متوسطة
(١٥) ممارسة الضغوطات والحرب النفسية (هدم البيوت، إغلاق...).	**٣,٧٣**	**٠,٦٨**	**_**	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٣٣) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٥) "ممارسة الضغوطات والحرب النفسية (هدم البيوت، إغلاق المعابر والطرق، فرض الغرامات المالية والضرائب الباهظة، الحجز لساعات طويلة على المعابر والحواجز، التعرض لاعتداءات المستوطنين، نصب الحواجز، التنكيل...)" (٣,٧٣) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٥٨) "قلة متابعة الأهل لشئون أبنائهم الأكاديمية والسلوكية"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٤,٠٨) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (٥٧) "ازدياد العنف الأسري "بدرجة مرتفعة (٣,٧٢)، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (٥٩) "عدم السماح للأبناء بالمشاركة بالأنشطة اللامنهجية" بدرجة متوسطة (٣,٣٩) .

المجال الخامس: الممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربوي:

يبيّن الجدول (٣٤) درجات المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه النظـام التربوي حسب الممارسات من وجهة نظر القطاع التربوي.

جدول ٣٤. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية "الممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربـوي" مـن وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
(١٦) المحاولات المستمرة لتهويد التعليم في القدس.	٤,١٥	٠,٦٦	١	مرتفعة
(١٧) تهميش دور السلطة الفلسطينية والحد من تدخلها بشئون التعليم في القدس.	٤,٠٦	٠,٦٥	٢	مرتفعة
المجال الخامس" الممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربوي"	**٤,١١**	**٠,٥٨**	–	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٣٤) أن المتوسط الحسابي للمجال الخامس "الممارسات الإسرائيلية تجاه النظـام التربوي" (٤,١١) وهي درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلات الناجمة عـن ممارسـة (١٦) "المحاولات المستمرة لتهويد التعليم في القدس"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلات(٤,١٥) وهي درجة مرتفعة، وجاءت في المرتبة الثانية المشكلات الناجمة عن ممارسة (١٧) "تهميش دور السلطة الفلسطينية والحد من تدخلها بشئون التعليم في القدس" بدرجة مرتفعة (٤,٠٦).

وفيما يأتي عرض لمتوسطات المشكلات الناجمة عن كل ممارسة على حدة، كما بينتها الجداول من (٣٥) إلى (٣٦).

١٦. المحاولات المستمرة لتهويد التعليم في القدس:

جدول ٣٥. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١٦) من وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٦٣. استقطاب حملة هوية القدس للعمل أو الدراسة بمدارس البلدية والمعارف للامتيازات المادية والمعنوية الممنوحة لهم.	٤,٤٥	٠,٧٥	١	مرتفعة
٦٢. فصل المدارس خارج الجدار العازل وداخله مما يعيق سير النظام وضبطه.	٤,١٠	٠,٨٥	٢	مرتفعة
٦٠. إنشاء مدارس المنافسة	٤,٠٤	٠,٩٣	٣	مرتفعة
٦١. ندرة التعليم المهني لاستقطاب الطلبة للدراسة	٣,٩٤	٠,٨١	٤	مرتفعة
(١٦) المحاولات المستمرة لتهويد التعليم في القدس.	**٤,١٥**	**٠,٦٦**	–	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٣٥) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٦) "المحاولات المستمرة لتهويد التعليم في القدس" (٤,١٥) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٦٣) "استقطاب حملة هوية القدس للعمل أو الدراسة بمدارس البلدية والمعارف للامتيازات المادية والمعنوية الممنوحة لهم (رواتب عالية ...)"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٤,٤٥) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (٦٢) "فصل المدارس خارج الجدار العازل وداخله مما يعيق سير النظام وضبطه" بدرجة مرتفعة (٤,١)، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (٦١) "ندرة التعليم المهني لاستقطاب الطلبة للدراسة في المراكز الإسرائيلية" بدرجة مرتفعة (٣,٩٤).

١٧. تهميش دور السلطة الفلسطينية والحد من تدخلها بشئون التعليم في القدس

جدول ٣٦. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١٧) من وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٦٥. عدم وجود ميزانية مستقلة خاصة لدعم التعليم في القدس.	٤,٣٤	٠,٨٧	١	مرتفعة
٦٧. عدم وجود قرار سياسي جاد من السلطة الفلسطينية لدعم التعليم في القدس.	٤,٣٣	٠,٩١	٢	مرتفعة
٦٦. تحديد الأنشطة والبرامج الممولة من الدول المانحة مما يحول دون تنفيذ برامج أخرى تسهل الأمور الإدارية.	٣,٩٧	٠,٨٢	٣	مرتفعة
٦٨. عرقلة سلطات الاحتلال وصول الكتب واللوازم المدرسية الصادرة من وزارة التربية والتعليم الفلسطيني.	٣,٨٢	٠,٩٨	٤	مرتفعة
٦٤. الحد من تطبيق القوانين التعليمية من السلطة الفلسطينية (التعليم الإلزامي. في المدارس.	٣,٧٣	٠,٩٦	٥	مرتفعة
(١٧) تهميش دور السلطة الفلسطينية والحد من تدخلها بشئون التعليم في القدس.	**٤,٠٦**	**٠,٦٥**	_	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٣٦) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٧) "تهميش دور السلطة الفلسطينية والحد من تدخلها بشئون التعليم في القدس" (٤,٠٦) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة(٦٥) "عدم وجود ميزانية مستقلة خاصة لدعم التعليم في القدس"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٤,٣٤) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (٦٧) "عدم وجود قرار سياسي جاد من السلطة الفلسطينية لدعم التعليم في القدس"،

حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٤,٣٣) وهو بدرجة مرتفعة. وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (٦٤) "الحد من تطبيق القوانين التعليمية من السلطة الفلسطينية (التعليم الإلزامي في المدارس" بدرجة مرتفعة (٣,٧٣).

المجال السادس: الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التّحتيّة:

يبيّن الجدول (٣٧) درجات المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية حسب الممارسات من وجهة نظر القطاع التربوي.

جدول ٣٧. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية" الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية" من وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
(١٨) العراقيل التي تفرضها سلطات الاحتلال للحيلولة دون الحصول على رخص لبناء المدارس في القدس.	٤,٩٣	٠,٧٤	١	مرتفعة
(١٩) فرض الغرامات المالية وإصدار أوامر بعدم التوسع في البناء المدرسي.	٤,١٩	٠,٦٧	٢	مرتفعة
المجال السادس" الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية"	**٤,٢٣**	**٠,٦٠**	_	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٣٧) أن المتوسط الحسابي للمجال السادس "الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية" (٤,٢٣) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٨) "العراقيل التي تفرضها سلطات الاحتلال للحيلولة دون الحصول على رخص لبناء المدارس في القدس"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلات (٤,٩٣) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية المشكلات الناجمة عن ممارسة (١٩) "فرض الغرامات المالية وإصدار أوامر بعدم التوسع في البناء المدرسي" بدرجة مرتفعة (٤,١٩).

وفيما يأتي عرض لمتوسطات المشكلات الناجمة عن كل ممارسة على حدة كما تبينه الجداول من (٣٨) إلى (٣٩).

١. العراقيل التي تفرضها سلطات الاحتلال للحيلولة دون الحصول على رخص لبناء المدارس في القدس

الجدول ٣٨. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١٨) من وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٦٩. عدم المقدرة على إنشاء مدارس جديدة للحد من عملية تهويد التعليم في القدس.	٤,٦٢	٠,٦٣	١	مرتفعة
٧٤. افتقار المدارس لوسائل الأمن ومخارج الطوارئ.	٤,٢٩	٠,٨٦	٢	مرتفعة
٧٠. افتقار المدارس إلى الترميم والصيانة.	٤,٢٦	٠,٧٢	٣	مرتفعة
٧٢. افتقار الصفوف للمواصفات التربوية الملائمة (تهوية، إنارة...).	٤,٢٤	٠,٨٦	٤	مرتفعة
٧١. الأبنية المدرسية قديمة آيلة للسقوط والانهيار.	٤,١٩	٠,٨٩	٥	مرتفعة
٧٣. عدم توافر المرافق والتسهيلات التربوية (المختبرات، دورات المياه، الساحات...).	٣,٩٧	٠,٩٣	٦	مرتفعة
(١٨) العراقيل التي تفرضها سلطات الاحتلال للحيلولة دون الحصول على رخص لبناء المدارس في القدس.	**٤,٩٣**	**٠,٧٤**	_	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٣٨) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٨) "العراقيل التي تفرضها سلطات الاحتلال للحيلولة دون الحصول على رخص لبناء المدارس في القدس" (٤,٩٣) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٦٩) "عدم المقدرة على إنشاء مدارس جديدة للحد من عملية تهويد التعليم في القدس"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٤,٦٢) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (٧٤) "افتقار المدارس لوسائل الأمن ومخارج الطوارئ" بدرجة مرتفعة (٤,٢٩)، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (٧٣) "عدم توافر المرافق والتسهيلات التربوية (المختبرات، ودورات المياه، والساحات...)" بدرجة مرتفعة (٣,٩٧).

١٩. فرض الغرامات المالية وإصدار أوامر بعدم التوسع في البناء المدرسي.

جدول ٣٩. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١٩) من وجهة نظر القطاع التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٧٨. ازدحام الصفوف بالطلبة.	٤,٣٨	٠,٧٦	١	مرتفعة
٧٧. عدم المقدرة على استيعاب أعداد الطلبة المتزايد.	٤,٣٢	٠,٧٨	٢	مرتفعة
٧٦. صعوبة تطوير البناء المدرسي.	٤,٢١	٠,٨٥	٣	مرتفعة
٧٥. تشتت البناء المدرسي الواحد إلى عدة أبنية.	٤,١٨	٠,٩٠	٤	مرتفعة
٨٠. عدم توافر غرف ملائمة للمعلمين.	٤,١٤	٠,٩١	٥	مرتفعة
٧٩. الحد من القيام بالأنشطة التربوية.	٣,٨٥	٠,٩٥	٦	مرتفعة
(١٩) فرض الغرامات المالية وإصدار أوامر بعدم التوسع في البناء المدرسي.	**٤,١٩**	**٠,٦٧**	_	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٣٩) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٩) "فرض الغرامات المالية وإصدار أوامر بعدم التوسع في البناء المدرسي" (٤,١٩) وهو درجة مرتفعة. وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٧٨) "ازدحام الصفوف بالطلبة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٤,٣٨) وهي درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة(٧٧) "عدم المقدرة على استيعاب أعداد الطلبة المتزايد" بدرجة مرتفعة (٤,٣٢)، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (٧٩) "الحد من القيام بالأنشطة التربوية" بدرجة مرتفعة (٣,٨٥).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

هل تختلف المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال باختلاف القطاع التربوي الذي يتمثل في المعلمين والمديرين والمشرفين والمرشدين ورؤساء الأقسام واتحاد المعلمين؟

يبيّن الجدول (٤٠) نتائج إجابات أفراد العينة على هذا السؤال:

جدول ٤٠. المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للمشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال كما يراها القطاع التربوي

المجال		مدير	معلم	مدير قسم	مشرف تربوي	مرشد تربوي	عضو في اتحاد المعلمين
المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة	المتوسط الحسابي	٣,٤٤	٣,٤٤	٣,٧٣	٣,٨١	٣,٥٥	٤,٠٦
	الانحراف المعياري	٠,٦٣	٠,٦٢	٠,٣٢	٠,٢٨	٠,٦٣	٠,٥٨
المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين	المتوسط الحسابي	٣,٧٨	٣,٦٢	٤,٢٤	٤,٢٧	٤,٠٥	٤,١١
	الانحراف المعياري	٠,٩٢	٠,٦٤	٠,٣٨	٠,٣٩	٠,٤٥	٠,٥٦
المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المدير	المتوسط الحسابي	٣,٧٩	٣,٦١	٣,٩٢	٤,١٧	٣,٨٧	٤,١٠
	الانحراف المعياري	٠,٦٤	٠,٦٠	٠,٤٣	٠,٣٨	٠,٤٣	٠,٦١
المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور	المتوسط الحسابي	٣,٦٩	٣,٥٧	٣,٧٥	٣,٨٤	٣,٧٩	٤,٢٥
	الانحراف المعياري	٠,٨١	٠,٦٢	٠,٦٨	٠,٥٥	٠,٤١	٠,٦١
المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربوي	المتوسط الحسابي	٤,٤٤	٤,٠٢	٤,٤٤	٤,٣٤	٤,١٥	٤,١٦
	الانحراف المعياري	٠,٤٦	٠,٥٩	٠,٣٩	٠,٤٧	٠,٥٧	٠,٦٦
المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية	المتوسط الحسابي	٤,٢٧	٤,١٥	٤,٣٨	٤,٦٩	٤,٦٤	٤,١٠
	الانحراف المعياري	٠,٥٥	٠,٦٢	٠,٤٣	٠,٣٨	٠,٣٧	٠,٥٦
الدرجة الكلية	**المتوسط الحسابي**	**٣,٧٤**	**٣,٦٢**	**٤,٠٢**	**٤,٠٨**	**٣,٩٢**	**٣,٩٣**

يبيّن الجدول (٤٠) إلى وجود فروق ظاهرية في درجات مجالات المشكلات الإدارية في المدارس الحكومية تحت الاحتلال الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية كما يراها القطاع التربوي، ولفحص الفروق بين فئات القطاع التربوي استخدم تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance)، والجدول (٤١) يوضح هذه النتائج.

جدول ٤١. نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance)

للفروق في متوسطات مجالات المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال حسب القطاع التربوي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة	بين المجموعات	٧,٢	٥	١,٤	٤,٢	٠,٠٠
	داخل المجموعات	٧٤,٧	٢١٥	٠,٣		
	المجموع	٨١,٩	٢٢٠			
الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين	بين المجموعات	١٢,٨	٥	٢,٦	٦,٦	٠,٠٠
	داخل المجموعات	٨٦,٤	٢٢٢	٠,٤		
	المجموع	٩٩,٢	٢٢٧			
الممارسات الإسرائيلية تجاه المدير	بين المجموعات	٨,٣	٥	١,٧	٥,١	٠,٠٠
	داخل المجموعات	٧٢,١	٢٢١	٠,٣		
	المجموع	٨٠,٤	٢٢٦			
الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور	بين المجموعات	٧,٨	٥	١,٦	٤,٠	٠,٠٠
	داخل المجموعات	٨٩,١	٢٢٩	٠,٤		
	المجموع	٩٧,٠	٢٣٤			
الممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربوي	بين المجموعات	٥,١	٥	١,٠	٣,١	٠,٠١
	داخل المجموعات	٧٤,٢	٢٢٩	٠,٣		
	المجموع	٧٩,٣	٢٣٤			
الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية	بين المجموعات	٦,٦	٥	١,٣	٤,٠	٠,٠٠
	داخل المجموعات	٧٤,٦	٢٢٣	٠,٣		
	المجموع	٨١,٢	٢٢٨			
الدرجة الكلية	**بين المجموعات**	**٦,٤**	**٥**	**١,٣**	**٤,٦**	**٠,٠٠**
	داخل المجموعات	٧٠,٢	٢٥٣	٠,٣		
	المجموع	٧٦,٧	٢٥٨			

تشير النتائج في الجدول (٤١) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠.٠٥) في متوسطات جميع مجالات المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال حسب فئات القطاع التربوي، وقد بلغت قيمة (ف) للدرجة الكلية للمشكلات الإدارية (٤,٦) وتراوحت للمجالات المختلفة بين (٣,١) لمجال المشكلات الناجمة عن

الممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربوي وبمستوى دلالة (٠,٠٠٩)، وبين (٦,٦) لمجال المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين.

ولمعرفة مصادر هذه الفروق تم استخدام اختبار (توكي) للمقارنات البعدية، والجدول (٤٢) يبيّن هذه النتائج:

جدول ٤٢. الفروق في المتوسطات الناتجة عن تطبيق اختبار توكي للمقارنات البعدية حسب القطاع التربوي

المجال		معلم	مدير قسم	مشرف تربوي	مرشد تربوي	عضو في اتحاد المعلمين
المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة	مدير	٠,٠٠	-٠,٣٠	-٠,٣٧	-٠,١١	-٠,٦٢
	معلم		-٠,٣٠	-٠,٣٧	-٠,١١	-٠,٦٢
	مدير قسم			-٠,٠٨	٠,١٨	-٠,٣٢
	مشرف تربوي				٠,٢٦	-٠,٢٤
	مرشد تربوي					-٠,٥٠
المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين	مدير	٠,١٦	-٠,٤٥	-٠,٤٨	-٠,٢٧	-٠,٣٢
	معلم		-٠,٦٢	-٠,٦٥	-٠,٤٣	-٠,٤٩
	مدير قسم			-٠,٠٣	٠,١٨	٠,١٣
	مشرف تربوي				٠,٢١	٠,١٦
	مرشد تربوي					-٠,٠٥
المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المدير	مدير	٠,١٨	-٠,١٤	-٠,٣٨	-٠,٠٩	-٠,٣٠
	معلم		-٠,٣٢	-٠,٥٦	-٠,٢٧	-٠,٤٨
	مدير قسم			-٠,٢٤	٠,٠٥	-٠,١٧
	مشرف تربوي				٠,٢٩	٠,٠٨
	مرشد تربوي					-٠,٢٢
المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور	مدير	٠,١٢	-٠,٠٦	-٠,١٥	-٠,٠٩	-٠,٥٥
	معلم		-٠,١٨	-٠,٢٧	-٠,٢١	-٠,٦٧
	مدير قسم			-٠,٠٩	-٠,٠٤	-٠,٤٩
	مشرف تربوي				٠,٠٦	-٠,٤٠
	مرشد تربوي					-٠,٤٥
المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربوي	مدير	٠,٤١	٠,٠٠	٠,١٠	٠,٢٩	٠,٢٨
	معلم		-٠,٤١	-٠,٣٢	-٠,١٣	-٠,١٤
	مدير قسم			٠,٠٩	٠,٢٩	٠,٢٨
	مشرف تربوي				٠,١٩	٠,١٨
	مرشد تربوي					-٠,٠١
المشكلات الإدارية الناجمة	مدير	٠,١٢	-٠,١١	-٠,٤٢	-٠,٣٧	٠,١٩

المجال		معلم	مدير قسم	مشرف تربوي	مرشد تربوي	عضو في اتحاد المعلمين
عن الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية	معلم		-٠,٢٣	-٠,٥٤	-٠,٤٨	٠,٠٧
	مدير قسم			-٠,٣١	-٠,٢٦	٠,٣٠
	مشرف تربوي				٠,٠٦	٠,٦١
	مرشد تربوي					٠,٥٦
الدرجة الكلية	**مدير**	٠,١٢	-٠,٢٨	-٠,٣٤	-٠,١٧	-٠,١٨
	معلم		-٠,٤٠	-٠,٤٦	-٠,٢٩	-٠,٣٠
	مدير قسم			-٠,٠٦	٠,١٠	٠,١٠
	مشرف تربوي				٠,١٦	٠,١٦
	مرشد تربوي				-	-٠,٠١

تشير النتائج في الجدول (٤٢) إلى أن مصادر الفروق هي بين المعلمين والمشرفين التربويين من جهة، وبين المعلمين ومديري الأقسام من جهة أخرى.

- الدرجة الكلية: بين اختبار توكي أن الفرق في هذه المشكلات كان بين المعلمين والمشرفين التربويين من جهة، وبين المعلمين ومديري الأقسام من جهة أخرى بمتوسطات حسابية(٤,٠٨، ٤,٠٢) على التوالي في حين بلغ للمشكلات بشكل عام من وجهة نظر المعلمين(٣,٦٢).
- المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة: بين اختبار توكي إلى أن الفرق في هذه المشكلات كان بين المعلمين وأعضاء اتحاد المعلمين لصالح أعضاء اتحاد المعلمين بمتوسط حسابي (٤,٠٥٦)، في حين بلغ متوسط المشكلات تجاه الطلبة من وجهة نظر المعلمين (٣,٤٤).
- المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين: بين اختبار توكي إلى أن الفرق في هذه المشكلات كان بين المعلمين ومديري الأقسام من جهة، وبين المعلمين والمشرفين التربويين من جهة ثانية وبين المعلمين واتحاد المعلمين من جهة ثالثة بمتوسطات حسابية (٤,٢٤، ٤,٢٧، ٤,١٠٨) على التوالي، في حين بلغ للمشكلات تجاه المعلمين من وجهة نظر المعلمين (٣,٦٢).
- المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المدير: بين اختبار توكي أن الفرق في هذه المشكلات كان بين المعلمين وبين المشرفين التربويين من جهة، وبين

المعلمين وأعضاء اتحاد المعلمين من جهة ثانية بمتوسطات حسابية (٤,١٧، ٤,٠٩) على التوالي، في حين بلغ للمشكلات تجاه المدير من وجهة نظر المعلمين (٣,٦١).

- المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور: بين اختبار توكي أن الفرق في هذه المشكلات كان بين المعلمين وأعضاء اتحاد المعلمين لصالح أعضاء اتحاد المعلمين بمتوسط حسابي (٤,٢٤١)، في حين بلغ متوسط هذه المشكلات من وجهة نظر المعلمين (٣,٥٧).
- المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربوي: بين اختبار توكي أن الفرق في هذه المشكلات كان بين المعلمين والمشرفين التربويين لصالح المشرفين التربويين بمتوسط حسابي(٤,٣٤) ، في حين بلغ متوسط هذه المشكلات من وجهة نظر المعلمين (٤,٠٢) .
- المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية: بين اختبار توكي أن الفرق في هذه المشكلات كان بين المعلمين من جهة المشرفين التربويين من جهة وبين المعلم والمرشدين التربويين من جهة ثانية بمتوسطات حسابية (٤,٦٩، ٤,٦٤) على التوالي، في حين بلغ للمشكلات تجاه النظام التربوي من وجهة نظر المعلمين(٤,١٥).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

ما المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال كما يراها القطاع غير التربوي الذي يتمثل في: المجلس التشريعي الفلسطيني، والملتقى الفكري العربي والقدس للحقوق الاجتماعية، والتعاون ودائرة الأوقاف الإسلامية وشخصيات وطنية ممثلة للفصائل الفلسطينية؟

تبين الجداول من (٤٣) إلى (٦٨)، إجابات أفراد العينة وتوضح المشكلات حسب المجالات بشكل عام والمشكلات الناجمة عن الممارسات موزعة على كل مجال وكل ممارسة، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

المشكلات حسب المجالات بشكل عام:

يبيّن الجدول (٤٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات المشكلات الإدارية كما يراها القطاع غير التربوي مرتبة تنازلياً

جدول ٤٣. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات المشكلات الإدارية كما يراها القطاع غير التربوي مرتبة تنازلياً

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
مشكلات النظام التربوي الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية	٤,٠٨	٠,٥٤	١	مرتفعة
مشكلات البنية التحتية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية	٤,٠٥	٠,٥٠	٢	مرتفعة
مشكلات المعلمين الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية	٣,٨٤	٠,٥٢	٣	مرتفعة
مشكلات المدير الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية	٣,٧٥	٠,٤٢	٤	مرتفعة
مشكلات المجتمع المحلي وأولياء الأمور الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية	٣,٦٩	٠,٥١	٥	مرتفعة
مشكلات الطلبة الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية	٣,٥٠	٠,٤٣	٦	متوسطة
المشكلات الإدارية الناتجة عن الممارسات الإسرائيلية بشكل عام	**٣,٧٥**	**٠,٣٨**	–	**مرتفعة**

يبيّن جدول (٤٣) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية كان (٣,٧٥) وهو درجة مرتفعة، وقد تبين من المتوسطات الحسابية للمجالات المختلفة أن جميع درجاتها كانت مرتفعة باستثناء مجال مشكلات الطلبة الذي كان بدرجة متوسطة (٣,٥٠)، وكما يبيّن الجدول أن أعلى المشكلات جاءت أولا في مجال "النظام التربوي" بمتوسط حسابي (٤,٠٨) ، وجاء في المرتبة الثانية المشكلات المتعلقة بالبنية التحتية بمتوسط حسابي (٤,٠٥)، وثالثا مشكلات المعلمين بمتوسط حسابي (٣,٨٤)، ثم رابعا مجال مشكلات المدير بمتوسط حسابي (٣,٧٥)، ثم جاء أخيرا مشكلات مجال المجتمع المحلي وأولياء الأمور بمتوسط حسابي (٣,٦٩).

وفيما يلي عرض لنتائج كل مجال على حدة.

المجال الأول: الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة:

يبيّن الجدول (٤٤) درجات المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة حسب الممارسات من وجهة نظر القطاع غير التربوي.

جدول ٤٤. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية" الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة" من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
(٢) إغراء الأطفال المقدسين بالأموال للعمل في السوق الإسرائيلي.	٣,٩٣	٠,٥٠	١	مرتفعة
(٣) سياسة الاحتلال المستمرة في زعزعة المواطنة والهوية عند الطالب المقدسي.	٣,٤٦	٠,٦٩	٢	متوسطة
(١) تعرض الطلبة للاعتداء وعمليات القمع من الاحتلال الإسرائيلي (الضرب المبرح.....	٣,٤٥	٠,٥٥	٣	متوسطة
(٤) عرقلة عقد امتحانات الثانوية العامة »التوجيهي«.	٣,٠٦	٠,٦٣	٤	متوسطة
المجال الأول" الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة"	**٣,٥٠**	**٠,٤٣**	–	**متوسطة**

يبيّن الجدول (٤٤) أن المتوسط الحسابي للمجال الأول "الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة" كان (٣,٥) وهو درجة متوسطة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (٢) "إغراء الأطفال المقدسين بالأموال للعمل في السوق الإسرائيلي"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلات (٣,٩٣) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية المشكلات الناجمة عن ممارسة (٣) "سياسة الاحتلال المستمرة في زعزعة المواطنة والهوية عند الطالب المقدسي" بدرجة متوسطة (٣,٤٦)، وجاء في المرتبة الأخيرة المشكلات الناجمة عن ممارسة (٤) "عرقلة عقد امتحانات الثانوية العامة "التوجيهي" بدرجة متوسطة (٣,٠٦).

وفيما يأتي عرض لمتوسطات المشكلات الناجمة عن كل ممارسة على حدة كما تبينه الجداول من (٤٥) إلى (٤٨).

١. تعرض الطلبة للاعتداء وعمليات القمع من الاحتلال الإسرائيلي (الضرب المبرح .....).

جدول ٤٥. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١) من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٢. تفشي الظواهر السلبية بين الطلبة (العدوانية، العنف...).	٤,٠٧	٠,٨٧	١	مرتفعة
٤ . الشعور بالقهر مما يؤثر على دافعية التعلم لدى الطلبة.	٣,٦٩	٠,٩٠	٢	مرتفعة
٣ . ضعف الاستيعاب عند الطلبة.	٣,٤٧	٠,٧١	٣	متوسطة
١. غياب الطلبة عن الدوام المدرسي.	٣,٢٠	٠,٨٨	٤	متوسطة
٥. تعرض الطلبة لإصابات تؤثر على تحصيلهم الدراسي.	٢,٧١	٠,٩٨	٥	متوسطة
(١) تعرض الطلبة للاعتداء وعمليات القمع المستمرة من الاحتلال الإسرائيلي (الضرب المبرح	**٣,٤٥**	**٠,٥٥**	_	**متوسطة**

يبيّن الجدول (٤٥) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١) "تعرض الطلبة للاعتداء وعمليات القمع المستمرة من الاحتلال الإسرائيلي (الضرب المبرح، والحجز، والاعتقال والسجن، والإهانة على الحواجز والمعابر، والإسقاط، والتحرش الجنسي، ونشر المخدرات والمنشطات، وإطلاق الرصاص، والغازات المسيلة للدموع، وتفتيش الحقائب من الكلاب.....)" كان (٣,٤٥) وهو درجة متوسطة. وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٢) "تفشي الظواهر السلبية بين الطلبة (العدوانية، العنف، الألفاظ النابية...) وهو درجة مرتفعة (٤,٠٧) ، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (٤) "الشعور بالقهر مما يؤثر على دافعية التعلم لدى الطلبة" وهو بدرجة مرتفعة (٣,٦٩)، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (٥) "تعرض الطلبة لإصابات جسدية تؤثر على تحصيلهم الدراسي" بدرجة متوسطة (٢,٧١).

٢. إغراء الأطفال المقدسين بالأموال للعمل في السوق الإسرائيلي.

جدول ٤٦. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (٢) من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٩. ظهور عادات سلوكية سلبية بين الطلبة (التدخين، الهواتف المحمولة وما تحمله من تسجيلات وصور....)	٤,٤٧	٠,٧٥	١	مرتفعة
٦. تسرب الطلبة من المدارس.	٣,٩٥	٠,٨٥	٢	مرتفعة
٨. ضعف الالتزام بالأنظمة والقوانين المدرسية.	٣,٩٠	٠,٨٠	٣	مرتفعة
١٠. تدني المستوى العلمي للطلبة.	٣,٨٩	٠,٦٨	٤	مرتفعة
٧. ضعف المشاركة بالأنشطة اللاصفية.	٣,٤٥	٠,٨٢	٥	متوسطة
(٢) إغراء الأطفال المقدسين بالأموال للعمل في السوق الإسرائيلي.	**٣,٩٣**	**٠,٥٠**	_	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٤٦) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (٢) "إغراء الأطفال المقدسين بالأموال للعمل في السوق الإسرائيلي"، (٣,٩٣) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٩) "ظهور عادات سلوكية سلبية بين الطلبة (التدخين، والهواتف المحمولة وما تحمله من تسجيلات وصور....)" حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٤,٤٧) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (٦) "تسرب الطلبة من المدارس" بدرجة مرتفعة (٣,٩٥)، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (٧) "ضعف المشاركة بالأنشطة اللاصفية" بدرجة متوسطة (٣,٤٥).

٣. سياسة الاحتلال المستمرة في زعزعة المواطنة والهوية عند الطالب المقدسي

جدول ٤٧. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (٣) من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١٢. اللامبالاة وتدني الدافعية للدراسة.	٣,٨١	٠,٧٢	١	مرتفعة
١١. ضعف الانتماء للمدرسة.	٣,٧١	٠,٧٧	٢	مرتفعة
١٣. زعزعة الثقة بالانتماء للقيم والأخلاق العربية الإسلامية مما يؤدي إلى تفشي الظواهر السلبية بين الطلبة.	٣,٤٢	٠,٩٥	٣	متوسطة
١٤. الشعور بالدونية والعجز.	٢,٩٦	٠,٩٦	٤	متوسطة
(٣) سياسة الاحتلال المستمرة في زعزعة المواطنة والهوية عند الطالب المقدسي.	**٣,٤٦**	**٠,٦٩**	**ـ**	**متوسطة**

يبيّن الجدول (٤٧) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (٣) "سياسة الاحتلال المستمرة في زعزعة المواطنة والهوية عند الطالب المقدسي" (٣,٤٦) وهو درجة متوسطة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (١٢) "اللامبالاة وتدني الدافعية للدراسة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٣,٨١) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (١١) "ضعف الانتماء للمدرسة" بدرجة مرتفعة (٣,٧١)، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (١٤) "الشعور بالدونية والعجز" بدرجة متوسطة (٢,٩٦).

٤. عرقلة عقد امتحانات الثانوية العامة "التوجيهي"

جدول ٤٨. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (٤) من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١٧. ازدياد الخوف والقلق الشديدين عند الطلبة مما يؤثر على أداء الطلبة في الامتحانات.	٣,٢٩	٠,٨٩	١	متوسطة
١٦. تدني مستوى نتائج الثانوية العامة.	٣,٢٧	٠,٨٢	٢	متوسطة
١٥. إعاقة وصول الطلبة لتقديم امتحان الثانوية نتيجة الحجز.	٣,٠٣	٠,٧١	٣	متوسطة
١٨. تأخر موعد عقد جلسات الامتحان صباحاً وتأجيلها.	٢,٦٦	٠,٨٣	٤	متوسطة
(٤) عرقلة عقد امتحانات الثانوية العامة "التوجيهي".	**٣,٠٦**	**٠,٦٣**	–	**متوسطة**

يبيّن الجدول (٤٨) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (٤) عرقلة عقد امتحانات الثانوية العامة "التوجيهي" كان (٣,٠٦) وهو درجة متوسطة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (١٧) "ازدياد الخوف والقلق الشديدين عند الطلبة مما يؤثر على أداء الطلبة في الامتحانات"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٣,٢٩) وهو درجة متوسطة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (١٦) "تدني مستوى نتائج الثانوية العامة" بدرجة متوسطة (٣,٢٧)، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (١٨) "تأخر موعد عقد جلسات الامتحان صباحاً وتأجيلها" بدرجة متوسطة (٢,٦٦).

المجال الثاني: الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين:

يبيّن الجدول (٤٩) درجات المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين من وجهة نظر القطاع غير التربوي.

جدول ٤٩. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية "الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين" من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
(٨) التهديد بفقد الهوية المقدسية لعدم الانصياع للقوانين الإسرائيلية (دفع الضرائب، التأمين الصحي...).	٤,٠٧	٠,٦١	١	مرتفعة
(٧) استخدام استراتيجية الإقلاق المستمر لإرهاب المعلمين	٣,٩١	٠,٦٨	٢	مرتفعة
(٥) تضييق الخناق على معلمي هوية الضفة الغربية لمنعهم من دخول القدس والوصول إلى أماكن عملهم	٣,٩٠	٠,٥٤	٣	مرتفعة
(٦) استخدام شتى أشكال الإرهاب لإهانة المعلمين	٣,٥٢	٠,٦٧	٤	متوسطة
المجال الثاني "الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين"	**٣,٨٤**	**٠,٥٢**	_	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٤٩) أن المتوسط الحسابي للمجال الثاني" الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين" كان (٣,٨٤) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (٨) "التهديد بفقد الهوية المقدسية لعدم الانصياع للقوانين الإسرائيلية (دفع الضرائب، التأمين الوطني والصحي...)"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلات (٤,٠٧) وهو درجة مرتفعة، وجاءت في المرتبة الثانية المشكلات الناجمة عن ممارسة (٧) "استخدام استراتيجية الإقلاق المستمر لإرهاب المعلمين وأخافتهم مثل (الحواجز الطيّارة، والكمين، والدوريات المستمرة، واقتحام المدارس المفاجئ، والابتزاز للعمل مع الاحتلال مقابل منح التصاريح)" بدرجة مرتفعة (٣,٩١)، وجاء في المرتبة الأخيرة المشكلات الناجمة عن ممارسة (٦) "استخدام شتى أشكال الإرهاب لإهانة المعلمين وإيذائهم (إهانة القيم الدينية والعربية، واستخدام الألفاظ النابية والشتائم، والتفتيش الجسدي المهين، وانتزاع غطاء الرأس، وتعرية الجزء العلوي من الجسد على الحواجز، والصّلب (ضم اليدين وربطهما معاً من الأمام أو الخلف)" بدرجة متوسطة (٣,٥٢).

وفيما يأتي عرض لمتوسطات المشكلات الناجمة عن كل ممارسة على حدة كما تبينه الجداول من (٥٠) إلى (٥٣):

٤. تضييق الخناق على معلمي هوية الضفة الغربية لمنعهم من دخول القدس والوصول إلى أماكن عملهم (فرض الغرامات المالية الباهظة، ...)

جدول ٥٠. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (٥) من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٢١. تعرض حياة المعلمين للخطر لإصرارهم على الوصول إلى مدارسهم عبر طرق وعرة (الصرف الصحي،...)	٤,٢٤	٠,٦٨	١	مرتفعة
٢٠. ازدياد العبء المادي على المعلمين.	٣,٩٦	٠,٦٥	٢	مرتفعة
٢٢. شعور المعلمين بالخوف والارتباك مما يؤثر سلباً على أدائهم الأكاديمي.	٣,٧٤	٠,٨٤	٣	مرتفعة
١٩. استخدام المدارس كمأوى للسكن والمبيت للمعلمين مما يؤثر على المناخ التعليمي.	٣,٦٥	٠,٩٩	٤	متوسطة
(٥) تضييق الخناق على معلمي هوية الضفة الغربية لمنعهم من دخول القدس والوصول إلى أماكن عملهم (فرض الغرامات....)	**٣,٩٠**	**٠,٥٤**	–	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٥٠) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (٥) "تضييق الخناق على معلمي هوية الضفة الغربية لمنعهم من دخول القدس والوصول إلى أماكن عملهم (فرض الغرامات المالية الباهظة، والتوقيع على تعهدات، ومنع ركوب الحافلات ذوات الأرقام الصفراء، وإطلاق الكلاب على الطرق الالتفافية، وحجز السيارات واعتقال سائقيها، وإطلاق النار" كان (٣,٩) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة(٢١) "تعرض حياة المعلمين للخطر والإيذاء لإصرارهم على الوصول إلى مدارسهم عبر طرق وعرة (الصرف الصحي، الأسلاك الشائكة...)" حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٤,٢٤) وهي درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة(٢٠) "ازدياد العبء المادي على المعلمين" بدرجة مرتفعة (٣,٩٦)، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (١٩) "استخدام المدارس كمأوى للسكن والمبيت للمعلمين مما يؤثر على المناخ التعليمي" بدرجة متوسطة (٣,٦٥).

٦. استخدام شتى أشكال الإرهاب لإهانة المعلمين وإيذائهم (إهانة القيم الدينية والعربية...

جدول ٥١. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (٦) من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٢٥. الشعور بالإحباط والإرهاق النفسي مما يعيق عملهم الأكاديمي والاجتماعي للطلبة.	٣,٧٦	٠,٨١	١	مرتفعة
٢٤. ازدياد عنف المعلمين تجاه المدير والطلبة.	٣,٤٥	٠,٧٨	٢	متوسطة
٢٣. تدني الدافعية للعمل بسبب الشعور بالقهر والإذلال.	٣,٣٥	٠,٨١	٣	متوسطة
(٦) استخدام شتى أشكال الإرهاب لإهانة المعلمين وإيذائهم (إهانة القيم الدينية والعربية...)	**٣,٥٢**	**٠,٦٧**	_	**متوسطة**

يبيّن الجدول (٥١) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (٦) "استخدام شتى أشكال الإرهاب لإهانة المعلمين وإيذائهم (إهانة القيم الدينية والعربية، واستخدام الألفاظ النابية والشتائم، والتفتيش الجسدي المهين، وانتزاع غطاء الرأس، وتعرية الجزء العلوي من الجسد على الحواجز، والصّلب (ضم اليدين وربطهما معاً من الأمام أو الخلف)"، (٣,٥٢) وهو درجة متوسطة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة(٢٥) "الشعور بالإحباط والإرهاق النفسي مما يعيق عملهم الأكاديمي والاجتماعي للطلبة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٣,٧٦) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (٢٤) "ازدياد عنف المعلمين تجاه المدير والطلبة" بدرجة متوسطة (٣,٤٥)، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (٢٣) "تدني الدافعية للعمل بسبب الشعور بالقهر والإذلال"بدرجة متوسطة (٣,٣٥).

٧. استخدام استراتيجية الإقلاق المستمر لإرهاب المعلمين وأخافتهم مثل (الحواجز الطيّارة...)

جدول ٥٢. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (٧) من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٢٧. عدم المقدرة على توفير إجراءات إدارية كافية لمنع اقتحام المدارس من قبل السلطات الإسرائيلية.	٤,٠٧	٠,٧٣	١	مرتفعة
٢٨. فقدان الشعور بالأمان والأمن الشخصي.	٣,٨٤	٠,٨٧	٢	مرتفعة
٢٩. خلخلة النظام المدرسي لعدم المقدرة على توفير التصاريح للمعلمين.	٣,٨٢	٠,٩٨	٣	مرتفعة
٢٦(ظهور ضغوطات نفسية (التوتر، القلق... مما يؤثر على العمل الأكاديمي).	٣,٨٠	٠,٧٨	٤	مرتفعة
(٧) استخدام استراتيجية الإقلاق المستمر لإرهاب المعلمين وأخافتهم مثل (الحواجز الطيّارة ...).	**٣,٩١**	**٠,٦٨**	–	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٥٢) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (٧) "استخدام استراتيجية الإقلاق المستمر لإرهاب المعلمين وأخافتهم مثل (الحواجز الطيّارة، والكمين، الدوريات المستمرة، واقتحام المدارس المفاجئ، والابتزاز للعمل مع الاحتلال مقابل منح التصاريح)"، (٣,٩١) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٢٧) "عدم المقدرة على توفير إجراءات إدارية كافية لمنع اقتحام المدارس من قبل السلطات الإسرائيلية"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٤,٠٧) وهو درجة مرتفعة، وفي المرتبة الثانية جاءت مشكلة(٢٨) "فقدان الشعور بالأمان والأمن الشخصي" بدرجة مرتفعة (٣,٨٤)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت مشكلة (٢٦) "ظهور ضغوطات نفسية (التوتر، القلق... مما يؤثر على العمل الأكاديمي)" بدرجة مرتفعة (٣,٨).

٨. التهديد بفقد الهوية المقدسية لعدم الانصياع للقوانين الإسرائيلية (الضرائب، التأمين الصحي...)

جدول ٥٣. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (٨) من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٣١. التسرب للعمل بمدارس أخرى	٤,٢٣	٠,٧٥	١	مرتفعة
٣٠. عدم الشعور بالأمن الوظيفي.	٣,٩٢	٠,٧٠	٢	مرتفعة
(٨) التهديد بفقد الهوية المقدسية لعدم الانصياع للقوانين الإسرائيلية (الضرائب، التأمين الصحي...).	**٤,٠٧**	**٠,٦١**	–	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٥٣) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (٨) "التهديد بفقد الهوية المقدسية لعدم الانصياع للقوانين الإسرائيلية (دفع الضرائب، التأمين الوطني والصحي...)"، (٤,٠٧) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٣١) "التسرب للعمل بمدارس أخرى (تلتزم بتسديد التأمينات الإجبارية)" حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٤,٢٣) وهو درجة مرتفعة، وفي المرتبة الثانية جاءت مشكلة (٣٠) "عدم الشعور بالأمن الوظيفي" بدرجة مرتفعة (٣,٩٢).

المجال الثالث: الممارسات الإسرائيلية تجاه المدير:

يبيّن الجدول (٥٤) درجات المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المدير من وجهة نظر القطاع غير التربوي.

جدول ٥٤. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية "الممارسات الإسرائيلية تجاه المدير" من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
(١٠) إغراء المعلمين من حملة الهوية المقدسية الممنوحة لهم.	٤,١١	٠,٥٧	١	مرتفعة
(١١) عدم منح تصاريح للعمل أو تجديدها.	٣,٨٣	٠,٥٢	٢	مرتفعة
(٩) التعرض لأوامر وتعليمات تعرقل العمل الإداري	٣,٤٩	٠,٤٨	٣	متوسطة
(١٢) الاستدعاء المتكرر لمراكز الشرطة الإسرائيلية.	٣,٣٤	٠,٥٧	٤	متوسطة
المجال الثالث "الممارسات الإسرائيلية تجاه المدير"	**٣,٧٥**	**٠,٤٣**	–	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٥٤) أن المتوسط الحسابي للمجال الثالث" الممارسات الإسرائيلية تجاه المدير" (٣,٧٥) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٠) "إغراء

المعلمين من حملة الهوية المقدسية للعمل بمدارس المعارف والبلدية للامتيـازات الماديـة والمعنويـة الممنوحة لهم"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلات(٤,١١) وهو درجة مرتفعـة، وجـاء فـي المرتبة الثانية المشكلات الناجمة عن ممارسة (١١) "عدم منح تصاريح للعمـل أو تجديـدها" بدرجـة مرتفعة (٣,٨٣)، وجاء في المرتبة الأخيرة مـشكلة (١٢) "الاسـتدعاء المتكـرر لمراكـز الـشرطة الإسرائيلية" بدرجة متوسطة (٣,٣٤).

وفيما يأتي عرض لمتوسطات المشكلات الناجمة عن كل ممارسة على حدة كما تبينه الجداول مـن (٥٥) إلـى (٥٨).

٩. التعرض لأوامر وتعليمات عسكرية تعرقل العمل الإداري (التعرض للاعتداء من الاحتلال .....)

جدول ٥٥. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (٩) من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٣٢. عدم امتلاك الإجراءات الأمنية لحماية المدرسة.	٣,٩٢	٠,٦٤	١	مرتفعة
٣٥. ضعف التواصل مع المجتمع المحلي.	٣,٥٦	٠,٧١	٢	متوسطة
٣٣. إعاقة عمل المدير التربوي.	٣,٥٣	٠,٦٧	٣	متوسطة
٣٤ . عدم مقدرة المدير على تطوير ذاته.	٣,٤٥	٠,٧٨	٤	متوسطة
٣٧. عدم المقدرة على ضبط ومتابعة النظام في المدرسة	٣,٣٢	٠,٦٧	٥	متوسطة
٣٦. عدم مواكبة التطور التكنولوجي في التعليم.	٣,١٨	٠,٧٧	٦	متوسطة
(٩) التعرض لأوامر وتعليمات عسكرية تعرقل العمل الإداري (التعرض للإعتداء من الاحتلال ....).	**٣,٤٩**	**٠,٤٨**	_	**متوسطة**

يبيّن الجدول (٥٥) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عـن ممارسـة (٩) "التعـرض لأوامر وتعليمات عسكرية تعرقل العمل الإداري (التعرض للاعتـداء مـن قبـل المـستوطنين والاحتلال، ومحاصرة النشاطات الطلبة، حجز اللوازم المدرسية والتقنيات التعليمية على المعابر ومصادرتها، وفرض أسلوب العقاب الجماعي منع دخول المطاعيم لطلبـة المـدارس......)"، (٣,٤٩) وهو درجة متوسطة، وقد بلغ أعلى متوسط حـسابي للمـشكلة (٣٢) "عـدم امـتلاك الإجراءات الأمنية لحماية المدرسة (أمن، قوانين، أسوار...)"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٣,٩٢) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (٣٥) "ضعف التواصل مع المجتمع المحلي"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٣,٥٦) وهو بدرجة متوسطة، وفي المرتبة الأخيرة جاءت مشكلة (٣٦) "عدم مواكبة التطور التكنولـوجي فـي التعلـيم" بدرجـة متوسطة (٣,١٨).

١٠. إغراء المعلمين من حملة الهوية المقدسية للعمل بمدارس المعارف والبلدية للامتيازات المادية والمعنوية الممنوحة لهم

جدول ٥٦. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١٠) من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٣٨. تسرب المعلمين إلى مدارس البلدية والمعارف.	٤,٣٢	٠,٧٣	١	مرتفعة
٣٩. هجرة المتخصصين مما يؤدي إلى عمل المعلم في غير تخصصه.	٤,٢٨	٠,٧٥	٢	مرتفعة
٤٠. النقص في إعداد المعلمين خاصة من الذكور.	٤,٢٢	٠,٨٦	٣	مرتفعة
٤١. تدني الكفاءات العلمية وذوي الخبرة من المعلمين.	٤,٠٠	٠,٦٩	٤	مرتفعة
٤٢. شعور المعلمين بالمدارس الحكومية بالانطفاء الوظيفي.	٣,٧٧	٠,٧٥	٥	مرتفعة
(١٠) إغراء المعلمين من حملة الهوية المقدسية للعمل بمدارس المعارف والبلدية للامتيازات الممنوحة لهم.	**٤,١١**	**٠,٥٧**	–	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٥٦) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٠) "إغراء المعلمين من حملة الهوية المقدسية للعمل بمدارس المعارف والبلدية للامتيازات المادية والمعنوية الممنوحة لهم"، (٤,١١) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٣٨) "تسرب المعلمين إلى مدارس البلدية والمعارف"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة(٤,٣٢) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (٣٩) "هجرة المتخصصين مما يؤدي إلى عمل المعلم في غير تخصصه" بدرجة مرتفعة (٤,٢٨) ، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (٤٢) "شعور المعلمين بالمدارس الحكومية بالانطفاء الوظيفي" بدرجة مرتفعة (٣,٧٧).

١١. عدم منح تصاريح للعمل أو تجديدها

جدول ٥٧. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١١) من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٤٦. صعوبة ضبط النظام من المعلمات الإناث العاملات في مدارس الذكور.	٣,٩٧	٠,٦٧	١	مرتفعة
٤٥. ازدياد العبء الوظيفي للمعلم.	٣,٩٥	٠,٧٦	٢	مرتفعة
٤٣. التأخر في سد الشواغر في بداية العام الدراسي.	٣,٨٥	٠,٦٨	٣	مرتفعة
٤٤. عدم انتظام الحصص الدراسية.	٣,٥٧	٠,٧٨	٤	متوسطة
(١١) عدم منح تصاريح للعمل أو تجديدها.	**٣,٨٣**	**٠,٥٢**	_	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٥٧) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١١) "عدم منح تصاريح للعمل أو تجديدها"، (٣,٨٣) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٤٦) "صعوبة ضبط النظام من المعلمات الإناث العاملات في مدارس الذكور"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٣,٩٧) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (٤٥) "ازدياد العبء الوظيفي للمعلم" بدرجة مرتفعة (٣,٩٥)، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (٤٤) "عدم انتظام الحصص الدراسية"، بدرجة متوسطة (٣,٥٧).

١٢. الاستدعاء المتكرر لمراكز الشرطة الإسرائيلية

جدول ٥٨. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١٢) من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٤٧. الصعوبة في إدارة الوقت وتنظيمه.	٣,٣٥	٠,٥٨	١	متوسطة
٤٨. الصعوبة بالقيام بالأعمال الإشرافية.	٣,٣٢	٠,٦٤	٢	متوسطة
(١٢) الاستدعاء المتكرر لمراكز الشرطة الإسرائيلية.	**٣,٣٤**	**٠,٥٧**	_	**متوسطة**

يبيّن الجدول (٥٨) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٢) "الاستدعاء المتكرر لمراكز الشرطة الإسرائيلية"، (٣,٣٤) وهو درجة متوسطة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٤٧) "الصعوبة في إدارة الوقت وتنظيمه"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٣,٣٥) وهو درجة متوسطة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (٤٨) "الصعوبة بالقيام بالأعمال الإشرافية" بدرجة متوسطة (٣,٣٢).

المجال الرابع: الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور:

يبيّن الجدول (٥٩) درجات المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع وأولياء الأمور من وجهة نظر القطاع غير التربوي.

جدول ٥٩. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية "الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور" من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
(١٤) نشر الثقافة الإسرائيلية في المجتمع المقدسي وطغيانها.	٣,٧٤	٠,٧٤	١	مرتفعة
(١٥) ممارسة الضغوطات والحرب النفسية (هدم البيوت...).	٣,٦٧	٠,٦٠	٢	مرتفعة
(١٣) فرض الحصار الاقتصادي على المجتمع المقدسي (فرض الضرائب...).	٣,٦٣	٠,٥٩	٣	متوسطة
المجال الرابع "الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور"	**٣,٦٨**	**٠,٥١**	–	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٥٩) أن المتوسط الحسابي للمجال الرابع" الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور" (٣,٦٨) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٤) "نشر الثقافة الإسرائيلية في المجتمع المقدسي وطغيانها حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلات (٣,٧٤) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية المشكلات الناجمة عن ممارسة (١٥) "ممارسة الضغوطات والحرب النفسية (هدم البيوت، إغلاق المعابر والطرق، فرض الغرامات المالية والضرائب الباهظة، الحجز لساعات طويلة على المعابر والحواجز، والتعرض لاعتداءات المستوطنين، ونصب الحواجز، التنكيل...)" بدرجة مرتفعة (٣,٦٧)، وجاء في المرتبة الأخيرة المشكلات الناجمة عن ممارسة (١٣) "فرض الحصار الاقتصادي على المجتمع المقدسي (فرض الضرائب الباهظة، نشر البطالة، ربط المجتمع المقدسي بسوق العمل الإسرائيلي، منع الاستيراد من مناطق السلطة الوطنية، التكاليف الباهظة لرخص البناء...)" بدرجة متوسطة (٣,٦٣).

وفيما يأتي بيان للمتوسطات الحسابيّة، والانحرافات المعياريّة، لدرجة حدّة المشكلات الناجمة عن كل ممارسة، على حدة كما تبيّنها الجداول من (٦٠) إلى (٦٣).

(١٣) فرض الحصار الاقتصادي على المجتمع المقدسي (فرض الضرائب الباهظة، ...)

جدول ٦٠. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١٣) من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٤٩. قلة الدعم المادي من الأهل للمدارس.	٤,١٨	٠,٦٠	١	مرتفعة
٥٢. ضعف التواصل بين الأهل والمدرسة.	٣,٧٨	٠,٨٦	٢	مرتفعة
٥٠. عدم مقدرة بعض الطلبة على دفع الرسوم المدرسية.	٣,٥٩	٠,٧٧	٣	متوسطة
٥١. حرمان بعض الطلبة من التعليم.	٢,٩٧	٠,٩٤	٤	متوسطة
(١٣) فرض الحصار الاقتصادي على المجتمع المقدسي (فرض الضرائب الباهظة...).	**٣,٦٣**	**٠,٥٩**	–	**متوسطة**

يبيّن الجدول (٦٠) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٣) "فرض الحصار الاقتصادي على المجتمع المقدسي (فرض الضرائب الباهظة، ونشر البطالة، وربط المجتمع المقدسي بسوق العمل الإسرائيلي، ومنع الاستيراد من مناطق السلطة الوطنية، والتكاليف الباهظة لرخص البناء...)" كان (٣,٦٣) وهو درجة متوسطة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة(٤٩) "قلة الدعم المادي من الأهل للمدارس"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة(٤,١٨) وهو درجة مرتفعة، وجاءت في المرتبة الثانية (٥٢) "ضعف التواصل بين الأهل والمدرسة"، بدرجة مرتفعة (٣,٧٨)، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (٥١) "حرمان بعض الطلبة من التعليم" بدرجة متوسطة (٢,٩٧).

(١٤) نشر الثقافة الإسرائيلية في المجتمع المقدسي وطغيانها:

جدول ٦١. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١٤) نشر من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٥٥. عدم الوعي بخطورة تهويد التعليم في القدس	٤,٠٥	٠,٩٠	١	مرتفعة
٥٤. تساهل أولياء الأمور باستغلال الاحتلال لأبنائهم للعمل كأيدي عاملة رخيصة في الأسواق الإسرائيلية.	٣,٨٩	٠,٨٥	٢	مرتفعة
٥٣. عدم احترام المعلمين والمديرين من قبل بعض أولياء الأمور	٣,٥٤	٠,٩٤	٣	متوسطة
٥٦. ازدياد المشاكل السلوكية للأبناء	٣,٤٧	٠,٨٩	٤	متوسطة
(١٤) نشر الثقافة الإسرائيلية في المجتمع المقدسي.	**٣,٧٤**	**٠,٧٤**	–	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٦١) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٤) "نشر الثقافة الإسرائيلية في المجتمع المقدسي وطغيانها"، (٣,٧٤) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط

حسابي للمشكلة(٥٥) "عدم الوعي بخطورة تهويد التعليم في القدس وذلك بإلحاق أبنائهم للعمل أو الدراسة في القطاع التعليمي الإسرائيلي"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة(٤,٠٥) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة(٥٤) "تساهل أولياء الأمور باستغلال الاحتلال لأبنائهم للعمل كأيدي عاملة رخيصة في الأسواق الإسرائيلية" بدرجة مرتفعة (٣,٨٩) ، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة (٥٦) "ازدياد المشاكل السلوكية للأبناء لعدم المقدرة على ضبط الأبناء من الآباء بتقديم الشكاوي ضدهم إلى الشرطة الإسرائيلية" بدرجة متوسطة (٣,٤٧) .

(١٥) ممارسة الضغوطات والحرب النفسية (هدم البيوت ....).

جدول ٦٢. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١٥) من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٥٨. قلة متابعة الأهل لشئون أبنائهم الأكاديمية والسلوكية.	٤,٠٧	٠,٧١	١	مرتفعة
٥٧. ازدياد العنف الأسري.	٣,٧٠	٠,٦٤	٢	مرتفعة
٥٩. عدم السماح للأبناء بالمشاركة بالأنشطة اللامنهجية.	٣,٢٣	٠,٨١	٣	متوسطة
(١٥) ممارسة الضغوطات والحرب النفسية (هدم البيوت...).	**٣,٦٧**	**٠,٦٠**	–	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٦٢) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٥) "ممارسة الضغوطات والحرب النفسية (هدم البيوت، إغلاق المعابر والطرق، وفرض الغرامات المالية والضرائب الباهظة، والحجز لساعات طويلة على المعابر والحواجز، والتعرض لاعتداءات المستوطنين، ونصب الحواجز، التنكيل...)"، (٣,٦٧) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة(٥٨) "قلة متابعة الأهل لشئون أبنائهم الأكاديمية والسلوكية"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٤,٠٧) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية المشكلة (٥٧) "ازدياد العنف الأسري" بدرجة مرتفعة (٣,٧) ، وجاء في المرتبة الأخيرة المشكلة (٥٩) "عدم السماح للأبناء بالمشاركة بالأنشطة اللامنهجية"، بدرجة متوسطة (٣,٢٣).

المجال الخامس: الممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربوي

يبيّن الجدول (٦٣) درجات المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربوي حسب الممارسات من وجهة نظر القطاع غير التربوي.

جدول٦٣. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية" الممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربوي" ...) من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
(١٦) المحاولات المستمرة لتهويد التعليم في القدس.	٤,٢٠	٠,٥٤	١	مرتفعة
(١٧) تهميش دور السلطة الفلسطينية والحد من تدخلها بشئون التعليم في القدس.	٤,٠١	٠,٦٢	٢	مرتفعة
المجال الخامس "الممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربوي"	**٤,٠٨**	**٠,٥٤**	_	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٦٣) أن المتوسط الحسابي للمجال الخامس" الممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربوي" (٤,٠٨) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٦) "المحاولات المستمرة لتهويد التعليم في القدس"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلات (٤,٢) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية المشكلات الناجمة عن ممارسة (١٧) "تهميش دور السلطة الفلسطينية والحد من تدخلها بشئون التعليم في القدس" بدرجة مرتفعة (٤,٠١).

وفيما يأتي عرض لمتوسطات المشكلات الناجمة عن كل ممارسة على حدة كما تبينها الجداول من (٦٤) إلى (٦٥):

(١٦) المحاولات المستمرة لتهويد التعليم في القدس:

جدول ٦٤. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١٦) من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٦٣. استقطاب حملة هوية القدس للعمل أو الدراسة بمدارس البلدية والمعارف للامتيازات المادية والمعنوية الممنوحة لهم (رواتب عالية،...).	٤,٣٩	٠,٦٨	١	مرتفعة
٦١. ندرة التعليم المهني لاستقطاب الطلبة للدراسة في المراكز الإسرائيلية.	٤,٢٦	٠,٧٨	٢	مرتفعة
٦٠. إنشاء مدارس المنافسة (المقاولة الإسرائيلية للتعليم. للمدارس العربية لاستقطاب المعلمين والطلبة المقدسيين.	٤,١٥	٠,٨٢	٣	مرتفعة
٦٢. فصل المدارس خارج الجدار العازل وداخله مما يعيق سير النظام وضبطه.	٤,٠٣	٠,٧٨	٤	مرتفعة
(١٦) المحاولات المستمرة لتهويد التعليم في القدس.	**٤,٢٠**	**٠,٥٤**	_	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٦٤) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٦) "المحاولات المستمرة لتهويد التعليم في القدس" (٤,٢) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٦٣) "استقطاب حملة هوية القدس للعمل أو الدراسة بمدارس البلدية والمعارف للامتيازات المادية والمعنوية الممنوحة لهم (رواتب عالية، الحصول على الهوية المقدسية، صفوف للمتميزين...)"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٤,٣٩) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (٦١) "ندرة التعليم المهني لاستقطاب الطلبة للدراسة في المراكز الإسرائيلية" بدرجة مرتفعة (٤,٢٦)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت مشكلة (٦٢) "فصل المدارس خارج الجدار العازل وداخله مما يعيق سير النظام وضبطه" بدرجة مرتفعة (٤,٠٣).

(١٧) تهميش دور السلطة الفلسطينية والحد من تدخلها بشئون التعليم في القدس

جدول ٦٥. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١٧) من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٦٧. عدم وجود قرار سياسي جاد من السلطة الفلسطينية لدعم التعليم في القدس.	٤,٣٩	٠,٨٧	١	مرتفعة
٦٥. عدم وجود ميزانية مستقلة خاصة لدعم التعليم في القدس.	٤,٣٦	٠,٨٧	٢	مرتفعة
٦٤. الحد من تطبيق القوانين التعليمية من السلطة الفلسطينية (التعليم الإلزامي في المدارس...)	٣,٨٨	٠,٧٣	٣	مرتفعة
٦٦. تحديد الأنشطة والبرامج الممولة من الدول المانحة مما يحول دون تنفيذ برامج أخرى تسهل الأمور الإدارية.	٣,٧٦	٠,٩٢	٤	مرتفعة
٦٨. عرقلة سلطات الاحتلال وصول الكتب واللوازم المدرسية الصادرة من وزارة التربية والتعليم الفلسطيني.	٣,٦٨	٠,٨٩	٥	مرتفعة
(١٧) تهميش دور السلطة الفلسطينية والحد من تدخلها بشئون التعليم في القدس.	**٤,٠١**	**٠,٦٢**	_	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٦٥) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٧) "تهميش دور السلطة الفلسطينية والحد من تدخلها بشئون التعليم في القدس"، (٤,٠١) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٦٧) "عدم وجود قرار سياسي جاد من السلطة الفلسطينية لدعم التعليم في القدس"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٤,٣٩) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (٦٥) "عدم وجود ميزانية مستقلة خاصة لدعم التعليم في القدس" بدرجة مرتفعة (٤,٣٦)، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة(٦٨) "عرقلة سلطات الاحتلال وصول الكتب واللوازم المدرسية الصادرة من وزارة التربية والتعليم الفلسطيني" بدرجة مرتفعة (٣,٦٨).

المجال السادس: الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية

يبيّن الجدول (٦٦) درجات المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية حسب الممارسات من وجهة نظر القطاع غير التربوي.

جدول ٦٦. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية "الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية" من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
(١٨) العراقيل التي تفرضها سلطات الاحتلال للحيلولة دون الحصول على رخص لبناء المدارس في القدس.	٤,٧٢	٠,٦٨	١	مرتفعة
(١٩) فرض الغرامات المالية وإصدار أوامر بعدم التوسع في البناء المدرسي.	٤,٠٢	٠,٥٣	٢	مرتفعة
المجال السادس" الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية"	**٤,٠٥**	**٠,٥٠**	–	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٦٦) أن المتوسط الحسابي للمجال السادس" الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية" (٤,٠٥) وهو درجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٨) "العراقيل التي تفرضها سلطات الاحتلال للحيلولة دون الحصول على رخص لبناء المدارس في القدس"حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلات(٤,٧٢) وهو بدرجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية المشكلات الناجمة عن ممارسة (١٩) "فرض الغرامات المالية وإصدار أوامر بعدم التوسع في البناء المدرسي"، بدرجة مرتفعة (٤,٠٢).

وفيما يأتي عرض للمتوسطات الحسابيّة، والانحرافات المعياريّة، للمشكلات الناجمة عن كل ممارسة على حدة كما تبينها الجداول (٦٧) إلى (٧٢):

(١٨) العراقيل التي تفرضها سلطات الاحتلال للحيلولة دون الحصول على رخص لبناء المدارس في القدس

جدول ٦٧. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١٨) من وجهة نظر القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٦٩. عدم المقدرة على إنشاء مدارس جديدة	٤,٤٦	٠,٧٤	١	مرتفعة
٧٤. افتقار المدارس لوسائل الأمن ومخارج الطوارئ.	٤,٢٧	٠,٦٩	٢	مرتفعة
٧٠. افتقار المدارس إلى الترميم والصيانة.	٤,٠٣	٠,٨٣	٣	مرتفعة
٧٢. افتقار الصفوف للمواصفات التربوية الملائمة	٤,٠١	٠,٧١	٤	مرتفعة
٧٣. عدم توافر المرافق والتسهيلات التربوية	٣,٨٥	٠,٧٣	٥	مرتفعة
٧١. الأبنية المدرسية قديمة آيلة للسقوط والانهيار.	٣,٦٩	٠,٩٠	٦	مرتفعة
(١٨) العراقيل التي تفرضها سلطات الاحتلال للحيلولة دون الحصول على رخص لبناء المدارس في القدس.	**٤,٧٢**	**٠,٦٨**	–	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٦٧) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٨) "العراقيل التي تفرضها سلطات الاحتلال للحيلولة دون الحصول على رخص لبناء المدارس في القدس"، (٤,٧٢) وبدرجة مرتفعة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٦٩) "عدم المقدرة على إنشاء مدارس جديدة للحد من عملية تهويد التعليم في القدس"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٤,٤٦) وبدرجة مرتفعة، وجاءت في المرتبة الثانية المشكلة (٧٤) "افتقار المدارس لوسائل الأمن ومخارج الطوارئ" بدرجة مرتفعة (٤,٢٧) ، وجاء في المرتبة الأخيرة مشكلة(٧١) "الأبنية المدرسية قديمة آيلة للسقوط والانهيار" بدرجة مرتفعة (٣,٦٩) .

(١٩) فرض الغرامات المالية وإصدار أوامر بعدم التوسع في البناء المدرسي.

جدول ٦٨. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١٩) كما يراها القطاع غير التربوي

المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٧٨. ازدحام الصفوف بالطلبة.	٤,٤٨	٠,٦٣	١	مرتفعة
٧٧. عدم المقدرة على استيعاب أعداد الطلبة المتزايدة.	٤,٤٧	٠,٥٨	٢	مرتفعة
٧٦. صعوبة تطوير البناء المدرسي.	٤,٠٩	٠,٦٧	٣	مرتفعة
٧٥. تشتت البناء المدرسي الواحد إلى عدة أبنية.	٣,٧٩	٠,٧٤	٤	مرتفعة
٨٠. عدم توافر غرف ملائمة للمعلمين.	٣,٧٧	٠,٨٤	٥	مرتفعة
٧٩. الحد من القيام بالأنشطة التربوية.	٣,٦٥	٠,٨٧	٦	متوسطة
(١٩) فرض الغرامات المالية وإصدار أوامر بعدم التوسع في البناء المدرسي.	**٤,٠٢**	**٠,٥٣**	_	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (٦٨) أن المتوسط الحسابي للمشكلات الناجمة عن ممارسة (١٩) "فرض الغرامات المالية وإصدار أوامر بعدم التوسع في البناء المدرسي"، (٤,٠٢) وهو درجة مرتفعة. وقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلة (٧٨) "ازدحام الصفوف بالطلبة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة (٤,٤٨) وهو درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مشكلة (٧٧) "عدم المقدرة على استيعاب أعداد الطلب المتزايدة"بدرجة مرتفعة (٤,٤٧)، وجاء في المرتبة الأخيرة المشكلة (٧٩) "الحد من القيام بالأنشطة التربوية"، بدرجة متوسطة (٣,٦٥).

النتائج المتعلق بالسؤال الرابع:

هل تختلف المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال باختلاف فئات القطاع غير التربوي الذي يتمثل في شخصيات وطنية ممثلة للفصائل الفلسطينية و "مؤسسات غير حكومية (التعاون ، القدس للحقوق الاجتماعية، والملتقى الفكري العربي)" و "مؤسسات حكومية (دائرة الأوقاف الإسلامية ، المجلس التشريعي الفلسطيني)"؟

يبيّن الجدول (٦٩) نتائج إجابات أفراد العينة عن هذا السؤال:

جدول ٦٩. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال باختلاف فئات القطاع غير التربوي

المشكلات	شخصيات وطنية		مؤسسات غير حكومية (التعاون ، مركز القدس لحقوق الإنسان		مؤسسات حكومية (دائرة الأوقاف الإسلامية، المجلس التشريعي الفلسطيني)	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة	٣,٣٧	٠,٢٣	٣,٤٠	٠,٤٨	٣,٧٧	٠,٤٤
المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين	٣,٥٦	٠,٢٦	٣,٨٤	٠,٥٥	٤,٠٦	٠,٥٥
المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المدير	٣,٦٩	٠,٢٥	٣,٧٠	٠,٥٢	٣,٨٤	٠,٤٤
المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور	٣,٤٧	٠,٣١	٣,٦١	٠,٤٤	٣,٩٢	٠,٦٢
المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربوي	٤,١١	٠,٢٧	٣,٩١	٠,٥٥	٤,٢٦	٠,٦٣
المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية	٣,٩٢	٠,٣١	٣,٩١	٠,٥٨	٤,٣٠	٠,٤٧
الدرجة الكلية	**٣,٦٤**	**٠,٢٠**	**٣,٦٦**	**٠,٤٠**	**٣,٩٣**	**٠,٤٢**

تشير المتوسطات الحسابية في الجدول (٦٩) إلى وجود فروق ظاهرية في درجات مجالات المشكلات الإدارية في المدارس الحكومية تحت الاحتلال الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية كما

يراها القطاع غير التربوي ولفحص الفروق بين فئات القطاع التربوي استخدم تحليـل التبـاين الأحادي (One Way Analysis of Variance) والنتائج مبينة في الجدول (٦٧).

جدول ٧٠. نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في متوسطات مجالات المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال حسب القطاع غير التربوي

البُعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة	بين المجموعات	١,٨	٢	٠,٩	٥,٦	٠,٠١
	داخل المجموعات	٩,١	٥٦	٠,٢		
	المجموع	١٠,٩	٥٨			
الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين	بين المجموعات	٢,٥	٢	١,٢	٥,١	٠,٠١
	داخل المجموعات	١٥,١	٦٢	٠,٢		
	المجموع	١٧,٦	٦٤			
الممارسات الإسرائيلية تجاه المدير	بين المجموعات	٠,٣	٢	٠,٢	٠,٩	٠,٤٢
	داخل المجموعات	١١,٦	٦٤	٠,٢		
	المجموع	١١,٩	٦٦			
الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلـي وأولياء الأمور	بين المجموعات	٢,٥	٢	١,٣	٥,٤	٠,٠١
	داخل المجموعات	١٦,١	٦٩	٠,٢		
	المجموع	١٨,٦	٧١			
الممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربوي	بين المجموعات	١,٧	٢	٠,٨	٣,٠	٠,٠٦
	داخل المجموعات	١٨,٩	٦٩	٠,٣		
	المجموع	٢٠,٦	٧١			
الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية	بين المجموعات	٢,٣	٢	١,١	٥,٠	٠,٠١
	داخل المجموعات	١٥,١	٦٦	٠,٢		
	المجموع	١٧,٣	٦٨			
الدرجة الكلية	**بين المجموعات**	**١,٣**	**٢**	**٠,٦**	**٤,٨**	**٠,٠١**
	داخل المجموعات	**٩,٤**	**٧١**	**٠,١**		
	المجموع	**١٠,٧**	**٧٣**			

تشـير النتائج في الجدول (٧٠) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مـستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) في متوسطات معظم مجالات المشكلات الإداريـة فـي مـدارس القـدس الحكومية تحت الاحتلال حسب فئات القطاع غير التربوي، باستثناء الممارسات الإسرائيلية تجاه المدير، والممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربوي.

وقد بلغت قيمة (ف) للدرجة الكلية للمشكلات الإدارية (٤,٨) وتراوحت للمجالات التي تبين وجود فروق في متوسطاتها حسب فئات القطاع غير التربوي بين(٠,٥) لمجال المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية وبمستوى دلالة (٠,٠١٠)، وبين(٥,٦) لمجال المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة.

ولمعرفة هذه الفروق، تم استخدام اختبار (توكي) للمقارنات البَعدية، والجدول (٧١) يبيّن النتائج.

جدول ٧١. الفروق في المتوسطات الناتجة عن تطبيق اختبار توكي للمقارنات البعدية حسب القطاع غير التربوي

المشكلات	القطاع غير التّربوي	مؤسسات غير حكومية (التعاون، مركز القدس للحقوق الاجتماعية)	مؤسسات حكومية (دائرة الأوقاف الإسلامية، المجلس التشريعي الفلسطيني)
المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة:	شخصيات وطنية	٠,٠٣	٠,٤٠
	مؤسسات غير حكومية (التعاون، مركز القدس للحقوق الاجتماعية)		٠,٣٨
المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين:	شخصيات وطنية	٠,٢٨	٠,٥٠
	مؤسسات غير حكومية (التعاون، مركز القدس للحقوق الاجتماعية)		٠,٢٢
المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المدير:	شخصيات وطنية	٠,٠١	٠,١٥
	مؤسسات غير حكومية (التعاون، مركز القدس للحقوق الاجتماعية)		٠,١٤
المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور:	شخصيات وطنية	٠,١٤	٠,٦٤
	مؤسسات غير حكومية (التعاون، مركز القدس للحقوق الاجتماعية)		٠,٣١
المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربوي:	شخصيات وطنية	-٠,٢٠	٠,١٦
	مؤسسات غير حكومية (التعاون، مركز القدس للحقوق الاجتماعية)		٠,٣٥
المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية:	شخصيات وطنية	-٠,٠١	٠,٣٧
	مؤسسات غير حكومية (التعاون، مركز القدس للحقوق الاجتماعية)		٠,٣٨
الدرجة الكلية	**شخصيات وطنية**	٠,٠١	٠,٢٨
	مؤسسات غير حكومية (التعاون ، مركز القدس للحقوق الاجتماعية)		٠,٢٧

تشير النتائج في الجدول (٧١) إلى أن مصادر الفروق هي كما يلي:

- الدرجة الكلية: بين اختبار (توكي) أن الفرق في هذه المشكلات كان بين المؤسسات الحكومية (دائرة الأوقاف الإسلامية، المجلس التشريعي الفلسطيني) والشخصيات الفلسطينية الممثلة للفصائل الفلسطينية من جهة وبين المؤسسات غير الحكومية (التعاون ، القدس للحقوق الاجتماعية) والمؤسسات الحكومية لصالح المؤسسات الحكومية (دائرة الأوقاف الإسلامية، المجلس التشريعي الفلسطيني) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهم(٣,٩٣)، في حين بلغ للمشكلات بشكل عام من وجهة نظر المؤسسات غير حكومية (التعاون، القدس للحقوق الاجتماعية) والشخصيات الوطنية (٣,٦٦، ٣,٦٤) على التوالي.
- المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة: بين اختبار توكي أن الفرق في هذه المشكلات كان بين المؤسسات الحكومية (دائرة الأوقاف الإسلامية، المجلس التشريعي الفلسطيني) من جهة وبين المؤسسات غير حكومية (التعاون، القدس للحقوق الاجتماعية) والشخصيات الوطنية من جهة أخرى لصالح المؤسسات الحكومية (دائرة الأوقاف الإسلامية ، المجلس التشريعي الفلسطيني) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهم (٣,٧٧)، في حين بلغ للمشكلات تجاه الطلبة من وجهة نظر المؤسسات غير حكومية (التعاون، مركز القدس للحقوق الاجتماعية) والشخصيات الوطنية (٣,٤٠، ٣,٣٧،) على التوالي.
- المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلم: بين اختبار توكي إلى أن الفرق في هذه المشكلات كان بين المؤسسات الحكومية (دائرة الأوقاف الإسلامية، المجلس التشريعي الفلسطيني) وبين الشخصيات الوطنية لصالح المؤسسات الحكومية (دائرة الأوقاف الإسلامية ، المجلس التشريعي الفلسطيني) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهم (٤,٠٦)، في حين بلغ للمشكلات تجاه المعلمين من وجهة نظر الشخصيات الوطنية (٣,٥٦).
- المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور: بين اختبار توكي إلى أن الفرق في هذه المشكلات كان بين المؤسسات الحكومية (دائرة الأوقاف الإسلامية ، المجلس التشريعي الفلسطيني) وبين الشخصيات الوطنية لصالح المؤسسات الحكومية (دائرة الأوقاف الإسلامية، المجلس التشريعي الفلسطيني) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهم (٣,٩٢)، في حين بلغ للمشكلات تجاه المجتمع المحلي من وجهة نظر الشخصيات الوطنية (٣,٤٧).
- المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية: بين اختبار توكي أن الفرق في هذه المشكلات كان بين المؤسسات الحكومية (دائرة الأوقاف الإسلامية، المجلس

التشريعي الفلسطيني) من جهة وبين المؤسسات غير حكومية (التعاون ، القدس للحقوق الاجتماعية) والشخصيات الوطنية من جهة أخرى لصالح المؤسسات الحكومية (دائرة الأوقاف الإسلامية ، المجلس التشريعي الفلسطيني) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهم (٤,٣٠)، في حين بلغ للمشكلات تجاه البنية التحتية من وجهة نظر المؤسسات غير حكومية (التعاون، القدس لحقوق الاجتماعية) والشخصيات الوطنية (٣,٩١، ٣,٩٢،) على التوالي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:

هل تختلف المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال باختلاف القطاع التربوي والقطاع غير التربوي؟

يبيّن الجدول (٧٢) نتائج إجابات أفراد العينة عن هذا السؤال.

جدول ٧٢. نتائج اختبار ت للعينات المستقلة للفروق في متوسطات المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال حسب القطاع التربوي وغير التربوي

المشكلات	القطاع التربوي		القطاع غير التربوي		قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة	٣,٥٣	٠,٦١	٣,٥٠	٠,٤٣	٠,٣٧	٢٧٨	٠,٧١
المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين	٣,٧٦	٠,٦٦	٣,٨٤	٠,٥٢	٠,٨٩	٢٩١	٠,٣٨
المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المدير	٣,٧٣	٠,٦٠	٣,٧٥	٠,٤٣	٠,٢٢	٢٩٢	٠,٨٣
المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور	٣,٦٧	٠,٦٤	٣,٦٨	٠,٥١	٠,١٤	٣٠٥	٠,٩٠
المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربوي	٤,١١	٠,٥٨	٤,٠٨	٠,٥٤	٠,٣٣	٣٠٥	٠,٧٤
المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية	٤,٢٣	٠,٦٠	٤,٠٥	٠,٥٠	٢,٣٤	٢٩٦	٠,٠٢
الدرجة الكلية	**٣,٧٢**	**٠,٥٥**	**٣,٧٥**	**٠,٣٨**	**٠,٤٠**	**٣٣١**	**٠,٦٩**

بيّنت النتائج في الجدول (٧٢) عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) في المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية بشكل عام، فقد بلغت قيمة (ت) للدرجة الكلية للمشكلات (٠,٤٠)، كما تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى

(٠,٠٥) في المجالات المختلفة باستثناء مجال المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية، حيث بلغت قيمة (ت) (٢,٣٤)، وتبين أن هذا الفرق لمصلحة القطـــاع التربـــوي حيث بلغ المتوسط الحسابي لهم (٤,٢٣)، في حين بلغ للقطاع غير التربوي (٤,٠٥).

الخلاصة

ويشير الجدول (٧٣) إلى المتوسطات الحسابية لمجالات المشكلات الإدارية، ورتبهـــا، ودرجة شدّتها، حسب القطاع التربوي وغير التربوي.

جدول ٧٣. المتوسطات الحسابية لمجالات المشكلات الإدارية ورتبها ودرجة شدتها حسب القطاع التربوي وغير التربوي

المجال	القطاع التربوي			القطاع غير التربوي		
	المتوسط الحسابي	الرتبة	الدرجة	المتوسط الحسابي	الرتبة	الدرجة
مشكلات البنية التحتية	٤,٢٣	١	مرتفعة	٤,٠٥	٢	مرتفعة
مشكلات النظام التربوي	٤,١١	٢	مرتفعة	٤,٠٨	١	مرتفعة
مشكلات المعلمين	٣,٧٦	٣	مرتفعة	٣,٨٤	٣	مرتفعة
مشكلات المدير	٣,٧٣	٤	مرتفعة	٣,٧٥	٤	مرتفعة
مشكلات المجتمع المحلي وأولياء الأمور	٣,٦٧	٥	مرتفعة	٣,٦٩	٥	مرتفعة
مشكلات الطلبة	٣,٥٣	٦	متوسطة	٣,٥٠	٦	متوسطة
المشكلات الإدارية الناتجة عن الممارسات الإسرائيلية بشكل عام	**٣,٧٢**		**مرتفعة**	**٣,٧٥**		**مرتفعة**

تنوعت المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية الناجمة عن الممارسات الإســرائيلية وذلك من وجهة نظر كل من القطاعين التربوي وغير التربوي. فقد اتفق القطاعان على رتـــب مجال المشكلات من المرتبة الثالثة وحتى السادسة والتي يوضحها الجدول (٧٣)، وظهر هنـــاك اختلاف في ترتيب المجالين الأول والثاني، فقد كان وجهة نظـــر القطـــاع التربـــوي إلـــى أن المشكلات الناجمة عن الممارسات تجاه البنية التحتية هـــي فـــي المرتبـــة الأولـــى وبمتوســـط حسابي(٤,٢٣) ، بينما هي لدى القطاع غير التربوي بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (٤,٠٥) مقابل ذلك فقد كان الترتيب الأول لدى القطاع غير التربوي تلـــك المـــشكلات الناجمـــة عـــن الممارسات تجاه النظام التربوي والتي جاءت من وجهة نظره في المرتبة الأولـــى وبمتوســـط حسابي (٤,٠٨)، في حين جاء ترتيبها من وجهة نظر القطاع التربوي بالمرتبة الثانية وبمتوسط

حسابي (٤,١١). واتفق الطرفان أن حدة جميع المشكلات الناجمة عن هذه الممارسات مرتفعة بغض النظر عن رتبتها. وكانت رتب باقي المشكلات، حسب مجالاتها، على النحو الآتي:

- جاءت في المرتبة الثالثة المشكلات الناجمة عن الممارسات تجاه المعلمين بمتوسط حسابي (٣,٧٦) من وجهة نظر القطاع التربوي مقابل متوسط حسابي (٣,٨٤) من وجهة نظر القطاع غير التربوي.
- جاءت في المرتبة الرابعة المشكلات الناجمة عن الممارسات تجاه المدير بمتوسط حسابي (٣,٧٣) من وجهة نظر القطاع التربوي مقابل متوسط حسابي (٣,٧٥) من وجهة نظر القطاع غير التربوي.
- جاءت في المرتبة الخامسة المشكلات الناجمة عن الممارسات تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور بمتوسط حسابي (٣,٦٧) من وجهة نظر القطاع التربوي مقابل متوسط حسابي (٣,٦٩) من وجهة نظر القطاع غير التربوي.
- جاءت في المرتبة السادسة المشكلات الناجمة عن الممارسات تجاه الطلبة بمتوسط حسابي (٣,٥٣) من وجهة نظر القطاع التربوي مقابل متوسط حسابي (٣,٥٠) من وجهة نظر القطاع غير التربوي.

النّتائج المتعلّقة بالسّؤال السّادس:

"ما الخطّة المقتَرحة لمواجهة المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال؟"

وللإجابة عن هذا السؤال، تمّ استثمار الأدب النّظري والتّجريبي، ونتائج المقابلات، ونتائج البحث الميداني، لتقديم الخطّة المُقتَرَحة، في مراحل مكمّلة للمراحل التّي تمّ عرضها آنفاً.

الخطة المقترحة لمواجهة المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال بناء على رؤيا الدراسة والأدب النظري السابق:

يتناول هذا الجزء من الدراسة شرحا مفصلا للخّطة المقترحة لمواجهة المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال، بالاستناد إلى رؤيا الدراسة، والأدب النظري والتّجريبي السابق، في المحاور الآتية، وسيأتي تفصيل الخطّة في الفصل الخامس، الملحق (٥).

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرضا مفصلا لمناقشة النتائج التي تم التوصل إليها والتي هـدفت إلـى تحديد المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال من وجهة نظر كـل مـن القطاعين التربوي وغير التربوي.

١. مشكلات البنية التحتية

أظهرت النتائج أن البنية التحتية كانت أكثر المشكلات حدة وتعرضا للممارسات الإسرائيلية بشكل عام، إذ احتلت المرتبة الأولى من وجهة نظر القطاع التربوي، والمرتبة الثانية من وجهة نظر القطاع غير التربوي، وكلاهما كان بدرجة مرتفعة، فقد بلغ أعلى متوسط حسابي لمشكلات البنية التحتية من وجهة نظر القطاع التربوي (٤,٢٣)، ومن وجهة نظر القطاع غير التربـوي (٤,٠٥). كما اتفقت وجهة نظر كلا القطاعين التربـوي وغيـر التربـوي بـان الممارسـات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية كانت بدرجة مرتفعة، فقد بلغ أعلى متوسط حـسابي للمـشكلات الناجمة عن الممارسة(١٨) "العراقيل التي تفرضها سلطات الاحتلال دون الحصول على رخص لبناء المدارس في القدس"، وجاءت في المرتبة الثانية الممارسة (١٩) "إصدار أوامر بعدم التوسع في البناء المدرسي" وبدرجة مرتفعة. هذه الممارسات يصاحبها وبـدرجات مرتفعـة مـشكلات عديدة من أبرزها عدم المقدرة على إنشاء مدارس جديدة للحد من عملية تهويد التعليم في القدس، وازدحام الصفوف بالطلبة، وعدم المقدرة على استيعاب أعداد الطلبة المتزايد، وصعوبة تطوير البناء المدرسي. وأشارت النتائج إلى أن أكثر المشكلات الإدارية حدة من وجهة نظـر فئـات القطاع التربوي تلك التي نجمت عن الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية، إلا انه لم يكـن هنالك فروق بين فئات القطاع التربوي باستثناء المعلمين من جهة والمشرفين التربويّين من جهة أخرى، وبين المعلمين والمرشدين التربويين من جهـة ثانيـة بمتوسـطات حـسابية (٤,٦٩) و(٤,٦٤). أما القطاع غير التربوي فتبين أن الفروق في هذه المشكلات كان بين المؤسـسات الحكومية (دائرة الأوقاف الإسلامية والمجلس التشريعي الفلسطيني) من جهة وبين المؤسـسات غير الحكومية (مؤسسة التعاون، القدس للحقوق الاجتماعية) والشخصيات الوطنية مـن جهـة أخرى لصالح المؤسسات الحكومية (دائرة الأوقاف الإسلامية، والمجلس التشريعي الفلـسطيني) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهم (٤,٣٠)، في حين بلغ للمشكلات تجاه البنية التحتية من وجهـة

نظر المؤسسات غير الحكومية (مؤسسة التعاون، القدس للحقوق الاجتماعية) والشخصيات الوطنية (٣,٩١، ٣,٩٢) على التوالي.

تبين هذه النتيجة مدى ونوعية الممارسات الإسرائيلية المخططة والمبرمجة التي يتم تنفيذها في هذا التجاه لغايات إضعاف العملية التعليمية في مدارس القدس الحكومية. فالبنية التحتية تعد الأساس ضمن عناصر العملية التعليمية في فلسطين والتي لا تقوم العناصر والمدخلات الأخرى بدرجة كاملة بدون توافر البنية التحتية السليمة التي تلبي الطموحات والتطورات في العملية التعليمية، وتتمثل البنية التحتية في هذه الدراسة بإنشاء المدارس الجديدة، أو التوسع في المدارس القائمة، أو في الصيانة للمدارس الموجودة للمحافظة على ديمومتها واستمراريتها.

إن ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية تجاه البنية التحتية للمدارس الحكومية في القدس والتي تجلت في عدم منح الرخص لبناء مدارس جديدة، وفرض غرامات مالية، وعقوبات للحد من قدرتها في ترميم المدارس القائمة أو التوسع فيها، هدفها من ذلك تدمير البنية التحتية وما تلك إلا شاهد على العقيدة العقيمة التي تلبي طموح الحركة الصهيونية في تهويد التعليم في القدس, فمنذ سنة (١٩٦٧) قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بإصدار قانون التعليم رقم (٥٦٤) لسنة (١٩٦٩) لتعزيز سيادتها على مدينة القدس والذي منع،عن قصد، افتتاح أية مدارس جديدة أو التوسع فيها إلا بأمر من سلطات الاحتلال. فالحصول على رخص بناء –إن سُمح بذلك– يتطلب العديد من الإجراءات المعقدة والرسوم المالية الباهظة، ويأتي ذلك في سياق السيطرة على المدارس الحكومية وتفريغها من طلابها , وأول مراحله يقوم على إضعاف القدرة الاستيعابية للمدارس الحكومية في الاستيعاب الطلبة في مقابل استيعاب أكبر لدى مدارس الاحتلال، وربط الطالب الفلسطيني بها وإجباره على الالتحاق بمدارس المقاولة والتي تهدف إلى غسل دماغ الطلبة, ونشر الثقافة الإسرائيلية في نفوسهم لزعزعة روح المواطنة والهوية عند الطالب المقدسي باستخدام مناهج التعليم التي تهدف إلى تبديد الهوية القومية والوطنية لفصل الطالب الفلسطيني عن جذوره وانتمائه للشعب العربي والفلسطيني، واعتبار الطلبة الفلسطينيين أقلية سكانية في القدس المحتلة يفتخرون بانتمائهم للمحتل المتفوق علميا وتكنولوجيا.

إن العواقب الوخيمة المترتبة على مثل هذه الممارسات تجاه المدارس الحكومية في القدس, تلحق مزيدا من الضرر بالعملية التعليمية من حيث ازدحام الصفوف بالطلبة ,وارتفاع الكثافة الصفية في المدارس، والتي ستؤدي إلى عدم مقدرة المدارس على استيعاب أعداد الطلبة الجدد، مما يجبر أولياء الأمور على تسجيل أبنائهم في مدارس الاحتلال والمقاولة ,وهي مدارس تفتقر للحد الأدنى من المعايير والمواصفات الواجب توافرها ,بالإضافة إلى ما تقوم به سلطات

الاحتلال، وعن قصد،إلى تحديد مدة تسجيل الطلبة في بداية السنة الدراسية الأمر الذي يحـول دون تمكن الكثير من الطلبة من التسجيل فيصبحون خارج العملية التعليمية(متسكعي ومـشردي الشوارع) وخاصة في مرحلتي الصفوف الدنيا والعليا. فسلطات الاحتلال لم تقم بإنشاء مـدارس جديدة منذ سنة (١٩٦٧) إلا (١٥) مدرسة قبل عشر سنوات والهدف منها كـان نـشر سياسـة التجهيل بين الطلبة ,والممارسات السلوكية الخاطئة، وارتفاع نسبة الأمية (كما ورد في الفـصل الثاني)، وهذا يتعارض مع القوانين والالتزامات الدولية مثل حق التعليم الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة سنة (١٩٤٩)، واتفاقية حقوق الطفل التي أكدتها الأمم المتحدة في تـشرين ثـان سـنة (١٩٨٩)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية.كما أن عدم تـوافر المرافـق والتسهيلات التربوية كالمختبرات والساحات ,وعدم السماح بترميم المدارس القائمة والتوسع فيها – على العكس من ذلك لدى المدارس اليهودية في القدس الغربيـة- تحـد مـن قيـام الطلبـة بممارسات النشاطات الأخرى المرافقة للعملية التعليمية من رياضية، ومختبرات علمية متعـددة مما سينعكس ذلك سلبا على تدني الدافعية لدى الطلبة في الدراسة، وإضعاف فـرص اسـتكمال تعليمهم، ناهيك عن تدني مستويات الخريجين من هؤلاء الطلبة وهي سياسة تدميريـة تتبعهـا سلطات الاحتلال في القدس خاصة وباقي الأراضي الفلسطينية عامة، وذلك بهـدف أن تكـون الموارد البشرية الفلسطينية ذات مستوى متدن من التعليم والكفاءة, مما يـسهل أن تكـون هـذه الموارد البشرية لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي بالدرجة الأولى، وفي مجالات عمل غير لائقة وفقا لمعايير العمل الدولية ومتدنية الأجر، وتمنع كذلك من تطور الاقتصاد الفلسطيني بالدرجة الثانية حيث تعد الموارد البشرية العمود الفقري الذي تتركز عليه التنمية الاقتـصادية والاجتماعيـة، ويعد العنصر البشري هدف التنمية وغايتها في نفس الوقت. هذه الممارسات الإسرائيلية تجـاه البنية التحتية التعليمية هو من الأهداف الرئيسة للحركة الصهيونية منذ غزوها لفلسطين مع نهاية القرن التاسع عشر وحتى الآن والتي تهدف إلى اقتلاع الشعب العربي الفلـسطيني مـن أرض فلسطين وإحلال اليهود محلهم.

من جهة أخرى فان صعوبة تطوير البناء المدرسي وتشتيت البناء إلى عدة أبنية يؤدي إلى الإضرار بنوعية التعليم ونجاعته. فالمدير لا يستطيع متابعة الطلبة والمدرسين ,لصعوبة التنقـل بين هذه الأبنية, وكذلك إلى صعوبة تنقل الطلبة وممارستهم الأنشطة الموجّهة, الأمر الذي يدفع أولياء الأمور إلى عدم إرسال أبنائهم إلى المدارس وبالتالي تتزايد معدلات التسريب, كمـا انـه يضطر إلى تطبيق نظام الفترتين الذي يؤدي إلى تقليص فترة الدوام المدرسي ,وبدء الدوام قبل الموعد المحدد – وما يتركه ذلك من آثار نفسية سلبية للمـضايقات الكثيـرة التـي يواجههـا

المعلمون والطلبة في الوصول إلى مدارسهم – وما لذلك من آثار سلبية في عدم المقدرة على إنهاء المناهج, وعدم ممارسة النشاطات الموجّهة, فتصبح عملية التعليم عملية تلقينية لإنهاء المناهج. والأسوأ من ذلك عدم توافر غرف ملائمة للمعلمين والمديرين وما يتركه ذلك من تدني فاعلية أداء كل منهم, ومن جهة أخرى فان العراقيل التي تفرضها سلطات الاحتلال بفرض الضرائب الباهظة، ومنع التوسع في الأبنية يجعل المدارس تفتقر إلى أدنى المواصفات التربوية الملائمة من تهوية وإنارة وغيرها مما يساعد ذلك على انتشار الأمراض التنفسية بين الطلبة خاصة في فصل الشتاء, ومن ضعف في النظر, ويزيد من تغيب الطلبة عن الدوام المدرسي. كذلك، يؤدي افتقار المدارس لوسائل الأمن ومخارج الطوارئ إلى بلبلة الدوام المدرسي وعدم المقدرة على ضبط النظام المدرسي في حالات الطوارئ، وهي شائعة نتيجة خضوع القدس تحت الاحتلال, إلى جانب التأثير السلبي النفسي على الطلبة والمعلمين من انتشار للقلق، والخوف، والتوتر مما يؤثر سلبا على مجمل العملية التربوية.

ما توصلت إليه نتائج هذه الدراسة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر القطاع التربوي باستثناء المعلمين ولصالح المرشدين والمشرفين التربويين يعود إلى أن المشرفين والمرشدين بطبيعة عملهم، أكثر إدراكا للتحديات التي تواجه البنية التحتية وان لها أولوية في المعالجة لما لها من تأثير على تطوير التعليم ونوعيته. في المقابل، ربما ينظر المعلمون إلى هذه التحديات على أنها قضايا فرعية ثانوية، وهي ليست من أولوياتهم لما يتعرضون له من ممارسات من الاحتلال بشكل أوسع واشمل، أو لأنهم ليسوا ذوي خبرة، فمعظمهم من المعلمين الجدد ولديهم مشكلاتهم الخاصة بهم وهي من أولوياتهم كعدم الحصول على الرواتب منذ أكثر من سنتين وتدنيها. كما أن اتفاق وجهة نظر القطاع غير التربوي باستثناء الشخصيات الوطنية والمؤسسات غير الحكومية لصالح المؤسسات الحكومية يعود إلى أن المؤسسات الحكومية تدرك ما يرمي إليه الاحتلال الإسرائيلي من هدم للعملية التعليمية عن طريق وضع العراقيل خاصة أن دائرة الأوقاف الإسلامية وهي من المؤسسات الحكومية ما زالت تشرف على هذه المدارس، وهي الأكثر دراية بمشكلات الحصول على الترخيص وفرض الغرامات. أما الشخصيات الوطنية فاهتماماتها يعود إلى القضايا السياسية التي تخص مدينة القدس أكثر من التعليم وبخاصة أن البعض منهم يغلب عليه الاهتمام السياسي اكثر من الاهتمامات التعليمية، علاوة أن هناك ممن هم من العائدين بعد اتفاقية أوسلو سنة (١٩٩٤) وعاشوا فترة كبيرة خارج فلسطين وبالتالي فان معرفتهم بالأوضاع التعليمية في القدس تبقى محدودة في ضوء ذلك ، وهي ما لمسته الباحثة من المقابلات التي أجريت معهم، أو أن البعض

الأخر منهم لا يرى في تلك المدارس رمزا للصمود والتحدي في المحافظة على عروبة القدس، ويرى أن من واجب المحتل وحسب الاتفاقيات الدولية – والتي لا تطبق من الجانب الإسرائيلي ولا تستطيع السلطة الفلسطينية إجبارهم على تطبيقها– أولى بالإنفاق عليها، وربما يعود ذلك إلى تجاهاتهم وأفكارهم السياسية التي أثرت على إجاباتهم.

لقد اتفقت نتائج هذه الدراسة حول الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية مع نتائج دراسات أخرى في فلسطين، حيث اتفقت مع كل من دراسة سليمان (١٩٩٩) التي أشارت إلى أن البناء المدرسي، والتجهيزات، والوسائل التعليمية كانت من ابرز معوقات العمل في الإدارة المدرسية من وجهة نظر مديري ومديرات المدارس الأساسية والثانوية الحكومية في محافظتي نابلس وطولكرم، ودراسة الصوباني (٢٠٠٧) التي بينت أن أهم المشكلات الأساسية التي تواجه التعليم الفلسطيني في القدس الماضي والحاضر كانت تلك المتعلقة بالأبنية، والغرف الصفية،وتقنيات التعليم، وصعوبة توفير الأراضي لبناء المدارس أو توفير الرخص لصيانة المباني مما أدى إلى ارتفاع مستوى الاكتظاظ الطلبة، وعدم توافر البيئة الآمنة والصحية. وكذلك مع دراسة محمود (١٩٩٦) التي أظهرت أن أكثر الصعوبات التي تواجه مديري المدارس الأساسية الحكومية في محافظة الخليل كانت تلك المتعلقة بالأبنية والتجهيزات المدرسية. واتفقت نتائج الدراسة أيضا مع دراسة يونس (١٩٩٦) التي بينت أن الصعوبات المتعلقة بالأبنية والتجهيزات المدرسية كانت من الصعوبات الرئيسة التي واجهها المبحوثون. ومع دراسة كمال (٢٠٠٠) التي بينت أن أكثر المشكلات انتشارا في مدارس القدس كانت النقص في الغرف الصفية والقاعات الخاصة بالنشاطات، والنقص في الأجهزة والوسائل التعليمية.ومع دراسة صوان (٢٠٠٢) التي أظهرت أن المشكلات التي تواجه التعليم المدرسي في القدس المحتلة وبدرجة كبيرة، تتعلق بالمشكلات المرتبطة بوجود الاحتلال في مدينة القدس. ودراسة هيفر (Hever, ٢٠٠٧) التي بينت أن كلاً من وزارة التعليم الإسرائيلية، وسلطة التعليم الإسرائيلية في مدينة القدس، لم تقدما ما هما ملزمتان به، من تقديم البنية التحتية الملائمة للمدارس، وما تتطلبه أعمال البناء، بل وفي مجمل ما يتصل بعمل المدارس في القدس الشرقية. ودراسة براون وآخرون (Brown et al, ٢٠٠٨) التي أشارت إلى الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس والمتمثلة بعدم تقديمها مساحات كافية للمدارس الحكومية في القدس. وما يسببه ذلك من مشكلات للطلبة الفلسطينيين، خاصّة فيما يخصّ الاكتظاظ، وعدم توافر المرافق الأساسيّة للأنشطة المدرسية.ودراسة سوزان نيكولاي (Nicolai, ٢٠٠٧) التي بينت أهم المعوقات التي تواجه

المؤسسات التعليمية الفلسطينية في المناطق الفلسطينية المحتلة, من زوايا عديدة، منها عدم بناء المدارس وترميمها.

٢. مشكلات النظام التربوي:

تشير نتائج الدراسة إلى أن مشكلات النظام التربوي قد جاءت في المرتبة الثانية وبدرجة مرتفعة ومن وجهة نظر كل من القطاعين التربوي وغير التربوي، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,١١) للقطاع التربوي مقابل (٤,٠٨) للقطاع غير التربوي.كما اتفقت وجهة نظر كلا القطاعين التربوي وغير التربوي بأن الممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربوي كانت بدرجة مرتفعة وبنفس الرتبة. فقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلات التي تواجه النظام التربوي المشكلات الناجمة عن الممارسة (١٦) "المحاولات المستمرة لتهويد التعليم في القدس"، وجاءت في المرتبة الثانية الممارسة (١٧) "تهميش دور السلطة الفلسطينية والحد من تدخلها بشئون التعليم في القدس" بدرجة مرتفعة. هذه الممارسات صاحبها مشكلات عديدة وبدرجات مرتفعة أبرزها عدم وجود قرار سياسي جاد من السلطة الفلسطينية لدعم التعليم في القدس، واستقطاب حملة هوية القدس للعمل أو الدراسة بمدارس البلدية والمعارف للامتيازات المادية والمعنوية الممنوحة لهم، وإنشاء مدارس المقاولة الإسرائيلية للتعليم وبدرجات مرتفعة. وأشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات القطاع غير التربوي عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في متوسط المشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربوي، أما فئات القطاع التربوي فتبين أن الفروق في هذه المشكلات كان بين المعلمين وأعضاء اتحاد المعلمين لصالح أعضاء اتحاد المعلمين بمتوسط حسابي (٤,٢٤).

تدلل هذه النتيجة على الرؤية المستقبلية لوزارة المعارف الإسرائيلية تجاه التعليم، وهي تؤكد على الدراسات المنهجية الاستشرافية الإسرائيلية والمبرمجة لتهويد التعليم في القدس منذ أن أقرت الكنيست الإسرائيلي قانون رقم (٥٦٤) سنة (١٩٦٩) والذي ينص على التدخل في شؤون المدارس الأهلية والخاصة، والنظر في أمرها إذا كانت تطبق المعايير الإسرائيلية، وأعطت لنفسها الحق بقيام وزارة المعارف الإسرائيلية بالتدخل في شؤون المدارس، وفرض الرقابة الإدارية المباشرة عليها، وتعيين المديرين، وفصل المعلمين، ونقل الطلبة التعسفي بسبب المعتقد السياسي. وقد تمخضت شراسة قوانين الاحتلال الإسرائيلي تجاه التعليم بعد اتفاقية أوسلو وفي أثناء فترة رئاسة اولمرت بإعداد خطة للسيطرة على جهاز التعليم العربي في مدينة القدس، وفرض برامجها على المدارس العربية في مدينة القدس(كما ورد في الفصل الثاني من هذه الدراسة).وكخطوة أولى في تنفيذ سياستها التعسفية فان سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمنع وصول

الكتب واللوازم المدرسية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، بل تلجأ إلى طباعة الكتب المدرسية التي تدرس في المدارس العربية بمطابع خاصة داخل إسرائيل لتمرير سياساتها المبرمجة والمخططة بحيث تكون هذه المناهج العربية، مطابقة للمناهج التعليمية في المدارس الإسرائيلية، والتي تقوم فلسفتها بالأساس على إلغاء الآخر وتجريد الإنسان الفلسطيني من أصالته وجذوره وسلخه وفصله عضويا عن جسمه الفلسطيني والعربي. إن ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلية تجاه العملية التعليمية والذي أكدته نتائج هذه الدراسة سواء تجاه البنية التحتية التي تعد الهيكل العظمي الذي تستند عليه العملية التعليمية أو النظام التربوي الذي يعد العصب الواصل بين مختلف عناصر العملية التعليمية والذي ترمي إلى هدف واحد لا تحيد عنه هو: تهويد مدينة القدس عبر تحطيم كل شيء غير يهودي فيها ولعل النظام التربوي واحد من أبرزها، وهي تلجأ في ذلك إلى العديد من الوسائل بهدف ضرب النظام التربوي، منها ما يتصف بالعنف تارة، ومنها ما يتخذ قالب اللين تارة أخرى. فاستخدام أساليب إعطاء الامتيازات والإغراءات باستقطاب حملة هوية القدس للعمل أو الدراسة بمدارس البلدية والمعارف لوجود الامتيازات المادية والمعنوية الممنوحة التي تعطى لهم لهو خير دليل على ذلك. فإذا كانت سلطات الاحتلال تدعى أنها تهتم بتعليم الطلبة العرب عبر مدارس البلدية والمعارف الإسرائيلية فان السؤال الذي يطرح نفسه أين مصير نحو (١٥) ألف طالباً وطالبة الذين يحرمون سنويا من حقهم في دخول المدارس ؟!، وأين مصير (١٠-١٥) ألف طفل هم دون إطار تعليمي؟!! وذلك لعدم تطبيق قانون التعليم الإلزامي والذي تعجز السلطة الفلسطينية عن تطبيقه أيضا بسبب تهميش دورها في مدينة القدس إذعانا لاتفاقية أوسلو، وتشرد الطلبة بين أرصفة الشوارع والمقاهي لفقدان الآلاف منهم حقهم في التعليم وذلك لجهلهم بقانون التسجيل في بدء السنة الدراسية، ولقلة الأبنية المدرسية. كما أن نوعية التعليم متدنية مقارنة مع المدارس في غربي القدس، فنحو (٣٠%) من طلبة مرحلة التعليم الابتدائي في مدارس القدس الشرقية هم أميون، ونحو (٤٠%) من طلبة التوجيهي ينسحبون قبل تقديم الامتحانات، كما أن قرابة (٩٧،٠٠٠) طالب وطالبة يتعلمون في ظروف قاسية وغير أمنة على الرغم من حقهم في الحصول على التعليم المجاني، وخير مثال على ذلك تقرير هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) في وصف نموذج مدرسة شعفاط الابتدائية للبنات في مدينة القدس " يفضل أن ترتدي حذاء متينا للوصول إلى المدرسة، فللوصول عليك اختراق تله من المطاط وشظايا الزجاج، يحشر بين جدران المدرسة (٢٨٥) تلميذة بين السادسة والعاشرة من العمر، والمدرسة مكونه من منزل بني لاستخدام عائلة واحدة، إحدى الغرف شرفة مغلقة يحشر فيها (٣) طالبات خلف كل طاولة صغيرة، الجدران

عارية، والتكييف مروحة صغيرة مثبتة على الجدران، ولمواجهة البرد توجد مدفئة كهربائية صغيرة في مؤخرة الصف، هنالك ثلاثة مراحيض لاستخدام جميع التلاميذ والمرحاض الرابع حول إلى غرفة لاستخدام ذوي الاحتياجات الخاصة تفوح براحة العفن والغبار". أما مدرسة شعفاط (ج) للبنين التابعة للبلدية والكائنة بالقرب من الحاجز العسكري فهي بمثابة قتل جماعي لطلاب المدرسة وخطر كبير على صحة الطلبة، المكونة من مجموعة من المحال التجارية كانت تستخدم سابقا كحظيرة أغنام، وتقع قرب مصنع للحديد تنبعث منه روائح غير صحية، وقد ذكرت إحدى الأمهات بأن عمليات ترويج المخدرات تتم قرب المدرسة مما يزيد من الخطر الداهم، كما أكد رئيس مجلس أولياء أمور الطلبة أن البلدية والمعارف لم تحصلا على موافقة قسم البيئة لفتح المدرسة في ذلك الموقع، وأكدت إحدى الأمهات أن ولديها اللذين نقلا إلى مدرسة شعفاط دون موافقتها أصيبا بضيق تنفس جراء استنشاق الغازات السامة الصادرة عن مصنع الحدادة، وقس على ذلك باقي المدارس كما تم وصف أوضاعها في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

إن الامتيازات المادية والمعنوية التي تمنحها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لمدارس البلدية والمعارف ما هي إلا ادعاءات كاذبة واجترار لحقوق العرب المقدسيين، والتي يعتقد المقدسيون– للأسف – أنهم يحصلون عليها، فهم لا يأخذون إلا الحد الأدنى من حقوقهم، فالقدس الشرقية هي مدينة واقعة تحت الاحتلال، والقوانين الدولية من حيث حق التعليم تقر على الدولة المحتلة أن توافر التعليم الإلزامي والمجاني، ولكل فرد الحق في التعلم بدون أي تمييز وهو أمر لا يقره الاحتلال الإسرائيلي. فالبون شاسع بين مدارس القدس العربية ومدارس القدس الغربية من حيث الميزانيات، ونوعية التعليم، وكفاءة المعلمين، ومستوى تأهيلهم، وتطبيق إلزامية التعليم، والعلاوات والامتيازات الأخرى(كما ورد في الفصل الثاني). وما تقدمه ما هو إلا النزر اليسير مما تجبيه كالأسود التي يقدم لها اللحم في اليوم الأول ولكنها تستسيغ الحشائش في اليوم العاشر، وهكذا حال المعلم العربي المقدسي بمدارس البلدية والمعارف، فهو أداة طيعة لتنفيذ سياسة الاحتلال (للأسف) حيث يعتقد أنه يعطى الرواتب العالية والمكافآت فيهرول مسرعا وكل ذلك على حساب زيادة القوة الاستيعابية لمدارس البلدية مقابل المدارس الحكومية غير مدرك أنه يساعد في نشر سياسة التجهيل والأمية التي تسعى لها سلطات الاحتلال الإسرائيلية. فما تجبيه بلدية القدس من ضرائب من المواطنين العرب في شرقي القدس تصل ما نسبتها إلى (١٦%) ولكنها لا تنفق سوى (٢%) منه على التعليم، وما تخصصه للطالب العربي يساوي (٦٢,٥) دولارا أمريكيا مقابل (١٩٥) دولارا أمريكيا للطالب اليهودي في مدارس غربي القدس. أما دفع

المساعدات المالية والعينة للمدارس الأهلية بهدف تبني هذه المدارس، وفرض سيطرتها عليها، ما هي إلا كذبة كبرى تدعيها سلطات الاحتلال الإسرائيلية، فلو كان بمقدورها إحراز كامل السيطرة على المدارس العربية في القدس ولم يبق مدارس حكومية ووطنية، فهي ستلجأ حينها وبدون أدنى شك إلى تخفيض رواتب هؤلاء المعلمين العرب، والى إلغاء الامتيازات الممنوحة لهم حتى تجبرهم على مغادرة هذه المدارس طوعا، ومن ثم إحلال معلمين من العنصر اليهودي أو غير مؤهلين علميا، ولو تم لها ذلك فستكون الطامة الكبرى قد حصلت عبر قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإحكام سيطرتها على احد مدخلات العناصر التربوية وهو المعلم والذي سيكون أداة رئيسة طيعة يستخدم في مجال تهويد التعليم في مدينة القدس، وهي كبرى المشكلات التي سيواجهها النظام التربوي برمته، وسيعصف ذلك بالطلبة العرب؛ ليكونوا أداة طيعة يمكن غسل أدمغتهم وسلخهم عن واقعهم الفلسطيني والعربي معا، والعمل كذلك لتكون مخرجات النظام التعليمي عبارة عن موارد بشرية بمواصفات إسرائيلية تخدم الكيان الصهيوني واقتصاده بشكل مباشر عبر العمل وبأجور متدنية،وأعمال غير لائقة،كما تصبح هذه الموارد البشرية سوقا استهلاكيا للمنتجات والبضائع الإسرائيلية.

أما أشرس الممارسات الإسرائيلية لاستقطاب الطالب المقدسي، الذي تُخيَّل له امتيازات تعطى له، لا حقاً مسلوبا منه عليه استرداده، تطبيق سياسة القبول المجاني للطلبة في المدارس. فالإجحاف المدقع بحق الطلبة بيّن أن المحتل يعامل المقدسي على أنه يمتلك حق الإقامة، ولا تنطبق عليه قوانين المواطنة، فالمحتلّ لا يعترف بان القدس محتلة مثل باقي مناطق الضفة الغربية؛ مما يهدد وجوده في مدينته، مع ما يترتب على هذا الوضع من إجراءات تمسّ المواطن المقدسي في جميع حقوقه، من حيث كونه مواطن تحت الاحتلال، يسري عليه القانون الدولي الإنساني المنصوص عليه في اتفاقية جنيف الرابعة لسنة (١٩٤٩). فبلدية الاحتلال تقبل استيعاب الطالب (إن تمّ)، شريطة أن يُثبت الطّالب إقامته الدائمة في حدود بلدية القدس، وللأسف فالآباء لا يدركون حقوقهم ويشعرون بالخوف من إجراءات عدم التسجيل، ويستمر الرعب قائما، خوفاً من سحب الهويّة المقدسية، فيتقيد أهالي القدس بوجوب تعليم أطفالهم في مدارس القدس، كشرط أساسي للحفاظ على الهوية المقدسية، حيث يُطلب من المتقدم لتجديد هويته إحضار شهادات أطفاله وإخوانه، للتأكد من أن جميع أفراد العائلة يسكنون في القدس، وهكذا هو الحال عند طلب الحصول على الهوية المقدسية، حين يبلغ الطالب سن السادسة عشرة من العمر، إذ يتحتّم عليه تقديم شهاداته المدرسية بالإضافة لغيرها من أوراق الإثبات الأخرى لوزارة الداخلية، مما يضطر الأهالي إلى إدخال أبنائهم في مدارس البلدية والمعارف، أو مدارس المقاولة؛ لأنها تقوم

بذلك نيابة عنهم,. وكما ذُكر سابقا، فإن مدارس المقاولة التي تُدرِّس اللغة العبرية والثقافة المدنية الإسرائيلية، فُتحت خصيصا لجذب الطلبة المقدسيين من مدارس الأوقاف الإسلامية، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة، وبدرجة مرتفعة.

إن ما تقدمه حكومة الاحتلال الإسرائيلية من امتيازات لتهويد التعليم في القدس، هو الوجه الأخر لعملة واحدة وهو تهميش دور السلطة الفلسطينية في القدس، فكما هو معروف بان معظم الحكومات في العالم ترصد نسب كبيرة من موازناتها المالية السنوية لغايات التعليم بمختلف مستوياته ومراحله بهدف تطوير مواردها البشرية، وهذا الأمر مفقود في مدينة القدس حيث لا توجد ميزانية لدعم التعليم في القدس لا من الجانب الإسرائيلي، ولا من الجانب الفلسطيني، وهذا الأخير لا يمكن الاعتماد عليه بسبب منع السلطات الإسرائيلية قيام السلطة الفلسطينية بالتدخل في شؤون القدس الشرقية، فما ترصده وزارة التربية والتعليم الفلسطينية لمديرية التربية والتعليم في القدس لا يغطي جزءا يسيرا من العجز الدائم في موازناتها، مما يؤثر سلبا على استمرارية المدرسة وتطورها، فثمة مدارس عديدة فقدت جزءا من كادرها التعليمي بسبب تدني الرواتب وغياب الحوافز التعليمية، وهدر حقوق العاملين، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة بعدم وجود قرار سياسي جاد من السلطة الوطنية الفلسطينية لدعم التعليم في القدس بأعلى درجة متفقا مع جميع الآراء التي تمت مقابلتهم دون استثناء بدءا من رئاسة الديوان (منظمة التحرير الفلسطينية)، ورئاسة الوزراء، ووزارة التربية والتعليم، ومعلمي المدارس في القدس، فمدينة القدس مغيبة ومهمشة عن قرارات واهتمامات السلطة الوطنية الفلسطينية التي تستحقها كمدينة مقدسة، ووزارة التربية والتعليم الفلسطينية تعامل مديرية التربية والتعليم في القدس من حيث الدعم المادي والمعنوي كباقي مديريات التربية والتعليم في الضفة الغربية متناسية خصوصية الوضع القائم في القدس والتحديات التي تواجهها. والاعتى من ذلك حسب رأي مديرية التربية والتعليم في القدس والعاملين فيها فان الخدمات التي تقدم للمديرية سواء كانت عينية أو مادية هي اقل من المديريات التابعة للوزارة، وربما يعود ذلك إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية مقيدة باتفاقات أوسلو (السلام) بينها وبين سلطات الاحتلال الإسرائيلي والتي أجلت البت في قضايا القدس ومنها التعليم إلى مرحلة الحل النهائي، تأكيدا لتهميش دور السلطة الفلسطينية والحد من تدخلها، وما ذلك إلا دليل واضح على الخبث الذي وضعه الجانب الإسرائيلي في اتفاقيات السلام الرامية إلى مزيد من تهويد مدينة القدس قبل الوصول إلى تلك المرحلة النهائية حيث يعد النظام التربوي واحد من تلك السياسات المبنية لهذا الغرض، وهذا الأمر استشعره كل من القطاعين التربوي وغير التربوي بدرجة مرتفعة، إلا أن الفرق كان في المشكلة (٦٧) "عدم

وجود قرار سياسي جاد من السلطة الفلسطينية لدعم التعليم في القدس" حيث حصلت على الرتبة الأولى من وجهة نظر القطاع غير التربوي، وربما يعود ذلك، حسب رأي الباحثة، ومن خلال المقابلات التي أجريت، أنهم أكثر دراية ومعرفة بخبايا الأمور السياسية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمحتلين، وان كثيرا منهم ذو علاقة مباشرة بالوضع السياسي القائم ومفاوضات السلام، وهم الأجدر في إطلاق الحكم الصائب على مدى الالتزام تجاه قضية القدس من الجانب الفلسطيني. وللأسف حسب رأي البعض أن ذلك لا يتم الالتزام به إلا من جانب واحد. فالممارسات الإسرائيلية الموجهة للتعليم والتي تسهم في مزيد من المشكلات التي تواجه النظام التربوي، والتي تقف السلطة الفلسطينية عاجزة عن صدها، كمنع وصول الكتب واللوازم المدرسية الصادرة من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية إلى مدارس القدس، والحد من تطبيق القوانين التعليمية كالتعليم الإلزامي، والقيام بالأنشطة الموجّهة، وأهم هذه الممارسات فصل المدارس خارج جدار الفصل العنصري وداخله مما يعيق سير النظام وضبطه، ويحول دون وصول المعلمين والطلبة، بالرغم من القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية يوم الجمعة بتاريخ (٢٠٠٤/٧/٩) والقاضي بان جدار الفصل العنصري هو جدار غير قانوني ولا يتفق مع الالتزامات القانونية الدولية المترتبة على إسرائيل بصفتها سلطة محتلة، وإسرائيل ملزمة أن توقف على الفور أعمال بناء الجدار الذي تقوم ببنائه في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وما حولها، لما في ذلك من قيود يفرضها على حرية الحركة والتنقل والآثار الخطيرة التي يلحقها بأماكن العمل وحق الوصول إلى المدارس، وما إلى ذلك من تغيير ديموغرافي يخالف الفقرة (٦) من المادة(٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة. وعلى إسرائيل أن تلغي على الفور جميع القوانين التشريعية واللوائح التنظيمية المتصلة به وفقا للفقرة (١٥١) من هذه المادة، وجميع هذه القيود التي تفرض من الجدار هي انتهاكات لحقوق الإنسان وجب وقفها. والسؤال الذي يمكن ان يطرح في هذه السياق بناء على النتائج – من وجهة نظر القطاع التربوي وغير التربوي– وكما أكده البعض أثناء المقابلات، هل ما تقوم به السلطة الوطنية الفلسطينية تجاه التعليم في القدس ينم عن سذاجة مفرطة أم سياسة مبرمجة؟!

وإذا كانت سياسة الاحتلال مثلث العائق الرئيس، الذي يمنع صمود ونمو التعليم العربي وتطوره، إلا أن غياب الدعم الكافي للتعليم بكافة جوانبه المادية والمعنوية والفنية من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية والدول العربية والإسلامية شكل بحد ذاته مشكلة أخرى كبيرة أمام صمود التعليم في القدس وخاصة عند الركون للقيام بهذا الدور إلى الدول المانحة، مما يحول دون تنفيذ برامج وأنشطة حقيقية ضرورية لتطوير التعليم في القدس. فالدول المانحة للدعم المالي للسلطة

الفلسطينية تخضع للقرارات الإسرائيلية المتمثلة بعدم توجيه هذه الأمــوال إلا علــى نــشاطات وبرامج تخدمها أو تخدم عملية السلام كما حصل في طباعة وإقرار المناهج الفلسطينية. والدعم من المؤسسات الأجنبية والعربية يكاد لا يذكر، والمشاريع ذات الأبعاد الاستراتيجية البنائيــة لا يوجد من يدعمها. فالمشاريع المدعومة ذات طابع لحظي وتعتمد على أجندة الممــول لا علــى الحاجات الحقيقية وهي بالأصل أموال دعم سياسية لا تنموية. إن ما توصلت إليه نتــائج هــذه الدراسة من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر فئات القطاع غير التربــوي لتؤكد على استشعار هذه الفئة لجسامة الهجمة الشرسة من سلطات الاحتلال الإســرائيلية علــى النظام التعليمي والعراقيل التي تضعها لتهميش دور السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذه الفئة هي الأكثر قربا وعلى دراية كافية بالوضع السياسي القائم وبحكم موقعهم السياسي والوظيفي، لمــا تخفيه سلطات الاحتلال الإسرائيلية من توجهات مستقبلية حول مصير القدس ومنها التعليم، كما أن اتفاق وجهة نظر فئات القطاع التربوي يؤكد هذا الأمر باستثناء وجود الفروق بين المشرفين والمعلمين لصالح المشرفين، وربما يعود ذلك إلى مشاركتهم بكثير مــن البــرامج والنــشاطات المتعلقة بوزارة التربية والتعليم الفلسطينية وخاصة فيما يتعلق بالمناهج الفلــسطينية والبــرامج والنشاطات التدريبية، وربما يعود ذلك أيضا إلى أن أكثرهم لهم توجهات سياسية مختلفة تجعلهم يؤكدون على درجة حدة هذه المشكلات بشكل اكبر واشمل.

لقد اتفقت نتائج هذه الدراســة مــع نتــائج دراســات أخــرى، إذ اتفقــت مــع دراســة (Santisteban, ٢٠٠٥) التي بينت أن الاحتلال الأمريكي للعراق في سنة ٢٠٠٣ قــد الحــق إضرارا فادحة في النظام التعليمي في العراق تمثل في هروب الكفاءات التعليمية خارج العراق كما اعتقلت أعدادا كبيرة منهم علاوة على استشهاد الآخرين من قبل المحتلين، وأن التعليم كان مستهدفا من الاحتلال، ومع دراسة تانيا فورت (Forte, ٢٠٠٣) التي بينت أن المفهوم الأمني الإسرائيلي أصبح كما يعبّر عنه أساساً القادة العسكريون الإسرائيليّون، سلوكا يوميــا، يحكــم مجمل علاقات دولة الاحتلال الإسرائيلي، ليس فقط بالمعنى السياسي، أو من منظور الــصراع العام الدّائر، بل وأيضا فيما يتعلق بالمســائل التربوية والتعليمية، ودراسة زيف (Ziv, ٢٠٠٣) التي بينت ان سياسة إسرائيل في الإغلاق، وطلب استصدار تصاريح دخــول مــن المــواطنين الفلسطينيين، وسياسات منع الدخول إلى القدس الشرقية، وما إليها من السياسات التي تحد مــن حرية تنقل الفلسطينيين قد أثرت بشكل مباشر على النظام التعليمي. ودراســة فريــق مؤســسة (RAND,٢٠٠٥) التي بينت المشكلات التي تواجهها المؤسسات التعليمية الفلسطينية ومنها تلك المتعلقة ببنية هذه المؤسسات. ودراسة هيفر (Hever, ٢٠٠٧) التــي بينــت الفجــوات بــين

القطاعات التعليمية اليهودية، والعربية، في إطار سياسة التمييز بين اليهود والعرب، في القطاع التربوي التعليمي. وتستخلص الدراسة أيضاً، إلى أنه، ومنذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، فإن النظام التربوي التعليمي في القدس الشرقية يسير من سيئ إلى أسوأ، من منظور العقبات التي تضعها السلطات الإسرائيلية في وجه النظام التربوي التعليمي العربي. ودراسة مجلس بحوث العلوم الإنسانية في جنوب أفريقيا أواسط سنة ٢٠٠٨ (Human Sciences Research Council, ٢٠٠٩) التي أشارت إلى الآثار المدمرة لسياسات إسرائيل ضد مجمل النظام التعليمي الفلسطيني. ودراسة سوزان نيكولاي (Nicolai, ٢٠٠٧) التي أبرزت أهمّ الصّعوبات التي يواجهها النّظام التّعليمي في المناطق المحتلة، مثل ضرورة تطوير إدارة وزارة التّربية، والمشكلات الماليّة التي يواجهها قطاع التّعليم في ظلّ الاحتلال، وعدم تطوير المناهج الدّراسيّة.

٣. مشكلات المعلمين:

جاءت مشكلات المعلمين في المرتبة الثالثة من حيث حدة الممارسات الإسرائيلية وذلك من وجهة نظر كل من القطاعين التربوي وغير التربوي إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٧٦) من وجهة نظر القطاع التربوي و(٣,٨٤) من وجهة نظر القطاع غير التربوي. كما اتفقت وجهة نظر كلا القطاعين التربوي وغير التربوي بان الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين كانت بدرجة مرتفعة وبنفس الرتبة. فقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلات الناجمة عن الممارسة(٨) "التهديد بفقد الهوية المقدسية لعدم الانصياع للقوانين الإسرائيلية (دفع الضرائب، التأمين الوطني والصحي...)"، وجاءت في المرتبة الثانية الممارسة(٧) "استخدام استراتيجية الإقلاق المستمر لإرهاب المعلمين وأخافتهم مثل (الحواجز الطيّارة، والكمين، الدوريات المستمرة......)" وبدرجات مرتفعة. إن هذه الممارسات يصاحبها مشكلات عديدة من أبرزها ازدياد العبء المادي على المعلمين، وتعرض حياتهم للخطر والإيذاء لإصرارهم على الوصول إلى مدارسهم عبر طرق وعرة، وعدم المقدرة على توفير إجراءات إدارية كافية لمنع اقتحام المدارس من قبل السلطات الإسرائيلية. وأشارت النتائج إلى انه لم يكن هنالك فروق بين فئات القطاع التربوي باستثناء المعلمين من جهة بمتوسط حسابي (٣,٦٢) ومديري الأقسام والمشرفين التربويين واتحاد المعلمين من جهة ثانية بمتوسطات حسابية (٤,٢٤، ٤,٢٧، ٤,١٠٨) على التوالي. كما أن الفرق في فئات القطاع غير التربوي كان بين المؤسسات الحكومية والشخصيات الوطنية لصالح المؤسسات الحكومية بمتوسط حسابي مقداره (٤,٠٦).

إن اتفاق كلا القطاعين على حدة درجة تلك المشكلات وبنفس الرتبة يعود إلـى مـدى الـوعي والإدراك للتحديات التي يواجهها المعلمون والتي يجب الحد منها. فالمعلم هـو أهـم مـدخلات العملية التعليمية وأساسها الذي يجب إعطاؤه مزيدا من الرعاية والاهتمام. وبـدون الحـد مـن العقبات والتحديات التي تواجهه نتيجة الممارسات الإسرائيلية المقصودة سيؤثر سلبا على نوعية التعليم وما لذلك من عواقب وخيمة على مخرجاته والمتمثلة بتدني مستوى الخريجين وفي ارتفاع نسبة التسرب من المدارس.

إن اتفاق كلا القطاعين التربوي وغير التربوي على حدة الممارسات ورتبها لا تؤكـد علـى حجم المعاناة التي يتعرض لها المعلم، والعجز من الجهات المسئولة على وضع حد لها، فالتهديد بفقد الهوية المقدسية لعدم الانصياع للقوانين الإسرائيلية وما ينتج عن ذلك من عدم شعور بالأمن والأمان الوظيفي،والرضوخ إلى ضغوطات نفسية تؤثر على العمل الأكاديمي. والتي تتعلق ببقائه ووجوده، هي من أكثر الوسائل نجاعة التي اتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتسرب المعلمين من المدارس الحكومية بربط الهوية المقدسية بمكان العمل والسكن. فقد بـادر حـزب العمـل الإسرائيلي منذ سنة (١٩٩٦) بسحب هوية كل عربي من القدس يـسكن أو يعمـل خارجهـا، فالمقدسي يعامل كمقيم دائم، ولوزارة الداخلية الحق في إلغائها متى شاءت ووفقا للظروف التـي تراها، وذلك بموجب قانون تأشيرة الدخول لإسرائيل الصادر سنة (١٩٥٢)، وعليه تجديد الإقامة كل سبع سنوات، وتقديم أدلة الإثبات الموثقة (كدفع الضرائب، والتامين الـوطني، والتـامين الصحي، وفواتير الكهرباء والماء)،ومن يعجز عن ذلك يفقد الهوية ويغادر(إسـرائيل) القـدس المحتلة في غضون مهلة مدتها (١٥) يوما. كما أن مؤسسة التامين الوطني تحول ملفات العاملين إلى وزارة الداخلية لإلغاء حق إقامة المقدسي بحجة إقامتهم خارج حدود القدس. وممـا يجـدر ذكره أن المدارس الحكومية تمتنع عن دفع الضرائب للسلطات الإسرائيلية لأسباب وطنية، وهي غير مشمولة بالتامين الوطني، أو التامين الصحي ولا تنصاع لأية قوانين إسرائيلية، ويهدد ذلك العاملين لديها بفقدان الهوية مما يضطرهم للتسرب والعمل بمدارس أخرى تلتزم بتسديد التأمينات الإجبارية، كما أن تدني رواتبهم لا تؤهلهم لدفع تلك التأمينات وهذا ما أكدته نتائج هذه الدراسة.

إن الإرهاب السياسي الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على معلمي هذه المدارس لا يقتصر على معلمي حملة هوية القدس، بل يتعداه -أيضا -إلى معلمـي حملـة هويـة الـضفة الغربية، وهذا ما أكدته النتائج من وجهة نظر القطاعين التربوي وغير التربوي بدرجة مرتفعة وبنفس الرتبة، من تضييق للخناق عليهم للحيلولة دون الوصول إلى أماكن عملهم فـي القـدس مستخدمة شتى أشكال الإرهاب لاهانتهم ومنع إقامتهم في القدس. ويعود ذلك إلى أن ما نـسبته

(٤٠%) من معلمي ومعلمات القدس هم من حملة هوية الضفة الغربية وهم الأساس الذي تعتمد عليه العملية التعليمية في القدس، وما تتبعه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من الكمائن والحواجز العسكرية، وإطلاق الرصاص، والكلاب، وفرض الغرامات المالية الباهضة عليهم؛ لتعريض حياتهم للخطر دفعت بالمعلمين إلى تحد الصعاب والإصرار على الالتحاق بالمدارس التي يعملون فيها داخل مدينة القدس عبر أساليب عديدة منها اللجوء إلى طرق التفافية بديلة، واستخدام أكثر من وسيلة نقل للوصول إلى القدس، والذي نجم عنه تحمل هؤلاء المعلمين المزيد من الأعباء المادية. كما أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية تفرض غرامات مالية على الحافلات المقدسية التي يستقلها مواطنو حملة هوية الضفة الغربية، مما يضطرهم إلى دفع مبالغ مضاعفة لحافلات خاصة للتمكن من الوصول إلى العمل أو تعريض حياتهم للخطر والإيذاء عبر استخدام الصرف الصحي والمرور بين الأسلاك الشائكة للوصول إلى مدارسهم، أو استخدام المدارس كمأوى للسكن وما لذلك من ضغوطات نفسية، وشعور بالإحباط مما يؤثر على العمل الأكاديمي، وهم يدركون أن ما تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلية هدفه واحد وواضح وهو إقرار سياسة العزل التي أقرت سنة (٢٠٠٠) بفصل مدينة القدس عن الضفة الغربية (مديرية التربية عن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية) والحيلولة دون الوصول إليها، وبذلك يتم تفريغ تلك المؤسسات من معلميها وبالتالي طلبتها، فتضطر إلى الإغلاق ويتم السيطرة عليها(وهذا ما تم حصوله مع بعض المؤسسات الصحية في مدينة القدس وهي الآن تحت السيطرة الإسرائيلية). وهي نفس السياسة التي اتبعها الوطنيون سنة (١٩٦٧) إذ لم يبق هنالك معلمون وطلبة في تلك المدارس التي تم الاستيلاء عليها بعد سنة (١٩٦٧)، وبالتالي تم إغلاقها واستقطاب هؤلاء الطلبة والمعلمين إلى المدارس البديلة (الحكومية) التي أنشئت لهذا الغرض والتي تم الإشارة إليها في (الفصل الثاني) من هذه الدراسة.

وتتبيّن تضحيات معلمي هذه المدارس، من وجهة نظر فئات القطاع التربوي، في نتائج الدّراسة، بالنّظر إلى الفروق بين وجهات نظر المعلمين ووجهات نظر مديري الأقسام والمشرفين التربويّين واتحاد المعلمين، لمصلحة الأخيرين، وربما يعود ذلك إلى أن المعلمين قد أدركوا أن ما يتعرضون له هو مقصود من أجل هدم العملية التعليمية، فهم الأساس الذي يعتمد عليه في تربية الأجيال وذلك ما يسمى بالمنهاج الخفي، فما يقدمونه هو نوع من الانتماء والوطنية لقضية كبرى وهي الحفاظ على وجود هذه المؤسسات خاصة أن كثيرا منهم يعمل بدون رواتب منذ سنة (٢٠٠٦)، وهم مؤمنون أن ما يتعرضون له يوميا خاصة معلمي حملة هوية الضفة الغربية هو أمر عادي بالنسبة للهجمة الإسرائيلية على مناطق أخرى كغزة أو

مناطق سكناهم، أما حملة هوية القدس فمديرية التربية والتعليم تحاول جاهدة أن يكـــون مكـــان عملهم بجانب إقامتهم حتى لا يتعرضوا للضغوطات والإهانات اليومية، أما بالنسبة لوجهة نظر مديري الأقسام والمشرفين التربويين فبحكم عملهم يضطرون للانتقال من مكان لأخر، لذلك هم أكثر دراية بمشكلات المعلمين المختلفة خاصة داخل جدار الفصل العنصري أو خارجه، وربما تكون نظرتهم اشمل وأوسع وكذلك اتحاد المعلمين فهم ينظرون لهذه الممارسات مـــن منطلـــق سياسي تربوي، وهم من أخذ على عاتقهم الدفاع عن حقوق المعلمين .أما بالنسبة لوجهة نظـــر فئات القطاع غير التربوي ولصالح المؤسسات الحكومية ربما يعود ذلك إلى أن دائرة الأوقـــاف الإسلامية هي أكثر معرفة ودراية بمشكلات المعلمين، خاصة أنها تشرف على هذه المدارس منذ إنشائها وما تزال إلى ألآن، وإذا ما تمت المقارنة ما بين أوضاع المدارس منذ سنة (١٩٦٧) وما بعد اتفاقية أوسلو، فان دائرة الأوقاف الإسلامية هي الأعرف بخبايا الأمور والأكثر قدرة علـــى الحكم بين الوضعين لمعاصرتها تلك الفترتين، وكذلك المجلس التشريعي المتمثل بلجنتي القـــدس والتربية، فالبعض من هؤلاء المبحوثين قد مارس مهنة التعليم أو على دراية بمشكلات المعلمين، بينما الشخصيات الوطنية فأكثرهم من المهتمين بالقضايا السياسية للقدس على حـــساب قطـــاع التعليم وأن كثيرا منهم ينتمي لمنظمات إنسانية، فرأوا حسب اعتقـــادهم أن مـــا يتعـــرض لـــه المعلمون من هجمات شرسة هو أمر عادي وطبيعي لما يلاقيه باقي فئات الشعب الفلـــسطيني، خاصة أن الفترة التي أجريت فيها الدراسة كانت أثناء وقوع مجزرة غزة، وربما يعود الأمر إلى أن بعض الشخصيات الوطنية هم من العائدين بعد اتفاقية السلام ومدى اطلاعهم على الوضـــع التعليمي في القدس محدود وبنظرة أقل شمولية.

لقد اتفقت نتائج هذه الدراسة حول الممارسات الإسرائيلية تجاه معلمي المدارس مع نتائج دراسات أخرى، فقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة بروس (Bruce,١٩٩٩) عندما أشار إلى صعوبة وصول المعلمين إلى مدارسهم بسبب الحواجز العسكرية وندرة وجود المعلمين المتخصصين، ودراسة كلايتون (Clayton,١٩٩٩) عن كمبوديا التي أشارت إلى أن أكثر المشكلات التي واجهت المدارس هناك أثناء فترة الاحتلال للسنوات (١٩٧٩-١٩٨٩) كان عدم حضور المعلمين إلى المدارس، ودراسة كمال (٢٠٠٠) حول ضعف القدرات العلمية والمهنية للمعلمين والمعلمات في مدارس القدس ,ودراسة كنعان (٢٠٠٢) التي بينت أن من أهم الصعوبات التي تواجه مديري المدارس هي صعوبة تنقل المعلمين والمعلمات،وإقامة الحواجز العسكرية، وفرض حظر التجول، ودراسة أبو عودة (٢٠٠٤) التي بينت تدني رواتب المعلمين وقلة الحوافز المادية والمعنوية، ودراسة عسالي (٢٠٠٧) التي بينت ما تعرض له المعلمون من

توقيف عن العمل والفصل التعسفي والتقاعد والاعتقال بهدف إبعادهم عن العملية التعليمية. واتفقت النتائج أيضا مع دراسة سوزان نيكولاي (Nicolai, ٢٠٠٧) التي أشارت إلى عدم الارتقاء بالمدرّسين مهنيّاً وأكاديميّاً، ووظيفيّاً في مدينة القدس.

٤. مشكلات المديرين:

جاءت مشكلات المديرين في المرتبة الرابعة من حيث حدة الممارسات الإسرائيلية وذلك من وجهة نظر كل من القطاعين التربوي وغير التربوي إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٧٣) من وجهة نظر القطاع التربوي و(٣,٧٥) من وجهة نظر القطاع غير التربوي. كما اتفقت وجهة نظر كلا القطاعين التربوي وغير التربوي بأن الممارسات الإسرائيلية تجاه المديرين كانت بدرجة مرتفعة وبنفس الرتبة. فقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١٠) "إغراء المعلمين من حملة الهوية المقدسية للعمل بمدارس المعارف والبلدية للامتيازات المادية والمعنوية الممنوحة لهم"، وجاءت في المرتبة الثانية الممارسة (١١) "عدم منح تصاريح للعمل أو تجديدها" وبدرجة مرتفعة. إن هذه الممارسات يصاحبها مشكلات عديدة من أبرزها تسرب المعلمين إلى مدارس البلدية والمعارف، وهجرة المتخصصين مما يؤدي إلى عمل المعلم في غير مجال تخصصه، وشعور المعلمين بالمدارس الحكومية بالانطفاء الوظيفي. كما أشارت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر فئات القطاع التربوي وغير التربوي، وكذلك بين فئات القطاع غير التربوي باستثناء المعلمين من جهة والمشرف التربوي وأعضاء اتحاد المعلمين من جهة ثانية بمتوسطات حسابية (٤,١٧، ٤,٩) (٣,٦١) على التوالي.

ما أظهرته نتائج الدراسة، باتفاق كلا الطرفين من القطاع التربوي وغير التربوي على درجة حدة الممارسات والمشكلات وبنفس الرتبة يؤكد على أن مجمل هذه الممارسات الإسرائيلية التعسفية الموجهة إلى مديري المدارس في القدس لا تعني بأي شكل من الإشكال تطوير التعليم، بل ترمي إلى تفكيكه وإعادة تركيبه وفق المنهج الذي وضعه ساسة وصناع القرار في سلطة الاحتلال الإسرائيلية والرامي أساسا إلى تهويد القدس بكل ما تعني هذه الكلمة من معان ومضامين، والى زيادة وتنوع المشكلات الإدارية التي تواجه المدارس الحكومية بشتى الطرق والوسائل الإرهابية والترغيبية، فإغراء المعلمين من حملة هوية القدس للعمل بمدارس المعارف ساعد بشكل ملموس على هجرة المتخصصين من ذوي الكفاءات العلمية وذوي الخبرة من المعلمين، مما أدى إلى النقص الشديد في أعداد المعلمين خاصة من الذكور، ومن أهمها تخصص الرياضيات والفيزياء واللغة الانجليزية والتاريخ حيث لا يتجاوز عددهم (٥٠) معلما،

فما نسبته (٤٠%) من المعلمين تسربوا إلى مدارس البلدية والمعارف لزيادة الأجور فيها، والتي تعادل ضعف أجور معلمي المدارس الحكومية، بالإضافة إلى إحجام معلمي هوية القدس في الإقبال على الوظائف التعليمية في هذه المدارس، فتبقى المدارس دون معلمين وخاصة في بداية كل سنة دراسية، حيث تفتح أبوابها للطلبة ولكن بدون معلمين، مما يشكل عبئا على المدير في عدم انتظام الحصص الدراسية وازدياد العبء الوظيفي على المعلم المقيم، وما لذلك من إسهام في إضعاف دور المدير في مجالات التنظيم والتخطيط، إذ يضطر إلى تعيين معلمين في غير تخصصهم لملء الشواغر الموجودة فقط، أو يضطر إلى تعيين معلمات في مدارس الذكور، أو القبول بذوي الكفاءات العلمية المتدنية، وما يقوده ذلك من ضعف في التقييم لأنه مضطر للقبول بالأمر الواقع، فالتعيين أصبح على مكان السكن لا الكفاءة العلمية ولما لذلك من انعكاس على نوعية التعليم. إن مثل هذه الأمور أصبحت تسيء إلى سمعة هذه المدارس فبعد أن كان طلبتها لسنيين خلت منذ سنة (١٩٦٧) يحصل العديد منهم على المراتب الأولى في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة، أصبحت هنالك بعض المدارس لا ينجح فيها إلا طالبان فقط، وذلك لانخفاض كفاءة المعلمين، وانخفاض عدد المدرسين من حملة درجة البكالوريوس، وتغطية نقص المعلمين في بعض التخصصات المدرسية من تخصصات أخرى، والأدهى من ذلك اضطرار المديرين إلى تعيين طلبة الجامعات والخريجين الجدد دون الأخذ بالحسبان حاجتهم إلى التدريب والتأهيل لإعطاء نوعية جيدة من التعليم، وما لذلك من آثار سلبية في ازدياد نسبة الرسوب وارتفاع نسبة التسرب. أما التحدي الأخر أمام المديرين فهو اعتمادهم على توظيف معلمين من حملة هوية الضفة الغربية حتى تسد احتياجاتهم، وهذا تحد في حد ذاته أظهرته نتائج هذه الدراسة من كلا القطاعين بحدة درجة المشكلات الناجمة عن منع تصاريح للعمل أو تجديدها خاصة في ظل الأوضاع السياسية الصعبة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام ومحافظة القدس بشكل خاص وبدرجة مرتفعة، حيث يحتاج المعلمون من حملة هوية الضفة الغربية إلى تصاريح للوصول إلى أماكن عملهم إذ يشكل المعلمون في المدارس الحكومية ما نسبته (٥٢%) ويعانون من عدم انتظام وصولهم إلى مدارسهم، بسبب سياسة عزل مدينة القدس ومنع الدخول إليها ابتداء من شهر كانون الثاني لسنة (١٩٩١)، فقد حظرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية حرية الحركة وفرضت على المعلمين حمل رخصة تنقل، وقد أشيع في حينه أن هذه الإجراء مؤقت بسبب حالة الطوارئ التي أعلنت مع اندلاع حرب الخليج الثانية، ولكن هذا الإجراء المؤقت تحول إلى قرار دائم في شهر شباط من سنة (١٩٩٥) وذلك بحظر دخول المعلمين من حملة هوية الضفة الغربية إلى القدس الشرقية، وعين رئيس الوزراء الإسرائيلي

في ذلك الوقت (رابين) مدير الأمن (موشيه شاحل) رئيسا للجنة الفصل، وتم ملاحقة المعلمين في المدارس، وتعرضوا للاعتقال والطرد من القدس بعد دفع الغرامات والتوقيع على تعهدات مالية بعدم دخولها مرة أخرى، وهذا الأمر تسبب في زيادة نسب غياب المعلمين، والتأخر عن العمل، الأمر الذي اثر على عمل المدير، وأعاق تطويره نتيجة انشغاله بمشكلات طارئة. بالإضافة لذلك فان عدم توافر الإمكانات اللازمة لدي مديري المدارس لحماية مدارسهم من اعتداءات المستوطنين وجنود الاحتلال قد زاد من حجم الأعباء الملقاة على عاتقهم، وبالتالي قلل من قدرتهم على ضبط ومتابعة النظام المدرسي، وهذا ما أكدته نتائج هذه الدراسة من أن حدة هذه المشكلات كانت مرتفعة، فأصبحت قدرة المدير على الضبط والسيطرة شبه معدومة وهذا الأمر يهدد الوحدة الأساسية في العملية التعليمية وهي المدرسة، فتصبح وحدة إدارية غير فاعلة نتيجة تلك الممارسات، فبدلا من أن ينشغل مدير المدرسة بالمهام المسندة إليه أساسا، ومن تطوير ذاته ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، فانه يضطر مرغما للانشغال بأمور طارئة خارجة عن إرادته، وتأخذ من وقته وجهده الشيء الكثير، مما يلحق المزيد من الضرر بالعملية التعليمية، وتجعل قدرته في مجالات التنظيم والتوجيه والتخطيط والمراقبة تذهب أدراج الرياح، فهو شبه عاجز عن اتخاذ القرارات، وعن حفز عناصر العملية التربوية المادية منها والبشرية، وتنسيق جهود العاملين من إداريين وفنيين لانشغاله في قضايا جانبية تؤثر على عمله الأكاديمي، وبالتالي تنعدم لغة التواصل بين جهات التخطيط العليا في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية وبين جهات التنفيذ المدرسية في مدينة القدس والتي هي في الأصل غير قادرة على التدخل في شؤون التعليم والحد من الهجمة الشرسة من اقتحام للمدارس، ومحاصرة النشاطات التعليمية وكل ما يتعلق بالعملية التعليمية في القدس بسبب القيود المفروضة على السلطة الفلسطينية والتي أوجدتها اتفاقيات السلام مع سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

إن ما توصلت إليه نتائج هذه الدراسة من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر فئات القطاع غير التربوي تبرهن على أهمية المشكلات التي يعاني منها المديرون وما لذلك من اثر على المخرجات التعليمية التي تسعى سلطات الاحتلال الإسرائيلية إلى تدميرها، والى إدراكهم بوجوب امتلاك إجراءات فاعلة للحد من هذه الممارسات الإسرائيلية لما لها من بعد سياسي واضح تمس وجود المؤسسات الفلسطينية، وبقاء الشعب الفلسطيني، والحفاظ على عروبة القدس. كما أن اتفاق وجهة نظر فئات القطاع التربوي باستثناء المعلمين ولصالح المشرفين التربويين وأعضاء اتحاد المعلمين، ربما يعود إلى أن المشكلات التي تعاني منها الإدارات المدرسية لها بعد سياسي تهدف إلى عدم تطوير تلك المدارس، وتهيئة التعليم الفلسطيني

لتنشئة جيل غير قادر على العطاء وفق متطلبات القرن الحادي والعشرين، وهذه الأمور لم يلمسها المعلمون بشكل واضح لقرب المشرفين وأعضاء اتحاد المعلمين من المديرين ومشكلاتهم، وربما أن معلمي هوية القدس يشعرون بالانطفاء الوظيفي نتيجة اللامبالاة والتقصير الذين يرونه على أرض الواقع تجاه مدارسهم، ويعتقدون أن الأمر مخطط له خاصة في السنوات الأخيرة، والحل الوحيد هو الجدية في اتخاذ قرار سياسي أو دعم مادي حقيقي، فهم يعانون من هدر لحقوقهم، وتدني رواتبهم على الصعيد العربي الفلسطيني، فكيف الحال مع معاناتهم والاحتلال؟ خاصة أن تلك المشكلات منذ سنوات خالية مضت لم تكن موجودة أو كان هنالك قرار جدي في الحد منها وهو ما كان يتم بالفعل.

لقد اتفقت نتائج هذه الدراسة حول الممارسات الإسرائيلية تجاه مديري المدارس مع نتائج دراسات أخرى في فلسطين. فقد اتفقت مع دراسة كنعان (٢٠٠٢) حين بين أن المبحوثين من مديري المدارس عانوا من عدم القدرة على التخطيط والتنظيم الجيد في ظل عدم معرفة إمكانية الوصول إلى مكاتبهم في اليوم الثاني والسبب الرئيس عائد إلى الاحتلال الإسرائيلي. كما واتفقت مع دراسة أبو عودة (٢٠٠٤) حين بين أن من الصعوبات التي تواجه مدير المدرسة الثانوية في قطاع غزة كانت قلة تعاون المعلمين بسبب تدني رواتبهم وقلة الحوافز المعنوية والمادية للمعلمين. واتفقت أيضا مع دراسة محمود(١٩٩٦) حين أشار إلى أن الصعوبات التي يعاني منها مديرو المدارس كانت تلك الصعوبات التي مصدرها السلطات التعليمية العليا.

٥. مشكلات المجتمع المحلي وأولياء الأمور:

جاءت مشكلات المجتمع المحلي وأولياء الأمور في المرتبة الخامسة من حيث حدة الممارسات الإسرائيلية وذلك من وجهة نظر كل من القطاعين التربوي وغير التربوي إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٧٦) من وجهة نظر القطاع التربوي،و(٣,٨٤) من وجهة نظر القطاع غير التربوي. كما اتفقت وجهة نظر كلا القطاعين التربوي وغير التربوي، بان الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور كانت بدرجة مرتفعة إذ كان أعلى متوسط حسابي للمشكلات الناجمة عن الممارسة (١٥) "ممارسة الضغوطات والحرب النفسية [هدم البيوت، وإغلاق المعابر والطرق.....]، " وجاءت في المرتبة الثانية المشكلات الناجمة عن الممارسة (١٤) "نشر الثقافة الإسرائيلية في المجتمع المقدسي وطغيانها" والعكس صحيح من وجهة القطاع غير التربوي. أما فرض الحصار الاقتصادي على المجتمع المقدسي فقد جاء بالمرتبة الثالثة من وجهة نظر كلا الطرفين.

إن هذه الممارسات يصاحبها مشكلات عديدة من أبرزها قلة متابعة الأهل لشئون أبنائهم الأكاديمية والسلوكية، وعدم الوعي بخطورة تهويد التعليم في القدس،وتساهل أولياء الأمور باستغلال الاحتلال لأبنائهم للعمل كأيدي عاملة رخيصة في الأسواق الإسرائيلية،وعدم السماح للأبناء بالمشاركة بالنشاطات اللامنجهية، وتقديم الشكاوي إلى الشرطة الإسرائيلية ضد الآباء والمعلمين من الطلبة، وحرمان بعض الطلبة من التعليم. كما أشارت النتائج إلى أنه لم يكن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر القطاع التربوي باستثناء المعلمين لصالح أعضاء اتحاد المعلمين بمتوسط حسابي (٤,٢٤)، كما أن الفرق في وجهة نظر فئات القطاع غير التربوي كان بين المؤسسات الحكومية والشخصيات الوطنية لصالح المؤسسات الحكومية بمتوسط حسابي (٣,٩٢).

ما تشير إليه نتائج هذه الدراسة وباتفاق كلا الطرفين القطاع التربوي، وغير التربوي أن ما تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور؛ ليؤكد على محاولات سلطات الاحتلال وبطرق شتى غير مباشرة أسرلة التعليم، ففرض الحصار الاقتصادي، وممارسة الحرب النفسية من هدم للبيوت، وفرض الضرائب الباهظة، ونشر البطالة يهدد المجتمع المقدسي الذي أصبح يعيش في دائرة مغلقة من الإهمال، والفقر، وينذر بتدمير جيل بأكمله، فـ (٦٧%) من الأسر الفلسطينية في القدس أصبحت تعيش دون مستوى خط الفقر، فان الضائقة الاقتصادية التي تعاني منها الأسر دفعتها مكرهة إلى إجبار أطفالها على مغادرة مقاعد الدراسة لغرض مساعدتها، بحيث تتلقفهم أماكن العمل والمصانع الإسرائيلية، وتكون الطامة الكبرى حين يأخذ هؤلاء الأطفال أدوار آبائهم في إعالة الأسرة التي أنهكها العوز، فارتفاع نسبة الفقر في المجتمع المقدسي والتي تجاوزت ما نسبته (٦٦%) يؤثر على العملية التعليمية بعدم المقدرة على دفع الرسوم المدرسية، وشراء الحاجات واللوازم المدرسية الضرورية، كما أن وجود الحواجز والجدار الفاصل أدى إلى زيادة تكلفة المواصلات نتيجة طول المسافة والذي جعل رب الأسرة غير قادر على دفع التكاليف خاصة إذا كان هنالك أكثر من ثلاثة أفراد في الأسرة الواحدة هم على مقاعد الدراسة، والنتيجة حرمان بعض الطلبة من التعليم، وتساهل أولياء الأمور باستغلال الاحتلال لأبنائهم كايدي عاملة رخيصة في الأسواق وهذا ما أكدته نتائج الدراسة وبدرجة مرتفعة، فكثيرا من أسَر الأطفال العاملين أكدوا أن مستواهم الاقتصادي سينخفض في حال ترك الطفل العمل. فنحو (٦٠%) من الأسر فقدوا مصدر دخلهم الشهري بشكل كامل أو جزئي مما انعكس ذلك على الأطفال وتحصيلهم العلمي، وما نتج عن ذلك من ازدياد للمشكلات السلوكية للأبناء كلجوء الطلبة إلى القوانين الإسرائيلية وتقديم الشكاوي ضد

أبائهم أو معلميهم لطغيان الثقافة الإسرائيلية، وغزوها لعقول الطلبة العرب والتي أصبحت جزءا من حياتهم اليومية، وهي ما تحاول المدارس الوطنية جاهدة أن تحد منها، فالمدارس الإسرائيلية تملي عليهم القوانين الإسرائيلية بأسماء خادعة مثل الحرية والعدالة والحماية والعنف الأسري، وتحرضهم على تقديم الشكاوي مدعية حماية الشرطة الإسرائيلية لهم من معلميهم وآبائهم وكل ذلك بهدف بلبلة النظام المدرسي، أو عدم المقدرة على ضبط الطلبة من المدرسة والآباء. ومن جهة أخرى فان فرض الحصار الاقتصادي وانتشار البطالة التي يعاني منها السكان العرب في مدينة القدس إنعكس بصورة سلبية على الدعم المادي للمدارس والذي من شانه أن يساهم في معالجة أزماته في كافة المجالات،كما أن اضطرار كثير من الأمهات للعمل لتلبية الحاجات الأساسية للأسرة أو قضاء الآباء ساعات طويلة سعيا وراء لقمة العيش أدي إلى ضعف التواصل بين الأهل والمدرسة، وكل هذه الممارسات تصب في بوتقة واحدة وهي تجهيل الطلبة، والمساهمة في تسربهم من المدارس.

كما لعبت الحرب النفسية والضغوطات التي تمارسها سلطات الاحتلال دورا تدميريا للحياة التعليمية في مدينة القدس، فالقيود التي تفرضها من إغلاق (المعابر)، والحجز لساعات طويلة عندها، والإذلال اليومي على هذه الحواجز، ساهمت في زيادة توتر نفسيات الأهل وإسقاط معاناتهم على أبنائهم بازدياد العنف الأسري، وقلة متابعة أبنائهم الأكاديمية والسلوكية، وهذا ما أكدته النتائج وبدرجة مرتفعة، ومن جهة أخرى ساهمت هذه الممارسات في ازدياد الخوف والفقدان عند الآباء لأبنائهم بمنعهم من ممارسة النشاطات اللامنهجية، فالقتل، والسجن، والتنكيل، التي واجهها أبناؤهم وهم في المدارس أو في الطريق إليها أو في ساحات وملاعب المدارس (كما ورد في الفصل الثاني)، حال دون ممارستهم للأنشطة اللامنهجية وما لذلك من دور فاعل في تنمية شخصية الفرد ونموه وغرس روح المواطنة والهوية من خلال البرامج والأنشطة لهذه النشاطات.

وحول ما توصلت إليه هذه النتائج من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر فئات القطاع التربوي (باستثناء المعلمين) ولمصلحة أعضاء اتحاد المعلمين، فربما يعود ذلك إلى أن أعضاء اتحاد المعلمين لهم مقدرة أوسع على رؤية الواقع السياسي والاقتصادي وأثره على العملية التعليمية بحكم معايشتهم الواقع واحتياجاته وتفصيلاته، كما أن أعضاء الاتحاد بحكم سنوات الخبرة في العمل الأكاديمي والسياسي والتي ربما يفتقر إليها المعلمون، وكما ذكر سابقا بان معلمي هذه المدارس هم من المعلمين الجدد التي لا تتجاوز خبرتهم بضع سنوات في العمل الأكاديمي والسياسي، إذ كانت إجاباتهم بناء على اجتهادات شخصية لا عن معرفة ودراية، وكما

ذكر سابقا إن من أهداف اتحاد المعلمين هو الدفاع عن حقوق المعلمين سواء كانت سياسية أو أكاديمية، أما السبب الأخر فربما يعود إلى أن الوضع السياسي الراهن الذي تعيشه هذه المدارس واللامبالاة التي تعامل به من عدم وجود دعم حقيقي، وهدر حقوق العاملين بالرغم مما يقدمونه من تضحيات جعلتهم اقل حماسا في الوعي بخطورة تهويد التعليم في القدس. أما فيما يتعلق باتفاق وجهة نظر فئات القطاع غير التربوي باستثناء المؤسسات الحكومية والشخصيات الوطنية ولصالح المؤسسات الحكومية يعود إلى اطلاعهم وعمل بعض منهم في القطاع التربوي، وهم الذين لديهم نظرة اشمل عن الواقع التربوي خاصة أن الشخصيات الوطنية وبحكم الوضع السياسي التي تعيشه مدينة القدس هو جل اهتمامهم لا الواقع التربوي.

لقد اتفقت نتائج هذه الدراسة حول الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور مع نتائج دراسات أخرى في فلسطين، فقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة يونس (١٩٩٦) بان من الصعوبات التي يواجهها مديرو ومديرات المدارس الأساسية كان منها تلك الصعوبات المتعلقة بأولياء الأمور، ودراسة محمود (١٩٩٦) بان احد الصعوبات التي تواجه مديري المدارس الأساسية الحكومية كانت تتعلق بأولياء الأمور. واتفقت أيضا مع دراسة سليمان (١٩٩٩) من أن بعض معوقات العمل في الإدارة المدرسية كان نابع من أولياء الأمور. ودراسة آزرا خان (Azra Khan, ٢٠٠٠)، بعنوان: "الأطفال الفلسطينيون المقدسيوّن يدفعون ثمن سياسات الصراع والممارسات السياسية التي تحد من الحق في التعليم في القدس الشرقية". وتبين للباحثة تعارض تلك السياسات والممارسات مع عديد من القوانين والأعراف الدولية، ومع ما تطالب به المؤسسات الدولية حيث حرم آلاف الأطفال الفلسطينيين من فرص التّعليم بسبب تلك الممارسات.

٦. مشكلات الطلبة:

جاءت مشكلات الطلبة في المرتبة السادسة من حيث حدة الممارسات الإسرائيلية وذلك من وجهة نظر كل من القطاعين التربوي وغير التربوي، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٥٣) من وجهة نظر القطاع التربوي و(٣,٧٥) من وجهة نظر القطاع غير التربوي. كما اتفقت وجهة نظر كلا القطاعين التربوي وغير التربوي بان الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة كانت بدرجة متوسطة وبنفس الرتبة. فقد بلغ أعلى متوسط حسابي للمشكلات الناجمة عن الممارسة(٢) "إغراء الأطفال المقدسين بالأموال للعمل في السوق الإسرائيلي"، بدرجة مرتفعة، وجاءت في الرتبة الثانية المشكلات الناجمة عن الممارسة (٣)" سياسة الاحتلال المستمرة في زعزعة

المواطنة والهوية عند الطالب المقدسي". إن هذه الممارسات يصاحبها مشكلات عديدة من أبرزها ظهور عادات سلوكية بين الطلبة، وتدني المستوى العلمي للطلبة، وتسرب الطلبة من المدارس، وزعزعة الثقة بالانتماء للقيم والأخلاق العربية والإسلامية، والشعور بالقهر مما يؤثر على دافعية التعلم لدى الطلبة وبدرجة مرتفعة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر فئات القطاع التربوي باستثناء المعلمين لصالح أعضاء اتحاد المعلمين بمتوسط حسابي (٤,٠٥)، كما أن الفرق في وجهة نظر فئات القطاع غير التربوي كان بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية والشخصيات الوطنية من جهة أخرى ولصالح المؤسسات الحكومية بمتوسط حسابي (٣,٧٧).

إن اتفاق كلا الطرفين التربوي وغير التربوي على الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة، يشير إلى آن المستهدف الأول والأخير فيها هي الفئة الشبابية من الجيل الجديد، والتي سيقع على كاهلها بناء الدولة مستقبلا. فالطلبة هم محور العملية التعليمية ومضمونها الأساسي الذي تتركز عليه وحدة الإدارة التعليمية في الميدان ألا وهي المدرسة، فتحطيم البنية التحتية، وتشويش النظام التربوي، وزعزعة استقرار المعلمين والمديرين سيكون لها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على هؤلاء الطلبة؛ ليكونوا نواتج تعليمية بمواصفات متدنية غير قادرة على البناء والتحديث، فالطلبة هم المستهدفون من كل هذه الممارسات الإسرائيلية والتي تبدأ بعد خروجهم من منازلهم بتعرضهم لعمليات القمع المستمرة والاعتداءات والتي تراوحت تلك الجرائم بين الضرب المبرح، والاعتقال، والسجن والإسقاط والقتل، مما أدى إلى تفشي الظواهر السلبية بين الطلبة، والشعور بالقهر وما لذلك من أثر على دافعتيهم للتعلم، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة وبدرجة مرتفعة، فالسلطات الإسرائيلية استخدمت شتى الأساليب في الاعتداء على الطلبة وترويعهم، وهي ما زالت مستمرة في انتهاكاتها الإجرامية، ففي الفترة الممتدة بين ٢٠٠٨/٢/٢٧ ولغاية ٢٠٠٨/٣/٣ استشهد (٢٢) طالبا وطالبه. أما على صعيد اعتقال الطلبة، فقد اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلية (٣٥٠) طفلا في الفترة الممتدة من ٢٠٠٨/١/١ ولغاية ٢٠٠٨/٦/٣٠ تراوحت أعمارهم بين (١٣) إلى (١٨) سنة، إذ زجوا في سجون مخصصة للجنائيين والقتلة والمنحرفين. كما وتستخدم أساليب التعذيب الوحشية ضدهم لإرهابهم وإجبارهم على الاعتراف وبخاصة في مراكز التحقيق والتوقيف العسكري (معسكر عوفر، وبيت ايل، وعصيون، وسالم والمسكوبية...)، وتوجه لهم تهما لم يرتكبوها، كما وتجبرهم على التوقيع على اعترافات باللغة العبرية لا يفهمون معناها لإسقاطهم وتحويلهم إلى عملاء وجواسيس. وهذا ما تؤكده الباحثة عن طريق المقابلات التي أجرتها مع الطلبة حيث أفادوا بأنهم تعرضوا لأنماط متعددة من التعذيب

منذ لحظة اعتقالهم أو اقتيادهم من منازلهم في ساعات متأخرة من الليـل، واسـتخدام طـرق التحقيق الممنوعة والقاسية التي تمارس ضدهم من أجل أخذ المعلومات عن زملائهم إلى لحظة خروجهم من الاعتقال ومحاولة إرغامهم على نشر الحبوب المنشطة والمخدرات بين زملائهـم والتي يتم تبادلها على الحواجز أو الغرف المغلقة عنـد حـواجز التفتـيش العـسكرية الثابتـة (المعابر)، أو في مناطق وجود جيش الاحتلال في القدس وباب العامود، الأمر الـذي يـشعرهم بالقهر ويزيد من عدوانيتهم، وتدني دافعيتهم للدراسة، وهذا ما اتفق عليه كلا القطاعين التربوي وغير التربوي وبدرجة مرتفعة.

إن الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة المقدسيين تجعلهم في بوتقـة لا بـديل أمـامهم إلا الالتحاق بمدارس المعارف والبلدية أو مدارس المقاولة وهي أسوأ ما تكون من حيث مناهجهـا وبرامجها، أما البديل الأخير فهو التوجه للعمل في سوق العمل الإسـرائيلية والـذي توضـحه بعض نتائج هذه الدراسة وبدرجة مرتفعة، فسلطات الاحتلال الإسرائيلية تقوم بتشغيل الأطفـال في سوق العمل الإسرائيلية مخالفة بذلك حقوق الطفل ومعايير العمل الدولية التي تؤكـد علـى إلزامية التعليم ولا تجيز تشغيل الأطفال، فالأجر المرتفع الذي يتقاضاه الطفل الفلسطيني الـذي يعمل في سوق العمل الإسرائيلية والبالغ نحو (١٢) ديناراً أردنيا في اليوم مقارنة مع الوضـع الاقتصادي السيئ، والعوز التي تعانيه عائلاتهم يغريهم للعمل في النشاطات الاقتصادية الهامشية والشاقة في سوق العمل الإسرائيلية، كما أن ازدياد متطلبات الحياة جعل جزءا مـن الأهـل لا ينظرون إلى التعليم باعتباره نوعا من الاستثمار في أبنائهم، كما كـان سـائدا فـي الماضـي ولسنوات طوال، أو سلاحا لمواجهة الواقع والمستقبل، فالأجر الذي يتقاضاه الطالب من شرقي القدس والذي يعمل في سوق العمل الإسرائيلية يعادل ضعفي راتب المعلم في مـدارس القـدس الحكومية، وهذا ما أكده الطلبة والمعلمون أثناء قيام الباحثة بإجراء المقـابلات معهـم، فراتـب المعلم لا يتجاوز في أحسن الأحوال (٣٥٠-٤٠٠) ديناراً شهريا، بينما يتعدى أجر العمـل فـي سوق العمل الإسرائيلية (٩٠٠-٩٥٠) ديناراً شهريا، وبالتأكيد فإن لذلك انعكاساته الخطيرة على الطلبة، حيث يبدأ الطلبة بفقدان الحماس والرغبة في الدراسة وما يصاحبه ذلك من ظهور عادات سلوكية سيئة وسلبية بين الطلبة كالتدخين، واقتناء الهواتف الخلوية المحمولة وما تحملـه مـن تسجيلات وصور، وتناول المنشطات وحبوب (الاكستازي) التي يتم ترويجها تحت أسماء مختلفة مثل (آدم، وفراشة، وحصان، وعقار النشوة ...)، فهؤلاء الطلبة يعملون فـي ظـروف عمـل خطيرة وغير أمنة، ولا تتوافر فيها أدنى شروط السلامة والصحة المهنية، ويقعون فريسة النشل وتجار المخدرات بحيث يتم استخدامهم في توزيع المخدرات أو نقلها وحتى بيعها(كما ورد في

الفصل الثاني من هذه الدراسة). وهذا ما أكدته نتائج هذه الدراسة من وجهة نظر القطاعين التربوي وغير التربوي وبأعلى رتبه. فالوضع السياسي الذي تعيشه القدس وسياسة الاحتلال الإسرائيلية المستمرة في زعزعة المواطنة والهوية عند الطالب المقدسي وما ينتج عنه من فقدان المثل، والتشكيك بالقيم والأخلاق العربية والإسلامية والبحث عن الهوية الذاتية حسب ما أشارت إليه نتائج هذه الدراسة وبدرجة مرتفعة إلى أن الطالب المقدسي يعيش حالة اغتراب على مستوى الهوية الثقافية والوضع السياسي بدون توفير أي حصانة نفسية ودينية له سواء من أسرته أو مدرسته أو الأفكار التي ينتمي إليها، فما يراه على أرض الواقع ومعايشته المستمرة للاحتلال خصوصا أن شطري المدينة مفتوحة على بعضهما جعله معرضا إلى غزو فكري وثقافي خطير، وأنماط من العادات والسلوكيات والقيم التي تختلف كليا عن عاداته وقيمه وأخلاقه، فيكون التقليد الأعمى والثقة الزائفة بالاحتلال وتبدأ سياسة التطبيع الثقافي والفكري، وتتدنى الثقة بالهوية الوطنية والشخصية العربية الإسلامية. فالمحتل بعقليته الصهيونية وعلى مدار اثنتين وأربعين سنة من احتلال القدس يحاول وما يزال يطمس الهوية العربية الفلسطينية بكافة الطرق والأساليب المبرمجة؛ لجعل الإنسان الفلسطيني جسما مستهلكا إمعة بكافة جوانبه بعيدا عن التفاعلات المحيطة به عربيا وإسلاميا لإيجاد الإنسان المناضل ببعد إنساني وأخلاقي منتم لبلده ومعتز بشعبه وهويته الوطنية مهما اشتد الوضع وصعبت الأحوال. فما تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلية عن وعي وقصد تجاه الطالب المقدسي في المدارس الحكومية الفلسطينية من تذويب للهوية، وإلغاء الآخر، وتغريب الإنسان عن هويته، وبمساعدة السلطة الفلسطينية وربما عن سذاجة مدقعة، أو ضغوطات مبرمجة ومدروسة عن طريق تطبيق البرامج والأنشطة المشتركة مع الجهات الإسرائيلية أو الممولة من جهات مشروطة (التطبيع الأكاديمي) باسم السلام والبعد عن التطرف والإرهاب وتقبل الآخر والذي رفضه الفلسطينيون في سنة (١٩٦٧) ببرامجه وأنشطته ليكرسه المد العولمي والتهويدي، والفكر العنصري مع ثقافة الكراهية التي تمثلها إسرائيل فتغرس بالطالب شعوره بالدونية والعجز تجاه قيمه وعاداته. وهذا ما أكدته نتائج الدراسة. وتتساءل الباحثة لماذا يحرم على المدارس الحكومية في القدس الشرقية القيام بالأنشطة الموجّهة التي تعزز الانتماء والهوية وأدناها رفع العلم الفلسطيني وإلقاء الأناشيد الوطنية، بينما يوضع نشيد (هَتيكفا) في المدارس العربية التابعة للمعارف، فيُعتقل الطلبة والمعلمون، وتُغلق المدارس. فأين تلتقي إجراءات عباس – نيتنياهو!! يُصاب الجميع بالعمى نحو ما تفعله حكومة نتنياهو، بينما الكلّ يقيّم إجراءات عباس باسم المرحلة النهائية للقدس واتفاقية القدس؟! والهدف واضح وهو تهويد التعليم، وتذويب الهوية العربية، وتجهيل الطلبة...

أما بالنسبة لما توصلت إليه نتائج هذه الدراسة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات القطاع التربوي باستثناء المعلمين ولصالح أعضاء اتحاد المعلمين وكما ذكر سابقا أن المعلمين ليس لديهم الخبرة الكافية، فغالبيتهم من المعلمين الجدد، وكذلك الحال بالنسبة للمؤسسات الحكومية وبفعل الواقع الذي يعيشه أبناؤهم ويرونه عن كثب، يدركون أن الطالب الفلسطيني الممثل لجيل المستقبل هو الضمانة الأساسية والاستثمار الحقيقي لضمان الوجود الفلسطيني في القدس، وإعداد الطالب وتهيئته هو السبيل الأمثل لبناء الدولة، كما أن ما يرونه من أوضاع صعبة يعانيها الشباب المقدسي والتي تنم عن الألم والحسرة حسب أرائهم، فهم يعزون ذلك إلى الفجوة بين الواقع الذي يعيشونه وبين آمالهم التي كانوا يتوقعون أن تكون بأحسن حال عند مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية وهو ما لم يحصل، الأمر الذي اوجد عندهم ردة فعل سلبية أثرت على توجهاتهم وانتماءاتهم نحو التعليم أو الهوية أو الانتماء.

لقد اتفقت نتائج هذه الدراسة حول الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة مع نتائج دراسات أخرى في فلسطين. ومع دراسة سليمان (١٩٩٩) الذي بين أن هنالك العديد من معوقات العمل في الإدارة المدرسية من وجهة نظر مديري ومديرات المدارس الأساسية والثانوية الحكومية في محافظتي نابلس وطولكرم جاء بعضا منها من الطلبة، ومع دراسة عسالي (٢٠٠٧) أثر الاحتلال على واقع التعليم في المجتمع الفلسطيني إذ بين الآثار التي تركها الاحتلال على الطلبة كالخطف والملاحقة،وفرض الغرامات المالية، والإصابات الجسدية،والاستدعاء للمخابرات. واتفقت أيضا مع نتائج دراسة ناصيف (٢٠٠٧) حين بين أن الاحتلال الإسرائيلي كان له اثر سلبي على مهارات التفكير العليا للطلبة الذين شملتهم الدراسة، ومع دراسة محمود (١٩٩٦) حين بين أن اقل الصعوبات التي تواجه مديري المدارس الأساسية الحكومية في محافظة الخليل كانت تلك التي مصدرها الطلبة. كما اتفقت مع دراسة كيفوركيان (٢٠٠٧) حينما بينت التأثير السلبي لحواجز التفتيش العسكرية وجدار الفصل العنصري على الطالبات المبحوثات، حيث بينت الدراسة درجة المعاناة التي تتعرض لها الفتيات من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي أثناء ذهابهن إلى المدرسة أو العودة منها كالاهانة اليومية والخوف من الاعتداء الجنسي والخوف من القدرة على العودة سالمات إلى بيوتهن مما اثر ذلك على السلامة النفسية الاجتماعية للطالبات، وحصول ضغوطات نفسية شديدة لهن. واتفقت كذلك مع دراسة الحركة العلمية للدفاع عن أطفال فلسطين (١٩٩٩) حيث بينت الدراسة أن أطفال المدارس هم ضحايا العنف الإسرائيلي الموجه نحو المدارس، إذ بينت الدراسة أن ما نسبة (٢٠%) من الطلبة المبحوثين يعانون من صعوبة في التركيز، ويعانون كذلك من الاضطرابات الانفعالية والعدوانية، وان غالبيتهم تعرضوا

للاعتداء أثناء ذهابهم إلى مدارسهم مما أدى إلى ظهور أعراض نفسية كالقلق والتوتر والخوف وظهور مشكلات تعليمية كالتسرب المدرسي والتأخر الدراسي وعدم القدرة علـى الاستيعاب والتركيز. واتفقت أيضا مع دراسة (Selvie,١٩٩٠) التي أظهرت بأن أطفال المدارس من جيل الانتفاضة يعانون من مشكلات نفسـية واضطرابات عصبية وفقدان الشهية والكوابيس الليلـة وكل ذلك كان بسـبب الإجراءات الإسرائيلية التعسفية.

وتتّفق هذه النّتيجة أيضاً مع نتائج دراسة آزرا خان (Azra Khan, ٢٠٠٠) التي بينـت أن سياسة تمييز إسرائيلية موجهة نحو تعليم الأطفال في مدينـة القـدس، ومـع نتـائج دراسـة مـؤسسـة أوميغـا في المملكـة المتحـدة (OMEGA Foundation, ٢٠٠٠) التـي بينت أن تكنولوجيا قمع الجماهير التي تستخدمها إسرائيل عبر الأسلحة المستخدمة في المنـاطق الفلسطينية المحتلة أدت إلى حالات الوفاة والإصابة بجروح خطيرة سُجلت في المناطق المحتلة، حتى باستخدام الرصاص المطاطي، بالإضافة إلى الذخيرة الحيـة بـالطبع. ودراسـة بلبيـسي (٢٠٠٥) حول التنشئة الاجتماعية والبناء المتكامل لشخصية الطفـل الفلـسطيني التـي بينـت الظروف والأوضاع الصعبة التي يعيشها الطفل الفلسطيني على كافة الأصعدة وكل هذا بنظـر المعلمات يفرز الخوف لدى الطالبة، وسرعة الانفعال وشدته، والتبوّل اللاإرادي، خاصة لـدى طالبات الصف الأول، والبكاء دون سبب أو لأتفه الأسباب، ونسيان للمادة الدراسية، خاصـة إذا كانت الإجابة شفهية، ومحاولة الالتصاق بشخص كبير كالأخت أو المعلمة أو ببنت الجيران أثناء الحضور إلى المدرسة أو مغادرتها.

الخطّـة:

إن الخطة المقترحة لا تقتصر على مجال دون آخر، إذ إن حدة المشكلة، في أي مجال، هي التي تضعها في هذا الترتيب أو ذك، وعليه، فإن الخطة تتّصف بالعمومية، عنـدما يتعلـق الأمر بالمجالات مجتمعة. ولكن هذا لا يعني عدم تصنيف المشكلات تبعاً لكل مجال على حدة. وبهذا المعنى، يتمّ رصد المشكلات الخاصة بكل مجال، حتى يجري العمل على الخطـة فيـه، باعتباره محور عمل له طبيعته وخصوصياته، فالمشكلات الخاصة بالطلبة أو المعلمين، أو البنية التحتية، على سبيل المثال، تحمل طابعاً يسمح بوضع كل منها في إطار محدد، والعمـل علـى التصدّي لمشكلاته في فئة خاصة، دون غضّ النظر عن مـستويات التـرابط والتـشابك بـين المجالات، وهي على الأرجح مسألة ذات أهمية خاصة، فلا يمكن مثلاً تناول مشكلات الطلبـة، بمعزل عن ذويهم، ولا تناول مشكلات المديرين، دون مشكلات المعلمين، وهكذا...

وانسجاماً مع هذا المنهج، وبالانتقال من العام إلى الخاص، فالأكثر خصوصية، ومن الكل إلى الجزء، تقدم الخطة المقترحة في صورتها الأكثر تفصيلية، المشكلات، واحدة تلو الأخرى، تبعاً لحدّتها، في كل مجال، بحيث يمكن، وبشكل ملموس، نقل الخطة من إطارها النظري العام، إلى إطار واقعي ملموس.

ومن أجل تحقيق ذلك، يبدو أنه من الضروري تحديد الأطر التي يمكن تفعيلها، حتى تصبح الخطة عملية وقابلة للتنفيذ. وهنا، ربما كان من الأهمية بمكان تفعيل دور المؤسسات المختلفة على الصعيد الفلسطيني والعربي والإسلامي، والدّولي، مثل النقابات، ومؤسسات المجتمع المدني، والهيئات والمنظمات الأخرى، مثل الألكسو، واليونسكو، والإسكوا، والإسيسكو، والأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، ومؤسسات حقوق الإنسان، وغيرها من المؤسسات المعنيّة، بصورة مباشرة، أو غير مباشرة.

وفي مستوى آخر، وسواء اتصل الأمر بالجانب الفلسطيني، أو العربي، أو الإسلامي، أو الدولي–العالمي الإنساني، هنالك عدد من الجوانب ينبغي على الخطة استيعابها، وهي جوانب سياسية، واجتماعية، واقتصادية، ومالية، وإدارية، وإعلامية، بصورة متوازنة ما أمكن، وفي سلّم أولوّيات يتناسب والمجالات والممارسات والمشكلات، تبعاً لحدّتها، ومدى تأثيرها على النظام التربوي–التعليمي في المدارس الحكومية المقدسية.

ولعل من الطبيعي، في هذا السياق، أن تراعي الخطة العامة، الجوانب المتعلقة بالاحتلال نفسه، وبسياساته وممارساته، وتلك المتعلقة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وبوزارة التربية والتعليم في فلسطين، إلى جانب الوزارات والهيئات الأخرى ذات العلاقة.

إن الخطة المقترحة حاولت، قدر الإمكان، الإحاطة بهذه المستويات المختلفة، سواء في المجالات جميعها، أو في المجال الواحد، وصولاً إلى المشكلة الواحدة، بالترافق مع الممارسات الإسرائيلية التي تسببّت في وجود تلك المشكلات. ووضع الحلول المقترحة، والتقدير الزمني لفترة إنجاز تلك الحلول، تبعاً لسلّم أولويات فرضته درجة حدة المشكلات التي تواجهها المدارس الحكومية في القدس، وأثرها على العملية التربوية–التعليمية معتمدة على القدرات الذاتية في المقام الأول، وإمكانية تفعيل دور الأطراف الأخرى، لاستيعاب واقع مدارس القدس المحتلة، ضمن شبكة العلاقات والترابطات الأوسع، محلياً، وعربياً، وإقليمياً، ودولياً –في البُعد العالمي الإنساني، مما يزيد من ثقل الأعباء، ويتطلّب درجة عالية من التنسيق والعمل المشترك، والإبداع في وضع الحلول للمشكلات، وتوظيف كل ما يمكن توظيفه من أشكال المساندة والدعم لمدارس القدس، على مختلف المستويات على الرغم أن إيجاد حلول كاملة للمشكلات المطروحة أمرٌ

صعب؛ بحكم الطبيعة السياسية والاستراتيجية المعقدة للصراع الدائر حول القدس والتعليم فيها، ولكن هذا لا يمنع بالطبع من العمل بكل ما أُتيح من موارد وإمكانات من أجل الحد من تلك المشكلات وآثارها.

المرحلة الأولى: الإطار النظري للخطة:

تم العمل استناداً إلى منهجيّة بناء الخطط، التي ترمي إلى تحقيق أهداف محددة في مختلف المجالات، استناداً إلى أسس إدارية علمية، في مختلف المجالات ومنها التربوية– التعليمية؛ وآثارها في مختلف أوجه الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والروحية.

وعليه، فإن الخطة المقترحة في مواجهة المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال، تحمل أبعاداً إشكالية وذات تعقيد مفهوم؛ نظراً لسياسات التهويد التي تمارسها إسرائيل، ونظراً لسياسات تدمير الهوية الوطنية الفلسطينية والإسلامية في القدس. والقدس هنا، لا تُفهم جغرافياً، أو تاريخياً، أو دينياً، أو وطنياً، أو ثقافياً فحسب، بل هي مجمل هذه الروح، ذات الأبعاد التي يصعب وصفها في جملةٍ واحدة. ومن هنا، تأتي هذه الخطة لمواجهة ما تقوم به إسرائيل من محاولاتٍ دائمة ومستمرة؛ لإلغاء الهوية الوطنية للمدينة المقدسة بتاريخها العريق، ولتحاول الإشارة إلى مداخل يمكن أن تُسهم في الحفاظ على الطابع العربي الفلسطيني والإسلامي والمسيحي وأن تلمس مداخل عملية في التصدي للمشكلات التي أظهرت نتائج البحث التجريبي أهميتها.

ويُؤمل أن تكون الخطة المقترحة مدخلاً عملياً ولو أولياً، لاستثمار ما يمكن استثماره من وسائل ومقدرات، في مواجهة المشكلات استناداً إلى البحث النظري والتجريبي، لتقديم إطار عمل، يُرجى أن يكون واقعياً وموضوعياً؛ للتصدي للمشكلات القائمة، وتقديم الحلول الملائمة. ومحاولة الإحاطة بأهم المعالم والتحديات التي تواجه النظام التربوي التعليمي في القدس المحتلة، ولعل الفصول السابقة من هذه الدراسة غطّت، إلى حدٍّ معقول، أهمّ الملامح والعناوين المركزية المتصلة بهذه المسألة. وبالرغم من ذلك، بقي المحور المركزي للبحث مثار تساؤل؛ لسببين هامّين: أولهما، أن هذا البحث في بعده الكمّي استند إلى وجهات نظر عدد كبير من المعنيين بتشخيص أهم المشكلات الإدارية التي تواجهها المدارس الحكومية في القدس تحت الاحتلال. وثانيهما، أن الأبعاد التاريخية، والسياسية الراهنة، والدينية، لا تزال فاعلة بقوة في تحديد مسارات أي تصوّر يُراد له أن يكون واقعياً في تشخيص المشكلات واقتراح حلول لها.

لقد سبقت الإشارة في هذه الدراسة، إلى أن النظام التربوي التعليمي في فلسطين عموماً، وفي القدس على وجه الخصوص، كان عنواناً أساسياً في هجمة سياسات تهويد المدينة المقدسة، وتدمير الأسس التي تقوم عليها العمليات اليومية، والاستراتيجية، التي تدفع الفلسطيني عموماً، والمقدسي على وجه الخصوص، للتّثبّت بهويته الوطنية، والقومية، والروحية، أمام الهجمة الإسرائيلية متعددة الأبعاد، والهادفة إلى إلغاء القدس من حيث كونها عاصمة فلسطين، بل وعاصمة إسلامية ذات مكانة عالية. فالنظام التربوي التعليمي كان هدفاً رئيساً للاعتداءات إسرائيلية، ضمن سلسلة الهجمات على الكيان الوطني الفلسطيني، وقد يصحّ، في هذا السّياق، تكرار ما قاله رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، أريئيل شارون من أن "التعليم الفلسطيني أخطر من أسلحة الفلسطينيين".

إن الصورة الرّاهنة لفلسطين، والقدس قلبها، وليدة الاحتلال الإسرائيلي للجزء الشّرقي من المدينة سنة (١٩٦٧)، وضمّها إلى إسرائيل، بل إن جذورها تمتد إلى ثمانينيّات القرن التاسع عشر (١٨٨١)، وما تلاً ذلك من مشاريع تهويدية، مروراً بمؤتمرات بازل في سويسرا منذ عام (١٨٩٧)، ودعوة (ثيودور هرتسل) لإقامة دولة يهودية في فلسطين، ثم وعد بلفور (١٩١٧)، وما ترافق مع ذلك وتبعه، من هجرات يهودية منظمة إلى فلسطين، وتساوق سياسات الانتداب البريطاني مع الأطماع الصّهيونيّة. فكانت سياسة التجهيل سائدة في مجمل ممارسات الانتداب البريطاني، والذي أراد أن يجعل فلسطين قاعدة عدوانية باسم إسرائيل؛ لقمع الحركات النهضوية، والتحررية، والتعليمية-التنويرية، وصولاً إلى تبني الولايات المتحدة الأمريكية للمشروع الصهيوني في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وفي هذا السياق التاريخي العام، يمكن تفهّم مجمل المشكلات التي واجهها النظام التربوي التعليمي باختلاف السلطات المستعمِرة، وصولاً إلى ذروة السياسات التدميرية والتهويدية منذ نكبة عام (١٩٤٨). إلى ذروة التعسف التي تمثلت في السياسات الإسرائيلية، وأدواتها العسكرية القمعية التعسفية ضد هذا النظام. طوال سنوات الانتفاضة الأولى عام (١٩٨٧)، وانتفاضة الأقصى (٢٠٠٠)، وهي أمثلة صارخة على وحشية الهجمة الإسرائيلية على مجمل البنية التربوية-التعليمية الفلسطينية عموماً، ومديرية التربية والتعليم في القدس خصوصاً.

بسياسة العقاب الجماعي، من إغلاق للمدارس، وفرض الطوق الأمني على القدس، وتدمير الأبنية المدرسية، إلى جانب الممارسات ضدّ الطّلبة والعاملين في قطاع التّعليم.....

ومما يُؤسف له، اشتداد هذه الممارسات بعد اتفاقيات أوسلو، وتسلم السلطة الوطنية مسؤولية إدارة الشأن العام الفلسطيني، وأحد مراكزه المحورية الشأن التربوي التعليمي، بفصل القدس تعليمياً عن المناطق الفلسطينية الأخرى. ثم جاء جدار الفصل العنصري ليزيد من حدة المشكلات التربوية التعليمية؛ وليشكل ذروة جديدة من ذُرى الضربات التي وُجِّهت للتعليم الفلسطيني، بحيث أصبحت القدس بمؤسساتها التربوية جزراً معزولة عن العرب الفلسطينيين، حتى يكاد من المستحيل على المدرس أو الطالب الوصول إلى مدرسته دون إجراءات، وحواجز، وإذلال قاس، وكان ذلك نتيجة "تقسيم القدس إلى مناطق داخل جدار الفصل العنصري، وأخرى خارجه، فأصبح الانتقال من منطقة لأخرى مسألة مضنية وما كل ذلك إلا لتهويد التعليم في القدس وهو نقطة إلغاء الطابع العربي الفلسطيني لهذه المدينة المقدسة، وأن هذه السياسة هدفها تدمير أجيال من الطلبة، بما يعني تدمير الانتماء للوطن، بل وتدمير الانتماء الإنساني للمواطن المقدسي.

ومن هنا، تتضاعف مسؤوليات السلطة الفلسطينية، وبخاصة وزارة التربية والتعليم العالي، والمجلس التشريعي الفلسطيني، ومؤسسات المجتمع المدني، ومختلف مؤسسات القطاعين: العام، والخاص، في دعم التوجهات التي تسعى هذه الخطة المتواضعة لتحقيق ما أمكن من أهدافها، والتي قد يجوز تكثيفها في كلمتين: "مصير القدس"، وفي مركز هذه المسألة مصير النظام التعليمي بعد إعلان (كاتز) الأخير عن تهويد التعليم، وإلغاء أي إشارة لكلمة القدس العربية وسحب إقامة (٤٥٧٧) مقدسيا خلال سنة (٢٠٠٨) فقط (أي ٢١ ضعف المعدل السنوي لعام ١٩٦٧). ولا يُخفى من كل ما ذُكِر أن الحاجة ماسة إلى خطة تربوية تعليمية في مواجهة هذا الكم الهائل من التحديات.

المرحلة الثانية: تشخيص المشكلات الإدارية

بهدف تحديد المشكلات الإدارية التي تعاني منها المدارس الحكومية في مدينة القدس وتشخيصها بأسلوب علمي، قامت الباحثة بتصميم استبانة لتحديد أكثر المشكلات الإدارية حدة الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية وذلك من وجهة نظر المبحوثين من القطاعين التربوي وغير التربوي. وتم مناقشة مضمونها مع عدد من المختصين، وبعد مرورها بالإجراءات العلمية، والتّحقق من صدقها وثباتها، جرى تحديد هذه المشكلات في ستة مجالات، هي: الطلبة، والمعلمين والمعلمات، ومديري المدارس ومديراتها، والنظام التربوي، والمجتمع المحلي، وأولياء الأمور، والبنية التحتية، وتم تنفيذ الدراسة الميدانية، ومعالجة نتائجها، في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٨/١/٣ إلى ٢٠٠٩/٦/٣٠.

أجرت الباحثة التحليل الإحصائي للبيانات التي جمعتها من المبحوثين من القطاعين التربوي وغير التربوي، ثم تم بناء الخطة المقترحة بعد تعيين أكثر المشكلات حدة، من وجهة نظر المبحوثين، استناداً إلى الوضع القائم في المدارس الحكومية في سنة الأساس الذي تنطلق منه الخطة، وهو سنة (٢٠٠٨).

بينت نتائج الدراسة شدة الممارسات الإسرائيلية الموجّهة نحو التعليم في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال، وأظهرت عديداً من المشكلات التي رافقت هذه الممارسات، ودرجة حدة المشكلات التي تواجه المدارس الحكومية. وهذا الأمر استوجب اقتراح خطة تتضمن أهدافاً واضحة ومحددة لمواجهة هذه المشكلات، واقتراح الآليات والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف، وتحديد الجهات المسؤولة عن التنفيذ، واستخدام أدوات قياس تتولى مراجعة الأهداف وتقييمها، وتحديد درجة تحققها على أرض الواقع.

المرحلة الثالثة: بناء الخطة المقترحة:

مراحل بناء الخطة:

استخدمت الباحثة في تطوير الخطة المقترحة لمواجهة المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال، الأساليب المعاصرة التي تحظى باهتمام واسع في مختلف أنواع المؤسسات، خاصةً فيما يتصل بحل المشكلات.

وتستند أسس نجاح عمليات حل المشكلات ووضع الخطط التنفيذية –انطلاقاً من منظور تحليل المشكلات– إلى عدد من العوامل، أهمها وجود قيادة تربوية فاعلة، تشكل فريقاً خاصاً بإعادة تصميم عمليات العمل، من منظور المشكلات الإدارية في المدارس، وإدارة مشروع التغيير المطلوب على هذا الأساس، بالترابط مع رؤية وخطوات عملية تنفيذية محددة، والتواصل مع الأطراف المعنية بكل خطوة من تلك الخطوات، وتفعيل دور المعنيين بذلك. الأمر الذي يتطلب وجود خطط فرعية تتصدى لكل جانب من جوانب المشكلات الإدارية في المدارس الحكومية، واحدة تلو الأخرى، أو بشكل متوازٍ، بما يتواءم والمقدّرات المتاحة، وبما يضمن واقعية الخطة المقتَرحة، وقابليتها للتنفيذ، خاصةً في ظل شُح الإمكانيات، والتقصير، بل والتخاذل في دعم صمود المدارس الحكومية في مدينة القدس.

والمطلوب هو توظيف الطّاقات الإدارية، من أجل إعادة البناء التنظيمي من جذوره، وذلك بإعادة هيكلة العمليات الإدارية؛ لتحقيق تطوير كبير وملموس في أداء الجهات المعنية؛ لمواجهة المشكلات الإدارية في المدارس الحكومية، وصولاً إلى نتائج قابلة للتطبيق، انطلاقاً من اعتبارات عملية تنفيذية، وليس من اعتبارات نظرية مجرّدة، أو مطالب وشعارات غير واقعية.

حيث يتعلق الأمر بالمشكلات الإدارية في المدارس الحكومية في القدس، وهي مشكلات متنوعة، وتؤثر فيها أطراف متعددة، منها الاحتلال وسياساته، ومحاولاته الدائمة لتدمير وجود مدارس وطنية فلسطينية، والمشكلات الخاصة بالهيئات المعنية بإدارة تلك المدارس، سواءً أكانت في القدس نفسها، أم في السلطة الفلسطينية، أم غيرها، هذا كله بالإضافة إلى المشكلات الخاصة بالمديرين، والمعلمين، والطلبة، والبُنية التحتية للمدارس، وأولياء الأمور، والمجتمع المحلّي، وغيرها من المشكلات التي تُحددها بالتفصيل الاستبانة التي أعدتها الباحثة لهذا الغرض.
ومن الزاوية التطبيقية، تتألف الخطة في إطارها العام من المراحل الآتية:

١. الإعداد.
٢. ترتيب العمليات حسب أولوياتها، أي حسب حجم المشكلة، ودرجة تأثيرها، وفي نهاية هذه المرحلة يبدأ وضع الخطة المقترحة.
٣. بدء عملية تحديد المشكلات، وإعادة تصميم ما هو قائم، لمواجهتها، وصولاً إلى وضع تصميم بديل، يمثل العمليات المحددة المطلوب تنفيذها لحل تلك المشكلات.
٤. مرحلة التطبيق: وهي مرحلة ليس بالطبع بيد الباحثة أن تخوض في جانبها التنفيذي، ولكن يجري في الخطة تقديم العمليات التنفيذية التطبيقية المقترحة في صورة محددة.

لقد ركّزت الخطة في كافة جوانبها على المشكلات ذات الدرجة المرتفعة، من وجهة نظر المبحوثين من القطاعين التربوي وغير التربوي. وقد قامت الباحثة بحصر المشكلات الإدارية التي اتصفت درجة حدتها بالارتفاع، وقد بلغ عدد هذه المشكلات (٥٥) مشكلة وعلى النحو المشار إليه في الجدول (٧٤)، وهي التي ستكون محور الخطة التي تقترحها هذه الدراسة.

الجدول ٧٤. عدد المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية والتي كانت حدتها مرتفعة من وجهة نظر المبحوثين موزعة حسب المجال

اسم المجال	عدد المشكلات الإدارية ذات الحدة المرتفعة
الطلبة	٩
المعلمون	١٠
المديرون	٩
المجتمع المحلي وأولياء الأمور	٦
النظام التربوي	٩
البنية التحتية	١٢
المجموع	**٥٥**

أما مفردات الخطة فقد شملت ما يلي:

مجالات الخطة: وهي المجالات الرئيسة التي تدور عليها محاور الخطة وتشمل الطلبة، والمعلمين، والمديرين، والمجتمع المحلي، وأولياء الأمور، والنظام التربوي، والبنية التحتية، وتم فصل كل مجال على حدة، ثمّ حصر المشكلات التي يعاني منها.

الهدف: ويقصد به مجموع النتائج النهائية للنشاطات التي خُطط لها مسبقا لمواجهة المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال.

الحلول المقترحة: وهي الأساليب والإجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف التي تم وضعها.

مدة التنفيذ: الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق الأهداف المرسومة، فبعضها محدد بفترة زمنية بالسنوات، وبعضها مستمر بشكل سنوي أو دوري.

الكلفة: وهي قيمة المصاريف المالية المقدرة لتنفيذ النشاطات المقترحة، محسوبة بالدينار الأردني لمجمل هذه النشاطات، بأسعار سنة ٢٠٠٩.

الوسائل: وهي الأدوات التي عن طريقها يتم تحقيق النشاطات المقترحة للخطة.

الجهة المسؤولية: ويقصد بها المؤسسات الوطنية الفلسطينية من جهات رسمية أو منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى بعض الجهات العربية والدولية.

مؤشرات الأداء: المقاييس والمعايير الرقابية التي يمكن بواسطتها معرفة ما إذا كانت الأهداف التي تم وضعها قد تم تحقيقها والتي بواسطتها نحكم على مستويات تحقق هذه الأهداف ومعرفة العوامل المؤثرة بها حتى نتمكن من إجراء التعديلات المطلوبة على الإجراءات التنفيذية والكلفة ومدة التنفيذ والجهات المسئولة واقتراح الوسائل الأخرى التي يمكن أن تساهم في تحقيق الأهداف.

المخاطر: وهي التحديات التي تواجه تنفيذ هذه الخطة، وهي تشمل العوامل التي قد تؤثر تأثيراً سلبياً على تقديم المدخلات، وإنجاز النشاطات، وتحقيق النتائج، حيث توجد عوامل كثيرة تمثل مخاطر خارجة عن سيطرة الأطراف المسؤولة عن إدارة الخطة وتنفيذها، وهو ما يساعدنا في تحليل المخاطر، أي تحليل العوامل التي تؤثر أو من المحتمل أن تؤثر في تحقيق النتائج وتقييم تلك العوامل، حيث يوفر تحليل المخاطر معلومات يمكن أن تُستخدم للتخفيف من أثر المخاطر المحددة. كما قد تكون بعض العوامل خارجة عن سيطرة مديري الخطة ومنفذيها، ولكن يمكن معالجة عوامل أخرى بإدخال بعض التعديلات الطفيفة في استراتيجية الخطة وأهدافها. ويُوصى بأن تشارك الجهات المعنية في تحليل المخاطر؛ لأنها تعرض وجهات نظر مختلفة، وقد تكون لديها معلومات هامة ومفيدة عن سياق الخطة.

المرحلة الرابعة: عرض الخطة على عدد من الخبراء المحكمين

عُرِضت الخطة المقتَرَحة، بعد وضع مسودتها النهائية، على عدد من المحكمين من أصحاب الخبرة والاختصاص؛ لأخذ وجهة نظرهم في الخطة ودرجة وضوحها.

المرحلة الخامسة: تصديق الخطة

تم في هذه المرحلة الأخذ بملاحظات المحكمين على الخطة، وإجراء التعديلات المطلوبة، وكانت طفيفة، ثمّ تمّت صياغة الخطّة بشكلها النهائي، لكي تصبح جاهزة للتطبيق، ومن ثم تصديقها من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

المرحلة السادسة: اعتماد الخطة بشكلها النهائي

بعد أن تم اعتماد الخطة بشكلها النهائي، فإن الباحثة تقترح على الجهات المعنية، وعلى رأسها وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، والجهات الأخرى ذات العلاقة، أن تراعي الآتي:

١. توافر رؤية واضحة المعالم تجاه دعم التعليم الحكومي في مدينة القدس.

٢. تفهم المشكلات الأكثر حدة التي وردت في هذه الدراسة، بما يسدّ ثُغراً في الدراسات حول الموضوع.

٣.تفهم الأهداف التي تم وضعها في هذه الخطة.

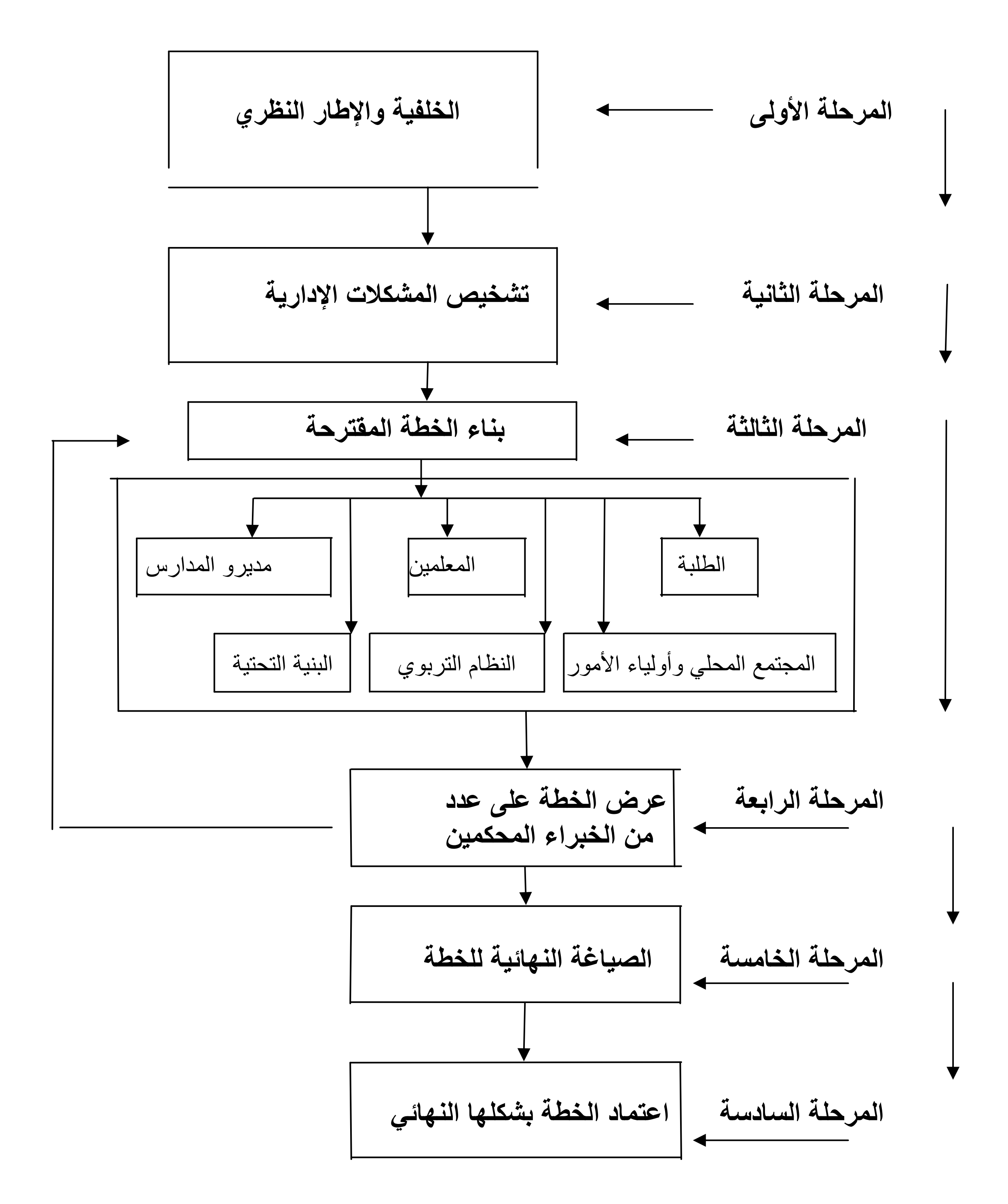
٤. ربط السياسات التي تضعها وزارة التربية والتعليم الموجهة نحو التعليم في القدس مع أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة.

٥. توفير الموارد المالية والبشرية لدعم التعليم الحكومي في مدينة القدس.

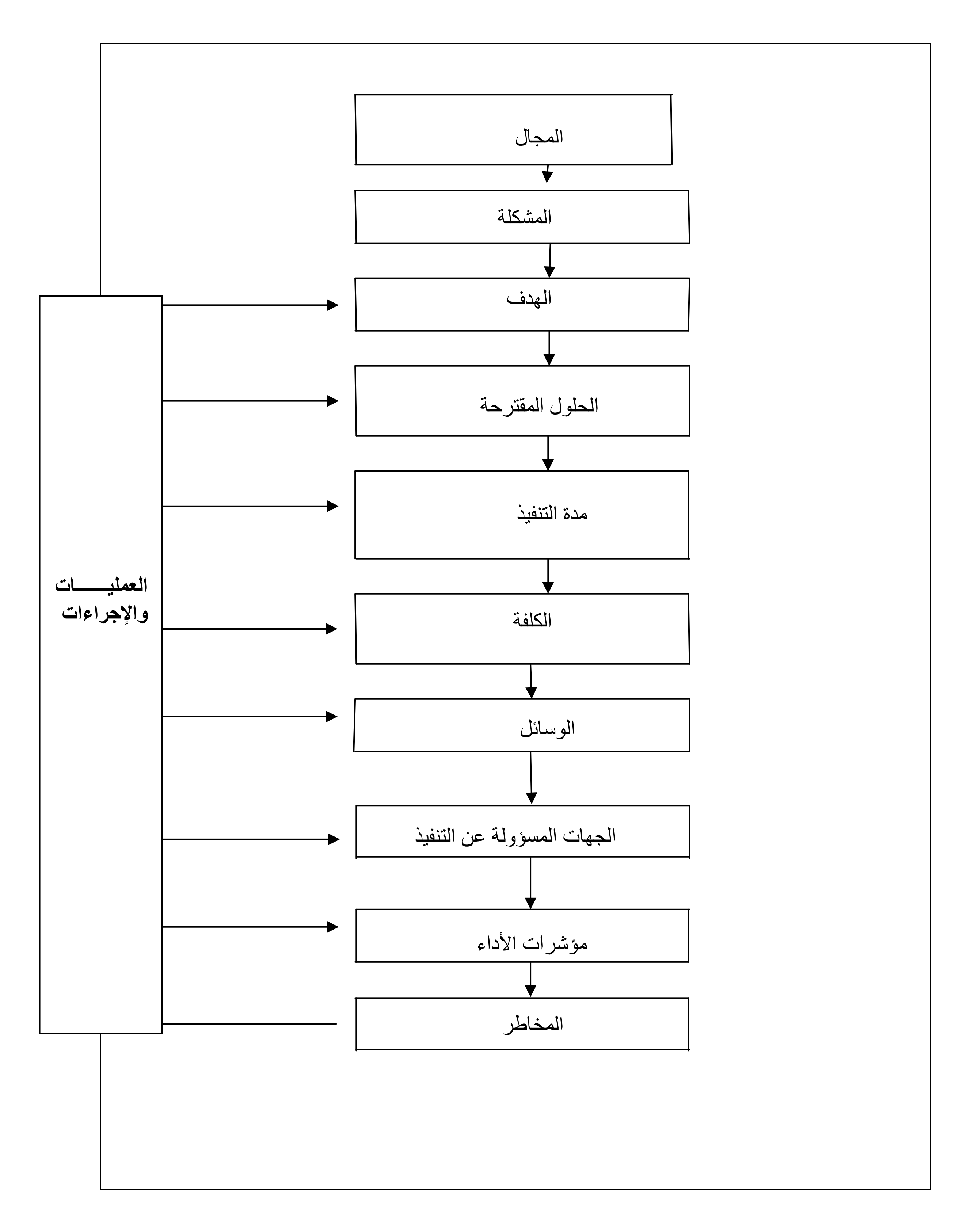
٦. الارتقاء بالقدرات المؤسسية، سواء على مستوى وزارة التربية والتعليم، أو على مستوى الإدارات المدرسية، ومديرية التربية والتعليم في مدينة القدس، لمواجهة مثل هذه المشكلات.

٧. طرح موضوعات المشكلات الإدارية التي تواجه مدارس القدس الحكومية أمام المحافل الدولية؛ بهدف كسب التأييد للبرامج المقترحة للتنفيذ في مدينة القدس.

ويوضح كل من الشكلين (١) و (٢) مراحل إعداد الخطة المقترحة، والإطار المنطقي الذي اتُبع في الخطة المقترحة لمواجهة المشكلات الإدارية. وتستعرض الصفحات اللاحقة تفصيل هذه الخطة حسب مجالاتها.



الشّكل (١): مراحل إعداد الخطة المقترحة
المصدر: الباحثة



الشكل (٢): الإطار المنطقي الذي اتبع في الخطة المقترحة لمواجهة المشكلات الإدارية
المصدر: الباحثة

التوصيات:

لعلّ بالإمكان، في ختام هذه الدّراسة، التّقدّم بعددٍ من التّوصيات، التي تتلخّص بالآتي:

- الاعتماد على الإمكانيّات الذّاتيّة في المقام الأول، ما أمكن، أمام المشكلات التي تواجهها المدارس الحكوميّة في القدس المحتلّة.
- تفعيل دور المجتمع المحلّي المقدسي، بتوعيته بخطورة السّياسات والممارسات الإسرائيليّة، والمشكلات التي تنجم عنها.
- العمل على الارتقاء بنوعيّة التّعليم، باستخدام أساليب جديدة مبتَكرة، مثل استخدام منتجات ثورة المعلوماتيّة والاتّصال.
- العمل على أن تقوم وزارة التّربية والتّعليم الفلسطينيّة، ومديريّة التّعليم في القدس، وغيرهما من الهيئات ذات الصّلة، بدور أكثر جدّيّة ونشاطاً في دعم المديرين والمعلّمين والطّلبة، والمدارس عموماً، في القدس المحتلّة.
- الطّلب من السّلطة الفلسطينيّة، والدّول العربيّة والإسلاميّة، تحمّل مسؤوليّاتها تجاه القدس، والنّظام التّربوي التّعليمي فيها.
- تفعيل العلاقات الدّولية، ومدّ الجسور مع المنظّمات غير الحكوميّة عبر العالم، لفضح السّياسات الإسرائيليّة وأهدافها، خاصّة منها التّهويد، ومحاولة تدمير التّعليم الفلسطيني.
- قيام مختلف الأطراف المعنيّة بالتّعليم في القدس بتشجيع البحث العلمي للمشكلات التي تواجهها مختلف أطراف العمليّة التّعليمية في القدس.
- مواجهة سياسات التطبيع مع سلطات الاحتلال فلسطينياً وعربياً.

بتسيلم (تحميل: ٢٠٠٨). مسار الجدار حول شرقي القدس، متاح: www.btselem.org/arabic.jerusalem

بطاح، أحمد، وأبو السعود، راتب (١٩٩٥). "اختيار مدير المدرسة الثانوية في الأردن: أسس مقترحة" **أبحاث اليرموك العلوم الإنسانية والاجتماعية.**

المراجع والمصادر

أولا: المراجع العربية:

المراجع والمصادر

أولا: المراجع العربية:

- الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس (٢٠٠٨)، **التقرير الشهري حول الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس**. أيلول ٢٠٠٨.
- أبو الهيجا، إبراهيم (٢٠٠٤)، **أطفال فلسطين تحت نير العنصرية الصهيونية**، (ط١)، بيروت.
- أبو عودة، فوزي (٢٠٠٤)، **المشكلات والصعوبات التي تواجه مدير المدرسة الثانوية في محافظة غزة**. رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- الإسيسكو (١٩٩٧)، **التهويد والاستيطان في القدس العربية أهداف ونتائج**، المؤتمر العام للمنظمة الإسلامية للثقافة والعلوم، الرياض ٦- ٩ كانون أول ١٩٩٧.
- الأشهب، حسني (١٩٩٧)، **التعليم في القدس**، أوراق غير منشورة، القدس، فلسطين.
- الأمم المتّحدة (٢٠٠٨)، **حالة حقوق الإنسان في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، جون دوغارد**، لجنة حقوق الإنسان الدورة السابعة، البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت. الأمم المتّحدة، الجمعيّة العامّة.
- بتسيلم (٢٠٠٨)، مسار الجدار حول شرقي القدس، www.btselem.org/arabic.jerusalem
- بلبيسي، منى عبد القادر (٢٠٠٥)، **التنشئة الاجتماعية والبناء المتكامل لشخصية الطفل الفلسطيني، المؤتمر** التربوي الثاني "الطفل الفلسطيني بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل"، كلية التربية في الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- البيطار، علائي (١٩٩٦)، **الممارسات الإسرائيلية ضد الحقوق العربية في حقل التعليم في القدس (١٩٦٧-١٩٩٦)**، الندوة السابعة ليوم القدس، الأردن ٥-٨ تشرين أول ١٩٩٦.

- بيومي، محمد (٢٠٠٢)، **إدارة المدرسية الابتدائية.** الإسكندرية: دار المعرفة الحديثة.

- جبريل، سمير(٢٠٠٨)، **تعدد مرجعيات التعليم في القدس، التعليم في القدس واقـع وتحـديات،** مؤتمر التعليم مسئولية وطنية وحق للجميع، النادي الأرثوذكسي، ضـاحية البريـد، القـدس، فلسطين ١٦-٢٠٠٨/٢/١٨.

- جرباوي، تفيدة ونخلة، خليل (٢٠٠٨)، **تمكين الأجيال الفلسطينية، التعليم والتعلم تحـت ظـروف قاهرة،** مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين.

- جودة، سعيد (٢٠٠٦)، **الواقع التعليمي للطفل الفلسطيني في القدس المحتلة،** شـئون فلـسطينية (بلسم) العدد ٣٧١، أيار.

- الحاج، ماجد (٢٠٠٦)، **تعليم الفلسطينيين بين الضبط وثقافة الصمت،** بيروت: مركـز دراسـات الوحدة العربية.

- حبايب، علي، مساعيد، فوزي، ذوقان، غسّان، رمضان، محمود (٢٠٠٦)، **تاريخ التربية والتعليم في فلسطين،** جامعة النجاح الوطنية: نابلس، فلسطين.

الحربي، قاسم بن عائل (٢٠٠٦)، **الإدارة المدرسيّة الفاعلة لمدرسة المستقبل: مداخل جديدة لعـالم جديد في القرن الحادي والعشرين.** مكتبة الملك فهد الوطنيّة: المملكة العربية السعودية.

- الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال (١٩٩٩)، **الأطفال ضحايا العنف الإسرائيلي فـي المـدارس.** www.dci-pal.org

- الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال (٢٠٠٤)، **التقرير السنوي،** فرع فلسطين، رام الله.

- الحريري، رافد وجلال، محمود أسامة وإبراهيم، محمد عبد الرزاق (٢٠٠٧)، **الإدارة والتخطـيط التربوي.** (ط١)، عمان: دار الفكر.

- الحق (ب. ت.). **الهجمة الإسرائيليّة على التّعليم في الضّفّة الغربيّة – عقاب الحاضر والمستقبل،**

رام الله، فلسطين.

- حماد، حسين (١٩٩٧)، **قضايا التربية والتعليم الفلسطيني خلال فترة الانتداب البريطاني**، المؤتمر الدولي الثاني للدراسات الفلسطينية، التعليم الفلسطيني واقعا وقرارات المستقبل، بير زيت، فلسطين ١٣-١٥/١٢/١٩٩٦.

- حمدان، محمد (٢٠٠٦)، **مشاكل الإدارة المدرسية والطرق الحديثة لعلاجها**، عجمان: دار كنوز.

- الخواجا، حلمي، المنسي، كامل (٢٠٠١)، **الحق في التعليم**، سلسلة دراسات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، رام الله: مركز الديمقراطية وحقوق العاملين.

- دعوس، خالد (٢٠٠٥)، **التعليم الفلسطيني العام في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الانتداب البريطاني إلى عهد السلطة الوطنية الفلسطينية (١٩٢٠-١٩٨٨)**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

- ربضي، عيسى (٢٠٠٣)، ورقة عمل "**أطفال القدس: واقع الاحتياج الاجتماعي وحقيقة الخدمات المؤسساتية بين الموجود والمنشود**"، القدس- فلسطين.

- ربيع، هادي مشعل (٢٠٠٨)، **تطوير الإدارة المدرسية**. (ط١)، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

- رزق الله، نجوى، و خضر، سامي (٢٠٠٢)، **البلدة القديمة في القدس: الواقع الحالي وأفاق التنمية**، (ط١)، القدس: مركز دراسات القدس.

- زبون، ياسر تيم (٢٠٠٥)، **تأثير الاجتياح الإسرائيلي على بعض الجوانب النفسية والاجتماعية لدى الطلبة الفلسطينيين في بعض جامعات الضفة الغربية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القدس، القدس، فلسطين.

- الزرو، صلاح (١٩٨٧)، **التعليم تحت الاحتلال، ١٩٦٧-١٩٨٧**. الخليل: رابطة الجامعيين.

- سارة، فايز (٢٠٠٧)، "**أطفال الانتفاضة ضحايا الإرهاب**". صامد الاقتصادي، ٧ (٢٦)، ٢٢٤-

.٢٣٨

- سراحنة، ميسون (٢٠٠٤)، **علاقة العنف الذي يتعرض له أو يشاهده طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظة الخليل عند الحواجز العسكرية الإسرائيلية مع توافقهم النفسي**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القدس، القدس، فلسطين.
- السلطة الوطنية الفلسطينية (٢٠٠٨)، **دراسات وتقارير التعليم في القدس**، الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. رام الله، فلسطين.
- سليمان, مهدي (١٩٩٩). **معوقات العمل في الإدارة المدرسية من وجهة نظر مديري ومديرات المدارس الأساسية والثانوية الحكومية في محافظتي طولكرم ونابلس.** رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية.
- سليمان، سعيد أحمد وعبد العزيز، (٢٠٠٦)، **دليل جودة المدارس المصرية في ضوء المعايير القومية للتعليم**، وزارة التربية والتعليم، مصر.
- شبانة، لؤي (٢٠٠٧)، **قراءة إحصائية في واقع القدس وموضوع التحول الديمغرافي والاجتماعي**، حوليات القدس، (٥)، ربيع ٢٠٠٧.
- شلح، عبد الله أحمد (٢٠٠٣)، **التعليم في فلسطين في عهد الدولة العثمانية (١٥١٦-١٩١٧)**، (ط١)، القاهرة: دار الإحياء.
- صباغ، ميشيل (٢٠٠١)، **ظاهرة تعاطي المخدرات في القدس**، القدس: مركز حقوق المواطن.
- صبري، خولة (١٩٩٤)، **المشاكل التعليمية خلال الانتفاضة كما يراها معلمو المدارس الفلسطينية**. دراسات العلوم الإنسانية، ٢٢: ٩٥١-٩٧٤.
- صوان، محمد (٢٠٦٦)، **إسرائيل تحاول تهويد التعليم في القدس بإغراء المعلمين واستقبال الطلبة في مدارسها**، صحيفة القدس المحتلة: فلسطين اليوم، ١١١٧\٢٠٠٦.

- صوان، محمد (٢٠٠٨)، **الانتهاكات الإسرائيلية بحق التعليم في القدس**، القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين.
- صوان، محمد عليان (٢٠٠٢)، **المشكلات التي تواجه التعليم المدرسي في القدس المحتلة من وجهة نظر المعلّمين والمدراء والمشرفين التّربويّين**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القدس، القدس، فلسطين.
- الصوباني، صلاح، (٢٠٠٧)، **التعليم الفلسطيني في القدس الماضي والحاضر. التسامح**، م ٥، (١٨): ٥٥-٦٦.
- عابدين، محمد عبد القادر (٢٠٠١)، **الإدارة المدرسية الحديثة، (ط١)**، رام الله: دار الشرق للنشر والتوزيع.
- عبد المهدي، عبد الجليل (١٩٨٩)، **المدارس في العصر الأيوبي والمملوكي**، الجزء الثاني، عمان: الجامعة الأردنية.
- عبيدات، راسم (٢٠٠٧)، ورقة عمل بعنوان **القدس بين مطرقة الاحتلال وسنديانة الإهمال الفلسطيني**. **www.arabrenwal .٠rg**
- العجمي، محمد حسنين، (٢٠٠٧)، **الإدارة المدرسية ومتطلبات العصر**، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- عسالي، علياء (٢٠٠٧)، **قراءة في أثر الاحتلال الإسرائيلي على واقع التعليم في المجتمع الفلسطيني**. رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.
- العسلي، كامل جميل (١٩٩٠)، **بيت المقدس في كتب ورحلات العرب والمسلمين**، عمان، الأردن.
- عطوي، جودت عزت (٢٠٠٤)، **الإدارة المدرسية الحديثة: مفاهيمها النظريّة، وتطبيقاتها العمليّة. (ط١)**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- عقل، احمد وسمرين، بدر والربضي، سمير سمعان (٢٠٠٠)، **الأوضاع العامة للتربية والتعليم في الضفة الغربية والتطورات التي حدثت فيه خلال الثماني عشرة سنة الماضية**، وزارة التربية والتعليم، الأردن.

- غرفة، فرنسيس (٢٠٠٨)، التعليم المهني والتقني في القدس، التعليم في القدس واقع وتحديات، **مؤتمر التعليم مسئولية وطنية وحق للجميع**، النادي الأرثوذكسي، القدس، فلسطين ١٦-٢٠٠٨/٢/١٨.

- غوشة، صبحي (٢٠٠٥)، **التحديات والعقبات التي تواجه أهلنا بالقدس، لجنة القدس**، أوراق (غير منشورة)، عمان.

- الغول، زكي (٢٠٠٧)، قطاع التعليم في محافظة القدس، ورقة عمل (غير منشورة) ملتقى القدس الدولي، اسطنبول ١٥-١٧ تشرين الثاني.

- فراج، نجيب (٢٠٠٦)، **حول الجدار آلاف الفلسطينيين هجرهم جدار الفصل العنصري العنصري**، بيت لحم: مركز بديل لمصادر حقوق المواطن.

- القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية (٢٠٠٤)، **انتهاكات حقوق الإنسان في القدس المحتلة، سياسة التمييز العنصري في القدس**، القدس.

- القدومي، سعاد (٢٠٠٠)، **محاولات إسرائيل فرض المناهج الإسرائيلية في مدارس القدس العربية**، وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتعليم العام.

- القدومي، سعاد (٢٠٠٨). **دراسات ميدانية لوضع التعليم في القدس العربية للأعوام (٢٠٠٧/١٩٩٧)**، وزارة التربية والتعليم العالي، فلسطين.

- القزاز، هديل رزق (٢٠٠٠)، **الحق في التعليم بين الواقع والطموح، تسامح** ١ (٢) مركز رام الله لدراسة حقوق الإنسان.

- القطيشات، عبد الله عبد السلام (١٩٩٧)، **التعليم العربي الحكومي إبان الحكم التركي البريطاني**

(١٥١٦-١٩٤٨)، عمان: دار الكرمل للنشر.

- كمال، سفيان (٢٠٠٠)، **احتياجات عام (٢٠٠٠) في مجال التربية والتعليم**، جمعية الدراسات العربية، القدس.

- كمال، سفيان وزعبي، سليم (١٩٩٦)، **احتياجات القدس عام ٢٠٠٠ في مجال التربية والتعليم**، جمعية الدراسات الفلسطينية، القدس.

- كيفوركيان، نادرة (٢٠٠٧). **بين الدافعية للتعليم والحرمان منه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تأثير الحواجز، جدار الفصل العنصري، وعسكرة الطرق على الفتيات**، القدس: مركز الدراسات النسوية.

- المجلس التشريعي الفلسطيني (١٩٩٧)، **أبعاد قرار الحكومة الإسرائيلية فرض المنهاج الإسرائيلي على مدارس القدس، لجنة القدس**، الدورة الثانية، الجلسة الثانية عشرة ٢٠/٥-٦/٥/ ١٩٩٧ قرارا رقم ٠٢/١٢/١٧٧.

- المجلس التشريعي الفلسطيني (٢٠٠٨)، **برنامج مقترح لتطوير التعليم الفلسطيني للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣**، ورشة عمل للتخطيط الاستراتيجي، شباط (٢٠٠٨) أريحا، فلسطين.

- محامدة، ندى عبد الرحيم (٢٠٠٥)، **الجوانب السلوكية في الإدارة المدرسية**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

- محسن، سميح (٢٠٠٧)، **جدار الضم آخر حلقات مسلسل تهويد مدينة القدس، تسامح** ٦ (١٨): ١١-٢٦.

- محمود، كمال (١٩٩٦)،**الصعوبات التي تواجه مديري المدارس الأساسية الحكومية في محافظة الخليل**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

- مديرية التربية والتعليم في القدس (٢٠٠٨)، **مشروع دعم التعليم في مدارس الأوقاف التابعة**

للسلطة الوطنية الفلسطينية.

- المعايطة، عبد العزيز عطا الله (٢٠٠٧)، **الإدارة المدرسية في ضوء الفكـر الإداري المعاصـر**، (ط١)، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
- مكاوي، إبراهيم (٢٠٠٩)، **الحركة الطلبة الفلسطينية في الداخل كمدرسة لبلورة الهوية القومية.**

http://www.abnaa-elbalad.org/students/Student_Movement_Revised.doc

- مكتب وزير الدولة لشئون القدس (٢٠٠٦)، **تقرير خاص واقع التعليم في مدينة القدس**، مـوجز تمهيدي عن أنظمة التعليم في شرقي القدس (٢٠٠٦/٢/٢٧).
- منسي، كامل (٢٠٠١)، "**التعليم في القدس: التطور التاريخي والوقع في ظل الاحـتلال**". **صـامد الاقتصادي**، ١٣ (٨٥): ١٧٤-١٩٣.
- المهنا، إبراهيم سليمان (٢٠٠٣)، **أطفال فلسطين عامان من التعذيب والحرمان**، (ط١) عمان.
- الموسوعة الفلسطينية (١٩٩٢)، **التعليم في فلسطين في صدر الإسلام والعـصر الأمـوي**، مجلـد (٣١).
- المومني، جميل حسين واصل (٢٠٠٨)، **الإدارة المدرسية الفعالة**، عمان: دار الحامد للنشر.
- ناصيف، نجاح (٢٠٠٧)، **إدراك التهديدات الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي وعلاقتـه بأسـاليب التعلم ومهارات التفكير العليا لدى الطلبة الفلسطينيين في المرحلة الأساسـية فـي الـضفة الغربية**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عمان العربيـة للدراسـات العليـا، عمـان، الأردن.
- نبهان، يحيى (٢٠٠٧)، **الإدارة التربوية بين الواقع والنظرية**، عمان: دار صفاء.
- نسيبة، علية (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، **مقابلتـان أجرتهمـا الباحثـة حـول نـشأة التعلـيم بالقـدس**، ٢٠٠٨/٨/١٢ و١٣/١٠/ ٢٠٠٩.
- نشوان، جميل (٢٠٠٥)، **التعليم في فلسطين منذ العهـد العثمـاني وحتـى الـسلطة الوطنيـة**

الفلسطينية، عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع.

- نشوان، يعقوب (١٩٩٧)، **التدخل القانوني للاحتلال الإسرائيلي وأثره على التعليم الفلسطيني، المؤتمر الدولي الثاني للدراسات الفلسطينية: التعليم الفلسطيني تاريخا، وواقعا، وضرورات المستقبل**، رام الله – غزة ١٣-١٥/١٦/١٩٩٦، جامعة بير زيت، فلسطين.

- نشوان، يعقوب (٢٠٠٣)، **التربية في الوطن العربي في مشارف القرن الحادي والعشرين**. غزة: مطبعة المقداد.

- النمري، طاهر (١٩٩٠)، **واقع التعليم الإلزامي والثانوي**، القدس: مركز القدس للأبحاث.

- النمري، طاهر (١٩٩٦)، **إضاءات على التعليم الفلسطيني في القدس**، رام الله: مشروع الإعلام والتنسيق التربوي.

- النمري، طاهر (٢٠٠١)، **واقع واحتياجات التعليم الفلسطيني في مدينة القدس المحتلة**، الملتقى الفكري العربي، القدس.

- النمري، طاهر (٢٠٠٨)، **البيئة المدرسية في شرقي القدس واقعها ومعيقاتها**، مؤتمر التعليم في القدس مسئولية وطنية وحق للجميع، القدس، فلسطين ١٢-١٥/٢/٢٠٠٨.

- النَّمَّري، طاهر (٢٠٠٨-٢٠٠٩). عدد من المقابلات التي أجرتها الباحثة مع الأستاذ النّمّري.

- هيومن رايتس وتش، (٢٠٠٢)، **التمييز ضد الأطفال العرب في المداس الإسرائيلية**، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية.

- وحدة شئون القدس (٢٠٠٨)، **قطاع التعليم في القدس الشريف للعام الدراسي (٢٠٠٧-٢٠٠٨)**. السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي.

- وزارة التربية والتعليم –السلطة الوطنية الفلسطينية (١٩٩٨)، **التعليم في القدس الشريف، واقع وتطلعات**، كانون الأول، ملخص تنفيذي.

- وزارة التربية والتعليم –السلطة الوطنية الفلسطينية (٢٠٠٠)، **القدس الشريف، الواقع وتحديات المستقبل**، الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي.
- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٤)، **تأثير جدار الضم والتوسع على العملية التعليمية**: الإدارة العامة للعلاقات الدولية.
- وزارة التربية والتعليم العالي – السلطة الوطنية الفلسطينية (٢٠٠٥)، **الإدارة التعليمية في التجربة الفلسطينية**، الإدارة العامة للعلاقات الدولية والعامة.
- وزارة التربية والتعليم العالي – السلطة الوطنية الفلسطينية (٢٠٠٩)، **تقرير حول قطاع التعليم في القدس الشريف للعام الدراسي ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨.**
- وزارة التربية والتعليم الفلسطينية – جهاز الإحصاء المركزي (٢٠٠٧). **قاعدة بيانات التعليم للعام الدراسي (٢٠٠٦-٢٠٠٧).**
- وزارة التعليم العالي – السلطة الوطنية الفلسطينية (٢٠٠٦)، **تأثير جدار الضم والتوسع العنصري على التعليم الفلسطيني**، رام الله، فلسطين.
- وكالة قدس نت للأنباء (٢٠٠٨ – أ)، **المخدرات من أخطر المظاهر في مدينة القدس**، ٢٠٠٨/٩/٩.
- وكالة قدس نت للأنباء (٢٠٠٨ – ب)، **٦٠ ألف متعاط في فلسطين تمثل القدس وحدها ٢٠ ألف.** ٢٠٠٨/١٢/١.
- يونس، محمد (١٩٩٦)، **الصعوبات التي تواجه مديري المدارس الحكومية في محافظة الخليل**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

ب. المراجع الأجنبية:

- Abu Duha, Ibtisam (٢٠٠٠), **Beachamp, Edward Ed,** Third World Education: Quality and Equality, U. K. Carland Science. "The Struggle to Achieve Quality". Gerland Science, p ٥٧

- Abdo, Nahla and Shalhoub, Nadera (٢٠٠٦), **Palestinian Women's Ordeals in East Jerusalem**, Womens' Studies Center.

- Affouneh, Saida (٢٠٠٨), **Education under Occupation: Listening to Girls' Stories,** United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization and Palestinian Women's Research & Documentation Center.

- Bollens, Scott A. (٢٠٠١), **City and Soul: Sarajevo, Johannesburg, Jerusalem, Nicosia,** ٥, (٢).

- Brown, Kenneth, Fourest, Laure, Hovdenak, (٢٠٠٨), Israel – Palestine field research report, **Human Rights in Conflicts:** The Role of Civil Society. SHUR Working Paper Series Case Study Report.

- Browning, Judkin, (٢٠٠٨), Bringing Light to our Land… When She was Dark as Night: Northerners, Freed people, and Education during Military Occupation in North Carolina, ١٨٦٢–١٨٦٥, American Nineteenth Century History, ٩ (١), ١–١٧.

- Bruce, Chadwick. (١٩٩٩), Educational Attitudes and trends in Palestine, **Educational Studies,** Birghamm Young University. ٢٥ (٢).

- Clayton, Thomas, (١٩٩٩), Political Violence, Schooling, and response in Cambodia, ١٩٧٩–١٩٨٩, **Current Issues in Comparative Education**, ٢ (١).

- De Grauwe, A., Lugaz, C., Baldé, D., Diakhaté, C., Dougnon, D., Moustapha, M., & Odushina, D. (٢٠٠٥), Does decentralization lead to school improvement? Findings and lessons from research in West-Africa, **Journal of Education for International Development**, ١(١).

- Der Berg, Servaas, (١٩٩٩), Apartheid's Enduring Legacy: Inequalities in Education, **Department of Economics, University of Stellenbosch, South Africa.**

- Dugard , J. (١٩٧٨), Human Rights and the South African Legal Order, **Princeton, Princeton University Press.**

- Forte, Tania (٢٠٠٣), Sifting people, sorting papers: academic practice and the notion of state security in Israel, **Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East,** ٢٣:(١) ٢١٥- ٢٤٥.

- Franks, Lynne Rosengrant (١٩٨٧), Israel and the occupied Territories, World Education Series: **American Association of Collegiate Registrants and Admissions officers.**

- Hanania, Agnes & Jayousi, Nedal (٢٠٠٢), **Review of Education: Multi-Sector Review of East Jerusalem, Arab studies society.**

- Hever, Shir (٢٠٠٧), Economy of the Occupation: Education in East Jerusalem: Report on the Educational System in East Jerusalem, **Socioeconomic Bulletin**, ١٣-١٥.

- Horowitz , Jonathan , (٢٠٠٧), **The Right To Education In Occupied Territories: Making More Room For Human Rights In Occupation Law.**

http://journals.cambridge.org/action/displayAbstract;jsessionid=٤٩١D٢DF٨D٨B٧٨٣١٥٧FD٤٥٠A٨DADD٥D٥١

- Human Right Council (٢٠٠٦), **Speaical Session on the Situation on Human Rights in Palestine and other Occupied territories**.

- Human Sciences Research Council (٢٠٠٩), **Occupation، Occupation, Colonialism, Apartheid?. A re-assessment of Israel's practices in the occupied Palestinian territories under international law**. Cape Town, South Africa.

- **JMCC – Jrerusalem Media and Communication Center** (١٩٩٠), Palestinian Education, a Threat to Israeli security. The Isreal Policy `of school Closures in the Occupied West Bank and Gaza Strip.

- Kanan, Hanar (٢٠٠٢), Assessing the Roles and Training Needs of Education Superintendents in Newly Emerged Countries: Palestine as a case study. **Journal of Education Administration**,. ١ (٢)

- Khan, Azra (٢٠٠٠), Palestinian Jerusalemite Children Pay the Price of Political Conflict Policies and Practices Limiting the Right to Education in East Jerusalem, **Monitor.** ١٣ (٣).

- Margalite, Meir (٢٠٠٦), **Discrimination in the Heart of the Holy City**. Al Manar Modern Press, Jerusalem.

- Masarweh, Iman, Shalhout, Jamil (٢٠٠٢), The suffering of children under occupation. **Jerusalem center for social Economic Rights.**

- Nafi, Jamal, and Ra'ad, Basem (٢٠٠٧), The geography of Occupation: Palestine Socialism and Democracy, Education Today, New York, ٢١ (١٥) ٣٣.

- Nicolai, Susan (٢٠٠٧), Fragmented Foundations: education and Chronic Crisis

in the Occupied Palestinian Territory. **UNESCO International Institute for Educational Planning & Save the Children UK.**

- Omega Foundation (٢٠٠٠), Crowd Control Technologies - An Appraisal Of Technologies For Political Control. **The STOA Programme, Graham Chambers (Ed.), European Parliament.**

- PASSIA (٢٠٠٧), **Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs**. Jerusalem. Al-Quds.

- PME - Palestine Ministry of Education (٢٠٠٩), **The Effect of the Israeli Occupation on the Palestinian Education from ٢٨/٩/٢٠٠٠- ١٥/٣/٢٠٠٩.**

- Parry, Nigel (١٩٩٥), **Marking Education illegal,** Speacial Report for the Human Rights Action Project.

- Prifti, Christina (٢٠٠٨), Israeli Settlements: Israel's silent war in the Palestinian Territories, **Center for Mediterranean & Middle Eastern Studies** (CE.M.M.E.S), A Greek Review of Middle Eastern Affairs. Researchers: Stilianidis, Aggelos. Researchers: Stilianidis, Aggelos, Issue ١١.

- Protheroe, Nancy (٢٠٠٨), **Answering the Critics of School Administration: What are the Facts?** ٢nd Edition, Educational Research Service (ERS)**.**

- RAND (٢٠٠٥), Building a Successful Palestinian State**,** The RAND Palestinian State Study Team. Building a successful Palestinian state / the Rand Palestinian State Study Team, **The RAND Corporation**.

- Ricks, Thomas M., (٢٠٠٦), In Their Own Voices: Palestinian High School Girls and Their Memories of the Intifadas and Nonviolent Resistance to Israeli Occupation, ١٩٨٧ to ٢٠٠٤, ٢٠٠٦ NWSA Journal, ١٨ (٣).

- Santisteban, Augstin (٢٠٠٥). **Sanction, War , Occupation and the**

Development of Education in Iraq, International Review of Education. V ٥١, n ١.

- Selvie, Mansour (٢٠٠٢), **Intefad’a Generation,** Palestinian Studies Beirute.
- Sharon, Ariel (٢٠٠٤), **Ha’aretz**, ١٩/١١/٢٠٠٤.
- Wall, Russel, Rinehart, James S. (١٩٩٧), **School-Based Decision Making and the Empowerment of Secondary School Teachers**. The Annual Meeting of the American Educational Research Association – Chicago, IL.
- Weiss Evans September (٢٠٠٠), **Palestinian Education in East Jerusalem:** A First-hand book, Jerusalem The Palestinian Human Rights Monitor.
- Ziv, Hadas (٢٠٠٣**), At Israel's Will: The Permit Policy in the West Bank**, Policy Paper - Physicians for Human Rights-Israel.

ملحقات الدراسة

الملحق ١. قائمة بأسماء محكّمي الاستبانة

الاســـــم	مكـــــان العمـــــل
أ. د. علي محافظة	الجامعة الأردنية
أ. د. صلاح جرار	الجامعة الأردنية
أ. د. إبراهيم ناصر	الجامعة الأردنية
أ. د. نعيم الجعنيني	الجامعة الأردنية
أ. د. محمد البطش	الجامعة الأردنية
أ. د. غازي ربابعة	الجامعة الأردنية
أ. د. هاني الطويل	الجامعة الأردنية
أ. د. أنمار الكيلاني	الجامعة الأردنية
أ. د. سلامة طناش	الجامعة الأردنية
أ. د. هشام الدعجه	الجامعة الأردنية
د. عاطف بن طريف	الجامعة الأردنية
أ. د. خوله الشخشير	جامعة بير زيت
أ. د. أجنس حنانيا	جامعة بير زيت
أ. د. محمد عبد القادر عابدين	جامعة القـــدس
د. محمود أبو سمرة	جامعة القـــدس
د. محمد الحاج يحيى	جامعة القـــدس

الملحق ٢. أسئلة المقابلات

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزي الطالب/ة... المحترم/ة

تواجه المدارس الحكومية (مدارس السلطة الوطنية الفلسطينية) في القدس المحتلة مجموعة من المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية للعملية التعليمية في هذه المدارس. الرجاء الإجابة على الأسئلة التالية لتحديد المشكلات الإدارية ووضع الحلول المناسبة لها.

س1) ما المشكلات التي واجهتها أو شاهدتها من الاحتلال خلال دوامك المدرسي؟ (الرجاء في خلال إجابتك سرد بعض أشكال العنف التي تعرضت لها أو شاهدتها من الاحتلال)

....
....
....
....
....
....
....
....
....

س2) ما هي أفضل الطرق لمواجهة تلك الممارسات من وجهة نظرك؟

....
....
....
....
....
....

أية اقتراحات أخرى:..

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الأردنية

كلية الدراسات العليا

حضرة .... المحترم/ة

تواجه المدارس الحكومية (مدارس السلطة الوطنية الفلسطينية) في القدس المحتلة مجموعة من المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية للعملية التعليمية في هذه المدارس. الرجاء الإجابة على الأسئلة التالية لتحديد المشكلات الإدارية ووضع الحلول المناسبة لها.

س1) ما المشكلات الإدارية التي تواجهها المدارس الحكومية في القدس تحت الاحتلال من وجهة نظرك؟

المشكلات	الحلول المقترحة

أية اقتراحات أخرى:

....

الملحق ٣. الاستبانة في صيغتها النّهائيّة

الجزء الأول:

معلومات عامة:

<table dir="rtl">
<tr><td>(١) الجنس</td><td>☐ ذكر</td><td colspan="6">☐ أنثى</td></tr>
<tr><td>(٢) عدد سنوات الخبرة</td><td>☐ (١-٥) سنوات</td><td colspan="2">☐ (٦-١٠) سنوات</td><td colspan="4">☐ أكثر من ١٠ سنوات</td></tr>
<tr><td>(٣) المؤهل العلمي</td><td>☐ دكتوراة</td><td colspan="2">☐ ماجستير</td><td colspan="3">☐ بكالوريس</td><td>☐ دبلوم كلية متوسطة</td></tr>
<tr><td>(٤) نوع المؤسسة</td><td colspan="7">(أ) قطاع تربوي</td></tr>
<tr><td>المسمى الوظيفي في القطاع التربوي</td><td>مدير</td><td>معلم</td><td>مدير قسم</td><td>مشرف تربوي</td><td>مرشد تربوي</td><td colspan="2">عضو في اتحاد المعلمين</td></tr>
<tr><td></td><td colspan="7">(ب) القطاع غير التربوي</td></tr>
<tr><td>اسم المؤسسة التي تعمل بها في القطاع غير التربوي</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td colspan="2"></td></tr>
</table>

الجزء الثاني:

فيما يلي عبارات تشير إلى مجموعة من المشكلات الإدارية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية الأكثر حدة في التأثير على المدارس الحكومية (مدارس السلطة الفلسطينية في القدس). وقد وزعت هذه المشكلات على ستة مجالات. والمطلوب منك عزيزي المستجيب لهذه الاستبانة أن تضع علامة (✓) إزاء الفقرة في الخانة التي تتفق مع رأيك حسب درجة هذه المشكلة (عالية جداً، عالية، متوسطة، ضعيفة، ضعيفة جداً) ووضع الحل المقترح لكل مشكلة من وجهة نظرك.

الممارسات الإسرائيلية الأكثر حدة في التأثير على المدارس الحكومية في القدس	المشكلات الإدارية الناجمة عن كل ممارسة	درجة حدة المشكلة					الحلول المقترحة لحل المشكلة من وجهة نظرك
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً	
المجال الأول: الممارسات الإسرائيلية تجاه الطلبة:							
(١) تعرض الطلبة للاعتداء وعمليات القمع المستمرة من الاحتلال الإسرائيلي (الضرب المبرح، الحجز، الاعتقال والسجن، الإهانة على الحواجز والمعابر، الإسقاط، التحرش الجنسي، نشر المخدرات والمنشطات، إطلاق الرصاص، والغازات المسيلة للدموع، تفتيش الحقائب من الكلاب......).	١) غياب الطلبة عن الدوام المدرسي.						
	٢) تفشي الظواهر السلبية بين الطلبة (العدوانية، العنف، الألفاظ النابية...).						
	٣) ضعف الاستيعاب عند الطلبة.						
	٤) الشعور بالقهر مما يؤثر على دافعية التعلم لدى الطلبة.						
	٥) تعرض الطلبة لإصابات جسدية تؤثر على تحصيلهم الدراسي.						

الممارسات الإسرائيلية الأكثر حدة في التأثير على المدارس الحكومية في القدس	المشكلات الإدارية الناجمة عن كل ممارسة	درجة حدة المشكلة					الحلول المقترحة لحل المشكلة من وجهة نظرك
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً	
(٢) إغراء الأطفال المقدسين بالأموال للعمل في السوق الإسرائيلي.	٦) تسرب الطلبة من المدارس.						
	٧) ضعف المشاركة بالأنشطة اللاصفية.						
	٨) ضعف الالتزام بالأنظمة والقوانين المدرسية.						
	٩) ظهور عادات سلوكية سلبية بين الطلبة (التدخين، الهواتف المحمولة وما تحمله من تسجيلات وصور....)						
	١٠) تدني المستوى العلمي للطلبة.						
(٣) سياسة الاحتلال المستمرة في زعزعة المواطنة والهوية عند الطالب المقدسي.	١١) ضعف الانتماء للمدرسة.						
	١٢) اللامبالاة وتدني الدافعية للدراسة.						
	١٣) زعزعة الثقة بالانتماء للقيم والأخلاق العربية الإسلامية مما يؤدي إلى تفشي الظواهر السلبية بين الطلبة.						
	١٤) الشعور بالدونية والعجز.						
(٤) عرقلة عقد امتحانات الثانوية العامة «التوجيهي».	١٥) إعاقة وصول الطلبة لتقديم امتحان الثانوية نتيجة الحجز.						
	١٦) تدني مستوى نتائج الثانوية العامة.						
	١٧) ازدياد الخوف والقلق الشديدين عند الطلبة مما يؤثر على أداء الطلبة في الامتحانات.						

الممارسات الإسرائيلية الأكثر حدة في التأثير على المدارس الحكومية في القدس	المشكلات الإدارية الناجمة عن كل ممارسة	درجة حدة المشكلة					الحلول المقترحة لحل المشكلة من وجهة نظرك
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً	
	١٨) تأخر موعد عقد جلسات الامتحان صباحاً وتأجيلها.						
المجال الثاني: الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين:							
(٥) تضييق الخناق على معلمي هوية الضفة الغربية لمنعهم من دخول القدس والوصول إلى أماكن عملهم (فرض الغرامات المالية الباهظة، التوقيع على تعهدات، منع ركوب الحافلات ذوات الأرقام الصفراء، إطلاق الكلاب على الطرق الالتفافية، حجز السيارات واعتقال سائقيها، إطلاق الرصاص والغازات المسيلة على المعابر والطرق الالتفافية، بناء الجدار الفاصل حول القدس......).	١٩) استخدام المدارس كمأوى للسكن والمبيت للمعلمين مما يؤثر على المناخ التعليمي.						
	٢٠) ازدياد العبء المادي على المعلمين.						
	٢١) تعرض حياة المعلمين للخطر والإيذاء لإصرارهم على الوصول إلى مدارسهم عبر طرق وعرة (الصرف الصحي، الأسلاك الشائكة...)						
	٢٢) شعور المعلمين بالخوف والارتباك مما يؤثر سلباً على أدائهم الأكاديمي.						
(٦) استخدام شتى أشكال الإرهاب لإهانة المعلمين وإيذائهم (إهانة القيم الدينية والعربية، استخدام الألفاظ النابية والشتائم، التفتيش الجسدي المهين، انتزاع غطاء الرأس، تعرية الجزء العلوي من الجسد على الحواجز، الصّلب (ضم اليدين وربطهما معاً من الأمام أو الخلف)، القيام بأفعال غريبة كالغناء باللغة العبرية، ... الوقوف لساعات طويلة على الحواجز...).	٢٣) تدني الدافعية للعمل بسبب الشعور بالقهر والإذلال.						
	٢٤) ازدياد عنف المعلمين اتجاه المدير والطلبة.						
	٢٥) الشعور بالإحباط والإرهاق النفسي مما يعيق عملهم الأكاديمي والاجتماعي للطلبة.						
(٧) استخدام استراتيجية الإقلاق المستمر لإرهاب المعلمين وأخافتهم مثل (الحواجز الطيّارة، الكمين، الدوريات المستمرة، اقتحام المدارس المفاجئ، الابتزاز للعمل مع الاحتلال مقابل منح التصاريح).	٢٦) ظهور ضغوطات نفسية (التوتر، القلق... مما يؤثر على العمل الأكاديمي).						
	٢٧) عدم المقدرة على توفير إجراءات إدارية كافية لمنع اقتحام المدارس من قبل السلطات الإسرائيلية.						

الممارسات الإسرائيلية الأكثر حدة في التأثير على المدارس الحكومية في القدس	المشكلات الإدارية الناجمة عن كل ممارسة	درجة حدة المشكلة					الحلول المقترحة لحل المشكلة من وجهة نظرك
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً	
	٢٨) فقدان الشعور بالأمان والأمن الشخصي.						
	٢٩) خلخلة النظام المدرسي لعدم المقدرة على توفير التصاريح للمعلمين.						
(٨) التهديد بفقد الهوية المقدسية لعدم الانصياع للقوانين الإسرائيلية (دفع الضرائب، التأمين الوطني والصحي...).	٣٠) عدم الشعور بالأمن الوظيفي.						
	٣١) التسرب للعمل بمدارس أخرى (تلتزم بتسديد التأمينات الإجبارية)						
المجال الثالث: الممارسات الإسرائيلية تجاه المدير:							
(٩) التعرض لأوامر وتعليمات عسكرية تعرقل العمل الإداري (التعرض للإعتداء من قبل المستوطنين والاحتلال، محاصرة النشاطات الطلابية، حجز اللوازم المدرسية والتقنيات التعليمية على المعابر ومصادرتها، فرض أسلوب العقاب الجماعي منع دخول المطاعيم لطلبة المدارس......).	٣٢) عدم امتلاك الإجراءات الأمنية لحماية المدرسة (أمن، قوانين، أسوار...).						
	٣٣) إعاقة عمل المدير التربوي.						
	٣٤) عدم مقدرة المدير على تطوير ذاته.						
	٣٥) ضعف التواصل مع المجتمع المحلي.						
	٣٦) عدم مواكبة التطور التكنولوجي في التعليم.						
	٣٧) عدم المقدرة على ضبط ومتابعة النظام في المدرسة						
(١٠) إغراء المعلمين من حملة الهوية المقدسية للعمل بمدارس المعارف والبلدية للامتيازات المادية والمعنوية الممنوحة لهم.	٣٨) تسرب المعلمين إلى مدارس البلدية والمعارف.						
	٣٩) هجرة المتخصصين مما يؤدي إلى عمل المعلم في غير تخصصه.						

الممارسات الإسرائيلية الأكثر حدة في التأثير على المدارس الحكومية في القدس	المشكلات الإدارية الناجمة عن كل ممارسة	درجة حدة المشكلة					الحلول المقترحة لحل المشكلة من وجهة نظرك
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً	
	٤٠) النقص في إعداد المعلمين خاصة من الذكور.						
	٤١) تدني الكفاءات العلمية وذوي الخبرة من المعلمين.						
	٤٢) شعور المعلمين بالمدارس الحكومية بالانطفاء الوظيفي.						
(١١) عدم منح تصاريح للعمل أو تجديدها.	٤٣) التأخر في سد الشواغر في بداية العام الدراسي.						
	٤٤) عدم انتظام الحصص الدراسية.						
	٤٥) ازدياد العبء الوظيفي للمعلم.						
	٤٦) صعوبة ضبط النظام من المعلمات الإناث العاملات في مدارس الذكور.						
(١٢) الاستدعاء المتكرر لمراكز الشرطة الإسرائيلية.	٤٧) الصعوبة في إدارة الوقت وتنظيمه.						
	٤٨) الصعوبة بالقيام بالأعمال الإشرافية.						
المجال الرابع: الممارسات الإسرائيلية تجاه المجتمع المحلي وأولياء الأمور:							
(١٣) فرض الحصار الاقتصادي على المجتمع المقدسي (فرض الضرائب الباهظة، نشر البطالة، ربط المجتمع المقدسي بسوق العمل الإسرائيلي، منع الاستيراد من مناطق السلطة الوطنية، التكاليف الباهظة لرخص البناء...).	٤٩) قلة الدعم المادي من الأهل للمدارس.						
	٥٠) عدم مقدرة بعض الطلبة على دفع الرسوم المدرسية.						
	٥١) حرمان بعض الطلبة من التعليم.						
	٥٢) ضعف التواصل بين الأهل والمدرسة.						
(١٤) نشر الثقافة الإسرائيلية في المجتمع المقدسي وطغيانها.	٥٣) عدم احترام المعلمين والمديرين من قبل بعض أولياء الأمور بتقديم الشكاوي إلى الشرطة الإسرائيلية ضدهم.						

الممارسات الإسرائيلية الأكثر حدة في التأثير على المدارس الحكومية في القدس	المشكلات الإدارية الناجمة عن كل ممارسة	درجة حدة المشكلة					الحلول المقترحة لحل المشكلة من وجهة نظرك
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً	
	٥٤) تساهل أولياء الأمور باستغلال الاحتلال لأبنائهم للعمل كأيدي عاملة رخيصة في الأسواق الإسرائيلية.						
	٥٥) عدم الوعي بخطورة تهويد التعليم في القدس وذلك بإلحاق أبنائهم للعمل أو الدراسة في القطاع التعليمي الإسرائيلي.						
	٥٦) ازدياد المشاكل السلوكية للأبناء لعدم المقدرة على ضبط الأبناء من الآباء بتقديم الشكاوي ضدهم إلى الشرطة الإسرائيلية.						
(١٥) ممارسة الضغوطات والحرب النفسية (هدم البيوت، إغلاق المعابر والطرق، فرض الغرامات المالية والضرائب الباهظة، الحجز لساعات طويلة على المعابر والحواجز، التعرض لاعتداءات المستوطنين، نصب الحواجز، التنكيل...).	٥٧) ازدياد العنف الأسري.						
	٥٨) قلة متابعة الأهل لشئون أبنائهم الأكاديمية والسلوكية.						
	٥٩) عدم السماح للأبناء بالمشاركة بالأنشطة اللامنهجية.						
المجال الخامس: الممارسات الإسرائيلية تجاه النظام التربوي:							
(١٦) المحاولات المستمرة لتهويد التعليم في القدس.	٦٠) إنشاء مدارس المنافسة (المقاولة الإسرائيلية للتعليم) للمدارس العربية لاستقطاب المعلمين والطلبة المقدسيين.						
	٦١) ندرة التعليم المهني لاستقطاب الطلبة للدراسة في المراكز الإسرائيلية.						
	٦٢) فصل المدارس خارج الجدار العازل وداخله مما يعيق سير النظام وضبطه.						
	٦٣) استقطاب حملة هوية القدس للعمل أو الدراسة بمدارس البلدية والمعارف للامتيازات المادية والمعنوية الممنوحة لهم (رواتب عالية، الحصول على الهوية المقدسية، صفوف للمتميزين...).						

الممارسات الإسرائيلية الأكثر حدة في التأثير على المدارس الحكومية في القدس	المشكلات الإدارية الناجمة عن كل ممارسة	درجة حدة المشكلة					الحلول المقترحة لحل المشكلة من وجهة نظرك
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً	
(١٧) تهميش دور السلطة الفلسطينية والحد من تدخلها بشئون التعليم في القدس.	٦٤) الحد من تطبيق القوانين التعليمية من السلطة الفلسطينية (التعليم الإلزامي) في المدارس.						
	٦٥) عدم وجود ميزانية مستقلة خاصة لدعم التعليم في القدس.						
	٦٦) تحديد الأنشطة والبرامج الممولة من الدول المانحة مما يحول دون تنفيذ برامج أخرى تسهل الأمور الإدارية.						
	٦٧) عدم وجود قرار سياسي جاد من السلطة الفلسطينية لدعم التعليم في القدس.						
	٦٨) عرقلة سلطات الاحتلال وصول الكتب واللوازم المدرسية الصادرة من وزارة التربية والتعليم الفلسطيني.						
المجال السادس: الممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية:							
(١٨) العراقيل التي تفرضها سلطات الاحتلال للحيلولة دون الحصول على رخص لبناء المدارس في القدس.	٦٩) عدم المقدرة على إنشاء مدارس جديدة للحد من عملية تهويد التعليم في القدس.						
	٧٠) افتقار المدارس إلى الترميم والصيانة.						
	٧١) الأبنية المدرسية قديمة آيلة للسقوط والانهيار.						
	٧٢) افتقار الصفوف للمواصفات التربوية الملائمة (تهوية، إنارة...).						
	٧٣) عدم توفر المرافق والتسهيلات التربوية (المختبرات، دورات المياه، الساحات...).						
	٧٤) افتقار المدارس لوسائل الأمن ومخارج الطوارئ.						
(١٩) فرض الغرامات المالية وإصدار أوامر بعدم التوسع في البناء المدرسي.	٧٥) تشتت البناء المدرسي الواحد إلى عدة أبنية.						

الممارسات الإسرائيلية الأكثر حدة في التأثير على المدارس الحكومية في القدس	المشكلات الإدارية الناجمة عن كل ممارسة	درجة حدة المشكلة					الحلول المقترحة لحل المشكلة من وجهة نظرك
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً	
	٧٦) صعوبة تطوير البناء المدرسي.						
	٧٧) عدم المقدرة على استيعاب أعداد الطلب المتزايدة.						
	٧٨) ازدحام الصفوف بالطلبة.						
	٧٩) الحد من القيام بالأنشطة التربوية.						
	٨٠) عدم توفر غرف ملائمة للمعلمين.						

إذا ارتأيتم أن المشكلات التي غطتها فقرات الاستبانة لم تشمل ما ترون أنه مشكلات هامة، فالرجاء تدوين أهمها في أي من المجالات التي تناولتها الاستبانة مع خالص الشكر والتقدير.

....

....

....

....

....

....

الملحق ٤. الخطّة المقترحة لمواجهة المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال حسب المجالات

تحكيم الخطة

الفاضل/ة.. المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،

فاستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الإدارة التربوية من الجامعة الأردنية، أرجو أن أعلمكم أن الباحثة قد توصلت إلى وضع **خطة مقترحة لمواجهة المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال** وذلك في ضوء ما توصلت إليه الخطة من نتائج.

أرجو أن أقدم لكم الخطة لدراستها وإبداء ملاحظاتكم فيما يتعلق بملاءمتها لحل المشكلات الإدارية التي تترتب على الممارسات الإسرائيلية في مدينة القدس سندا للاستبانة المرفقة.

شاكرة لكم حسن تعاونكم وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الباحثة

وفاء حسني الأشهب

استابنة التحكيم

بعد مطالعة الخطة أرجو وضع علامة (X) في المربع المناسب

المجالات	درجة وضوح الخطة			درجة واقعية الخطة			درجة قابلية الخطة للتطبيق		
	عالية	متوسطة	ضعيفة	عالية	متوسطة	ضعيفة	عالية	متوسطة	ضعيفة
الطلبة									
المعلمون									
المديرون									
المجتمع المحلي وأولياء الأمور									
النظام التربوي									
البنية التحتية									
الخطة بشكل عام									

أية ملحوظات أخرى...

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

المجال الأول: الطلبة

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
١	٩. ظهور ممارسات سلوكية سلبية بين الطلبة (كالتدخين، الهواتف المحمولة وما تحمله من تسجيلات وصور...)	- الحد من الممارسات السلوكية السيئة بين الطلبة - زيادة الانتماء الوطني - غرس الوعي الديني والثقافي في نفوس الطلبة - إكساب الطلبة القيم والسلوك الاجتماعي المتوازن - تعزيز منظومة القيم الأخلاقية عند الطلبة	- تعيين هيئة استشارية من الشخصيات الوطنية ورجال التعليم للحد من هذه الظواهر - تنفيذ حملات إرشاد وتوعية للطلبة والأهالي - وضع وتفعيل قواعد الضبط المدرسي - زيادة التنسيق بين المؤسسات الاجتماعية والثقافية في القدس ومديري المدارس لتوجيه الطلبة بعد انتهاء الدوام المدرسي - زيادة التواصل مع المجتمع المحلي - الحد من الانفتاح مع الجانب الإسرائيلي في القدس الغربية - إنشاء هيئة من المتخصصين وتوجيه جهودهم نحو الطلبة لمواجهة هذه الظواهر بالوسائل العلمية والتوجيهية ذات الفعالية. - تخصيص حصة أسبوعية للتوعية بمضار هذه الظواهر يقوم عليها متخصصون - تنظيم أنشطة خاصة للتوعية بأضرار هذه العادات (زيارات لعيادات الصحة النفسية)	٢٠١٠-٢٠١٢	٧٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، الإدارة المدرسية، المرشدون التربويون، الشخصيات الوطنية، أولياء الأمور، وسائل الإعلام.	- زيادة عدد حملات التوعية والإرشاد - زيادة عدد المشاركين من الطلبة بحملات التوعية والإرشاد - انخفاض نسبة التدخين بين الطلبة - انخفاض عدد الطلبة الذين تعرضوا للعقوبات المدرسية حسب نوع العقوبة	- استمرار معززات الممارسات السلوكية السيئة بين الطلبة - ازدياد الإغراءات الإسرائيلية تجاه الطلبة - الشعور بالعجز والدونية تجاه الثقافة والقيم العربية -استمرار الممارسات الإسرائيلية
٢	١٠. تدني المستوى العلمي للطلبة	- رفع المستوى العلمي للطلبة - تحسين نوعية التعليم	- إعداد خطة تطويرية تربوية - تعيين معلمين أكفاء وذوي خبرة - تدريب وتطوير المعلمين - توافر حوافز للمعلمين - تحسين البنية التحتية للمدارس - إيجاد المناخ المناسب للدراسة	٢٠١٠-٢٠١٢	٢ مليون	وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية، المديرون، المعلمون، المرشدون	- ارتفاع نسبة الطلبة المتفوقين - ازدياد عدد الدورات التدريبية التي شارك بها	- عدم توافر المخصصات المالية -تسرب الطلبة من المدارس للعمل في

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
			- الاهتمام بالأنشطة المرافقة للمنهاج - زيادة التوعية بأهمية التعليم - زيادة التنسيق بين أولياء الأمور والمدرسة - استخدام وسائل تعليمة حديثة - استخدام طرق تعليمية جديدة - عمل دورات تدريبية -مساعدة الطلبة المحتاجين - حشد الدعم الوطني والعربي الإسلامي لدعم الطلبة المتفوقين والمدرسين المتميزين -تطبيق نظام مساءلة فعال يشمل الطلبة والمعلمين والإداريين - متابعة التحصيل العلمي للطلبة -- تنفيذ دراسات ميدانية حول المستوى العلمي للطلبة			التربويون، المشرفون التربويون، أولياء الأمور،	المعلمون - ارتفاع مؤهلات المعلمين -ازدياد سنوات الخبرة للمعلمين	الأسواق الإسرائيلية بسبب الظروف الاقتصادية للأهالي
٣	١٢. تدني مستوى الدافعية للدراسة	زيادة الدافعية نحو الدراسة - زيادة الانتماء للمدرسة	- توافر حوافز معنوية للطلبة المتفوقين مثل البعثات الدراسية - توافر نظام للحوافز المالية وتنفيذه - تقديم برامج إرشادية وتوجيهية للطلبة - تعميق روح التعاون والتواصل بين المعلمين والطلبة - تامين قبول الطلبة في الجامعات العربية والفلسطينية - رفع الروح المعنوية للطلبة - تقديم خدمات استشارية للطلبة - تقديم الحوافز والتنويع في المثيرات داخل غرفة الصف - زيادة البرامج والأنشطة الترفيهية -تنويع طرائق التدريس - توافر حصة أسبوعية مفتوحة للحوار بين الطلبة والمدرسين والإدارة	٢٠١٠-٢٠١٥	٦٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية، مديرية التربية، المرشدون التربويون، المشرفون التربويون،	- ارتفاع نسبة الطلبة المتفوقين - ازدياد عدد الطلبة الذين حصلوا على حوافز مادية حسب قيمها - ازدياد عدد الطلبة الحاصلين على حوافز معنوية حسب نوعها	-عدم وجود تشريعات تعليمية رادعة تطبق على مدارس القدس -مزيد من الممارسات الإسرائيلية الضاغطة اجتماعيا ونفسيا على السكان العرب

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
٤	٢. تفشي الظواهر السلبية بين الطلبة "كالعدوانية، العنف، الألفاظ النابية...".	- الحد من الظواهر السلبية بين الطلبة	- إيجاد مرجعية فاعلة من الفصائل الفلسطينية وأولياء الأمور ورجال التربية لإقرار العقوبات - وضع خطط إرشادية للطلبة وتنفيذها - إشراك المرشدين التربويين بدورات متخصصة بالإرشاد ضد العنف - تفعيل نظام العقوبات المدرسي - تنفيذ برامج دينية وتثقيفية -معالجة أسباب العنف - الحرص على تأكيد الذات الوطنية والإنسانية لدى الطلبة من خلال البرامج الثقافية والعلمية - الارتقاء بالقيم الأرقى في المجتمع العربي، وبيان تميزها ببرامج توجيهية واقعية محايدة - توجيه المدرسين ببيان آثار هذه المظاهر، ومزايا مواجهتها -تنفيذ دراسات تربوية حول أسباب العنف وكيفية معالجتها	٢٠١٠-٢٠١٥	٤ آلاف	وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية، المديرون، المرشدون التربويون، المعلمون، أولياء الأمور.	- انخفاض عدد الطلبة الذين ظهر لديهم سلوك عدواني - انخفاض عدد الطلبة الذين تعرضوا لعقوبات مدرسية حسب نوع العقوبة	- عدم وجود تشريعات رادعة يمكن تطبيقها على مدارس القدس الحكومية - تصاعد وازدياد حجم الاختلاط باليهود المقيمين في القدس - إغراءات العمل في سوق العمل الإسرائيلية
٥	١٣. زعزعة الثقة بالانتماء للقيم والأخلاق العربية الإسلامية مما يؤدي إلى تفشي الظواهر السلبية بين الطلبة.	- غرس روح الانتماء للقيم والأخلاق العربية والإسلامية - تنمية الثقة بالهوية العربية الفلسطينية - تعيين المعلمين ذوي الأخلاق والقيم العربية	-التركيز على مضمون المناهج التي تعزز مفهوم الهوية والقيم العربية الإسلامية - إشراك الطلبة بدورات محلية وخارجية تساعد على تنمية قيمهم العربية والإسلامية - إشراك الطلبة بالنشاطات اللامنهجية التي تعزز الهوية والقيم العربية - توافر حوافز مادية ومعنوية للطلبة أصحاب الخلق الرفيع - استثمار الأفلام الوثائقية والمحاضرات المتخصصة لبيان أهمية الانتماء للقيم الأخلاق العربية الإسلامية - تنظيم أنشطة محددة، مثل زيارة الأماكن الأثرية والدينية - دعوة متخصصين من العرب والأجانب للحوار حول هذه المسألة	٢٠١٠-٢٠١٥	١٥٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية ، وسائل الإعلام، المؤسسات الوطنية كالأندية واللجان العربية والفلسطينية	-ارتفاع عدد الطلبة المشاركين بدورات محلية وخارجية - ازدياد عدد الطلبة المتميزين الحاصلين على حوافز مادية	- أللامبالاة من الطلبة - التقليد الأعمى دون وعي - الافتخار بالثقافة الصهيونية والشعور بالدونية والقهر تجاه القيم العربية الإسرائيلية

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
٦	١١. ضعف الانتماء للمدرسة	بث روح الانتماء للمدرسة	- تفعيل الأنشطة في المجتمع المحلي - دراسة أسباب ضعف الانتماء للمدرسة وتقديم التوصيات بشأنها - تقديم برامج إرشادية وتوجيهية للطلبة - ربط جزاء العلم بالدين - تنمية روح الالتزام عند الطلبة - إيجاد وظائف مغرية للخريجين - دعم روح المنافسة الإيجابية بما يُظهر تميز المدرسة العربية وإدارتها بالدور الوطني والعلمي الذي تقوم به - توعية الطلبة بمستقبلهم المهني	٢٠١٠-٢٠١٥	١٠ آلاف	وزارة التربية والتعليم، المرشدون التربويون، أولياء الأمور.	- ازدياد عدد البرامج الإرشادية ونسبة الطلبة المشاركين فيها - ازدياد عدد الخدمات المقدمة من المدرسة للمجتمع المحلي	- غياب وسائل الردع الكافية - الشعور بالدونية مقابل التفوق الإسرائيلي في كافة الجوانب - عدم وجود اهتمام كاف بالقدس وبسكانها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية
٧	٨. ضعف الالتزام بالقوانين والأنظمة المدرسية.	الالتزام بالقوانين والأنظمة المدرسية	- إيجاد تشريعات وقوانين حازمة وتطبيقها - تقديم برامج إرشادية وتوجيهية للطلبة - ربط الثواب والعقاب بالدين والقيم - تفعيل دور أولياء الأمور والمجتمع المحلي - استخدام أسلوب الحوافز والترغيب - توضيح ماهية الفرق بين المدرسة العربية والمدارس الأخرى ضمن منظار استراتيجي وطني وقومي عربي عام - استخدام أسلوب الإقناع العلمي ، بأن الالتزام بالأنظمة المدرسية واحترام المدير والمعلم هو واجب وطني وديني	٢٠١٠-٢٠١٢	٢٠٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، المرشدون التربويون، أولياء الأمور.	- ازدياد عدد التشريعات التي تم تطويرها - انخفاض نسبة الطلبة المخالفين للتشريعات	استمرار اختراق القوانين والأنظمة

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
٨	٦. تسرب الطلبة من المدارس.	- خفض نسبة التسرب من التعليم الثانوي بمقدار ٥% ابتداء من سنة ٢٠٠٩ - خفض نسبة التسرب من التعليم الأساسي بمقدار ٢ % ابتداء من سنة ٢٠٠٩	- تطبيق قانون إلزامية التعليم - تطوير مدخلات التعليم - تطوير البنية التحتية التعليمية - إشراك مؤسسات المجتمع المدني في توجيه الأسر ومواجهة عوامل التسرب وبخاصة الاجتماعية والاقتصادية منها - تقديم برامج إرشادية وتوجيهية للطلبة وأولياء الأمور - اللجوء إلى القوانين الدولية والمحلية - ضبط مشغلي الأطفال وتغريمهم - الاستعانة بمنظمات حقوق الإنسان بوقف عمالة الأطفال - إيجاد إعلام عربي وعالمي موجه للحد من الظاهرة - تقديم مقترحات علمية عملية لمواجهة المشكلة، من وجهة نظر اجتماعية واقتصادية - دراسات ميدانية لمتابعة التسرب	٢٠١٠-٢٠١٣	٦٠٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، نقابة المعلمين، المؤسسات والتنظيمات الإنسانية، نقابة الصحفيين، نقابة المحامين، المرشدون التربويون، وأولياء الأمور.	انخفاض معدلات التسرب المدرسي حسب الجنس ونوع التعليم	- زيادة وسائل الجذب الإسرائيلية التي تساهم في التسرب
٩	٤ . الشعور بالقهر مما يؤثر على دافعية التعلم لدى الطلبة.	- رفع الروح المعنوية في نفوس الطلبة - تعزيز الصمود والمثابرة في التعليم	- تقديم برامج إرشادية وتوجيهية للطلبة - فضح الممارسات الإسرائيلية عربيا ودوليا تفعيل دور السلطة الفلسطينية لحماية الطلبة - اللجوء للقوانين الدولية - تقديم الدعم النفسي والمعنوي - دراسة الأسباب الداعية إلى استنكاف الطلبة عن الدراسة. - غرس مفهوم العلم والعمل بأنه واجب وطني وديني مقدس - تنظيم دورات تدريبية للدفاع عن النفس	٢٠١٠-٢٠١٣	١٠ آلاف	وزارة التربية والتعليم، الإدارة المدرسية، المرشدون التربويون، المنظمات الإنسانية.	- انخفاض نسبة الطلبة الذين يعانون من القهر والمتسربين - إزدياد نبة الطلبة المتعلمين	- استمرار الشعور بالإحباط - ترك الدراسة -اللامبالاة من الجهات المعنية لحماية الطلبة - استمرار الممارسات الإسرائيلية
مجموع الكلفة				=	٣،١٠٤			

المجال الثاني: المعلمون

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
١	٢٠. ازدياد العبء المادي على المعلمين.	تخفيف العبء المادي على المعلمين - دعم المعلمين ماديا -رفع الروح المعنوية لدى المعلمين	- تنفيذ برامج داعمة(سكن ،زيادة الرواتب) - تعيين المعلمين في أماكن قريبة من سكناهم - تفعيل نقابة المعلمين - البعد عن الفئوية والمحسوبية في دعم المعلمين مادياً ومعنوياً - تكاتف عمل الوزارة الفلسطينية ومديرية التربية والتعليم لدعم المعلمين - استخدام ضغوطات دولية من السلطة الفلسطينية لتوافر الحماية والأمن الوظيفي للمعلمين - الاستعانة بالمنظمات الإنسانية الدولية لوقف الممارسات الإسرائيلية تجاه المعلمين - تعيين المحامين من الجهات المختصة للوقوف أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية بشأن القضايا المتعلقة بالمعلمين - إنشاء صندوق دعم المعلم الفلسطيني في القدس المحتلة - تنشيط حركة للدفاع عن المعلم الفلسطيني - تأسيس جمعيات تعاونية استثمارية (مؤسسات استهلاكية يكون ريعها مخصصة للمعلمين)	٢٠١٠-٢٠١٣	٩٠ ألف	رئاسة الدولة، وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية، نقابة المحامين، نقابة المعلمين،	- انخفاض حجم العبء المادي لكل معلم - انخفاض معدلات التغيب للمعلمين - انخفاض معدلات التأخير للمعلمين - انخفاض نسبة ترك العمل للمعلمين	- عدم توفر المخصصات المالية - ندرة المعلمين من التخصصات -هجرة الكفاءات وذوي الخبرة
٢	٣١. التسرب للعمل بمدارس أخرى "تلتزم بتسديد التأمينات الإجبارية"	الحد من تسرب المعلمين من المدارس الحكومية إلى اقل من ٢% مع حلول سنة ٢٠١٥	- إعطاء امتيازات للمعلمين (سكن، تعليم أبناء المعلمين) - إلزام وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بالمساهمة في سداد التأمينات (دفع الضرائب، التأمين الصحي...) - زيادة الرواتب - إرغام السلطة الفلسطينية سلطات الاحتلال تطبيق قوانين المحتل تجاه التعليم - دعم السلطة الوطنية الفلسطينية لمعلمي القدس بتقديم شكاوى تجيز المحتل - تحقيق الأمن الوظيفي للمعلم من وزارة التربية والتعليم	٢٠١٠-٢٠١٥	٣٠٠ ألف	السلطة الفلسطينية (رئاسة الدولة) المجلس التشريعي، وزارة التربية والتعليم،	- انخفاض معدلات التسرب السنوي للمعلمين من المدارس الحكومية إلى المدارس الأخرى	- زيادة الإغراءات من مدارس المعارف والبلدية - استقطاب معلمي المدارس الحكومية

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
٣	٢١. تعرض حياة المعلمين للخطر والإيذاء لإصرارهم على الوصول إلى مدارسهم عبر طرق وعرة " قنوات الصرف الصحي...	- حماية المعلمين من الأخطار - تمكن المعلمين من الوصول إلى مدارسهم بأمان	- توافر الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين - عقد حلقات نقاش وتبادل الخبرات حول مواجهة الأخطار التي يتعرض لها المعلمون. - توافر التصاريح للمعلمين - استثارة الإعلام العربي والغربي - ممارسة الضغوطات الدولية من السلطة الفلسطينية على سلطات الاحتلال لتوافر الحماية والأمان للمعلمين - رفع قضايا من المعلمين للمحكمة العسكرية الإسرائيلية - تقدير المعلمين وتعزيز إصرارهم للوصول إلى مدارسهم - دعم صمود المعلمين من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية -إعداد تقارير دورية حول المخاطر التي يتعرض لها المعلمون - حث المنظمات الإنسانية لتوافر الحماية للمعلمين	٢٠١٠-٢٠١٢	٥٠ ألف	المجلس التشريعي، وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية، دائرة شؤون المفاوضات وزارة الصحة، اتحاد المعلمين	-انخفاض نسبة المعلمين الذين يتعرضون للإيذاء - انخفاض أنواع العوائق التي يتعرض لها المعلمون - ازدياد نسبة المعلمين الذين يصلون لعملهم بأمان	- استمرار حواجز التفتيش العسكرية - بقاء درجة الخطورة التي تواجه المعلمين من قبل سلطات الاحتلال العسكرية - غياب المعلمين واستنكافهم عن العمل
٤	٢٩. خلخلة النظام المدرسي لعدم المقدرة على توافر التصاريح للمعلمين.	دعم استقرار النظام المدرسي	- توافر تصاريح للمعلمين القادمين من الضفة الغربية - استقطاب المعلمين من حملة هوية القدس - وضع برنامج لإعداد وتأهيل المعلمين -استخدام إجراءات وحلول سياسية جادة من السلطة الوطنية الفلسطينية - الاستعانة بطلبة الجامعات - تعيين المعلمين القدامى المتقاعدين بكادر وظيفي جديد - استخدام نظام الفترتين في الدوام المدرسي - الاستعانة بأولياء أمور الطلبة في ضبط النظام	٢٠١٠-٢٠١٣	٣٥٠ ألف	المجلس التشريعي، وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية، ديوان الموظفين	- ارتفاع عدد المدرسين من الضفة الغربية الذين حصلوا على تصاريح عمل لدخول القدس	- بقاء الإجراءات التعسفية الإسرائيلية -مزيد من الممارسات الإسرائيلية الضاغطة اجتماعيا ونفسيا على السكان العرب
٥	٢٨. فقدان الشعور بالأمان والأمن الشخصي.	توافر الأمان والأمن الشخصي للمعلمين	- تدريب المعلمين على كيفية مواجهة المخاطر - حلول سياسية جادة - تدخل منظمات إنسانية - ضغط عربي وأجنبي جاد - توافر إجراءات أمنية - رفع الروح المعنوية "دعم نفسي ،برامج وأنشطة، مكافآت.."	٢٠١٠-٢٠١٥	٢٠ ألف	رئاسة الدولة المجلس التشريعي، اتحاد المعلمين، منظمات	-انخفاض نسبة تغيب المعلمين عن المدارس	- بقاء الإجراءات التعسفية الإسرائيلية

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
			- استخدام القوة ضد الاحتلال تقديم حوافز مادية ومعنوية للمعلمين			إنسانية.		
٦	٢٧. عدم المقدرة على توافر إجراءات إدارية كافية لمنع اقتحام المدارس من قبل السلطات الإسرائيلية.	الحد من اقتحام المدارس من قبل سلطات الاحتلال	- رفع دعاوى أمام المحاكم الإسرائيلية ضد قوات الاحتلال التي تقتحم المدارس - رفع دعاوى أمام محاكم دولية متخصصة للنظر في هذه الانتهاكات - فضح الممارسات الإسرائيلية من خلال الدراسات والتقارير - تحسين البنية التحتية للمدارس - عقد دورات تدريبية لكلا المعلمين والطلبة لصد المحتل - تفعيل دور الفصائل الفلسطينية في القدس لحماية المدارس - التعاون مع المجتمع المحلي	٢٠١٠-٢٠١٥	١٠٠ ألف	وزارة التربية والتعليم ، السلطات القضائية الفلسطينية، نقابة المحامين، منظمات المجتمع المدني	- انخفاض عدد المدارس التي تم اقتحامها من الاحتلال - ارتفاع عدد القضايا المرفوعة أمام المحاكم ا - انخفاض عدد القضايا التي تم رفضها من المحاكم	- استمرار الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة باقتحام المدارس وزيادة حجمها وشدتها
٧	٢٦" ظهور ضغوطات نفسية "التوتر، القلق... مما يؤثر على العمل الأكاديمي".	الحد من الضغوطات النفسية التي يعاني منها المعلمون	- إشراك المعلمين المعرضين لضغوطات نفسية بدورات متخصصة - تعاون مديرية التربية والتعليم مع المؤسسات الاجتماعية والنفسية لدعم المعلمين - توافر حوافز للمعلمين للتخفيف من الضغوطات "إجازات، رحلات ترفيهية، دورات تدريبية داخل فلسطين وخارجها..." - توافر مناخ ملائم للعمل داخل المدرسة من المديرين - زيادة التواصل مع المديرين والاستماع إلى مشاكلهم	٢٠١٠-٢٠١٣	٥٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، مديرية التربية والتعليم -مؤسسات إنسانية اجتماعية، صحية،نفسية	- انخفاض نسبة الضغوطات النفسية بين المعلمين - تحسن معدل أداء المعلمين - ازدياد عدد المعلمين المتدربين	-استمرار الإجراءات التي تؤدي إلى ضغوطات نفسية للمعلمين - مزيد من الممارسات الإسرائيلية الضاغطة اجتماعيا ونفسيا على السكان العرب
٨	٢٥. الشعور	الحد من	- إشراك المعلمين المعرضين للإحباط بدورات تأهيل متخصصة	٢٠١٠-	١٠ آلاف	المدير،	- انخفاض	- تدني الدافعية للعمل

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
	بالإحباط والإرهاق النفسي مما يعيق العمل	الإحباط والإرهاق النفسي بين المعلمين	- تقديم الدعم المعنوي من المديرين والمشرفين -زيادة الانتماء للعمل الوظيفي	٢٠١٣		المرشد	نسبة المعلمين المحبطين	- تدني المستوى العلمي للطلبة -استمرار الإجراءات الإسرائيلية
٩	٢٢. شعور المعلمين بالخوف والارتباك مما يؤثر سلباً على أدائهم الأكاديمي.	التقليل من شعور المعلمين بالخوف والارتباك -توافر الحماية للمعلمين	- إشراك المعلمين بدورات متخصصة - تامين الحافلات المرخصة لنقل المعلمين إلى أماكن عملهم - توافر سكن ملائم للمعلمين قريب من مكان العمل - متابعة أمور المعلمين قضائيا - السعي الجاد من المديرية لإصدار تصاريح عمل - تكاتف العمل ما بين مديرية التربية والتعليم والأوقاف الإسلامية والسلطة الوطنية لتامين حياة المعلمين - تخفيف العبء المادي على المعلمين"غرامات ، تعهدات...."	٢٠١٠-٢٠١٣	٢٠٠ ألف	رئاسة الدولة، المجلس التشريعي، وزارة التربية والتعليم، اتحاد المعلمين	- انخفاض عدد المعلمين الذين يعانون من الخوف والإرباك	- استمرار الإرهاب من المحتل - اللامبالاة والقبول بالأمر الواقع من السلطة الوطنية الفلسطينية
مجموع الكلفة				=	١،١٧٠			

المجال الثالث : المدير

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
١	٤٠. النقص في إعداد المعلمين خاصة من الذكور.	- توافر العدد الكافي من المعلمين الذكور - سد النقص الموجود في التخصصات التعليمية	- تعيين المعلمات الإناث لسد النقص - اللجوء إلى نظام الفترتين - توافر الحوافز المادية والمعنوية أسوة بمدارس أخرى - الاستعانة بأولياء أمور الطلبة والمجتمع المحلي لسد النقص - عمل دراسات ميدانية لسد الحاجات المطلوبة - توجيه الطلبة منذ المرحلة الثانوية لدراسة التخصصات المطلوبة	٢٠١٠-٢٠١٥	٣٠٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية، الجامعات الفلسطينية والعربية،	- ارتفاع معدلات استقرار المعلمين في المدارس الحكومية - انخفاض نسبة التسرب من المدارس	- زيادة معدلات الإغراء المادي والمعنوي للمعلمين والجذب من قبل مدارس البلدية والمعارف - استمرار ضعف إقبال سكان القدس

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
		الرئيسة	- تخصيص حوافز مادية ومعنوية للتخصصات النادرة - إعادة توظيف القدامى والمتقاعدين براتب جديد - توافر بعثات دراسية لخريجي الثانوية العامة للدراسة في التخصصات التعليمية التي تحتاجها مدارس القدس الحكومية - دعم صمود المعلمين في القدس عمليا			اليونسكو	الحكوميةإ - توافر العدد الكافي من المعلمين	على مهنة التعليم
٢	٣٨. تسرب المعلمين إلى مدارس البلدية والمعارف.	الحد من تسرب المعلمين إلى مدارس البلدية والمعارف	- توافر الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين - وضع كادر تعليمي موحد لجميع مدارس القدس يتواءم مع خصوصية مدينة القدس (اقتصاديا وسياسيا) - إيجاد مرجعية واحدة للتعليم في القدس تتبع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية أو مديرية التربية والتعليم في القدس - توافر برامج توعية للمعلمين بمخاطر العمل في مدارس البلدية والمعارف - التوقف عن إهدار حقوق المعلمين في المدارس الحكومية - الاهتمام بمديرية التربية والتعليم في القدس بشكل أفضل عن المديريات الأخرى نظرا لخصوصية الوضع السياسي - اتخاذ إجراءات صارمة وعقوبات ضد المعلمين المتسربين سياسيا,...... - إنشاء صندوق للمساهمة في دعم التعليم في القدس	٢٠١٠-٢٠١٢	١٠٠ ألف	السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية، وزارة الثقافة،	- انخفاض نسبة التسرب من المدارس الحكومية إلى مدارس البلدية والمعارف - ارتفاع معدل الاستقرار الوظيفي للمعلمين في مدارس القدس الحكومية	- تنوع وسائل الجذب من قبل مدارس البلدية والمعارف - استمرار الممارسات الإسرائيلية
٣	٤٣. التأخر في سد الشواغر في بداية العام الدراسي.	ملء الشواغر من المعلمين قبل بدء السنة الدراسية	- وضع استراتيجية من وزارة التربية والتعليم لمواجهة النقص في كل بداية سنة إيجاد خطة سنوية مبكرة لملء الشواغر في المدارس الحكومية - توافر المخصصات المالية اللازمة للتعيينات الجديدة - انتداب معلمين أكفاء وتوافر منح لهم - التنسيق مع الجامعات الفلسطينية لسد الشواغر	٢٠١٠-٢٠١٥	١٥٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، ديوان الموظفين، وزارة المالية	- ارتفاع عدد الشواغر التي تم ملئها - انخفاض الفترة الزمنية بين الإعلان عن الشواغر	- النقص في عدد المعلمين - زيادة معدلات الإغراء المادي والمعنوي للمعلمين والجذب من قبل مدارس البلدية

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
			- التعاون مع المدارس الخاصة لسد الاحتياجات من المعلمين - الاستعانة بأولياء الأمور والمجتمع المحلي				والتعيين - انخفاض معدل الاستنكاف بين طالبي التوظيف	والمعارف
٤	٣٩. هجرة المتخصصين مما يؤدي إلى عمل المعلم في غير تخصصه.	-الحد من هجرة المتخصصين من المدارس الحكومية	- رفع سلم الرواتب المعمول به في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ليتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة في القدس - وضع وتنفيذ خطط سنوية للحد من هجرة المتخصصين من المدارس الحكومية -رفع أولويات سلم الرواتب وندرة التخصصات - تحفيز طلبة الجامعات على التخصص في مواضيع نادرة(مجانية التعليم، منح للدراسات العليا) - التنسيق مع الجامعات العربية والمحلية لتأهيل وتدريب المعلمين - تخصيص مبلغ شهري ثابت لدعم رواتب المعلمين ماديا - توافر مستشارين تربويين من تخصصات مختلفة لمتابعة تطوير المعلمين الندرة	٢٠١٠- ٢٠١٥	٥٥٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي، وزارة المالية	ازدياد عدد المعلمين حسب التخصص وسنوات الخبرة	- عدم وجود عدد كاف من المعلمين المتخصصين - استمرارية هجرة المعلمين
٥	٤٢. شعور المعلمين بالمدارس الحكومية بالانطفاء الوظيفي.	زيادة الدافعية نحو التعليم	- وضع إستراتيجية من السلطة الفلسطينية للتعامل مع قضايا التعليم - مصادر دعم خارجية لمواءمة المعلمين مع معلمي البلدية والمعارف - تعزيز صمود المعلمين معنويا وماديا -إشعار المعلمين بأهميتهم في تطور المجتمع الفلسطيني مما يعزز من ولائهم ورفع معنوياتهم	٢٠١٠- ٢٠١٣	١٥٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، المشرفون، المديرون	-انخفاض عدد المعلمين الذين يعانون من الانطفاء الوظيفي	- عدم توفر الحوافز المادية - ترك مهنة التعليم
٦	٤٦. صعوبة ضبط النظام من المعلمات	-تعيين معلمين في مدارس الذكور كلما	- توافر المخصصات المالية اللازمة للتعيينات الجديدة - وضع وتنفيذ خطط سنوية للحد من هجرة المتخصصين من المدارس الحكومية	٢٠١٠- ٢٠١٢	٥٠ ألف	وزارة التربية والتعليم،	-انخفاض عدد المعلمات العاملات في	- عدم إقبال الذكور على مهنة التعليم عدم الجدية من

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
	الإناث العاملات في مدارس الذكور.	أمكن ذلك. -تأهيل المعلمات وتدريبهن لممارسة العمل الإداري المدرسي بكفاءة وفاعلية	- تسهيل وصول المعلمين حاملي هوية الضفة الغربية إلى القدس - تثبيت عدم فصل القدس عضويا عن باقي الجسم الفلسطيني" قانونيا، سياسيا..." -عقد دورات تدريبية إدارية للمعلمين والمعلمات تؤهلهم للعمل الإداري المدرسي			وزارة المالية، نقابة المحامين	مدارس الذكور - زيادة نسبة المعلمين الذكور وندرة التخصصات	السلطات المعنية بقضايا التعليم - عدم توافر التصاريح لحملة هوية الضفة الغربية
٧	٤٥. ازدياد العبء الوظيفي للمعلم المقيم	الحد من العبء الوظيفي للمعلم	- تخفيف العبء الدراسي للمعلمين - تعيين معلمين بنظام الحصص أو المساعدات - تعيين المعلم البديل السنوي - إعطاء حوافز مادية مقابل العبء الوظيفي الزائد - تقديم امتيازات مادية ومعنوية للمعلمين(الأمومة، الدورات...) - التعاون مع المدارس الخاصة والأوقاف - التعاون مع الجامعات المحلية(مساقات تطوع إجبارية)	٢٠١٠- ٢٠١٢	٦٥٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية،	-انخفاض العبء التدريسي الأسبوعي	- عدم وجود عدد كاف من المعلمين - زيادة الإغراء المادي والمعنوي للمعلمين من مدارس اخرى - قلةإقبال سكان القدس على مهنة التعليم
٨	٣٢. عدم امتلاك الإجراءات الأمنية لحماية المدرسة "أمن، قوانين، أسوار...".	- الحد من الاعتداءات الإسرائيلية على المدارس الحكومية - توافر الحماية للمدارس الحكومية	- إلزام سلطات الاحتلال تطبيق القوانين الدولية المتعلقة بالأراضي المحتلة - تحسين البيئة التحتية للمدارس الحكومية " بناء الأسوار...." -دعوة المجتمع الدولي للتعامل مع القدس كأرض محتلة - تفعيل دور منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية - عقد دورات تدريبية للمعلمين والطلبة لصد المحتل - زيادة التواصل بين المديرين والمجتمع المحلي	٢٠١٠- ٢٠١٣	٣٠٠ ألف	رئاسة الدولة، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي،	-ارتفاع عدد المدارس الآمنة - انخفاض عدد المدارس التي تعرضت للاعتداءات الإسرائيلية	- استمرار التهديدات الأمنية للمدرسة - عدم توافر الموارد المالية
٩	٤١. تدني الكفاءات العلمية وذوي الخبرة	-تعيين المعلمين ذوي الكفاءة والخبرة	- وضع خطة لتقدير الاحتياجات التدريبية للمعلمين وتنفيذها	٢٠١٠- ٢٠١٥	١ مليون و ٩٠٠ ألف	وزارة التربية والتعليم،	- ازدياد نسبة المعلمين حسب المستوى	- استمرار هجة المعلمين ذوي الخبرة والكفاءة لمهنة التعليم

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
	من المعلمين.	العملية. -رفع الكفاية العلمية والمهنية للمعلمين والمعلمات الموجودين في الخدمة.	- تشجيع ذوي الخبرة والاختصاص للعمل في المدارس الحكومية – تشكيل لجنة متابعة لتطوير المعلمين – توافر مستشارين من الجامعات وذوي الاختصاصات لتدريب المعلمين وتأهيلهم - وضع استراتيجية من وزارة التربية والتعليم لمنع تسرب المعلمين ذوي الكفاءات العلمية - توأمة المدارس الحكومية مع مدارس من الدول العربية والإسلامية -عقد دورات تدريبية وحلقات نقاش لتحسين الكفاية الفنية والمهنية للعاملين في المدارس			مديرية التربية والتعليم، الجامعات الفلسطينية.	التعليمي والخبرة العملية. -ازدياد الكفاءة العلمية والمهني للمعلمين والمعلمات	- عدم توافر المخصصات المالية - استمرار الممارسات الإسرائيلية
مجموع الكلفة				=	**٤،١٥٠**			

المجال الرابع : المجتمع المحلي وأولياء الأمور

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
١	٥٥. عدم الوعي بخطورة تهويد التعليم في القدس وذلك بإلحاق أبنائهم للعمل أو الدراسة في القطاع التعليمي الإسرائيلي.	– زيادة الوعي والإدراك بخطورة تهويد التعليم في القدس – استقطاب معلمي القدس للعمل في المدارس الحكومية – دعم صمود العاملين والطلبة في القدس	- توعية الطلبة وأولياء الأمور بأخطار تهويد التعليم في القدس - توجيه ثقافة الجيل نحو الصمود والدفاع عن حقهم في العيش في القدس – عقد ورش توعية لأولياء الأمور حول الممارسات الإسرائيلية تجاههم وتجاه أبنائهم في القدس –توافر مصادر مالية للقطاع التعليمي في القدس تنافس الإمكانيات المالية التي توفرها بلدية القدس – تأكيد المناهج الفلسطينية على السياسة الإسرائيلية تجاه تهويد القدس –برامج إعلامية تؤكد على خطورة التطبيع الثقافي والتعليمي - دعوة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الإسلامية والعربية لدعم التعليم العربي في القدس	٢٠١٠- ٢٠١٥	٢٠٠ ألف	وزارة التربية، وزارة الإعلام، مؤسسات المجتمع المدني، وسائل الاعلام	–انخفاض نسبة الطلبة الملتحقين بمدارس البلدية والمعارف –انخفاض عدد الأطفال العاملين في سوق العمل الإسرائيلي ممن هم في سن التعليم. –انخفاض نسبة المعلمين الملتحقين بمدارس البلدية والمعارف	– الاستمرار في سياسة التطبيع – ازدياد نسب التسرب من المدارس الحكومية – قلة الدعم المادي من السلطة الفلسطينية
٢	٤٩. قلة الدعم المادي من الأهل للمدارس.	– زيادة الدعم المادي من الأهل للمدارس	- دعوة الميسورين من أبناء القدس بالداخل والخارج لتقديم الدعم المادي للمدارس الحكومية والاستثمار في التعليم	٢٠١٠- ٢٠١٣	١ مليون و ١٠٠ ألف	مديرية التربية والتعليم في	– ارتفاع حجم التبرعات المالية والعينية المقدمة للمدارس	– سوء الأوضاع الاقتصادية

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
		– إيجاد وسائل بديلة للدعم المادي	– إنشاء صندوق عربي إسلامي لدعم التعليم في القدس – تخصيص موازنة مستقلة من رئاسة الدولة الفلسطينية لدعم قضايا التعليم في القدس – تشكيل لجنة مشتركة من شخصيات (داخل القدس وخارجها) تشخص واقع التعليم في القدس ووضع خطة شاملة للدعم			القدس، وسائل الإعلام، اللجان العربية الفلسطينية، مؤسسات المجتمع المدني في القدس	– ازدياد عدد المستثمرين الفلسطينيين والعرب في القدس	للأهل – استمرار اللامبالاة من الجانبين العربي والإسلامي
٣	٥٨. قلة متابعة الأهل لشئون أبنائهم الأكاديمية والسلوكية.	– زيادة التنسيق بين أولياء الأمور والمدرسة – متابعة الأهل لشئون أبنائهم الأكاديمية	– عقد اجتماعات دورية نصف سنوية للأهل – إكساب الأهل مهارات التواصل مع المدرسة – تفعيل مجلس أولياء الأمور – وضع ساعات زيارة يومية محددة للأهالي يتناسب وبرنامج المعلمين – زيادة الأنشطة الموجهة وعمل أنشطة مدرسية خاصة للأهالي كالرحلات والندوات –تنظيم نشاطات مختلفة لإيجاد ثقافة التشارك بين المدرسة والبيت	٢٠١٠-٢٠١٣	١٠ آلاف	أولياء الأمور المرشدون مدير المدرسة	– ازدياد عدد أولياء الأمور الذين يشاركون في اجتماعات مجالس الآباء والأمهات - **ازدياد** نسبة عدد زيارات الأهل للمدرسة –ارتفاع نسبة مشاركة الأهل بالأنشطة المدرسية التي تنظمها لهم المدارس	- انشغال أولياء الأمور بشؤون حياتهم اليومية – تدني الأوضاع الاقتصادية للأهل

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
٤	٥٤. تساهل أولياء الأمور باستغلال الاحتلال لأبنائهم للعمل كأيدي عاملة رخيصة في الأسواق الإسرائيلية.	– توعية أولياء الأمور بخطورة استغلال أبنائهم للعمل في سوق العمل الإسرائيلية – التوعية من خطورة طغيان الثقافة الإسرائيلية في المجتمع المقدسي – زيادة الدافعية نحو الالتحاق بالتعليم	– تشغيل الطلبة في العطل الصيفية في مؤسسات عربية داخل مدينة القدس – توعية الأهل بخطر التحاق أبنائهم للعمل في الأسواق الإسرائيلية – تطبيق القوانين الدولية لحق التعليم – مقاضاة أصحاب المصانع الإسرائيلية ومشغلي الأطفال – اعتماد مختلف السبل والوسائل القانونية والسياسية لتفعيل القانون الدولي في حق التعليم	٢٠١٠-٢٠١٥	٢ مليون	وزارة العمل، وزارة التربية والتعليم، وسائل الإعلام ، المرشدون التربويون	– انخفاض عدد الأطفال العاملين في سوق العمل الإسرائيلي ممن هم في سن التعليم. –تصاعد مدى القدرة على تطبيق القوانين الدولية في القدس –ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم لجميع المستويات التعليمية والعمرية –انخفاض نسبة الأمية	– عدم وجود ضوابط وقيود على عمل الأطفال في سوق العمل الإسرائيلية – اعتماد دخل الأسرة على عمل الأطفال – تجاهل الآباء للمخاطر المترتبة على العمل في إسرائيل

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
٥	٥٧. ازدياد العنف الأسري.	الحد من العنف الأسري	– إشراك الطلبة بالنشاطات اللا منهجية –التواصل بين المدرسة والأهل – تنظيم دورات إرشادية للطلبة والمجتمع المحلي حول العنف الأسري	٢٠١٠–٢٠١٢	٢٠ ألف	وزارة التربية المرشدون وسائل الإعلام	انخفاض عدد حالات العنف الأسري بين الطلبة حسب الجنس والعمر	– اشتداد حدة الممارسات الإسرائيلية
٦	٥٢. ضعف التواصل بين الأهل والمدرسة.	–زيادة التواصل مع المدرسة. –زيادة ثقافة التشاركية بين المدرسة والبيت	– تفعيل مجالس الإباء والأمهات –قيام المدارس بنشاطات تخدم المجتمع المحلي – تفعيل النشاطات الموجهة للطلبة –استخدام المدارس كأندية وجمعيات في العطل الصيفية	٢٠١٠–٢٠١٥	٥٠ ألف	المدارس، المرشدون التربويون، أولياء الأمور، الطلبة.	– ازدياد عدد مجالس الآباء الموجودة في المدارس الحكومية – ازدياد عدد اللقاءات التي تمت بين أولياء الأمور والعاملين في المدرسة – ازدياد عدد المهرجانات والنشاطات التي أقيمت	– اللامبالاة من الأهل بأهمية التعليم – انشغال الإدارة المدرسية بالمشكلات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية
مجموع الكلفة				=	٣،٣٨٠			

المجال الخامس : النظام التربوي

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
١	٦٣. استقطاب حملة هوية القدس للعمل أو الدراسة بمدارس البلدية والمعارف للامتيازات المادية والمعنوية الممنوحة لهم "كرواتب العالية، الحصول على الهوية المقدسية، صفوف للمتميزين...".	– استقطاب حملة هوية القدس للعمل في المدارس الحكومية – رفع المستوى التعليمي في المدارس الحكومية –الحد من تسرب المعلمين والطلبة في المدارس الحكومية	– زيادة نسبة الرواتب لتتناسب مع مستوى المعيشة في القدس – إيجاد الحوافز المادية والمعنوية للاستغناء عن الحوافز التي توفرها بلدية القدس لمدارسها – تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم – تشكيل لجنة متابعة لبحث مشكلات المدارس الحكومية وتفعيل دور مديرية التربية والتعليم في القدس – تخصيص موارد فلسطينية في رئاسة الوزراء (منظمة التحرير) لدعم قضايا القدس –تحسين نوعية التعليم –توافر الوسائل التعليمية الحديثة	٢٠١٠-٢٠١٣	٥٠٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية، وزارة التخطيط.	– ارتفاع عدد المعلمين المواظبين على العمل في المدارس الحكومية – ارتفاع المخصصات المالية المرصودة للمؤسسات الحكومية – انخفاض نسبة المعلمين المتسربين إلى مدارس البلدية والمعارف – انخفاض نسبة الطلبة المتسربين إلى مدارس البلدية والمعارف – ازدياد نسبة الأجهزة والتقنيات التربوية الحديثة في المدارس الحكومية	–عدم توافر المخصصات المالية – زيادة تسرب المعلمين والطلبة – اللامبالاة الزائدة بمدارس الحكومة من الجهات المعنية – استمرار الممارسات الإسرائيلية

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
٢	٦٥. عدم وجود ميزانية مستقلة خاصة لدعم التعليم في القدس.	– توافر ميزانية مستقلة خاصة لدعم التعليم في القدس	– تخصيص مبالغ شهرية من موازنة الدولة لدعم رواتب المعلمين – وضع استراتيجية من وزارة التربية تلبي خصوصية وضع التعليم في القدس –توافر مصادر دعم خارجية – إجبار السلطة الفلسطينية سلطات الاحتلال عدم ربط شئون التعليم بالشئون السياسية – شراء مدارس تلبي حاجات التجمعات السكانية –تشكيل لجنة من السلطة الوطنية الفلسطينية والجهات الأخرى ذات العلاقة لإيجاد ميزانية خاصة للتعليم في القدس	٢٠١٠-٢٠١٢	٩٠٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية، وزارة التخطيط، رجال الأعمال والمستثمرون العرب	– ازدياد حجم المخصصات المالية المرصودة في موازنة السلطة الفلسطينية للتعليم في القدس – وجود قرارات سياسية جادة من السلطة تترجم على أرض الواقع	– تدني مستوى التعليم في المدارس الحكومية - إغلاق المدارس تدريجيا – قلة استيعاب الطلبة – هجرة المعلمين من المدارس الحكومية – تهويد التعليم في القدس
٣	٦٧. عدم وجود قرار سياسي جاد من السلطة الفلسطينية لدعم التعليم في القدس.	– إصدار قرار سياسي من السلطة الفلسطينية للتدخل في شئون القدس – ابقاء التعليم	–استخدام السلطة للقوانين الدولية واللجان الإنسانية لإقرار القوانين التعليمية – عقد لقاءات على مختلف المستويات الدولية والعربية لممارسة الضغوطات على سلطات الاحتلال – فصل الشئون السياسية عن الشئون التعليمية –الاستعانة بوسائل الإعلام للتوعية بأهمية	٢٠١٠-٢٠١٢	٢٠ ألف	رئاسة مجلس الوزراء، وزارة المفاوضات، وزارة التربية والتعليم، اتحاد	– زيادة عدد الإجراءات الرسمية الفلسطينية التنفيذية المتعلقة بدعم التعليم في القدس – قلة تدخل سلطات الاحتلال بشؤون التعليم تدني الممسارسات	– عدم وجود شفافية في موضوع دعم التعليم في القدس – استمرارية اللامبالاة بشؤون القدس – عدم مقدرة السلطة الفلسطينية على التدخل

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
		في القدس ضمن سلم أولويات السلطة واهتماماتها	وجود قرار سياسي جاد من جانب السلطة الفلسطينية لدعم التعليم في القدس			المعلمين	الإسرائيلية الإجرامية تجاه التعليم	بشؤون التعليم في القدس
٤	٦٢. فصل المدارس خارج الجدار العازل وداخله مما يعيق سير النظام وضبطه.	– إيجاد مدارس داخل الجدار العازل وأخرى خارجه	– قبول الطلبة حسب مكان الإقامة داخل وخارج جدار الفصل العنصري – استخدام السلطة الفلسطينية الضغوطات الدولية لتنفيذ قرارا محكمة العدل الدولية (٢٠٠٤) بوقف بناء الجدار –إنشاء مدارس جديدة –استخدام التعليم الالكتروني	٢٠١٠-٢٠١٢	١ مليون و ٤٠٠ ألف	– رئاسة الدولة – وزارة العدل –القضاء	– زيادة عدد المدارس داخل جدار الفصل العنصري – استيعاب الطلبة في المدارس حسب موقعها من جدار الفصل العنصري	– استمرار الإجراءات الإسرائيلية لعرقلة تنفيذ مثل هذه البرامج والنشاطات
٥	٦٠. إنشاء مدارس المنافسة "المقاولة الإسرائيلية للتعليم. للمدارس	– رفع درجة الاستقطاب لدى المدارس الحكومية – إنشاء مدارس حكومية جديدة	–تعيين معلمين أكفاء في المدارس الحكومية – تأهيل وتدريب المعلمين من خلال الورش والدورات – التنسيق مع دائرة الأوقاف الإسلامية و القطاع الخاص للتوسع في المدارس أو بناء مدارس جديدة – توافر التمويل الكافي لشراء الأراضي	٢٠١٠-٢٠١٣	١ مليون	وزارة التربية والتعليم، وسائل الإعلام، دائرة الأوقاف الإسلامية،	– انخفاض نسبة الطلبة الذين يدرسون في مدارس المقاولة – ازدياد عدد المعلمين حسب التخصص وسنوات الخبرة في المدارس الحكومية	– اشتداد منافسة مدارس المقاولة للمدارس الحكومية – هجرة الطلبة والمعلمين لمدارس المقاولة

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
	العربية لاستقطاب المعلمين والطلبة المقدسيين.		ورسوم التراخيص – نشرات توعية للأهل والطلبة بأهداف مدارس المقاولة – إعلام فلسطيني موجه لفضح الغايات الإسرائيلية من فتح مدارس المقاولة			القطاع الخاص	– ارتفاع عدد المدارس الجديدة المقامة وازدياد طاقتها الاستيعابية	
٦	٦٦. تحديد الأنشطة والبرامج الممولة من الدول المانحة مما يحول دون تنفيذ برامج أخرى تسهل الأمور الإدارية.	– تمويل البرامج والأنشطة من السلطة الفلسطينية – الحد من الاعتماد على الدول المانحة وتدخلها في شئون التعليم	– وضع خطة مقترحة للبدائل الممكنة مع الدول المناحة – توافر مانحين من الدول العربية والإسلامية مثل البنك الإسلامي للتنمية والإسيسكو –اقتصار عمل الدول المانحة على تقديم الأموال فقط – الاعتماد على المنهاج الخفي – تعيين معلمين ذو قومية وهوية دينية – توافر مستشارين تربويين من تخصصات مختلفة لمتابعة البرامج والأنشطة الممولة من الدول المانحة	٢٠١٠–٢٠١٣	٨٥٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، وزارة التخطيط، وزارة المالية	–زيادة عدد ونوع النشاطات والبرامج الممولة من الدول المانحة والمقدمة لمدارس القدس الحكومية – ازدياد عدد الدول المانحة عربيا وإسلاميا وجود مستشاريين عرب يتابعون البرامج والأنشطة من الدول المانحة	– شروط الدول المانحة – الإجراءات الإسرائيلية لعرقلة تنفيذ مثل هذه البرامج والنشاطات – رضوخ السلطة الفلسطينية للبرامج والأنشطة الممولة
٧	٦١. ندرة التعليم المهني لاستقطاب	–رفع مستوى نظام التدريب والتعليم المهني	– توعية الطلبة والمجتمع بأهمية التعليم المهني – إعداد دراسات لمعرفة احتياجات سوق العمل	٢٠١٠–٢٠١٣	١ مليون و ٤٠٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، وزارة	–ازدياد نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم الثانوي المهني	– عدم توافر المخصصات المالية

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
	الطلبة للدراسة في المراكز الإسرائيلية.	-بناء مراكز لإستيعاب عدد اكبر من الطلبة المهنيين	- تأسيس صندوق للمساهمة في تغطية كلفة التدريب والتأهيل المهني - وضع برامج لربط التدريب والتعليم المهني مع الكليات الجامعية والجامعات			التخطيط، وزارة المالية، المرشدون التربويون.	عدد المدارس المهنية العربية في القدس	
٨	٦٨. عرقلة سلطات الاحتلال وصول الكتب واللوازم المدرسية الصادرة من وزارة التربية والتعليم الفلسطيني.	تفعيل دور السلطة الوطنية في القدس في مجال التعليم	- وضع خطة من مديرية التربية والتعليم لتسهيل وصول اللوازم المدرسية إلى القدس -رفع دعاوى قضائية ضد سلطات الاحتلال لتطبيق قوانين الدول المحتلة - تشكيل شبكة إعلامية فلسطينية دولية لفضح الممارسات الإسرائيلية في القدس - الاستعانة بالمنظمات ومؤسسات حقوق الإنسان الدولية - طباعة الكتب بمطابع خاصة في القدس - تحرك سياسي جاد من رئاسة الدولة لوقف الانتهاكات الإسرائيلية	٢٠١٠-٢٠١٢	١٠٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، وزارة العدل ،القضاء، نقابة المحامين.	-وصول اللوازم المدرسية إلى مدارس القدس الحكومية من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية -تناقص حدة الممارسات الإسرائيلية	- استمرار الانتهاكات والعراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي - عدم التزام سلطات الاحتلال بالقوانين الدولية - استمرار صمت الفلسطينيين وضعف قراراتهم
٩	٦٤. الحد من تطبيق القوانين التعليمية من	تطبيق القوانين التعليمية من السلطة	- تشكيل لجنة من مديرية التربية والفصائل الفلسطينية لتطبيق القوانين التعليمية للدول المحتلة.	٢٠١٠-٢٠١٣	٢٠ ألف	وزارة التربية والتعليم	نسبة الالتحاق بالتعليم الإلزامي من إجمالي السكان في نفس العمر	- عدم وجود ضوابط وقيود على عمل الأطفال في سوق

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
	السلطة الفلسطينية" في المدارس.	الفلسطينية	- إعطاء مرونة وصلاحية اكبر لمديرية التربية والتعليم من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية - توعية الطلبة وأولياءالامور بحقوقهم وفق القانون الدولي الإنساني، واتفاقيات جنيف الرابعة في حق التعليم				- انخفاض عدد الأطفال العاملين في سوق العمل الإسرائيلي ممن هم في سن التعليم - ارتفاع نسبة تطبيق القوانين التعليمية	العمل الإسرائيلية
مجموع الكلفة				=	٦،١٩٠			

المجال السادس : البنية التحتية

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
١	٦٩. عدم المقدرة على إنشاء مدارس جديدة للحد من عملية تهويد التعليم في القدس.	التوسع في الأبنية المدرسية	إنشاء مؤسسة وطنية فلسطينية متخصصة لتلبية احتياجات المدارس، مثل: –استئجار مبان بمواصفات تصلح لتكون مدارس – إضافة غرف صفية للمدارس – ترميم المدارس التي تحتاج لذلك – تطوير وترميم المرافق المدرسية القائمة " المختبرات، المكتبات...." – بناء مدارس جديدة برخص مدارس قائمة –توافر الموارد المالية اللازمة –إنشاء مبان جديدة	٢٠١٠-٢٠١٥	١ مليون و ٣٠٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية، وزارة الإشغال العامة، وزارة التخطيط	– ازدياد عدد المدارس الجديدة المستحدثة – ارتفاع نسبة المدارس التي تم ترميمها	– عدم توافر التمويل اللازم – عرقلة إجراءات إنشاء المدارس الجديدة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية
٢	٧٨. ازدحام الصفوف بالطلبة.	الحد من ازدحام الصفوف بالطلبة	– التوسع في عدد الصفوف الدراسية – اتباع نظام الفترتين – ترميم الغرف الصفية التي تحتاج لذلك – التعاون مع المدارس الخاصة ودائرة الأوقاف الإسلامية لاستيعاب الطلبة – وجود مرجعية واحدة للتعليم في القدس للتنسيق بين جميع المدارس – إلزام المدارس الأهلية والخاصة بمجانية التعليم – توافر موارد مالية من المقتدرين لمساعدة الطلبة المحتاجين	٢٠١٠-٢٠١٥	٢٠٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية، وزارة الإشغال العامة	– انخفاض الكثافة الصفية – ازدياد قبول المدارس الخاصة للتعاون مع مديرية التربية والتعليم – زيادة استعياب المداس للطلبة	– عدم توافر التمويل اللازم – عرقلة إجراءات التوسع في المدارس من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
٣	٧٧. عدم المقدرة على استيعاب أعداد الطلبة المتزايدة.	– زيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس	– التوسع في عدد الصفوف الدراسية –اتخاذ الإجراءات الرسمية الكفيلة بتخفيض الرسوم المدرسية للمرحلة الأساسية في المدارس الأهلية والخاصة –إلزام سلطات الاحتلال قانونيا وسياسيا باستصدار تصاريح لبناء مدارس جديدة –تبادل الطلبة بين المدارس الحكومية والخاصة في القدس –تشجيع القطاع الخاص الاستثمار في مجال التعليم	٢١٠– ٢٠١٥	٥٠٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية، وزارة الإشغال العامة	–ارتفاع الطاقة الاستيعابية للمدارس – انخفاض درجة الازدحام في المدارس (الكثافة الصفية)	– عدم توافر التمويل اللازم – عرقلة سلطات الاحتلال إنشاء مدارس جديدة أو التوسع فيها – عدم التنسيق بين المدارس المختلفة في القدس
٤	٧٤. افتقار المدارس لوسائل الأمن ومخارج الطوارئ.	توافر وسائل الأمن والحماية للمدارس	– إيجاد إجراءات السلامة العامة للطلبة في المباني المدرسية – تطوير المدارس وترميمها –تدريب الطلبة والمعلمين على السلامة العامة حسب الإمكانات الموجودة –توافر الموارد المالية	٢٠١٠– ٢٠١٣	٣٥٠ ألف	وزارة التربية وزارة المالية، وزارة الإشغال العامة	– ازدياد نسبة توافر وسائل الأمن في المدارس الحكومية	–الاعتداءات المتكررة على المدارس من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية
٥	٧٠. افتقار المدارس إلى الترميم	– صيانة الأبنية المدرسية وترميمها	– إجراء الكشف السنوي على المدارس لمعرفة حاجتها من الصيانة – تنفيذ الصيانة الدورية والطارئة للمدارس ومرافقها – توافر الجهات الداعمة ماديا لترميم المدارس – توافر الموارد المالية لاستمرار عملية الصيانة والترميم	٢٠١٠– ٢٠١٣	١٠٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية،	– ارتفاع عدد المباني المدرسية التي تم صيانتها	– عدم توافر التمويل اللازم

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
	والصيانة.	– الاستمرار في صيانة المدارس وترميمها	– عمل دراسات ميدانية لتحديد احتياجات المدارس من الترميم			وزارة الإشغال العامة، مؤسسات داعمة خارجية		– عدم وجود صيانة بشكل دوري
٦	٧٢. افتقار الصفوف للمواصفات التربوية الملائمة "كالتهوية، والانارة.."	توافر غرف صفية بمواصفات صحية وتربوية ملائمة	– إعداد خطط سنوية للمباني المدرسية لغايات تطويرها وتحديثها – بناء مدارس جديدة بمواصفات تربوية حديثة – الصيانة الدورية للصفوف المدرسية – توافر جهات داعمة ماديا	٢٠١٠-٢٠١٣	٢ مليون	وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية، وزارة الإشغال العامة، وزارة الصحة	– ارتفاع عدد الغرف الصفية ذات المواصفات التربوية الملائمة – انخفاض عدد الطلبة المصابين بالإمراض نتيجة للمواصفات غير الصحية للمدرسة	– عدم توافر التمويل اللازم – عدم وجود صيانة دورية
٧	٧٦. صعوبة تطوير البناء	تطوير البناء المدرسي	– إعلام موجه للكشف عن الوضع التعليمي السيئ – دعم السلطة الوطنية مديرية التربية ماديا لاستئجار مبان مدرسية – قرارات سياسية جادة من السلطة الوطنية – دعم مادي ومعنوي لرفع قضايا ضد سلطات الاحتلال في المحاكم	٢٠١٠-٢٠١٥	٥٠٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية،	–ازدياد عدد ونوع الأبنية المدرسية التي تم تطويرها	– عرقلة إجراءات تطوير البناء المدرسي من قبل سلطات الاحتلال

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
	المدرسي.		العسكرية الإسرائيلية والدولية – وضع آلية مرنة لتطوير البناء المدرسي حسب الإمكانات المتاحة			وزارة الإشغال العامة، نقابة المهندسين، وسائل الإعلام	– ارتفاع نسبة الأموال المدفوعة لتطوير المدارس	الإسرائيلية – استمرار الممارسات الإسرائيلية
٨	٧١. الأبنية المدرسية قديمة آيلة للسقوط والانهيار.	صيانة الأبنية المدرسية	–استثارة المنظمات الإنسانية الدولية للكشف عن الواقع الحقيقي السيئ للتعليم –توافر مصادر دعم خارجية –ترميم المباني القديمة	٢٠١٠-٢٠١٢	١٠٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية، وزارة الإشغال العامة	– ارتفاع عدد المدارس التي تم صيانتها – ارتفاع عدد المدارس المناسبة للتدريس	– عدم توافر التمويل اللازم – عرقلة سلطات الاحتلال صيانة الأبنية المدرسية
٩	٧٥. تشتت البناء المدرسي الواحد إلى عدة أبنية.	توحيد الأبنية المدرسية في مبنى واحد	– التوسع العمودي في الأبنية المدرسية – أن تكون الأبنية ملبية لحاجات التجمعات السكانية – توافر التمويل الكافي لسراء الأراضي ودفع رسوم التراخيص	٢٠١٠-٢٠١٣	٨٠٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية، وزارة الإشغال العامة	ازدياد عدد المدارس وحاجة المجتمع	– صعوبة الحصول على رخص بناء – عدم وجود بناء مدرسي يفي بالحاجات

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
١٠	٨٠. عدم توافر غرف ملائمة للمعلمين.	توافر غرف مناسبة للمعلمين	- بناء غرف جديد للمعلمين - تخصيص غرفة خاصة للمعلمين	٢٠١٠- ٢٠١٥	٢٠٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية، وزارة الإشغال العامة	ازدياد عدد الغرف الصفية للمعلمين حسب المساحة	-عدم توافر التمويل اللازم
١١	٧٣. عدم توافر المرافق والتسهيلات التربوية "كالمختبرات ، دورات المياه، الساحات..." .	توافر المرافق والتسهيلات التربوية	- توأمة مدارس القدس الحكومية ومدارس من دول عربية وإسلامية - التنسيق والتعاون بين المدارس الحكومية التي تتوافر فيها التسهيلات - التعاون مع مدارس الأوقاف والخاصة - استخدام مرافق الأبنية والجمعيات الخيرية - إضافة غرف إلى الأبنية المدرسية -التعاون مع الجامعات والكليات الفلسطينية في القدس لاستخدام مرافقها - تعاون المجتمع المحلي وأولياء الأمور باستخدام المرافق الخاصة للمرحلة الدنيا	٢٠١٠- ٢٠١٥	١٥٠ ألف	وزارة التربية والتعليم، المجتمع المحلي، المؤسسات والأندية	- ارتفاع عدد المدارس العربية والإسلامية المشاركة بعملية التوأمة - ارتفاع عدد المرافق المستخدمة من المدارس الخاصة والمؤسسات غير الحكومية ونوعها	عرقلة سلطات الاحتلال الإسرائيلية استخدام المرافق العامة - عدم تعاون المداس الخاصة والجامعات

الرقم	المشكلة	الهدف	الحلول المقترحة (النشاطات)	مدة التنفيذ	الكلفة بالدينار	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء	المخاطر
١٢	٧٩. الحد من القيام بالأنشطة التربوية.	القيام بالنشاطات التربوية	- عدم الإعلان عن الأنشطة التربوية كي لا تقوم السلطات الإسرائيلية بوقفها أو منعها - فضح الممارسات الإسرائيلية إعلاميا	٢٠١٠-٢٠١٥	٧٥	مديرية التربية والتعليم، وسائل الإعلام	- ازدياد عدد الأنشطة المقامة في القدس - انخفاض عدد حالات المنع والإيقاف للأنشطة	- استمرار منع سلطات الاحتلال القيام بالأنشطة التربوية - عدم وجود رادع من السلطة الفلسطينية ضد الاحتلال
مجموع الكلفة					= ٦،٢٧٥			
التكلفة الإجمالية للخطة			**٢٤،٢٥٩ ألف دينار أردني**					

الملحق ٥. عيّنة من الوثائق الخاصّة بالغرامات الماليّة وأوامر الهدم في القدس

أ.

בפני כבוד השופטת ענת זינגר
ישיבת יום: 03 ביולי 2006

תיק מס׳: ת״פ 06 / 1194



בית משפט לעניינים מקומיים ירושלים

01
02 **המאשימה:** מדינת ישראל
03 **נ ג ד**
04
05 **הנאשם:** ווקף מוסלמי ע״ע עו״ד נסים גרה
06 **פ ר ו ט ו ק ו ל**
07
08 **התייצבו: ב״כ התביעה עו״ד טליה דוד**
09 **ב״כ הנ׳ – עו״ד ניסים גרה**

10 **ב״כ הצדדים:** בהתחשב בעובדה שמדובר במוסד חינוכי, הגענו להסדר כדלקמן: ישולם קנס בסך 54,000
11 ₪ ב – 36 תשלומים בסך 1,500 ₪ לחודש, התחייבות בסך 20,000 ₪. צו הריסה ואיסור שימוש יעוכב עד
12 ליום 01.01.08.

13 **גזר – דין**

14
15 הנאשם הורשע על פי הודייתו בביצוע עבירה לפי סעיפים 145(א) ו- 204(א) לחוק התכנון והבניה,
16 התשכ״ה – 1965 **(לתלן – חוק התכנון והבניה)**, הכל כמפורט בהכרעת הדין.

17 ב״כ המאשימה והנאשם הודיעו לביהמ״ש כי הגיעו ביניהם להסדר טיעון והם ביקשו מביהמ״ש
18 לאשר אותו. תוכן ההסדר מפורט לעיל בגוף הפרוטוקול. לאחר שעיינתי בפרטי ההסדר ובטענות
19 הצדדים, הגעתי לכלל מסקנה כי אין מניעה לכבד את ההסדר לאור נסיבות המקרה. לפיכך אני
20 מאמצת את הסדר הטיעון וגוזרת את עונשו של הנאשם כדלקמן:

21 1. הנאשם ישלם קנס בסך 54,000 ₪ ב – 36 תשלומים חודשיים בסך 1,500 ₪ כ״א. התשלומים יבוצעו
22 החל מיום 15.08.06 ובכל 15 לחודש שלאחר מכן.

23 2. הנאשם יחתום בפני ב״כ על התחייבות להימנע מעבירה על הוראות סעיפים 145, 204 או 210 לחוק
24 התכנון והבניה בתוך תקופה של שנתיים החל מיום 01.01.08. ההתחייבות תהיה בסכום של 20,000 ₪.
25 ההתחייבות תומצא לתיק ביהמ״ש בתוך 14 יום מהיום.

للحفظ في ملف المحاكم والقضايا

أمر هدم

صورة طبق الأصل

ירושלים

עירית ירושלים
המחלקה לפיקוח על הבניה

עירית ירושלים
המחלקה לפיקוח על הבניה

بلدية اورشليم القدس
قسم القطري للتفتيش على البناء

לכבוד: حضرة: 02/4215

תאריך: 18/8/08
تاريخ:
מס' תיק פיקוח : __________
رقم الملف:

התראה انذار

בהתאם לחוק התכנון והבניה תשכ"ה- 1965
بموجب قانون التنظيم والبناء لعام –1965

☑ הנך משתמש במקרקעין בלא היתר / בסטייה מהיתר / מתכנית.
تقوم باستعمال العقار بدون رخصة /مخالف للرخصة / للخارطة.

☑ הנך מבצע עבודה / שימוש הטעונים היתר (ע"פ תקנות התכנון והבניה).
تقوم بتنفيذ عمل / استعمال يتوجب الحصول على رخصة (بموجب انظمة التنظيم والبناء).

1. הנך נדרש על כן להפסיק מייד את כל עבודות הבניה/ השימוש ולהחזיר את המצב לקדמותו.
يتوجب عليك التوقف فورا عن جميع اعمال البناء/ الاستعمال وارجاع الوضع لما كان عليه سابقا.

2. הנך נדרש להופיע מיידית בפני המפקח ע"מ לתת הסבר על הבניה/ השימוש הנ"ל.
يتوجب عليك المثول فورا اما المفتش وذلك لتوضيح الامر عن البناء/ الاستعمال المذكور.

3. אם לא תמלא אחר ההתראה נשקול לנקוט נגדך צעדים משפטיים ו/ או מנהליים – **امر هدم اداري !**
اذا لم تنفذ هذا الانذار سوف نفكر في اتخاذ الاجراءات القانونية/ الادارية ضدك.

שם המפקח اسم المفتش   חתימה التوقيع

פרטינו :
המפקח **תומר** : ישיר: 02-6297038 ; פקס: 02-6296039; דוא"ל GBTOMER@jerusalm.muni.il
המפקח **עינב** : ישיר: 02-6295804 ; פקס: 02-6296039; דוא"ל BNEINAV@jerusalm.muni.il
כתובתנו : כיכר ספרא 1 , קומה 4, חדר 11 (בקצה המסדרון, סמוך ליחידת התלונות).
בכל פניה אלינו נא לציין את מספר תיק הפיקוח וכן טלפון בו נוכל לשוב ולשוחח עם הפונה.
קבלת קהל ביום ג' בשעות 14:00 – 16:00, **בתאום מראש בלבד !**
ניתן לתאם פגישה בכל מועד אחר, **בתאום מראש בלבד !**
טלפונים של יחידת התלונות בנושאי עבירות בניה : 02-6297351 , 02-6296747, פקס 02-6296039

الملحق ٦. عيّنة من الوثائق خاصّة بالطّلبة الجرحى

بسم الله الرحمن الرحيم

AWQAF DEPARTMENT INDUSTRIAL ISLAMIC ORPHANAGE EXTERNAL ACADEMIC SECTION JERUSALEM	دائرة الأوقاف العامة دار الأيتام الاسلامية الصناعية قسم الدراسة الخارجي القدس

TELFAX 6276514-6286589 | P.O.BOX 19092 ص.ب | هاتف وفاكس 6276514-6286589

مديرية التربية والتعليم محافظة القدس

قسم النشاطات التربوية – الصحة المدرسية

ملف الطالب الجريح

الاسم: [محجوب]

المدرسة: الأيتام الثانوية   الصف: الحادي عشر

العمر: 17 سنة

نوع الإصابة: دمدم متفجر في الفخذ   تاريخ الإصابة: ١٤/١٢/٢٠٠٠م

فترة العلاج: ثمانية أسابيع

احتمال الإعاقة: ☑ نعم ☐ لا

الإقامة الحالية: ☐ مشفى ☑ منزل

مكان المعالجة: ☑ الوطن ☐ خارج الوطن

اسم مسؤولة الصحة: [محجوب]

التوقيع: [محجوب]

التاريخ: ١٤ / ١ / ٢٠٠١م

بسم الله الرحمن الرحيم

دائرة الأوقاف العامة

دار الايتام الاسلاميه الصناعيه

قسم الدراسة الخارجي

القدس

AWQAF DEPARTMENT

INDUSTRIAL ISLAMIC ORPHANAGE

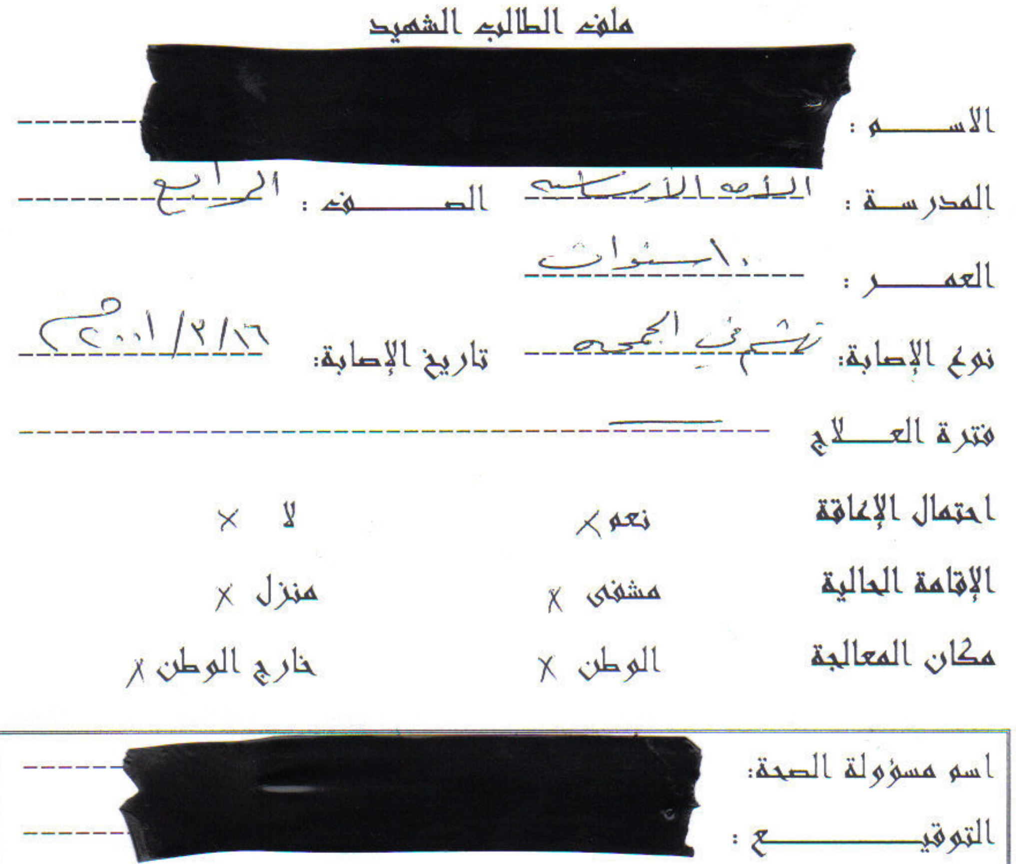
EXTERNAL ACADEMIC SECTION

JERUSALEM

هاتف وفاكس: 6286589 –6276514 | P.O.BOX 19092 ص.ب | TELFAX 6286589 – 6276514

مديرية التربية والتعليم محافظة القدس

قسم النشاطات التربوية – الصحة المدرسية



ملف الطالب الشهيد

الاســـم : --------

المدرســة : الأمة الأساسية الصـــف : الرابع

العمـــر : ١٠ سنوات

نوع الإصابة: تهشم في الجمجمة تاريخ الإصابة: ١٦/٢/٢٠٠١

فترة العـــلاج ------------------------------------

احتمال الإعاقة نعم X لا X

الإقامة الحالية مشفى X منزل X

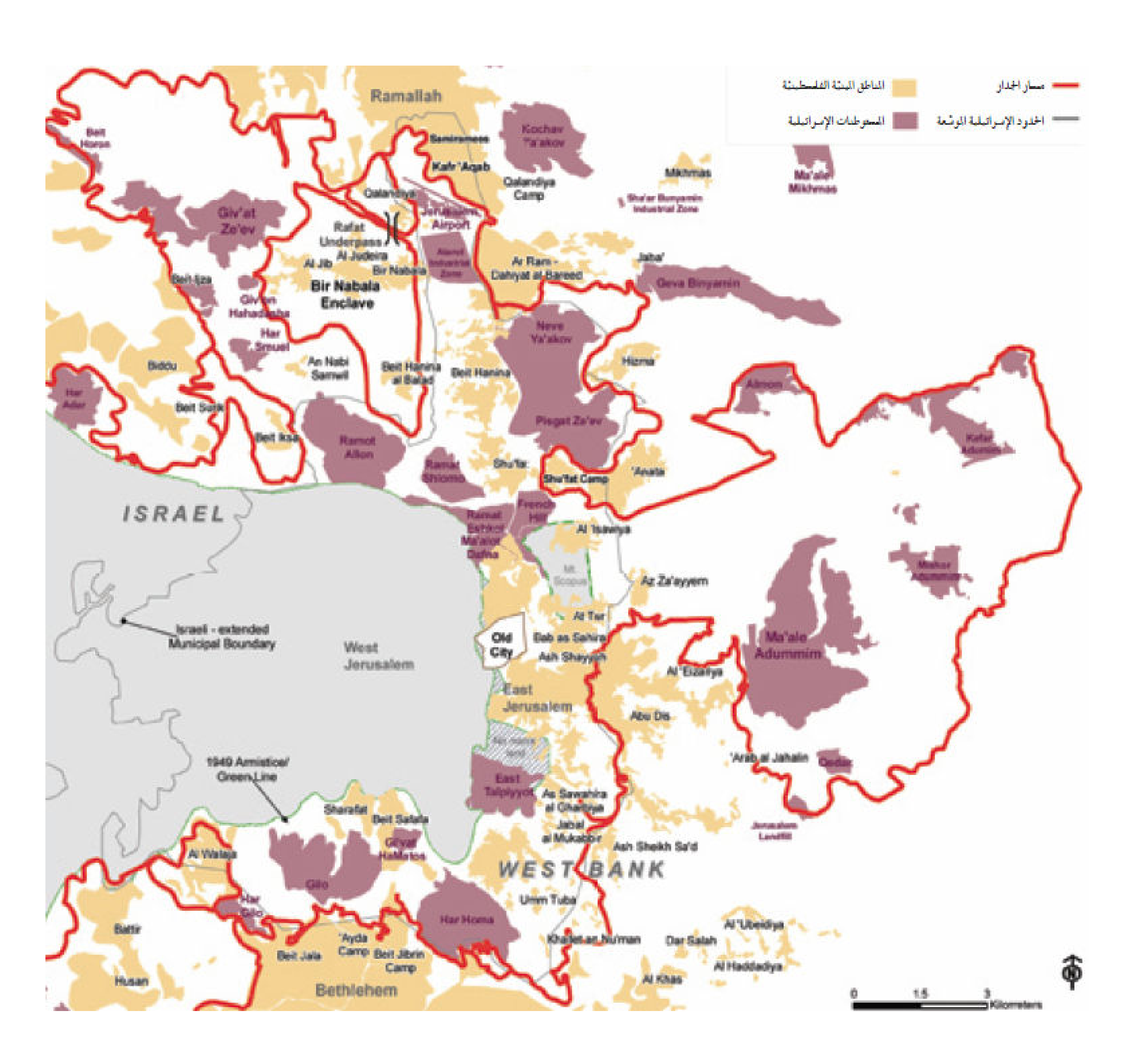
مكان المعالجة الوطن X خارج الوطن X

اسم مسؤولة الصحة: --------

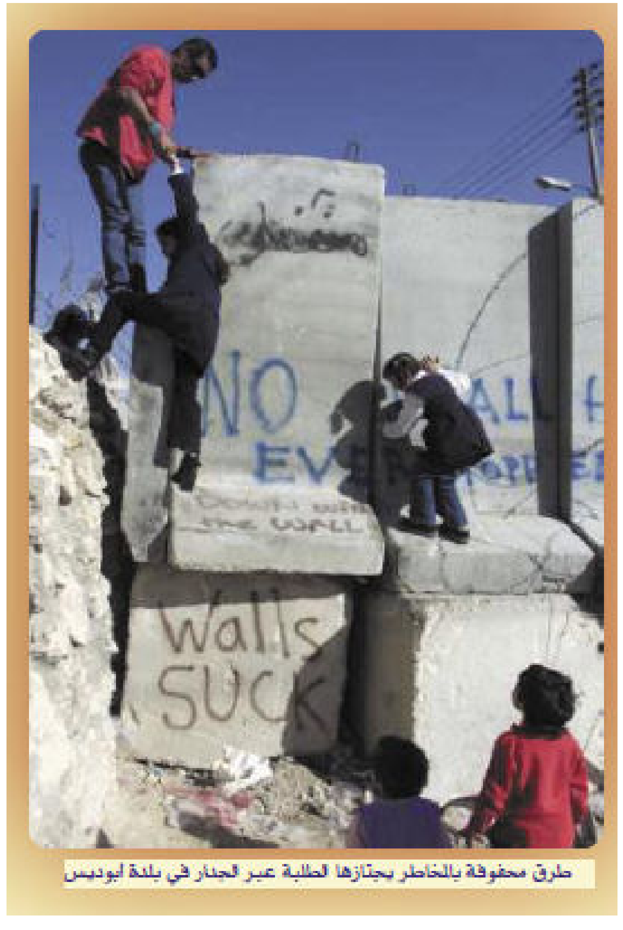
التوقيـــــع : --------

التاريـــــخ : ١٧/ ٢ / ٢٠٠١ م

الملحق ٧. الصوَر





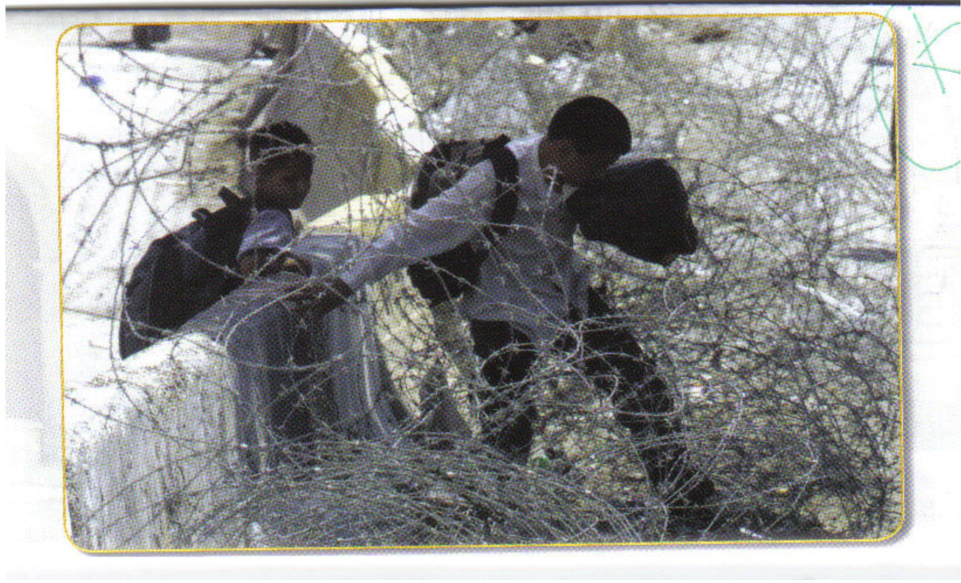


طرق محفوفة بالخاطر يجتازها الطلبة عبر الجدار في بلدة أبوديس




AFP


AFP







مدرسة البنين في عناتا حيث يمر الجدار في وسط الملعب المدرسي، أيار ٢٠٠٦

الملحق ٨. عيّـنة من المنـاهج الّتي تُـدَرَّس للطّلبـة الفلســطينيّين منذ ســنة ٢٠٠١

بســـم الله الـرحمـــن الرحيـــم

دائرة الأوقاف العامة
مديرية التربية والتعليم
القدس

Awqaf Depertement
Directorate of Education
Jerusalem

تلفاكس: 6276514-6286589 P.O.Box 19092 Email: info@jdoe.edu.ps Tele fax:-6276514

الرقم: ق م/846/12357
التاريخ: 2008/8/24م
الموافق: 24 شعبان 1429هـ

معالي وزيرة التربية والتعليم العالي المحترمة،،

تحية طيبة،،

الموضوع: التدريبات اللغوية الواردة في كتاب
لغتنا الجميلة للصف الرابع/ الجزء الأول
صفحة 25

أرفع لمعاليكم كتابا موجها من مدير مدرسة بنات ابو بكر الصديق وموضوعه المشار إليه أعلاه يتناول واحدة من القضايا الواردة في منهاجنا الفلسطيني والتي تحتاج منا إعادة النظر في ما جاء فيها.

مرفق في هذا الكتاب الصفحة (25) من الجزء الأول من كتاب الصف الرابع في التدريبات اللغوية الواردة في كتاب لغتنا الجميلة والتي تحتاج منا إجراء التصحيح اللازم، وللعلم فقد توجه إلينا عدد من المعلمين ومشرفين وأولياء الأمور لإبداء ملاحظاتهم حول ما جاء في هذا التدريب اللغوي.

أرجو التكرم بأخذ الموضوع بعين الاعتبار.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

مدير التربية والتعليم لمحافظة القدس /

مديرية التربية والتعليم - القدس

جهة الاختصاص: قسم المناهج.

إ/أن ع

- حدَثَتْ مَعْرَكَةُ حِطِّينَ بَيْنَ المُسْلِمينَ وَ-------- .

- يَقَعُ تَلُّ حِطِّينَ غَرْبَ بُحَيْرَةِ -------- .

ج- مَنَحَ صَلاحُ الدّينِ الأرامِلَ --------مِنَ المالِ .

نَخْتارُ ضِدَّ كُلِّ كَلِمَةٍ تَحْتَها خَطٌّ فيما يَأْتي ، وَنَضَعُها في المُسْتَطيلِ المُقابِلِ :

وَفاءً	الهَزيمَة	بَرْد	أَقْبَح	المالِحَة	أَساءَ

أ- سَيْطَرَ صَلاحُ الدّينِ عَلى مِياهِ بُحَيْرَةِ طَبَرِيّا العَذْبَةِ . ----

ب-أَحْسَنَ صلاحُ الدّينِ مُعامَلَةَ سُكّانِ بَيْتِ المَقْدِس . ----

جـ-قادَ صلاحُ الدّينِ المُسْلِمينَ إلى النَّصرِ . ----

د-مِنْبَرُ صلاحِ الدّينِ مِنْ أَجمَلِ المَنابِرِ . ----

هـ- كانَ أَرْناطُ أَكْثَرَ الفِرِنْجَةِ غَدْراً . ----

و- كانَ لِحَرِّ طَبَرِيّا أَثَرٌ في تَحْقيقِ النَّصْرِ . ----

الملحق ٩. خطاب التّغطية من مديريّة التّربية والتّعليم في القدس

بســـــم الله الـرحمـــن الرحيـــم

Awqaf Departement
Directorate of Education
Jerusalem

دائرة الأوقاف العامة
مديرية التربية والتعليم
القدس

Tele fax:-6276514 | Email: info@jdoe.edu.ps | P.O.Box 19092 | تلفاكس: 6276514-6286589

الرقم: ش ط/390/ 13261
التاريخ: 2009/1/29م
الموافق: 4 صفر 1430هـ

رؤساء الأقسام المحترمين
مديري ومديرات المدارس المحترمين،
تحية وبعد،،،

الموضوع: الباحثة وفاء حسني الأشهب

أرجو التعاون مع الباحثة وفاء حسني الأشهب لإعداد أطروحة الدكتوراه بموضوع خطـة مقترحـة لمواجهة المشكلات الإدارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال.

مع الاحترام،،،،

مدير التربية والتعليم لمحافظة القدس

دائرة الأوقاف العامة - مديرية التربية والتعليم/القدس

س ج/ن ع



الملحق ١٠. خطاب التّغطية من الجامعة الأردنيّة، ووزارة التّربية والتّعليم





THE UNIVERSITY OF JORDAN

نائب الرئيس لشؤون الكليات الإنسانية والاجتماعية وخدمة المجتمع

Vice-President for Humanities & Social Faculties and Community Service

الرقم: ٤/٨: /٣١٩٨
التاريخ: ١١/٨/١٤٢٩هـ
الموافق: ١٣/٨/٢٠٠٨م

معالي وزير التربية والتعليم

فلسطين

تحية طيبة وبعد،،

فأرجو إعلامكم أن الطالبة وفاء حسني سليمان الاشهب من طلبة برنامج دكتوراه الادارة التربوية بالجامعة الأردنية تقوم بإعداد أطروحة بعنوان "خطة مقترحة لمواجهة المشكلات الادارية في مدارس القدس الحكومية تحت الاحتلال". وتحتاج إلى تطبيق اداة دراستها على المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية في القدس.

وأرجو التكرم بالموافقة والإيعاز للمعنيين لديكم بتسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه، علماً بأن المشرف على رسالتها هو الأستاذ الدكتور سامي خصاونة .

شاكرين لكم اهتمامكم بالجامعة الأردنية، وتعاونكم معها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

/رئيس الجامعة
نائب الرئيس لشؤون الكليات الإنسانية والاجتماعية وخدمة المجتمع

(الدكتور محمد عيد ديراني)

الأخ الوكيل
الأخ صبحي كايد
(الأخت سعاد العقدوي)
الأخ مدير تربية القدس
أرجو تسهيل مهمة الباحثة
لميس مصطفى العلمي
٢٠٠٨/٩/١٤

الزملاء/ الزميلات
المدراء العامون
أرجو تسهيل مهمة الطالبة وفاء حسني لأهمية موضوع البحث
شاكراً لكم تعاونكم
محمد ابو زيد
٢٠٠٨/٩/١٦

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ (٦ - ٩٦٢) فرعي ٢١١٢ فاكس ٥٣٥٥٥١١ (٦ - ٩٦٢) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 Ext: 2112 Fax: (962-6) 5355511 Amman 11942 Jordan

A PROPOSED PLAN TO FACE ADMINISTRATIVE PROBLEMS OF GOVERNMENTAL JERUSALEM SCHOOLS UNDER OCCUPATIONS

by

Wafa H. S. Al-Ashhab

Supervisor

Dr. Sami A. Al-Khsawneh

ABSTRACT

This research aimed at developing a plan to cope with administrative problems of facing occupied Jerusalem schools, as perceived by educational and non-educational sectors. The study addressed the viewpoints of these sectors via a questionnaire prepared for this sake. The population of the study, in the educational sector comprised of principals, teachers and advisors in all occupied Jerusalem schools, which subordinate the Palestinian Educational Directorate, as well as heads of sections, supervisors and members of Teachers Union in Jerusalem County. A stratified random sample comprised of (٢٨١) individuals. The population of the study in the non-educational sector comprised of Palestinian Legislative Council (PLC) represented by Jerusalem and Education committees, Islamic Al-Awqaf Directorate, Jerusalem Institution for Social Rights, Intellective Confluence, Cooperation Institution, as well as several Palestinian personalities representing various Palestinian parties. The sample included the whole population, which totaled (٨٨) individuals. The empirical research was conducted during the period ٣/١/٢٠٠٨ to ٣٠/٤/٢٠٠٩.

The methodology of the study relied on descriptive-relational-developmental developmental approach. The administrative problems were classified in six categories, related to students, teachers, principals, educational system, local community, parents of the students and infrastructure.

The results of the study have shown that the most severe problems, from the viewpoint of educational sector, were those facing the infrastructure, followed by educational system, then teachers, principals, local community, students' parents and students, sequentially. As for the non-educational sector, the results have shown that the educational system faced the most severe problems, followed by infrastructure, then, in accordance with the viewpoints of educational sector, the problems facing teachers, principals, local community, students, sequentially.

The results have shown also, that there existed statistically significant differences between the viewpoints of various categories in the educational and non-educational sectors. The educational sector has shown statistically significant differences in all categories (fields), but there were no statistically significant differences in the viewpoints of non-educational sector related to principals and educational system.

The study proposed the plan for facing the problems created by Israeli practices, and suggested priorities of tasks to accomplish. The study concluded several recommendations addressing both governmental and non-governmental institutions, concerned in coping with problems facing occupied Jerusalem governmental schools, especially from the perspective of utilizing the potential of raising the effectiveness of those institutions. This includes, The Palestinian Ministry of Education, The Directorate of Education in Jerusalem, the local community, and other concerned parties.